د. محمد خروبات

أبو حاتم الرازي

وجهوده في خدمة السنة النبوية

أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب

الجزء الخامس

علم المصطلح ـ النقد

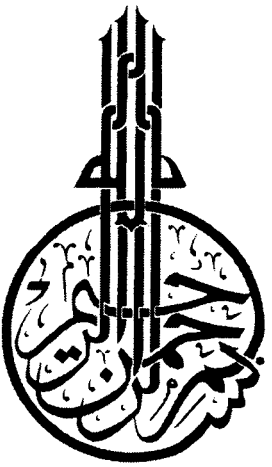

أبو حاتم الرازي

وجهوده في خدمة السنة النبوية

أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب

علم المصطلح ـ النقد

الجزء الخامس

الكتـــاب : أبو حاتم الرازي (ت 277هـ) وجهوده في خدمة السنة النبوية
الجزء الخامس : علم المصطلح – النقد.
المؤلـــف : د. محمد خروبات
الطبعـــة : الأولى - ذو القعدة 1428هـ - نونبر 2007م.
رقم الإيداع القانوني : 2709 / 2007
ردمك : 7- 4- 8500- 9954
الطبـــع : المطبعة والوراقة الوطنية زنقة أبو عبيدة
– الحي المحمدي – مراكش
الهاتف : 024 30 25 91 / 024 30 37 74

جميع حقوق الطبع محفوظة
للمؤلـــف

" إِذَا كَتَبْتَ فَقَشِّشْ، وَإِذَا بَحَثْتَ فَفَتِّشْ ".

أبو حاتم الرازي

مقدمة ابن الصلاح ص 253

مقدمة عامة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴿٧٠﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾

أما بعد :

فهذا الجزء الخامس من سلسلة الدراسة التي أفردناها لبحث جهود أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي (ت 277هـ) في خدمة السنة النبوية، ولا يخفى على الباحث المتخصص ما تحتاجه السنة في جانب (الخدمة) على مر العصور، وقد فعل علماء الأمة المتقدمين ما عليهم في هذا الجانب، وبقي على المتأخرين دين كبير في الوفاء بتحمل عهد الأمانة العلمية لربط الماضي بالحاضر، والقديم بالجديد، وذلك على مستويين :

الأول : ما يحتاجه (الواقع الإسلامي) من علوم الإسلام، فقد تنكرت التربة للبذرة! .

الثاني : ما يمكن أن يستخرجه (العقل الإسلامي المعاصر) من جهود السابقين، فيطوره في مباحث حديثة وعصرية قابلة للأخذ العلمي فكريا وللاستثمار الثقافي معرفيا وللبناء الحضاري منهجيا .

لا أقول أن هذا الكتاب سيحقق كل ذلك، لكن أقول : إنه جهد من جهود إن تعاونت فيما بينها على نسق منهجي واضح الرؤية والتوجه مع تلافي المكرور الذي فيه من الخلل والقصور الشيء الكثير تحقق بإذن الله كل ذلك .

وهذا الجزء وإن وقع امتدادا للأجزاء السابقة فإنه استقل ببحث عنصرين من عناصر العلم وهما : (علم المصطلح) و (النقد الحديثي) لذلك كسرناه على بابين :

الأول في عرض جهود أبي حاتم في علم المصطلح، والثاني هو باب جامع للنقد ولألفاظ النقد عنده، وكل باب على فصلين، وكل فصل على قضايا ومباحث، وقد أنهيناه بخلاصة عامة وفهارس، وقدمناه – بعد الفراغ منه – لـ (المراجعة اللغوية) التي تولاها أخونا الأستاذ المصنف محمد أبو القاسم فجزاه الله خيرا ونفع به، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

وكتبه د . محمد خروبات

بمراكش الحمراء في 10 ذو الحجة 1418هـ

/ الموافق لـ 20 نونبر 2007م .

الباب الأول

جهوده في علم مصطلح الحديث

وفي هـــذا الباب فصـــــلان

تقديـــم :

أبو حاتم الرازي إمام جليل القدر، واسع العلم، غزير المعرفة، لو أراد الباحث أن يقف عند حدود جهوده في علم المصطلح وحده لكلفه ذلك مشقة كبيرة، وجهدا مضنيا، لأن الرجل تكلم في كل شيء، ولم يترك من مهمات هذا العلم الشريف أي شيء إلا بعض الجزئيات التي تضمنتها أمور تناولها في كلياتها، وحسبنا في دراساتنا لما أبداه من علم، وفي كشفنا على جهوده فيه أننا أتينا على كثير مما يمكن إدخاله تحت مبحث علم المصطلح إلا أن بعض الأمور بقيت بارزة ومتميزة تشجع على تخصيصها بدراسة مستقلة في هذا العلم.

واتضح لي بعد جمع نصوص المصطلح وترتيبه والوقوف على حده أن أجعلها في فصلين:

الفصل الأول: يكشف عن جهوده في قضايا عامة من علم المصطلح، والفصل الثاني: يتناول حكمه على الحديث باعتباراته المختلفة، وفيما يلي بسط ذلك.

الفصل الأول

جهوده في قضايا عامة من علم مصطلح الحديث

- القضية الأولى في قوله: (إذا كتبت فقمش وإذا بحثت ففتش)

هذه العبارة أخرجها الخطيب البغدادي بسندين منسوبة لإمامين جليلين: الأول يحيى بن معين، والثاني أبو حاتم الرازي.

فالرواية الأولى أخرجها بسنده في تاريخ بغداد إلى العباس بن محمد بن حاتم قال يحيى بن معين: (إذا كتبت فقمش، وإذا حدثت ففتش)[1].

والرواية الثانية أخرجها بسنده في الجامع إلى سليمان بن يزيد أنه حدث بقزوين فقال: سمعت أبا حاتم الرازي يقول: (إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش)[2].

الروايتان تكشفان عن حقيقتين أساسيتين، فالأولى من جهة التوثيق رواها عباس الدوري عن يحيى بن معين تعليقا بلا سماع، والثانية صرح فيها سليمان بن يزيد بالسماع، فمن هذه الجهة تترجح الثانية عن الأولى.

ومن جهة أخرى فالمقولة تتماشى مع منحى الإمام يحيى بن معين في كتابة الحديث، فقد عُرف عنه أنه كان لا ينتخب، واشتهر عنه كرهه للانتخاب، ولذلك كان يكتب بالتقميش ويبحث بالتفتيش.[3]

وأما الإمام أبو حاتم الرازي فقد ثبت عنه أنه كان ينتخب في بعض الحالات، وهذا ما سنؤكده في القضية الثانية بعد الإتمام من هذه إن شاء الله، وبين هذا التحليل وذاك تبقى هذه المقولة معلقة بالتساؤلات الآتية:

- هل هي منسوبة على التحقيق للإمام يحيى، إذا كان الأمر كذلك فلم عزاها أبو حاتم لنفسه؟

---

(1)- تاريخ بغداد 43/1.
(2)- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 220/2 رقم 1670.
(3)- مقدمة ابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي ص: 253.

- هل هي منسوبة لأبي حاتم على التحقيق فوقع الوهم - وهو عارض لكل أحد - في نسبتها للإمام يحيى ؟

أم أنهما اتفقا في القول بها قدراً ؟

وإذا كان الخيار الأخير هو الحل، فإن أبا حاتم اشتهر بها في صفوف أهل العلم، وكل من أتى على ذكرها نسبها إليه، ومن هؤلاء الحافظ ابن الصلاح في المقدمة[1]، والحافظ السخاوي في فتح المغيث[2].

والتقميش من القماش، قال في التاج: (قمش القماش: جمعه من هنا ومن هنا)[3] وعلى هذا بنى الحافظ السخاوي تعليقه حين قال: (أي اجمع من ههنا وههنا)[4]، والجمع من ههنا وههنا مذموم عند أبي حاتم وعند طائفة من أهل العلم ما لم يكن متبوعا بالبحث والتفتيش، بغية تحقيق الأسانيد والمتون، ويظهر أن الحافظ السخاوي في تعليقه السابق اكتفى بالشطر الأول من القولة، وكذلك الخطيب البغدادي حين أخرجها تحت عنوان: (من قال يكتب عن كل أحد!)[5]، وقد أصاب الحافظ العراقي وجوه المعنى الذي قصده أبو حاتم فقال شارحا ومعلقا: (كأنه أراد: اكتب الفائدة ممن سمعتها، ولا تؤخر حتى تنظر هل هو أهل للأخذ منه أم لا؟ فربما فات ذلك بموته أو سفره أو غير ذلك، فإذا كان وقت الرواية أو العمل ففتش حينئذ، ويحتمل أنه أراد استيعاب الكتاب وترك انتخابه، أو استيعاب ما عند الشيخ وقت التحمل، ويكون النظر فيه حال الرواية)[6].

---

(1) مقدمة ابن الصلاح بشرح العراقي ص: 253.
(2) فتح المغيث 37/2 - 371
(3) تاج العروس 340/4.
(4) فتح المغيث 370/2 – 371.
(5) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 220/2.
(6) في تدريب الراوي 148/2.

- القضية الثانية في الانتخاب عند أبي حاتم الرازي :

1- نصوصه :

أ- قال أبو حاتم : (كنا إذا اجتمعنا عند محدث أنا وأبو زرعة كنت أتولى **الانتخاب**، وكنت إذا كتبت حديثا عن ثقة لم أعده، وكنت أكتب ما ليس عندي، وكان أبو زرعة إذا **انتخب** يكثر الكتابة، كان إذا رأى حديثا جيدا قد كتبه عن غيره أعاده)[1] .

ب- وقال : (كنت أتولى **الانتخاب** على أبي الوليد، وكنت لا **أنتخب** ما سمعت من أبي الوليد قديما، فترى (كذا) قال أبو زرعة يوما : اكتب حديثا معادا بسببي ؟ وما سمع تلك الأحاديث التي تركها على العمد إلا بعد خروجي، ولو كنت أنا بدله ما كنت أصبر أن أدع جياد حديثه ولا أسمع منه، فلما تيسر لي الخروج إلى البصرة قلت لأبي زرعة : تخرج ؟ فقال : لا، إنك تركت أحاديث من حديث أبي الوليد مما كتبت منه، سمعت منه قديما، فكرهت أن أسأل في شيء يكون عليك معادا، فأنا أقيم بعدك حتى أسمع)[2] .

ج- وقال : (حضرت قتيبة بن سعيد ببغداد وقد جاءه أحمد بن حنبل فسأله عن أحاديث فحدثه، ثم جاءه أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير بالكوفة ليلة، وحضرت معهما، فلم يزالا **ينتخبان** عليه، **وأنتخب** معهما إلى الصبح)[3] .

د- وقال في ترجمة محمد بن الحسن بن المختار الكوفي نزيل الري : (كان ثبتا حسن الحديث، وقدمت من العراق وكان أبو زرعة قد كتب عنه الكثير، فنظرت في كتبه **وانتخبت**، فكان أبو زرعة يكتب لي بعضا وأكتب أنا بعضا، وكان الشيخ يوجب[4]، وكان يقرأ علينا، ولا يقرأ إلا من أصله)[5] .

---

(1) تقدمة المعرفة ص: 361.
(2) تقدمة المعرفة ص: 361
(3) الجرح والتعديل 140/7 رقم 748.
(4) كذا، كأنه أراد (يوجه) وهو الصواب.
(5) الجرح والتعديل 229/7 رقم 1257.

2- التعليـــق :

الانتخاب[1] أن يخرج الشيخ لطالب العلم أصله فينقل منه مجموعة من الأحاديث وهو حاضر، وهذا النقل يكون على خاصية معينة، ويتم بمنهج معين حتى يسمى انتخابا، فهو إما أن ينتخب الأحاديث الصحيحة ويترك الضعيفة والموضوعة، وإما أن ينتخب الضعيفة أو الموضوعة ويترك الصحيحة، وقد ينتخب من الضعيف صنفا كالغريب والشاذ وغير المشهور، وقد ينتخب الحديث المروي بسند معين كما فعل أبو زرعة حين قال لما سئل عن معاوية بن عبد الله الزبيري: ((. . .) أخرج إلينا جزأ عن عائشة وانتخبت منه أحاديث عن أبيه، وتركت المشاهير)[2].

والانتخاب قبل أن يكون حالة من حالات التعليم هو منهج من مناهج التصنيف عند المحدثين، إذ كانوا يعتمدونه بدوافع قاهرة، ولرغبة علمية ماسة بَيَّنَ ذلك الخطيب البغدادي فقال متكلما عن الدوافع: (وإذا كان المحدث مكثرا، وفي الرواية متعسرا، فينبغي للطالب أن يكتب حديثه وينتخبه، فيكتب عنه ما لا يجده عند غيره، وينتخب المعاد من رواياته، وهذا حكم الواردين من الغرباء الذين لا يمكنهم طول الإقامة والثواء[3]) [4].

وقال متكلما عن الرغبة العلمية التي قصدها المنتخب بانتخابه: (ينبغي للمنتخب أن يقصد تخير الأسانيد العالية، والطرق الواضحة، والأحاديث الصحيحة، والروايات المستقيمة، ولا يذهب وقته في الترهاب من تتبع الأباطيل والموضوعات، وتطلب الغرائب والمنكرات)[5].

---

(1) وهو لغة بمعنى الانتقاء والاختيار، جاء في اللسان: (انتخب الشيء اختاره (...) والانتخاب: الاختيار والانتقاء) لسان العرب 4373/6 مادة (نخب).
ويتم الانتخاب بمجهود لجريان مفهوم التكلفة عليه، قال في اللسان: (الانتخاب الانتزاع) المصدر السابق 4373/6.

(2) العلل 364/2 فقرة 2605.

(3) الثواء هو الإقامة لقوله تعالى: (وما كنت ثاويا في أهل مدين تتلو عليهم آياتنا) سورة القصص 45

(4) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 155/2.

(5) المصدر السابق 159/2.

وانقسم العلماء تجاه انتخاب الحديث إلى ثلاثة طوائف :

- طائفة تجوزه مطلقا كوكيع بن الجراح[1] وأبي زرعة الرازي[2] وحمزة بن محمد الكناني[3]، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير[4]، وهم الطائفة الغالبة، وفي هذا الموضوع كاتب الفقيه أبو ثور أبا زرعة الرازي، يحكي هذا الأخير فيقول : (كتب إليّ أبو ثور : لم يزل هذا الأمر في أصحابك حتى شغلهم عنه إحصاء عدد رواة (من كذب علي متعمدا . . .) فغلبهم هؤلاء القوم عليه)[5].

- وطائفة تمنعه مطلقا كيحيى بن معين الذي كان يكرهه ويذمه[6]، وعبد الله بن المبارك[7] والإمام مالك بن أنس[8]، وعبد الله بن إدريس[9] وعلي بن محمد الطنافسي - أحد شيوخ أبي حاتم - وقد روى عنه أبو حاتم ما يفيد ذلك[10]، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني[11]، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وحجته أن (من شغل نفسه بغير المهم أضر بالمهم)[12].

- وطائفة ثالثة لم تمنعه مطلقا، ولم تجوزه مطلقا بل جوزته في حالة الضرورة، ومنهم جماعة من الحفاظ تصدوا (للانتقاء على الشيوخ، والطلبة تسمع وتكتب بانتخابهم، منهم : إبراهيم بن أورمة الأصبهاني، وأبو عبد الله الحسين بن محمد المعروف بعبيد العجل، وأبو الحسن

---

(1) انظر مقدمة ابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي ص : 252.
(2) انظر النص رقم (أ) ورقم (ب) المتقدم في ص 17.
(3) انظر مقدمة ابن الصلاح ص : 252.
(4) انظر النص رقم (ج) المتقدم في ص 17.
(5) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص: 130.
(6) تاريخ يحيى بن معين، برواية عباس الدوري 47/1 و55/1، وانظر مقدمة ابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي ص 253 وص 256
(7) مقدمة ابن الصلاح ص : 254
(8) أخرجه الخطيب من رواية أبي حاتم بسنده إليه في شرف أصحاب الحديث ص 128.
(9) أخرجه الخطيب من رواية أبي حاتم بسنده إليه في المصدر السابق.
(10) شرف أصحاب الحديث ص : 128.
(11) المصدر السابق ص : 129.
(12) أخرجه الخطيب بسنده إليه في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 160/2

الدارقطني، وأبو بكر الجعاني)[1]، ومن هذه الطائفة محدثنا أبو حاتم الرازي، وأما قوله (لو لم نكتب الحديث من ستين وجها ما عقلناه)[2] فهو يدخل في المرحلة الأولى من الطلب، وهو كتابة الحديث بكل طرقه وأسانيده، ثم متابعة تلك الطرق والأسانيد بالبحث والتفتيش، ثم أخيرا الانتقاء منها[3]، وأما النصوص الأربعة السابقة فقد دلت على أمور مهمة في انتخاب أبي حاتم للعلم نذكرها كالآتـــــي :

1- انتخابه للحديث، ويعني به كتابته لما ليس عنده، فإذا كتب الحديث عن ثقة كان لا يكرره.

2- مخالفته لأبي زرعة الرازي في انتخاب الحديث، فأبو زرعة كان يكثر من كتابة الحديث إلى حد أنه إذا كتب حديثا صحيحا عن ثقة، ورآه عند غيره أعاده.

3- انتخابه للحديث عن كبار المحدثين في ذلك العصر، منهم : أبو الوليد الطيالسي بالبصرة، وقتيبة بن سعيد ببغداد، ومحمد بن الحسن بن المختار بالكوفة.

4- انتخابه للحديث في بعض المناسبات التي تستوجب ذلك، منها أن يكون غريبا على الشيوخ، ونازلا عليهم في أوقات الرحلة، ومنها أيضا تعسير بعض المحدثين في التحديث على كثرة أحاديثهم، فكل الشواهد تؤكد أنه انتخب خارج الري.

5- انتخابه للحديث مع كبار المحدثين ممن هم من أقرانه، وفي مرتبته من جهة الحفظ والضبط كأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير.

---

[1] مقدمة ابن الصلاح ص : 253.

[2] تدريب الراوي 149/2.

[3] وصنفت في الانتخاب مصنفات نذكر منها كتاب (الانتخاب) لأبي القاسم بن مفرح، ذكره الحافظ السخاوي في الإعلان بالتوبيخ ص : 194.

6- توليه للانتخاب بنفسه، وإذا كثر عليه ذلك أو تعذر اتخذ من يساعده على الانتخاب، وكان لا يختار إلا أهل الحفظ والضبط من أمثال أبي زرعة الرازي[1].

7- انتخابه للحديث كان يتم بوجوهه الصحيحة المعروفة عند أهل العلم، والمطلوبة من قبلهم، وهي الانتخاب من أصل الشيخ، ثم العرض أو القراءة عليه مع أهلية المنتخب في التمييز وفي المعرفة[2].

وإذا كان أبو حاتم – رحمه الله- قد اختار موقفا وسطا بين طائفتين مختلفتين في الموضوع فإنه – من جهة أخرى – خالف بجلوسه لأهل العلم وسماعه منهم وانتخابه عنهم – نوعين من حملة العلم:

- نوع يكتب كل ما يسمع، ويقيد كل ما يجد من دون تدبر ولا يقظة هؤلاء، هم الذين (ألهاهم التكاثر) كما وصف يحيى بن معين مرة[3].

- ونوع يسمع ويجالس ولا يكتب، فهذا يقال له (جليس العالم)[4]، لا يعول عليه في الضبط والتحقيق.

وأما النوع الثالث فهو الذي يسمع ويكتب ويجالس ويذاكر وينتخب ويحقق، هذا النوع هو خير النوعين، وصفه سليمان بن موسى الدمشقي الأشدق بقوله: (فذاك هو العالم)[5]، ومن هذا النوع أبو حاتم الرازي.

---

(1) وهذا يتطابق مع مطلب بعضهم في المنتخب وهو (إن ضاقت به الحال عن الاستيعاب وأحوج إلى الانتقاء والانتخاب تولى ذلك بنفسه إن كان أهلا مميزا عارفا بما يصلح للانتقاء والاختيار، وإن كان قاصرا عن ذلك استعان ببعض الحفاظ لينتخب له). مقدمة ابن الصلاح ص: 253 وتدريب الراوي 149/2.

(2) وهو شرط من الشروط، قال الحافظ ابن الصلاح: (ثم لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه، فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل وبغير أن يحصل في عداد أهل الحديث بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين المنتحلين بما هم منه عاطلون) المقدمة ص: 253، وانظر تدريب الراوي 149/2.

(3) انظر مقدمة ابن الصلاح ص: 256.

(4) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 155/2.

(5) أخرجه الخطيب في الجامع من رواية سعيد بن عبد العزيز عنه في الجامع 155/2.

- القضية الثالثة : زيادة الثقة في الحديث.

تمكن أبو حاتم من الوقوف على الزيادة في الحديث ومعرفة مصدرها بفعل العوامل الآتيـة:

- حفظه الواسع لمتون الأحاديث
- استخدامه لخبرته في الفقه ومعرفته له.
- معرفته للمحفوظ من الآثار المسندة الصحيحة.
- معرفته بالرجال، وبدرجة ضبطهم وحفظهم ومراتبهم في سلم الجرح والتعديل.
- استخدام الخبرة القوية، والذكاء الحاد في سبر المتون وإدراك المعاني.

وكل عامل من هذه العوامل له مقصد في هذه القضية:

فالعوامل الثلاثة الأولى ساعدته على الوقوف على الزيادة وتعيينها وتحديدها.

والعامل الرابع ساعده على ضبط مصدرها، أي الراوي الثقة الذي زادها.

والعامل الأخير جعله يفرق بين الكلام المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم على الحقيقة، والكلام المزاد عليه، (وهذا مما يعز وجوده، ويقل في أهل الصنعة من يحفظه)[1].

وشواهد أبي حاتم في زيادة الثقة كثيرة نذكر منها هذا الشاهد قبل البدء في التفصيل:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي وذكر حديث محمد بن سلمة عن ابن إسحق عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن عائشة قالت: إن كان ليكون عليَّ الأيام من رمضان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أقضيها إلا في شعبان من العام المقبل، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان إلا قليلا).

---

[1] معرفة علوم الحديث ص: 130.

قال : (قال أبي : هذه الكلمة الأخيرة لم يزدها أحد غير ابن إسحق كان يصوم شعبان إلا قليلا)[1] .

مذهبه في زيادة « الثقة »

نجمله فيما يلي :

1- مذهبه في زيادة الثقة هو القبول، يقول : (والزيادة مقبولة من ثقة)[2]، وهذا المذهب هو مذهب أبي زرعة الرازي أيضا، فقد قال لعبد الرحمن مرة : (زيادة الحافظ على الحافظ تُقبل)[3]، واتحدا سويا في القول بها حين سئلا عن حديث فقالا : (رواه الثوري، ولم يذكر هذه الزيادة، إلا أن أبا عوانة ثقة، وزيادة الثقة مقبولة)[4] .

2- لا يحكم للزيادة بالصحة إلا إذا كانت محفوظة من رواية الثقات، قال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن حديث رواه منصور عن مجاهد عن أبي عياش الزرقي عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف، يزيد فيه جرير : فنزلت آية القصر[5] بين الظهر والعصر . هذه الزيادة محفوظة ؟ قال : نعم، هو صحيح)[6] .

3- كل زيادة على القيد السابق فهي صحيحة، لأن محدثنا لا يشترط في الحديث الصحيح أن لا يكون شاذا[7] كما اشتهر ذلك عند جمع من العلماء، لأن الشذوذ يفسر بمخالفة الثقة من هو أوثق منه[8]، وهو مقبول عنده لأنه من ثقة، كما أن المزيد عليه هو أيضا من رواية الثقة فهو مقبول، والأصل في تسويغ هذا القبول هو أن هذه الزيادات هي زيادات ألفاظ فقهية في

---

(1) العلل 239/1 فقرة 695.
(2) المصدر السابق 131/1 فقرة 361.
(3) المصدر السابق 302/2 فقرة 2416.
(4) العلل 465/1 فقرة 1397.
(5) آية 100 من سورة النساء : (وإذا ضربتم فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة...)
(6) المصدر السابق 100/1 – 101 فقرة 272.
(7) انظر ما رواه في تعريف الشاذ عن الشافعي ص 117 -118من هذا الكتاب.
(8) راجع تعريفه للحديث الصحيح، ص 56 من هذا الكتاب.

أحاديث انفرد بالزيادة فيها ذلك الثقة[1]، ومثل هذه الزيادات إذا جاءت اجتهد أبو حاتم في ضبطها، وتكلف في تعيين مصادرها، ومال إلى التوفيق بينها، وسنورد في هذه النقطة شاهدا يكشف حقيقة ما ذكرناه، جاء في حديث رواه معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر قال: (إنما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم، فإذا قسم ووقعت الحدود، فلا شفعة).

قال أبو حاتم معلقا: (الذي عندي أن كلام النبي صلى الله عليه وسلم هذا القدر، إنما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم قط، ويشبه أن يكون بقية الكلام هو كلام جابر: فإذا قسم ووقعت الحدود فلا شفعة، والله اعلم).

فقال له عبد الرحمن: (وبما استدللت على ما تقول؟)

قال: (لأنا وجدنا في الحديث إنما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم، تَمَّ المعنى، "فإذا وقعت الحدود" فهو كلام مستقبل، ولو كان الكلام الأخير عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول: "إنما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم، وقال: إذا وقعت الحدود" فلما لم نجد ذكر الحكاية عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلام الأخير استدللنا أن استقبال الكلام الأخير من جابر، لأنه هو الراوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الحديث، وكذلك نقص حديث مالك عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة، فيحتمل في هذا الحديث أن يكون الكلام الأخير كلام سعيد وأبي سلمة، ويحتمل أن يكون كلام ابن شهاب، وقد ثبت في الجملة قضاء النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يقسم في حديث ابن شهاب، وعليه العمل عندنا)[2].

---

[1] معرفة علوم الحديث ص 130 ومقدمة الحافظ ابن الصلاح ص: 111.
من العلماء من بحث في هذا النوع ما زيد في الأسانيد من أسامي الرواة وألفاظ في التحمل، وبحثوه تحت موضوع: (المزيد في متصل الأسانيد)، انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النووي 203/2-204.
وقد صنف في هذا الحافظ الخطيب البغدادي مصنفا بالعنوان السابق، قال عنه الحافظ ابن رجب بأنه مصنف حسن، وذكر أن الخطيب قسمه قسمين: أحدهما ما حكم فيه بصحة ذكر الزيادة في الإسناد وتركها، والثاني ما حكم فيه برد الزيادة وعدم قبولها، وعلق عليه تعليقات مهمة أثبتها في شرحه لعلل الترمذي، انظر شرح العلل ص: 243.

[2] العلل 478/1 فقرة 1431.

4- قبول أبي حاتم زيادة الثقة بلا شروط ولا قيود، وكل النصوص المتوفرة في الموضوع تؤكد قبوله لها بعد تمييزها وضبطها، ولم يتناقض في شيء من ذلك لأنه لم يجعل ما رواه الثقة مخالفا به الثقات أصلا في تعريف الصحيح، وأعجب ممن أدخل أبا حاتم ضمن زمرة من يعتبرون الترجيح فيما يتعلق بالزيادة مع عدم قبولها بإطلاق[1]، وعَلَّلوا ذلك بقولهم: (فالزيادة المنافية ما دامت دون روايات الحديث في القوة فهي غير مقبولة، فلا بد من تقييد قبول الزيادة بكونها غير منافية كما حققه الحافظ ابن حجر في شرح النخبة)[2].

إن الزيادة المنافية والمخالفة التي تَعَلَّلَتْ بها هذه الطائفة هي غير معتبرة عند أبي حاتم، والأجدر أن لا تسمى بـ (زيادة ثقة)، لأن الثقة عند أبي حاتم لا يخالف الأصل ولا ينافيه، وإذا جاءت عنه رواية مخالفة للأصل، ومنافية لما رواه الثقات نزل من مرتبة (الثقة) إلى مرتبة دونها، وكان يحتاط من زيادات من هم دون مرتبة (الثقة)، قال في عمر بن علي بن عطاء بن مقدم: (محله الصدق، ولولا تدليسه لحكمنا له إذا جاء بزيادة، غير أنا نخاف بأن يكون أخذه عن غير ثقة)[3].

وأما إذا تفرد الراوي برواية حديث فهذا هو الحديث الفرد الذي سنبحثه في القضية الموالية.

- القضية الرابعة : التفرد بالحديث.

هو ما تفرد به راوية بأي وجه من وجوه التفرد[4]، وهو على قسمين: تفرد مطلق وتفرد نسبي.

التفرد المطلق هو ما ينفرد به واحد عن كل واحد[5]، أو قل هو المسلسل بحالة الفرد عن الفرد، ومن شواهد ذلك ما رواه أبو حاتم قال: حدثنا سنيد بن داود قال حدثنا حجاج عن

---

(1) الحافظ ابن حجر في شرح النخبة ص : 67.
(2) نور الدين عتر في منهج النقد في علوم الحديث ص : 426-427.
(3) جاء ذلك في تعليقه على حديث في العلل 166/1 – 167 – فقرة 474، وانظر الجرح والتعديل 125/6 رقم 678.
(4) منهج النقد في علوم الحديث ص : 399.
(5) انظر مقدمة ابن الصلاح ص : 115.

ابن جريج عن زياد بن سعد عن ابن شهاب الزهري عن بسر بن سعيد عن زينب الثقفية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إذا شهدَتْ إحداكن العشاء فلا تمس طيبا) .

قال أبو حاتم : (لم يرو هذا الحديث عن ابن شهاب سوى زياد بن سعد ، ولا روى عن زياد بن سعد غير ابن جريج ، ولا عن ابن جريج إلا الحجاج ، ولا عن حجاج إلا سنيد)[1] .

وأما التفرد النسبي فهو ما كان بالنسبة إلى صفة خاصة[2] ، وقد وقف أبو حاتم على بعض أنواع هذا القسم وهو المقيد بثقة[3] ، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : (سمعت أبي وذكر حديث الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد قال : قيل للنبي صلى الله عليه وسلم : أين تنزل بالخيف ، قال : (وهل ترك لنا عقيل منزلا) ، فقال أبي : قد تفرد الزهري برواية هذا الحديث)[4] .

ومن متفردات الزهري التي عينها أبو حاتم :

- حديث رواه الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب بن ربيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم زوجه والفضل بن عباس ، ثم قال لمحية بن جزء : (أصدق عنهما من الخمس) . قال أبو حاتم : (قد تفرد الزهري بهذا الحديث)[5] .

- ومن هذا حديث رواه الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : قدم رجل من الأنصار يريد أن يفتتح سورة البقرة فلم يستطع ، قال أبو حاتم : (تفرد الزهري برواية الحديث)[6] .

ومن حيث القبول والرد فالمنفرد عنده على نوعين :

---

(1) العلل 79/1 رقم 211.
(2) مقدمة ابن الصلاح ص : 115.
(3) ذكر العلماء في هذا القسم أنواعا ، انظر المصدر السابق ، وقواعد التحديث ص : 128.
(4) العلل 288/1 فقرة 860...
(5) المصدر السابق 418/1 فقرة 1258.
(6) المصدر السابق 77/2 فقرة 1222.

- نوع مقبول على شرط أن يرويه من تصح عدالته من دون سقم ولا نكارة، نمثل له بحديث رواه عيسى بن يونس عن هاشم بن بريد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر أن رجلا سلمَ على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا رأيتني على هذا الحال فلا تسلم علي، فإنك إن سلمت علي لم أرد عليك).

قال أبو حاتم: (لا أعلم روى هذا الحديث أحد غير هاشم بن البريد)،[1] وهاشم بن البريد هذا ثقة، قال فيه الإمام أحمد بن حنبل: (لا بأس به)، وروى أبو حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال فيه: (ثقة)[2].

- ونوع غير مقبول، وقد ظهر في تعليله للحديث أنه - عنده - على أنواع:

أ- التفرد برواية المناكير: مثاله أنه سئل عن حديث رواه عباس الخلال عن مروان بن محمد عن إسماعيل بن عياش قال: حدثني أبي عبد الله بن بشر عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الزناة يبعثون يوم القيامة تشتعل في وجوههم نار يعرفون بنتن فروجهم)، قال أبو حاتم: (هذا حديث منكر، ولم يروه غير عباس)[3].

ب- أن يتفرد به رجل متهم بسوء الاعتقاد: مثاله ما حكاه عبد الرحمن الرازي قال: سألت أبي عن حديث رواه برد بن سنان عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي فاستفتحت الباب فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ففتح الباب ومضى في صلاته).

وقال: (قلت لأبي: ما حال هذا الحديث؟ فقال أبي: لم يرو هذا الحديث أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم غير برد، وهو حديث منكر، ليس يحتمل الزهري مثل هذا الحديث، وكان برد يرى القدر)[4].

---

(1) العلل 34/1 فقرة 68.

(2) انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية - الجزء الرابع- تاريخ يحيى برواية أبي حاتم عن إسحق بن منصور ص 254 ترجمة رقم 945، والحديث له أصل: وهو صحيح، انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة 197.

(3) العلل 415/1 فقرة 1248، وهناك شاهد آخر لهذه الحالة في المصدر السابق 455/1 فقرة 1367.

(4) المصدر السابق 164/1- 165 فقرة 467.

ج- التفرد بالرواية عن مجهول لا يعرف أبوه ولا جده، مثاله: حديث رواه النضر بن شميل عن هرماس بن حبيب حدثني أبي عن جدي أنه استعدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق له كان على آخر، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: (الزمه).

قال أبو حاتم: (لم يرو هذا الحديث غير النضر بن شميل عن الهرماس، والهرماس شيخ أعرابي لا يعرف أبوه ولا جده)[1].

د- أن يتفرد بالحديث راو مشهور، والحديث لا يوجد في أصل شيخه: من ذلك حديث انفرد به الحجاج بن سليمان بن القمري عن الليث بن سعد عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: كل بني آدم يلقى الله بذنب أذنبه يعذبه عليه إن شاء أو يرحمه إلا يحيى بن زكريا فإنه كان سيدا وحصورا ونبيا من الصالحين، قال: ثم أهوى النبي صلى الله عليه وسلم بيده إلى قذاة من الأرض فأخذها وقال: كان ذكره مثل هذا القذاة).

وعلق أبو حاتم على هذا الحديث فقال: (لم يكن هذا الحديث عند أحد غير الحجاج، ولم يكن في كتاب الليث، وحجاج هذا هو شيخ معروف)[2].

نقطة فرعية: معنى قوله: (هذا حديث ليس له أصل، لم يروه غير فلان).

يستعمل أبو حاتم هذه العبارة للدلالة على تمييزه للحديث، وفحصه له، ثم ليؤكد بها على أنه على أتم المعرفة به، والعبارة وإن كانت تستعمل في غالب الأحوال في رد الحديث وعدم قبوله فلها بعض الاستثناءات، وسنذكر ما غلب عليها من استعمال، ثم نذكر المستثنى منها.

---

[1] العلل 474/1 فقرة1424، وانظر الجرح والتعديل 118/9 رقم 497، فإنه قال هنا: (ولجده صحبة).

[2] العلل 114/2 رقم 1835، وانظر ترجمة الحجاج في الجرح والتعديل 162/3 رقم 687.

الغالب عليها في الاستعمال هو أن هذا الحديث إذا لم يكن له أصل في رواية الثقات، ورواه رجل متهم أو ضعيف، فالحكم هو الرد، والمستثنى من هذه الحالة هو أن الحديث إذا انفرد به ثقة عدل، فالحكم هو القبول لا الرد، لأن رواية الثقة مقبولة، ونمثل لها بهذا الشاهد:

سئل أبو حاتم عن حديث رواه وهب بن جرير عن شعبة عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن أم حبيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على الخمرة.

فقال أبو حاتم: (هذا حديث ليس له أصل، لم يروه غير وهب)[1].

فالصيغة ليست صيغة تضعيف لمن تأملها، وذلك أن قوله: (ليس له أصل) يعني أنه لم يرو عن أم حبيبة إلا بهذا السند، والذي انفرد بروايته عنها هو وهب بن جرير، وأم المؤمنين أم حبيبة أوقفته على نفسها ولم ترفعه، وهو صحيح، لأن وهب بن جرير رواه عن شعبة بن الحجاج، وأبو حاتم يقدم رواية شعبة عن غيرها ويحتج بها، ووهب وثقه غير واحد، وقال فيه أبو حاتم (صدوق) وقدمه على روح بن عبادة وعثمان بن عمر[2]، والحديث له أصل مما روته أم المؤمنين عائشة مرفوعا، فقد أخرجه مسلم بن الحجاج من طرق بسنده إليها أنها قالت: (قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: ناوليني الخمرة من المسجد..)[3]

- القضية الخامسة: في معنى الاعتبارات والمتابعات

اختلف الباحثون في هذه المصطلحات من حيث الشكل فمنهم من أفرد الحديث عن (الاعتبارات) في موضوع والمتابعات في موضوع آخر[4]، ومنهم من جمع بين هذين المصطلحين

---

(1) العلل 123/1 فقرة 337.
(2) انظر الجرح والتعديل 28/9 رقم 124.
(3) صحيح مسلم - كتاب الحيض 245/1 رقم الحديث 298.
(4) الحافظ ابن حجر في شرح النخبة ص: 70-71، والقاسمي في قواعد التحديث ص: 128-129.

وأضاف إليهما مصطلح (الشواهد) وذلك في موضوع واحد[1]، ومنهم من أضاف إليها الكلام عن الحديث الفرد وبحث ذلك في موضوع[2].

وهذه المصطلحات تداولها الحفاظ في حال الحديث هل تفرد به راويه أم لا، وهل هو معروف أم لا؟ وقد استعملها أبو حاتم الرازي في هذا السياق.

1- الاعتبار عند أبي حاتم:

النص الأول: سأل عبد الرحمن أباه أبا حاتم عن زائدة بن أبي الرقاد فقال: (يحدث عن زياد النميري أحاديث مرفوعة منكرة، فلا ندري منه أو من زياد؟ ولا أعلم روى عن غير زياد، فكنا نعتبر بحديثه)[3].

النص الثاني: قال أبو حاتم في جابر بن يزيد الجعفي الكوفي: (يكتب حديثه على الاعتبار، ولا يحتج به)[4].

التعليق: معنى قوله (نعتبر به) أو (يكتب حديثه على الاعتبار) أن هذا السند يدخل في جملة الطرق التي يتتبعها أبو حاتم للحديث، أي أنه يدخل في عملية البحث والتنقيب هل روى أحد عن زياد النميري ذلك الحديث أم أن زائدة بن أبي الرقاد انفرد به، فإن وجد علم أن للخبر أصلا يرجع إليه، وإن لم يوجد فراو آخر عن شيخ زياد النميري، فإن وجد علم أن للحديث أصلا يرجع إليه، وهكذا إلى الصحابي[5]، ومع كل هذا فإن أحاديث هؤلاء تكتب لغرض الاعتبار بها لا الاحتجاج، ومعنى ذلك أنها ليست في مقام الترك، ولا هي في مقام القبول المطلق وهو الاحتجاج بل تصلح للاعتبار، وهو جعلها شاهدة أو تابعة لحديث رواه آخر، ومثل هذه العبارات لا يطلقها أبو حاتم إلا على اللينين وغالبيتهم من الضعفاء، لأن أحاديثهم لو كانت

---

[1] الحافظ ابن الصلاح في المقدمة ص 109، والحافظ السخاوي في فتح المغيث 207/1، والسيوطي في تدريب الراوي 241/1-242، وابن كثير في الباعث الحثيث ص 56.

[2] الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر (30-33) لكن بتوجيه منهجي بين وواضح.

[3] الجرح والتعديل 613/3 رقم 2778.

[4] المصدر السابق 498/2 رقم 2043.

[5] انظر شرح النخبة ص: 72 ومقدمة ابن الصلاح ص: 109.

صحيحة لما صلحت للاعتبار[1]، ثم هناك مسألة أخرى وهي أن استعمال أبي حاتم لهذه العبارات هو إشعار منه إلى أن كتابة أحاديث هؤلاء لا يقوم بها إلا أهل الاعتبار، وهم النقاد الذين يتتبعون الطرق والأسانيد والمتون، فالاعتبار هو من مهمة النقاد دون سواهم من طلبة العلم، فهو إذا هيئة وطريقة في البحث للتوصل إلى المتابعات والشواهد وليس قسيما لهما[2]، وقد قرن بعض المصنفين بين الاعتبار والشواهد والمتابعات مما يوهم أنه قسيم لهما، والأمر ليس كذلك[3].

2- المتابعات عند أبي حاتم:

المتابع هو ما وافق راويه راو آخر ممن يصلح أن يخرج حديثه فرواه عن شيخه أو من فوقه، يقول الحافظ ابن حجر في شرح النخبة: (وما تقدم ذكره من الفرد النسبي إن وجد بعد ظن كونه فردا قد وافقه غيره فهو المتابع – بكسر الموحدة –.

والمتابعة على مراتب:

- إن حصلت للراوي نفسه فهي التامة.

- وإن حصلت لشيخه فمن فوقه فهي القاصرة، ويستفاد منها التقوية)[4].

---

(1) وتوجد طائفة هم أدنى من هؤلاء، وهم المتركون، وهؤلاء هم الذين يقال في الواحد منهم (لا يعتبر بحديثه)، وهذه اللفظة جعلها الحافظ العراقي في المرتبة الخامسة من ألفاظ التجريح (انظر التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص163)، ومعناها (لا يعتد بالحديث الذي يأتي من طريقه متابعا ولا شاهدا لحديث آخر، ليقوى به ذلك الحديث المتابع، لأن ضعف هذا الراوي شديد لا يحتمل أن يقوى بحديثه حديث غيره فلا يصلح للمتابعات ولا للشواهد). من تعليق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله على الرفع والتكميل هامش ص: 153.

(2) شرح النخبة ص : 72.

(3) يتعلق الأمر بمن جمعوا بين هذه المصطلحات في موضوع واحد، وقرنوا بينها في مقال واحد كقول الحافظ ابن الصلاح : (معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد) في المقدمة ص: 109، وقول الحافظ ابن كثير: (في الاعتبار والمتابعات والشواهد) في الباعث الحثيث ص: 56، وقول الحافظ السخاوي: (الاعتبار والمتابعات والشواهد) في فتح المغيث ص 207، وانظر أيضا تدريب الراوي 241/1.

(4) شرح النخبة ص : 70.

وقال : (ولا اقتصار في هذه المتابعة- سواء كانت تامة أم قاصرة- على اللفظ بل لو جاءت بالمعنى كفى، لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي)[1] .

ومن الأمثلة على ذلك ما رواه ابن أبي حاتم قال : سألت أبي عن حديث رواه أبو داود الطيالسي عن محمد بن ثابت عن أبيه عن أنس عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقارب بين الخطا إلى المسجد ، وقال (إنما فعلته لتكثير خطاي إلى المسجد) .

قال أبو حاتم: (روى هذا الحديث جماعة عن ثابت البناني فلم يوصله أحد إلا الضحاك ابن نبراس، والضحاك لين الحديث، وهو ذا يتابعه محمد بن ثابت ومحمد أيضا ليس بقوي، والصحيح موقوف)[2] .

يريد أبو حاتم من هذا القول أن جماعة من الرواة رووه عن ثابت البناني من دون قوله صلى الله عليه وسلم: (إنما فعلته لتكثير خطاي إلى المسجد)، فالجماعة روت شطره الأول، وهو الموقوف من قول زيد بن ثابت (كان يقارب بين الخطا إلى المسجد) .

والمتابعة المقصودة في الكلام هي في وصل الحديث بالرفع، فقد رواه بالوصل محمد بن ثابت عن أبيه ثابت البناني، وتابعه عليه الضحاك بن نبراس فرواه بالوصل عن ثابت، وكان يروي عن ثابت البناني[3] .

ولتوضيح كلام الحافظ ابن حجر في تعريف معنى المتابعة نقول : إن هذه المتابعة الموجودة في هذا الشاهد هي من نوع المتابعة التامة عند أهل العلم، لأنه رواه عن ثابت البناني غير ولده محمد ، فإن لم يروه أحد غيره عن ثابت لكن بعض الرواة رواه عن أنس أو عن زيد فهذا يطلق عليه المتابعة القاصرة، لأنها تقصر عن الأولى، ولم يتأكد لي أن أبا حاتم استعمل هذين القسمين

---

[1] شرح النخبة، ص : 71.
[2] العلل 191/1 رقم 548.
[3] انظر الجرح والتعديل 460/4 رقم 2030.

في خطابه مما يدل على أنهما عند المتأخرين أشهر، لكن الذي تأكد لي أنه تميز بذكر بعض الخصائص والأنواع في موضوع المتابعة، وهي كالآتي :

1- متابعة الثقة للثقة، فهذه متابعة مقبولة بلا خلاف، والحديث من هذا الوجه يكون صحيحا، لكنها ليست شرطا في صحة الحديث، لأن الحديث الصحيح لا يشترط فيه وجود المتابع أو الشاهد [1] . ولذاك يقولون (فلان لا يتابع على حديثه) . [2]

2- متابعة الثقة للمتهم في حفظه وروايته وهي على صفتين: إن كانت موافقة لما رواه المتهم فإنها تكون تقوية لروايته، وإن كانت مُخالفة لما رواه دفعت روايته وترجحت عليها وفي شاهد سابق ما يؤكد أن أبا حاتم رجح رواية جماعة من الرواة عن ثابت البناني بالوقف على رواية الضحاك بن نبراس ومحمد بن ثابت [3] .

3- متابعة الضعيف للضعيف، فهذه متابعة ملغاة، لا تقوي روايتهما، ولا يعمل بها في الترجيح، وفي المثال السابق ما يشهد لهذا النوع أيضا، فإن الضحاك بن نبراس تابع محمد بن ثابت في الرواية عن ثابت البناني بالرفع، فلم يعمل أبو حاتم بهذه المتابعة لضعف الضحاك وابن ثابت [4] .

- القضية السادسة : أخذ الأجرة على التحديث [5]

انقسم العلماء تجاه أخذ الأجرة على التحديث إلى طائفتين : طائفة ترخصه، وطائفة تمنعه، ولكل طائفة حجتها .

---

[1] انظر تهذيب التهذيب – ترجمة أسماء بن الحكم الفزازي 267/1

[2] معناه أن حديثه صحيح ليس في حاجة إلى متابع أو شاهد، وبعض العلماء طعنوا في الرواة بقولهم (لا يتابع على حديثه) واستعملوها للدلالة على الجرح فخالفوا بذلك مقتضى العرف، ومنهم العقيلي فإنه استعملها للجرح، وهي لسيت من الجرح في شيء، ورد عليه الحافظ الذهبي في الميزان فقال: (وإنما أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع وأكل رتبة، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء، (كذا) ما عرفوها إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف بذلك، وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا) 231/2.

[3] انظر العلل 191/1 رقم 548.

[4] المصدر السابق.

[5] نتكلم هنا على أخذ الأجرة على التحديث بناء على اجتهاد سوغته رخصة معينة لا عن التكسب بالحديث وبيع العلم.

من الأولى علي عبد العزيز المكي، وأبو الفضل بن دكين الكوفي، وأبو إسحق الشيرازي الفقيه العراقي، وهذه الطائفة لا تقول بأخذ الأجر على التحديث إطلاقا، وإنما ترخص فيه بناء على مقتضيات الحاجة، لأن بعض الحفاظ تفرغوا لخدمة الحديث والسنة، وكانوا فيه رُحلة حتى لقد منعهم اشتغالهم بالعلم ونشره عن التكسب لعيالهم، فبعض هؤلاء رخص لنفسه في ذلك، والبعض الآخر اغتفر لهم النقاد ذلك لما علموا من صدقهم وأمانتهم، فممن رخص لنفسه في ذلك أبو نعيم الفضل بن دكين، فإنه قال مدافعا عن نفسه: (يلومونني على الأجر، وفي بيتي ثلاثة عشر، وما في بيتي رغيف)[1].

وأفتى أبو إسحق الشرازي المتوفى سنة 476 هـ أبا الحسين بن النقور بأخذ الأجرة لشغل المحدثين له عن التكسب لعياله[2].

وفيما عدا هذه القلة التي أفتت بالجواز فقد جرى سائر المحثين على رفض الأجرة، والامتناع عن الكتابة عمن يقاضاها، ومن هذه الطائفة الحسن البصري[3]، وحماد بن سلمة فقد أهدى أحد طلبة الحديث لحماد هدية فقال له حماد: (اختر، إن شئت قبلتها ولم أحدثك أبدا، وإن شئت حدثتك ولم أقبل الهدية) فقال: (لا تقبل الهدية وحدثني)، فرد الهدية وحدثه.[4]

ويدخل في هذا القسم طائفة من شيوخ أبي حاتم الرازي منهم سليمان بن حرب وأحمد ابن حنبل وإسحق بن راهوية.

قال سليمان بن حرب: (لم يبق أمر من أمر السماء إلا الحديث والقضاء، وقد فسدوا جميعا يرشون حتى يولوا، والمحدثون يأخذون على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الدراهم)[5].

---

(1) تهذيب التهذيب 275/8.

(2) رواه الحافظ ابن الصلاح في المقدمة ص: 154، وانظر الباعث الحثيث ص : 100 وتدريب الراوي 337/1

(3) انظر ما أخرجه الخطيب بسنده إليه في الكفاية ص : 184-185.

(4) المصدر السابق ص : 185.

(5) أخرجه الخطيب في الكفاية ص : 185-186.

وسئل الإمام أحمد: (أيكتب عمن يبيع الحديث؟ قال: (لا، ولا كرامة)،[1] وكذلك قال إسحق بن إبراهيم بن راهوية[2].

وأما موقف أبي حاتم الرازي فهو كموقف هؤلاء الشيوخ، فقد ذكروه ضمنهم[3]، أخرج الخطيب البغدادي بسنده المتصل إلى أحمد بندار بن إسحق الهمذاني قال: سمعت أباحاتم الرازي وسئل عمن يأخذ على الحديث؟ فقال: (لا يكتب عنه)[4]، وحجة أبي حاتم -مع هذه الطائفة- أن سنة الصحابة والتابعين مضت على رواية الحديث للناس احتسابا، يبتغون الأجر عند الله، أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي العالية الرياحي قال: (مكتوب في الكتب، عَلِّمْ مجانا كما عُلِّمْتَ مجانا)[5].

غير أن هذه الطائفة انقسمت على نفسها -تجاه الأولى- إلى قسمين: قسم منها يمنع كتابة الحديث عنهم والرواية لهم على الإطلاق، بل من هؤلاء من ذهب إلى القول بالكتابة عن المحدثين الميسورين حتى لا يتضرع المعسرون بأخذ الأجرة لضرورة فقرهم، ومن هؤلاء شعبة ابن الحجاج، فإنه كان يقول -على عسره-: (لاتكتبوا عن فقير)[6]، وكان يفيد على زياد بن مخراق لأنه رجل موسر لا يكذب[7]، وقال لعلي بن عاصم: (عليك بعمارة بن أبي حفصة فإنه غني لا يكذب)[8].

---

(1) الكفاية ص: 186.

(2) انظر ما أخرجه الخطيب بسنده في الكفاية ص: 185، ومقدمة الحافظ ابن الصلاح ص: 154 والباعث الحثيث ص: 100.

(3) انظر على السبيل المثال: مقدمة ابن الصلاح ص: 154، وتدريب الراوي 337/1 والباعث الحثيث ص: 100.

(4) الكفاية ص: 186.

(5) المصدر السابق ص: 185.

(6) المصدر السابق ص: 186.

(7) المصدر السابق.

(8) المصدر السابق.

وبرر الخطيب البغدادي موقف من نحى هذا المنحى فقال: (إنما منعوا من ذلك تنزيها للراوي عن سوء الظن به، لأن بعض من كان يأخذ الأجر على الرواية عثر على تزيده وادعائه ما لم يسمع لأجل ما كان يُعطى)[1].

والطائفة الثانية من هذا القسم اعتبرت أخذ الأجر على التحديث من خوارم المروءة، لأنه يجلب سوء الظن بفاعله إلا أن يقترن ذلك بعذر من الأعذار المجوزة له، قال الحافظ ابن الصلاح: (غير أن في هذا من حيث العرف خرما للمروءة والظن يساء بفاعله إلا أن يقترن ذلك بعذر ينفي ذلك عنه)[2].

وأبو حاتم الرازي كان من هذه الطائفة، ودليلنا في ذلك أنه قَبِلَ الكتابةَ والسماعَ من أبي نعيم الفضل بن دكين مع الرواية عنه، على ما كان فيه من قبول الأجرة على التحديث[3].

- القضية السابعة : في سن التحمل

قال أبو حاتم (خلف بن خليفة الواسطي، رأى عمرو بن حريث وهو ابن ست سنين...)[4]

المفهوم من منطوق هذا النص أن أبا حاتم أقر السماع والرواية بمجرد الرؤية في سن السادسة، وهو السن الذي إذا وصله الصبي جاز له أن يتحمل، وهو مذهب المتأخرين على ما حكاه الحافظ ابن الصلاح، قال في المقدمة: (التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين فيكتبون لابن خمس فصاعدا سمع، ولمن لم يبلغ خمسا حضر أو أحضر...)[5].

---

(1) الكفاية في علم الرواية، ص 186.
(2) مقدمة ابن الصلاح ص: 154.
(3) راجع ترجمته في الجرح والتعديل 62/7 رقم 354.
(4) الجرح والتعديل 369/3 رقم 1681.
(5) مقدمة ابن الصلاح ص : 164.

وهذا المذهب بنوه على سن محمود بن الربيع[1] الذي عقل من النبي صلى الله عليه وسلم مجة مجها في وجهه وهو ابن خمس سنين[2]، وهو أثر غير خاف على أبي حاتم وهو من المحدثين المتقدمين.

القضية الثامنة : في رواية الأكابر عن الأصاغر

رواية الكبير عن الصغير تجنى منها فائدتان : الأولى في العلم بصفة خاصة، وهي أن لا يتوهم انقلاب السند، أو يتوهم أن الراوي دون المروي عنه نظرا إلى أن الأغلب كون المروي عنه أكبر من الراوي[3].

والثانية في علم الراوي وفضله بصفة عامة، ذلك أن الراوي لا ينبل مقداره عند أهل العلم، ولا يزداد علما ومعرفة إلا إذا روى عمن دونه، وقد روى أبو حاتم ما يفيد ذلك فقال: (كان عبد الله بن المبارك يكتب عمن دونه مثل رشدين بن سعد وغيره، فقيل له : يا أبا عبد الرحمن لم تكتب ؟ فقال : لعل الكلمة التي فيها نجاتي لم تقع إلي)[4].

وروى الحافظ ابن الصلاح أن وكيع بن الجراح قال : (لا ينبل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه)[5].

ويقع معنى الكبر هنا على معنيين : كبر السن والمشيخة، وكبر الشأن والجاه، وكلاهما مقصودان في موضوعنا هذا، لأن أبا حاتم الرازي روى عمن دونه في الجاه والشأن، وعمن دونه في السن والمشيخة[6]. قال ياقوت الحموي وهو يتحدث عن عثمان بن خرزاد الأنطاكي:

---

(1) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص 164، وانظر الإصابة 33/8 رقم 7835.
(2) الأثر أخرجه البخاري في كتاب العلم – باب متى يصح سماع الصغير – الفتح 172/2 رقم 77.
(3) انظر مقدمة ابن الصلاح ص: 328، ومنهج النقد في علوم الحديث ص: 155.
(4) الرواية أخرجها الخطيب في الجامع 219/2-220 تحت عنوان : (رواية الأكابر عن الأصاغر).
(5) مقدمة ابن الصلاح ص: 252 وتدريب الراوي 147/2-148.
(6) وهؤلاء كثر، جمعت منهم مبحثا بعنوان (الذين رووا عنه وهم من شيوخه)، والعكس يصح في أن بعض هؤلاء روى عنهم وهم دونه في الشأن والسن وفيهما معا، انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة 287/2.

(روى عنه أبو حاتم الرازي وهو أكبر منه)[1] . وقال الحافظ ابن الصلاح وهو يتحدث عن مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح: (روى عنه من الأكابر أبو حاتم الرازي، وموسى بن هارون، وأحمد بن سلمة . . .)[2] .

وجاء في ترجمة الحسن بن علي، أبي علي الطوسي من اللسان ما نصه: (قال الخليلي في الإرشاد: روى عنه الحافظ أبو حاتم الرازي –أحد شيوخه– حكايات)[3] .

وعلق الحافظ ابن حجر فقال: (وتعلق مغلطاي بقول بعضهم أن أبا حاتم الرازي، روى عنه شيئاً[4] فصار إذ ذكره يقول: قال أبو علي الطوسي شيخ أبي حاتم الرازي، والواقع أن أبا حاتم في عداد شيوخ الطوسي، وإنما روى عنه كما يروي الكبير عن الصغير)[5] .

هذا وإن نفسي تميل إلى الشك في أن يكون أبو حاتم روى عن أبي علي الطوسي شيئاً، وذلك لتقدم وفاة أبي حاتم سنة سبع وسبعين ومائتين، ولتأخر وفاة ابن علي بسنين كثيرة،[6] والله أعلم.

---

(1) معجم البلدان 269/1-270، وعثمان بن خرزاد له ترجمة في شيوخه الأنطاكيين، انظر أبو حاتم وجهوده في خدمة السنة 426/2.

(2) صيانة صحيح مسلم ص: 57-58.

(3) لسان الميزان 232/2 رقم 992.

(4) لم يذكروا في رواية أبي حاتم عن أبي علي الطوسي غير رواية واحدة رواها الخليلي وأخرجها الرافعي القزويني، قال الخليلي: (سمعت محمد بن سليمان بن يزيد يقول: سمعت الحسن بن علي الطوسي يقول: سمعت زياد بن أيوب يقول: سمعت بشر بن الحارث الحافي يقول: يا أصحاب الحديث أدوا زكاة الحديث، أن تعملوا من كل مائتي حديث بخمسة). قال أبو علي الطوسي: (كتب عني أبو حاتم الرازي هذه الحكاية).
انظر أخبار قزوين 427/2 ترجمة الحسن بن علي الطوسي، ولسان الميزان 233/2 رقم 992.

(5) لسان الميزان 233/2 رقم 992.

(6) ذكروا في وفاة أبي علي الطوسي ثلاث تواريخ:
الأول: سنة ثمان وثلاث مائة ذكره الرافعي في تاريخه 427/2.
والثاني: سنة اثنتي عشرة وثلاث مائة، ذكره أبو عبد الله الحاكم، انظر اللسان 233/2 رقم 992.
والثالث: سنة ثمان وخمسين وثلاث مائة، ذكره الخليلي في الإرشاد، انظر اللسان.

- القضية التاسعة : في رواية الأبناء عن الآبـاء.

1- رواية الأبناء عن الآباء فن جليل، تتحقق بمعرفته مقاصد نافعة منها :

أ- معرفة الأبناء الذين وَرِثُوا العلم عن آبائهم بالطرق الشرعية السليمة.

ب- معرفة الآباء الذين وَرَّثُوا العلم لأبنائهم فجعلوه أمانة في أعناقهم.

ج- معرفة البيوتات المشهورة بالعلم، والعوائل المهمة برواية الحديث الشريف إبنا عن أب.

د- الوقوف على مرويات من روى عن أبيه أو عن أبيه عن جده لتخليص الصحيح فيها من الضعيف[1].

هـ- توضيح منازل الأبناء، ومراتب الآباء في ميزان الجرح والتعديل.

و- أمن الخطأ الذي ينشأ عن توهم الإبن أباً أو توهم انقلاب السند[2].

2- أبو حاتم الرازي رجل واسع الإطلاع، عالم ببيوتات المحدثين عارف بمن روى عن أبيه عن جده، وبمن روى عن ابنه من الآباء، فقد كان رحمه الله ضابطا للبيوتات العالمة وذلك بمعرفته لأسماء أبناء المحدثين، من روى الحديث منهم ومن لم يرو، فكان يستخدم هذه الخبرة الواسعة في تفحص الأسانيد ومعرفة الرجال، من ذلك أن عبد الرحمن سأله عن حديث رواه علي بن مسهر عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن عبادة بن أبي الدرداء عن أبيه قال: (أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم كبشان جذعان[3] أملحان فضحا بهما). فقال أبو حاتم: (ما أدري ما هذا، لا أعرف لأبي الدرداء إبنا يقال له عبادة، وهذا من تخاليط ابن أبي ليلى)[4].

---

(1) لأن أغلب المرويات الضعيفة والموضوعة إنما تأتي من هذه الجهة، لذلك حذر غير واحد من النقاد من حديث ابن المحدث عن أبيه، قال الإمام يحيى بن معين: (أربعة لا يؤنس منهم رشدا... وذكر منهم ابن المحدث. أخرجه الخطيب في الجامع 225/2.

(2) منهج النقد في علوم الحديث ص: 158.

(3) كذا في النص.

(4) العلل 40/2-41 رقم 1601.

3- ليس كل من روى عن أبيه وخالف غيره يحكم له بصحة مروية لكونه – على الاحتمال- أضبط لحديث أبيه من غيره، أو أرواهم لحديثه، وذلك لأن الرواة عن آبائهم هم على أربع حالات متباينة :

أ- فقد يكون الراوي عن أبيه ثقة، وأبوه ثقة، فهذا حديثه مقبول من دون خلاف .

ب- وقد يكون الراوي ثقة وأبوه ضعيفا ، وهذا يحكم له بالصحة فيما رواه عن غير أبيه وما رواه عن أبيه يتوقف فيه .

ج- وقد يكون الراوي ضعيف وأبوه ثقة، فهذا حديثه إن لم يكن منكرا من بعض الوجوه يعتبر به، وإذا خالف من هو أوثق منه يطرح، مثاله هذا الحديث الذي سئل عنه أبو حاتم وهو من رواية هشام بن عمار عن عراك بن خالد قال حدثني أبي قال سمعت إبراهيم ابن أبي عبلة يحدث عن عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى وهو في الحطيم، والحديث في الترغيب في الزكاة .

قال أبو حاتم: (هذا حديث منكر، وإبراهيم لم يدرك عبادة، وعراك منكر الحديث، وأبوه خالد بن يزيد أوثق منه، وهو صدوق)[1] .

د- وقد يكون الراوي ضعيفا وأبوه كذلك، فهذه رواية مردودة لا يؤبه بها ، وأما إذا كانا متقاربين في الوهم والغفلة، أو أن أحدهما أشد غفلة من الآخر مع صلاحهما فروايتهما وقع الخلاف فيها بين النقاد، مثاله هذا الشاهد :

قال عبد الرحمن الرازي :

(سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أبو خالد الأحمر عن يزيد بن سنان عن أبي المبارك[2] عن عطاء عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ما آمن بالقرآن من

---

[1] العلل 1/ 220-221 فقرة 640.

[2] صوابه (عن ابن المبارك)، وهو مجهول، يروي عن عطاء، حديثه عند الترمذي وابن ماجة في سننهما، ضبطه من التقريب (469/2 رقم13)، ومن تعليق أبي حاتم على الرواية كما سيأتي.

استحل محارمه) قال أبو زرعة: رواه وكيع بن الجراح عن يزيد بن سنان عن أبي المبارك عن صهيب عن النبي صلى الله عليه وسلم، قلت: ورواه محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه عن عطاء عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عن صهيب عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال أبو زرعة: حديث محمد بن يزيد أشبه عن أبيه، لأنه أفهم لحديث أبيه إن كانت كُتُب أبيه عنده، ويزيد بن سنان ليس بقوي الحديث)[1].

وأما أبو حاتم فقال: (هذه كلها منكرة، وليس فيها حديث يمكن أن يقال إنه صحيح، وكأنه شبه الموضوع، وحديث أبيه أنكرها، ومحل يزيد محل الصدق، والغالب عليه الغفلة، فيحتمل أن يكون سمع من أبي المبارك هذا، وهو شبه المجهول)[2]. ثم أضاف قائلا: (ومحمد بن يزيد[3] أشد غفلة من أبيه[4] مع أنه كان رجلا صالحا، لم يكن من أحلاس الحديث[5])[6].

4- ويلحق برواية الأبناء ثلاثة فنون:

أ- ما رواه الابن عن أبيه، وهو كثير جدا.

ب- ما رواه الابن عن جده وهو دون الأول كثرة، وهو ما يُفخر به بحق، ويغبط عليه إذا كان صحيحا، وفيه يقول أبو القاسم منصور بن محمد العلوي: (الإسناد بعضه عَوَالٍ، وبعضه معَالٍ، وقول الرجل: حدثني أبي عن جدي من المعالي)[7]، وقد بحثت من هذا الفنِّ سندين

---

(1) المصدر السابق 54/2 فقرة 1647.

(2) المصدر السابق.

(3) محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي الجزري، أبو عبد الله، كان يروي عن جده وأبيه، أحد شيوخ أبي حاتم، انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 227/2.

(4) هو يزيد بن سنان – أبو فروة الرهاوي ضعفه يحيى بن معين وعلي بن المديني وأبو زرعة الرازي وقال أبو حاتم: (محله الصدق، والغالب عليه الغفلة، يكتب حديثه ولا يحتج به)، الجرح والتعديل 266/9 رقم 1120.

(5) أي لم يكن من الملازمين لعلم الرواية قال في القاموس. (أحلاس الخيل: الملازمون ركوبها). مادة (حلس).

(6) العلل 54/2 فقرة 1647.

(7) منهج النقد في علوم الحديث ص: 159.

في معرض حديثي عن منزلة الحديث الحسن عند أبي حاتم الرازي وهما : رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ورواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده[1] .

ج- ما وراه الابن عن أبيه عن أبيه عن أبيه، وقد يقع في أكثر من هذا، لكنه قليل، وقل ما يصح منه[2] .

وأما ما رواه الأبناء عن الآباء فقد عين أبو حاتم منه نماذج عدة تناولتهم -بمقتضى منزلتهم في الجرح والتعديل عنده- في جانبين :

الجانب الأول في الحفاظ الذين رووا عن آبائهم، وهم على طائفتين : الأولى من أبناء الصحابة، والثانية هم ممن جاءوا بعدهم، منهم من وثقهم، ومنهم من سكت عن حالهم، والجانب الثاني في الذين رووا عن آبائهم الأباطيل والموضوعات .

الجانب الأول :

الطائفة الأولى : أبناء الصحابة الذين رووا عن آبائهم :

1- إبراهيم مولى النبي صلى الله عليه وسلم، كنيته أبو رافع، قال أبو حاتم: (روى عنه ابناه الحسن وعبيد الله، وعطاء بن يسار)[3] .

2- بريدة بن الحصيب الأسلمي، ذكر أبو حاتم بأن له صحبة، روى عنه ابناه سليمان وعبد الله[4] .

3- ثابت بن قيس بن الشماس الأنصاري، ذكر أبو حاتم بأن له صحبة روى عنه ابناه إسماعيل ومحمد[5] .

---

(1) انظر ص 73 و ص 76 من هذه الدراسة.
(2) ابن كثير في الباعث الحثيث ص: 199.
(3) الجرح والتعديل 149/2 رقم 492 وله ابن آخر يدعى معمر، ذكره يحيى بن معين، انظر المصدر السابق.
(4) الجرح والتعديل 424/2 رقم 1684.
(5) المصدر السابق 456/2 رقم 1837.

4- جرير بن عبد الله البجلي، أبو عمرو، ذكر أبو حاتم بأن له صحبة وأن أبناءه: عبيد الله والمنذر وإبراهيم رووا عنه[1].

5- جرهد بن خويلد الأسلمي، مديني، ذكر أبو حاتم صحبته وقال: (روى عنه ابنه مسلم وابنه عبد الرحمن)[2].

الطائفة الثانية: الذين جاءوا بعدهم من التابعين ومن تبعهم.

6- أبناء محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، ذكر أبو حاتم بأنهم خمسة إخوة: واقد وعمر وعاصم وأبو بكر وزيد، أوثقهم عمر، ومنهم من سمع من جده زيد كعمر[3]، وذكر أبو حاتم في ترجمة محمد بن زيد أن أبناءه الخمسة رووا عنه[4].

7- عمرو بن عبد الله بن أبي شعيرة، أبو اسحق السبيعي الهمذاني، روى عنه ابناه: يونس ويوسف وابن ابنه اسرائيل[5].

8- وأبناء نافع مولى ابن عمر هم ثلاثة إخوة: عبد الله وأبو بكر وعمر، قال أبو حاتم في عمر: (لا بأس به)، وعده أحمد بن حنبل من أوثق ولد نافع[6].

9- وأبناء عبد الله بن أبي فروة مولى عثمان بن عفان هم عبد الحكيم وصالح واسحق وعبد الأعلى ويونس وإسماعيل، وذكر أبو حاتم بأنهم كلهم محدثون[7].

الجانب الثاني: الذين رووا عن آبائهم الأباطيل والموضوعات فعَيَّنَهُمْ أبو حاتم وبين ضعفهم، وهم:

---

(1) الجرح والتعديل 502/2 رقم 2064.
(2) المصدر السابق 539/2 رقم 2239.
(3) المصدر السابق 131/6 -132 رقم 719.
(4) المصدر السابق 256/7 رقم 1402.
(5) مما استدركه عبد الرحمن على أبيه، انظر المصدر السابق 242/6-243 رقم 1347.
(6) المصدر السابق 139/6 رقم 759.
(7) المصدر السابق 34/6 رقم 184.

1- عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر، كان يكذب على أبيه، ولم يسمع منه شيئا، ضعفه أبو حاتم، ومنهم من نسبه للكذب[1].

2- عباد بن موسى الجهني الكوفي كان يروي عن أبيه، لكن أبا حاتم عَيَّنَ انقطاع روايته عنه[2].

3- أبناء عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، ثلاثة إخوة: محمد بن عبد العزيز، وعبد الله بن عبد العزيز، وعمران بن عبد العزيز، قال أبو حاتم: (وهم ضعفاء ليس لهم حديث مستقيم...)[3].

4- محمد بن فضاء الجهضمي، ضعفه أبو زرعة وسليمان بن حرب، وقال أبو حاتم: (ليس بقوي روى عن أبيه أحاديث لم يشاركه فيها أحد).[4]

5- معمر بن محمد بن عبيد الله بن علي بن أبي رافع، قال فيه أبو حاتم: (كان أبوه ضعيف الحديث، فكان لا يترك أباه بضعفه حتى يحدث عنه ما يزيد نفسه ويزيد أباه ضعفا)[5].

6- أولاد يزيد بن مالك الكلاعي الشامي، قال أبو حاتم: (فقيل بالشام إن ولد يزيد ربما أخذوا من حديث الناس فيحكون عن أبيهم، والله أعلم)[6].

وأحد أبنائه هو ثور بن يزيد، أبو خالد الرحبي الشامي، عابوا عليه القدر، وصفه أبو حاتم بالصدق والحفظ، وقدمه على أخيه برد[7]، وقال في هذا الأخير بأنه (صالح)[8]، فلعل العيب في روايتهم عن أبيهم لا في الرواية بإطلاق.

---

(1) الجرح والتعديل 6/69-70 رقم 362.
(2) المصدر السابق 6/87 رقم 442.
(3) المصدر السابق 8/7 رقم 24.
(4) المصدر السابق 8/56 رقم 261.
(5) المصدر السابق 8/373 رقم 1705
(6) انظر العلل 1/336 رقم 999.
(7) الجرح والتعديل 2/468 رقم 1904
(8) الجرح و التعديل 2/421 رقم 1674

7- عبد الرحيم بن زيد بن أبي الحواري ،أبو زيد البصري العَمّي، قال أبو حاتم : (تُرك حديثه، كان يفسد أباه ، يحدث عنه بالطامات) [1] .

8- محمد بن إسماعيل بن عياش ، قال أبو حاتم: (لم يسمع من أبيه شيئا ،حملوا على أن يحدث عنه فحدث) [2] .

-القضية العاشرة : في معنى التجويد والتقصير والوصل والنقص :

لا أقول في هذه القضية أن أبا حاتم انفرد باستعمال هذه المصطلحات [3]، ولكن الذي أجزم به هو أنه أكثر من استعمالها من بين سائر النقاد، ولا سيما في تعليله للحديث ومتابعة طرقه.

أولا : التجويد و التقصير

أ- في تقريب المعنى:

معنى التجويد والتقصير أن يروي الحافظ الثقة حديثا بسند متصل ،رجاله عدول، ليس فيه شذوذ ولا علة ، ثم يُروى الحديث من قبل حافظ ضابط ثقة، فيسقط من السند رجلا أو رجلين ، ومن دون أن تصاحب هذا الصنيع علة أخرى تقدح في الحديث، فيكون الراوي الأول قد جَوَّدَ والثاني قد قصَّر .

---

[1] الجرح والتعديل 5/339-340رقم 1603

[2] المصدر السابق 7/189-190 رقم 1078

[3] استعمل لفظة (**التجويد**) أبو علي بن السكن في كتابه السنن حين نقل حديث قيس بن عاصم : (أسلمت فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أغتسل بماء وسدر)، وقال عقبة: (هكذا رواه وكيع مجودا عن أبيه عن جده).
ومعناه أن الحديث عند النسائي من رواية سفيان الثوري عن الأغر – وهو ابن الصباح- عن خليفة بن حصين عن قيس بن عاصم، وهو منقطع عند من رواه بهذا السند.
قال الحافظ ابن القطان: (وقد زيد بينهما واحد : أعني بين خليفة بن حصين وقيس بن عاصم).
والرواية الموصولة عند ابن سكن هي عن سفيان عن الأغر عن خليفة بن حصين عن أبيه عن جده قيس بن عاصم أنه قال : ... راجع هذه المعطيات في بيان الوهم والإيهام حديث رقم 438.
فاتضح من هذا كله أن هذه المصطلحات أو بعضها جرى استعمالها عند النقاد بهذه المعاني التي نحددها.

من ذلك أن أبا حاتم الرازي سئل عن حديث رواه حماد بن سلمة عن واصل مولى أبي عينية عن بشار بن أبي سيف عن أبي عبيدة بن الجراح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (الصوم جنة ، ما لم يخرقها) .

وذكر أبو حاتم لهذا الحديث طريقا آخر أخرجه بقوله : حدثنا إبراهيم بن أبي سويد عن جرير بن حازم عن واصل عن بشار بن أبي سيف عن الوليد بن عبد الرحمن عن غضيف عن أبي عبيدة بن الجراح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الحديث .

وعلق على السندين فقال : (جميعا صحيحين، حماد قصر به ، وجرير جوده) [1] .

فإن قال قائل : كيف حكم أبو حاتم على السند الأول بالصحة وهو معلول بالانقطاع ؟ قلنا إن المراد بحكمه على الحديث بالصحة مع تقصير فيه هو أنه محفوظ من رواية الثقات ، إلا أنهم اختلفوا في سنده ، فمنهم من قصر ومنهم من جود ، وهذا شاهد آخر يؤكد ذلك:

سئل أبو حاتم عن حديث رواه شيبان و موسى بن خلف العَمّي وحرب بن شداد عن يحيى عن أبي سعيد مولى المهري عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى عليه وسلم أنه بعث رجلين من بني لحيان في بعث وقال : الأجر بينكما .

والحديث رواه الهقل عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث . . . قال عبد الرحمن لأبيه (أيهما أصح، قال:جميعا صحيحين ، هذا قصَّر ، وأولئك جوَّدوا، قلت : فهو محفوظ؟ قال :نعم) [2] .

و السبب الآخر الذي خول لأبي حاتم أن يحكم على الحديث بالصحة هي الصبغة العامة في الاتفاق على الحديث، فإذا وقع الإتفاق بين الحفاظ في رواية حديث معين من دون مخالفة في المتن، وكان رواته من العَدول الضابطين ، حكم للحديث بالصحة و إن جاء في رواية

---

[1] العلل 237/1 فقرة 688

[2] المصدر السابق 329/1رقم 980

أحد الثقات انقطاع، قال أبو حاتم: (حديث عمرو بن الحارث [1] لأن نفسين قد اتفقا على أبي بردة ابن نيار، قصَّر أحدهما ذكر جابر، وحفظ الآخر جابرا) [2].

والتقصير والتجويد لا يكونان إلا بين طرق الحديث الذي حكم له أبو حاتم بالصحة، ولذلك فلا بعد التقصير عيبا من فاعله، ولا سيما عند الذين عرفوا بالارسال، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يزيد بن زريع وخالد الواسطي وزهير بن معاوية ويحيى بن أيوب وأبو بكر بن عياش فقالوا كلهم: عن حميد عن أنس قال: عاد النبي صلى الله عليه وسلم رجلا قد جهد حتى صار مثل الفرخ من شدة المرض، فقال: هل كنت تدعو الله بشيء؟ قال: نعم كنت أقول: اللهم ما كنت معاقبي به في الآخرة فعجله لي في الدنيا، الحديث، فقالا: الصحيح عن حميد عن ثابت عن أنس، قلت: من روى هكذا؟ فقالا: خالد بن الحارث والأنصاري وغيرهما، قلت: فهؤلاء أخطأوا؟ قال: لا، ولكن قصروا، وكان حميد كثيرا ما يرسل [3].

ويطلق أبو حاتم على ما جود به الحديث لفظة (زيادة)، وقصده بهذا الإطلاق أن الثقة زاد في روايته ما أسقطه الثقة الآخر، فهي إذاً لإكمال سند الحديث على وجه الصحة، أو لنقول هي لتجويد الحديث بوصله، ويحكم لها بالصحة، من ذلك حديث رواه حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى حلة يمانية ببضع وعشرين دينارا، ورواه همام عن قتادة عن علي بن يزيد أن النبي صلى الله عليه وسلم...

وعلق أبو حاتم فقال (قصر همام وزاد حماد، وهي زيادة صحيحة) [4].

---

(1) يعني أن حديث عمرو بن الحارث هو أصح من الأحاديث المعروضة عليه في الموضوع. راجع العلل 1/451-452 فقرة 1356

(2) المصدر السابق 1/451-452 رقم 1356

(3) المصدر السابق 2/193 رقم 2071.

(4) المصدر السابق 1/482 فقرة 1442

ب- ترجيح أبي حاتم لما تخالف بالتجويد والتقصير.

1- يرجح أبو حاتم التجويد على التقصير بصفة مطلقة، وإن وجدناه يحكم لهما بالصحة معا [1]، وذلك لأن التجويد هو الأصل، والتقصير هو الطارئ، فكان يقول في الحديث الذي روي مجودا بأنه (أصح) بينما يقول في الذي روي بالتقصير بأنه (صحيح)، مثاله ما رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم قائلا: سألت أبي عن حديث رواه ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن عبد الله بن سلام قال: قال موسى: "يا رب أبعيد فأناديك أم قريب فأناجيك". الحديث. ورواه ابن عجلان عن سعيد المقبري قال: قال موسى. قال أبي: "ابن أبي ذئب جود هذا الحديث، وهو أصح) [2].

2- وقد يُروى الحديث مجوّداً عن شيخ معين، ثم يُروى عن ذلك الشيخ منقطعا، فيرجح أبو حاتم الرواية المُجَوَّدَة على المُقَصَّرَة، من ذلك حديث رواه معقل بن عبيد الله عن عطاء عن أم سليم قال لها النبي صلى الله عليه وسلم: ما لها لم تحج معنا، الحديث.

والحديث رواه حجاج وابن جريج وغير واحد عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال أبو حاتم معلقا ومرجحا: (أما حديث معقل فيدل أنه مرسل، وقد قصر به، ومن خالف ابن جريج في عطاء فقد وقع في شُغل) [3].

ج- أنواع التجويد و التقصير:

للتجويد والتقصير أنواع كثيرة نذكر منها ثلاثة:

---

[1] العلل 299/1 فقرة 898

[2] المصدر السابق 131/2 فقرة 1885، و انظر أيضا 273/2-374 رقم 2318

[3] العلل 291/1 فقرة 870

1- ما قصر بإسقاط رجل وجود بإثباته، مثاله: حديث رواه سعيد بن زيد أخو حماد وابن علية عن أيوب عن عمرو بن سعيد عن أنس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أرحم بالصغير، وكان يسترضع إبراهيم.

قال أبو حاتم: رواه حماد بن زيد عن أيوب عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم. وعلق فقال: (الصحيح عن عمرو بن سعيد، وحماد بن زيد قصر برجل) [1].

2- ما قصر بإسقاط رجلين وجود بإثباتهما، مثاله حديث رواه يحيى القطان عن أبي جعفر الخطمي عن سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال: مر النبي صلى الله عليه وسلم بزرع فقال: لمن هذا الزرع؟ قالوا لظهير، قال: ليرد صاحب الأرض عليه نفقته وليأخذ أرضه.

قال أبو حاتم: رواه حماد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمي أن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يجـــوده. [2]

3- أن يروي الراوي الحديث، وفي سنده رجل لم يسم، وإنما ذكر بالصفة، ثم يعمد راو آخر فيروي الحديث بالسند نفسه حتى إذا وصل إلى الرجل الموصوف سماه باسمه، فيكون هذا قد جود الحديث بتعيين اسم الراوي وإخراجه من جهالة الاسم، والآخر قد قصر بعدم تسميته للرجل، من ذلك ما رواه عبد الرحمان بن أبي حاتم في كتابه العلل قال:

(سألت أبي عن حديث رواه إبراهيم بن سعد عن الثوري عن عبد الملك بن عمير عن هلال مولى ربعي عن ربعي عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (اقتدوا بالذين من بعدي)، ورواه زائدة وغيره عن عبد الملك عن ربعي عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم، قلت: فأيهما أصح؟

---

[1] العلل 258/2 فقرة 2267، انظر أمثلة أخرى عن هذا النوع في المصدر السابق 231/1 فقرة 674 و 287/9 فقرة 1223 و5/167-168فقرة 773

[2] المصدر السابق 475/1 -476 فقرة 1472

أجاب أبو حاتم :حدثنا ابن كثير عن الثوري عن عبد الملك بن عمير عن مولى لربعي عن ربعي عن حذيفة .

فسأله عبد الرحمن مرة ثانية: أيهما أصح ؟

فقال: (ما قال الثوري، زاد رجلا وجود الحديث، فأما إبراهيم بن سعد فسمى الرجل، وأما ابن كثير فلم يسم المولى) .[1]

ثانيا: الوصل والنقص

وهما بمعنى التجويد والتقصير ، فـ الوصل يقابل التجويد ، والنقص يقابل التقصير ، وهما من الألفاظ التي اتحدت في المعنى واختلفت في المبنى ، كان أبو حاتم يعلل بهذه الألفاظ الأحاديث التي ظهرت صحتها ،والتي تصَرَّفَ بعضُ النقاد الثقات في سندها من دون أن يُخل ذلك بدرجة صحتها ، فاستعماله لهذه الألفاظ هو لمجرد التمييز بين طرق الحديث الصحيح، وقد رأينا فيما سبق أمثلة عن التجويد والتقصير ، والآن نسوق مثالا عن الوصل والنقص:

سئل أبو حاتم عن حدث رواه جرير بن حازم عن قيس بن سعد عن يزيد بن هرمز عن أبي عباس أن نافع بن الأزرق كتب إلى ابن عباس يسأله عن سهم ذي القربى وعن قتل الولدان . الحديث .

والحديث رواه حماد بن سلمة عن قيس بن سعد أن نافع بن الأزرق كتب إلى ابن عباس .

قال أبو حاتم : (قد زاد جرير فيه رجلين ووصله، وهو صحيح ، وحماد قد نقص رجلين)[2] .

---

[1] العلل 381/2 فقرة 2655

[2] العلل 307/1 فقرة 920

- القضية الحادية عشرة: في موقفه من رواية الحديث بالمعنى:

لا خلاف بين أهل العلم على الاطلاق في أن الراوي إذا لم يكن عالما بالألفاظ وبمدلولاتها وبمقاصدها ، ولا خبيرا بما يحيل معانيها ،ولا بصيرا بمقادير التفاوت بينها ، لا يجوز له رواية ما سمعه بالمعنى، بل يجب عليه أن يحكي الحديث كما سمعه بلفظه [1] .

لكنهم اختلفوا في جواز الرواية بالمعنى للعارف العالم على مذهبين:

- مذهب لا يجوز رواية الحديث بالمعنى مطلقا ، ومن أنصار هذا المذهب طائفة من المحدثين، وطائفة من الفقهاء والأصوليين [2] : منهم محمد بن سيرين الأنصاري [3] وثعلب وأبو بكر الرازي، ومن الصحابة عبد الله بن عمر [4] ، وأبو أمامة ، وعمر بن الخطاب [5] وآخرون.

- ومذهب يجوز رواية الحديث بالمعنى إذا توفرت في الراوي الشروط السابقة ، وأنصار هذا المذهب هم أكثرية المحدثين من المتأخرين، وغالبية أصحاب الفقه، قال الحافظ ابن حجر(وأما الرواية بالمعنى فالخلاف فيها شهير، والأكثر على الجواز أيضا) [6]، وإلى هذا ذهب الحافظ ابن الصلاح من قبل [7]، والحافظ ابن كثير [8] .

وأما أبو حاتم الرازي فظهر لي أنه من أنصار المذهب الأول، وذلك لإجلاله لرواة الحديث باللفظ، ولتقديمه لهم في مراتب التعديل، ولثنائه عليهم بالحفظ والضبط ، لأن رواية الحديث

---

(1) إلى هذا ذهب الحافظ ابن الصلاح في المقدمة ص :226 ، و الإمام النووي في التقريب ، والحافظ جلال الدين السيوطي في التدريب 98/2، والسخاوي في فتح المغيث 241/2 وغيرهم.
(2) انظر مقدمة ابن الصلاح ص :226
(3) تقريب التهذيب 169/2 رقم 295
(4) تدريب الراوي 98/2 ،وانظر الأثر الذي أخرجه الخطيب في شأن عبد الله بن عمر في الكفاية ص : 205
(5) الكفاية ص : 206-207
(6) شرح النخبة ص :94
(7) المقدمة ص: 226
(8) الباعث الحثيث ص : 136

باللفظ تشهد للراوي بالحفظ ، إذا كان ضابطا لما حفظ، وحافظا لما سمع ، من الآثار الدالة على ذلك أنه سئل عن قبيصة بن عقبة و أبي حذيفة فقال : (قبيصة أحلى عندي، وهو صدوق، ولم أر أحدا من المحدثين يأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة بن عقبة وعلي بن الجعد وأبي نعيم في الثوري) [1] .

وروى عن شيخه محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري قال: (نا ابن عون قال: كان ثلاثة يتبعون اللفظ: القاسم بن محمد ، ومحمد بن سيرين، ورجاء بن حيوة) [2] .

ثم إن أبا حاتم روى ما يفيد أن أنصار المذهب الأول يجيزون الرواية بالمعنى في غير الحديث المرفوع، أما في الحديث المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيتشددون فيه ، روى أبوحاتم فقال: سمعت سعيد بن عفير يقول : قال مالك بن أنس : (كل حديث للنبي صلى الله عليه وسلم يُؤَدَّى على لفظه، وعلى ما روي ، وما كان عن غيره فلا بأس إذا أصاب المعنى) [3]، فالأولى – عند أبي حاتم – هو رواية الحديث بألفاظه دون التصرف فيه ، وإلى هذا ذهب القاضي عياض – وهو من المتأخرين – فقال : (ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن ، كما وقع لكثير من الرواة قديما وحديثا) ، [4] والله الموفق .

---

[1] الجرح والتعديل 126/7 رقم 722
[2] المصدر السابق 501/3 رقم2266
[3] أخرجه الخطيب في الكفاية ص:223
[4] انظر شرح النخبة ص: 95وتدريب الراوي 102/2

الفصل الثاني

جهوده في الحكم على الحديث وتمييـــزه

تقديـــم :

الحكم على درجة الحديث هو ثمرة هذا العلم كله، إذ هو المقصد الأساس من تتبع أحوال الرواة وألفاظ المتون، فعلى السند والمتن يقع الحكم على الحديث، والقصد من هذا المقصد هو التنبيه على الحديث المقبول حتى يعمل به في الأحكام الشرعية، والتنبيه على الحديث غير المقبول حتى يجتنب من ميدان هذه الأحكام، وقد كان أبو حاتم رحمه الله مجتهدا في هذا الباب، حريصا عليه في التعليم والتلقين، قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي رحمه الله يقول: جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي، من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر فعرضه علي فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه، هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح، فقال: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت، وأني كذبت في حديث كذا؟ فقلت، لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الغيب؟ قال: قلت: ما هذا إدعاء الغيب، قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم...)[1].

وسنحاول في هذا المبحث عرض جهوده في الكشف عن الحديث المقبول وأنواعه، وعن الحديث المردود وأنواعه.

---

[1] تقدمة المعرفة ص : 350.

• المبحث الأول : جهوده في الكشف عن الحديث الصحيح

- المطلب الأول : تعريفه للحديث الصحيح.

أ- التعريف : قال أبو حاتم : (ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته، والله أعلم)[1] .

ب- التعليق : هذا التعريف الذي أعطاه أبو حاتم للحديث الصحيح لا يخالف تعريف الجمهور له إلا في اشتراطهم أن يكون خاليا من الشذوذ والعلة، قال الحافظ ابن الصلاح (أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معللا)[2] .

وأرى أن قول أبي حاتم (ونعرف سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته) يتضمن شرطهم أن لا يكون شاذا ولا معللا، لأن تفرد من لم تصح عدالته، برواية حديث معين هو شذوذ، وهو في الوقت نفسه علة قادحة فيه، وقد أعل أبو حاتم أحاديث كثيرة من هذا النوع، وقد رأينا في موضوع الحديث الفرد كيف أنه لم يقبل منه سوى تفرد العدل الثقة .[3]

والذي ألاحظه هو أن أبا حاتم وقف بتعريفه هذا موقفا وسطا بين تعريف المحدثين للحديث الصحيح وتعريف الفقهاء له[4]، وذلك لعدم تنصيصه باللفظ على شرط عدم

---

(1) تقدمة المعرفة ص : 351، وشرح علل الترمذي ص: 397.
(2) مقدمة ابن الصلاح بشرح الحافظ للعراقي ص: 20.
(3) انظر القضية الرابعة : التفرد بالحديث – ص 25 وما بعدها.
(4) للحديث الصحيح تعريفان: تعريف للفقهاء، وتعريف للمحدثين، فأما تعريف الفقهاء فقولهم بأنه ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، وأما تعريف المحدثين فهو التعريف السابق مع اشتراطهم السلامة من الشذوذ والعلة (أ).
فالمجمع على صحته ما دار على عدل متقن مع اتصال السند وخلوه من الشذوذ والعلة، وهذا تعريف المحدثين، وفيه نظر على مقتضى الفقهاء، فإن كثيرا من العلل يأبونها (ب).
ومما يزيد الأمر توضيحا في هذا الشأن ما مثل به الحافظ السخاوي في الفتح قال : (ومن المسائل المختلف فيها- بين المحدثين والفقهاء – ما إذا أثبت الراوي عن شيخه شيئا فنفاه من هو أحفظ، وأكثر

الشذوذ وعدم العلة، قال الحافظ العراقي معلقا على تعريف الحافظ ابن الصلاح السابق : (وأيضا اشتراطه سلامته من الشذوذ والعلة إنما زادها أهل الحديث كما قاله ابن دقيق العيد في الاقتراح، قال : وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإن كثيرا من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجري على قول الفقهاء، قال : ومن شرط الحد أن يكون جامعا مانعا)[1].

قوله : (بعدالة ناقليه) هو باعتبار سلسلة السند، أي بنقل العدل عن العدل إلى منتهى السند، ولم يذكر هنا الضبط كما نص عليه في تعريف الجمهور لدخوله في عموم العدالة عنده، فالعدل حق العدالة من كان ضابطا، وهذا أوضح من عبارة من خصص العدالة بالضبط لأن أبا حاتم يستعمل في تمييز الرواة ألفاظاً كثيرة منها لفظة (ثقة)، والثقة هو من جمع بين العدالة والضبط على من فرق بينهما، والتعاريف – كما قال الحافظ السيوطي – تصان عن الإسهاب[2]، وقد وقفت على تنبيهة لطيفة لجلال الدين السيوطي في تعليقه على تعريف الخطابي للحديث الصحيح يقول : (ما اتصل سنده وعدلت نقلته)، وهو تعريف للصحيح يشبه تعريف أبي حاتم، فكما نرى أنه لم يشترط ضبط الراوي ولا السلامة من الشذوذ والعلة، لذلك علق السيوطي فقال : (الذي يظهر لي أن ذلك داخل في عبارته، وأن بين قولنا : العدل وعدلوه فرقا، لأن المغفل المستحق للترك لا يصلح أن يقال في حقه عدله أصحاب الحديث، وإن كان عدلا في دينه، فتأمل)[3].

ويفهم من قوله : (نعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه) أنه يشير إلى سلامة سند الحديث لا إلى متنه، وإلى هذا كان يشير في جوابه عن أسئلة السائلين بقوله : (غير صحيح) قال الإمام

=عددا، وأكثر ملازمة منه، فإن الفقيه والأصولي يقولان : المثبت مقدم على النافي فيقبل، والمحدثون يسمونه شاذا لأنهم فسروا الشذوذ المشترط نفيه هنا بمخالفته الراوي في روايته من هو أرجح منه عند تعسر الجمع بين الروايتين) (ج) فلا غرابة إذا وجدنا أبا حاتم يخالف بتعريفه تعريف الجمهور، ويختار تعريفا جامعا، وهو أحوط.

(1) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص: 20 وراجع كتاب الاقتراح – الباب الأول ص 5.

(2) تدريب الراوي 63/1.

(3) المصدر السابق 64/1.

أ – الموقظة ص. 24.

ب- المصدر السابق.

ج- فتح المغيث. 13/1

النووي في التقريب : (وإذا قيل: (غير صحيح) فمعناه لم يصح إسناده)[1]، والعلة في ذلك هو الحكم على سند حديث بعينه لا الحديث كله لاحتمال وجود أسانيد أخرى صحيحة لذلك، ولذلك فاضلوا بين الأسانيد لا المتون، فقالوا: أصح الأسانيد الزهري عن سالم عن أبيه، وقيل ابن سيرين عن عبيدة عن علي، وقيل: الأعمش عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود[2]، وقال أبو حاتم: حديث مسدد عن يحيى بن سعيد القطان عن عقبة بن نافع عن ابن عمر كأنها الدنانير[3].

ثم انتقل إلى المتن فقال : (وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة)، فالإشارة هنا واضحة إلى متن الحديث، لأن كلام النبوة لا يكون رديئا ولا ركيكا، فمتى ظهرت في الألفاظ ركاكة، وفي معاني هذه الألفاظ رداءة دل هذا على أنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم قطعا، وقد بين هذا غير واحد من العلماء منهم الإمام النووي والحافظ ابن حجر، فقد جاء عند الإمام النووي أنه قال في تعريف الحديث الموضوع : (فقد وضعت أحاديث يشهد بوضعها ركاكة لفظها ومعانيها)[4].

وقال الحافظ ابن حجر: (المدار في الركة على ركة المعنى، فحيثما وُجِدَتْ دل على الوضع، وإن لم ينظم إليه ركة اللفظ، لأن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة)[5]، فدل هذا كله على شمول التعريف، وأن أبا حاتم لم يجعل من تعريفه للحديث الصحيح قاصرا على السند وحده كما زعم بعض العلماء[6].

هذا عند أبي حاتم هو حد الصحيح، ف (كل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث، وما اختلفوا في صحته من الأحاديث فقد يكون سبب

---

(1) تدريب الراوي 1/75-76.
(2) المصدر السابق 1/77-78.
(3) تذكرة الحفاظ 2/421، ترجمة مسدد بن مسرهد.
(4) تقريب النووي في تدريب الراوي 1/275.
(5) تدريب الراوي 1/276.
(6) انظر المصدر السابق 1/77 فيه كلام للحافظ العلائي قال في نهايته: (ما خاض الأئمة إلا في الحكم على الإسناد).

اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط، وبينهم اختلاف في اشتراطه كما إذا كان بعض الرواة مستورا، أو كان الحديث مرسلا، وقد يكون سبب اختلافهم أنه هل اجتمعت فيه هذه الشروط أم انتفى بعضها، وهذا هو الأغلب في ذلك. . .)[1].

ـ المطلب الثاني : أنواع الحديث الصحيح عند أبي حاتم :

للحديث الصحيح عند أبي حاتم أنواع، منها :

أولا : الحديث الصحيح، مثاله: قال عبد الرحمن : (سألت أبي عن حديث العباس بن عبد المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم : يسجد العبد على سبعة آراب : وجهه، وركبتاه وقدماه ولم يذكر الأنف، فقال أبو حاتم : (هو صحيح)[2].

ثانيا : الحديث الأصح : مثاله : قال عبد الرحمن : (سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يونس بن يزيد عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بنا ركعتين وأبو بكر وعمر، قلت : ورواه الأوزاعي عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال أبو حاتم: (حديث سالم أصح)[3].

• المبحث الثاني : شرط أبي حاتم في قبول الحديث الصحيح: (مناقشة ومقارنة).

من المعلومات التي وقفت عليها في الموضوع اتضح لي ما يلي :

أ- أن أبا حاتم الرازي كان يؤكد على ضرورة توفر شرط السماع في قبول الحديث.

ب- جعله لتوفر شرط السماع في التحمل من أقوى شروطه في العلم.

---

[1] مسلم بشرح النووي 15/1، والكلام للحافظ ابن الصلاح.
[2] العلل 75/1 فقرة 201.
[3] العلل 146/1 – 147 فقرة 408، وانظر سبب وصف أبي حاتم للحديث الأصح فيما سقناه في ترجيح أبي حاتم لما تخالف بالتجويد والتقصير في ص 48.

وقد تأكد ذلك من جهة أن الإشارة إلى هذا الشرط جاءت غالبة في تعليله للحديث، وطاغية في بيانه لأحوال الرواة، وذلك من جهة تأكيده لسماعهم ممن رووا عنهم، أو إثباته لعدم حصوله.

وهذه جملة من العناصر أُقَدِّمُهَا بين يدي الموضوع للبحث والمقارنة مصحوبة بالتحليل والمناقشة لأن هذا الشرط لا تظهر لنا ميزته ولا تنكشف لنا معالمه إلا بمقارنته بشروط أئمة النقد المعتبرين.

ـ المطلب الأول : وضعية السماع ومستوياته عند أبي حاتم.

اهتم أبو حاتم بإثبات السماع في كلامه عن الرواة، وذلك بتعيينه له إذا حصل للراوي من شيخ معين، وبنفيه له إذا لم يحصل لذلك الراوي من شيخ آخر، لأن السماع ليس مطلقا في التحمل بحالة واحدة، فليس كل من سمع من شيخ هو سامع من غيره، كما أن غير السماع ليس مطلقا في التحمل، فليس كل من لم يسمع من شيخ هو غير سامع من غيره، وفي هذه الحالة لا يحكم للراوي بعدم السماع مطلقا إلا إذا تحمل كل علمه بغير سماع كأن يحصل له إجازة أو مناولة أو وجادة. . . فمن هنا رأى أبو حاتم أهمية التأكيد على سماع الراوي من الشيخ أو عدم سماعه، قال وهو يتحدث عن أبي قلابة الجرمي – عبد الله بن زيد – : (وروى عن عائشة وابن عمر مرسل، وأدرك عبد الله بن بسر ولم يرو عنه شيئا، ولم يسمع من أبي زيد عمرو بن أخطب بينهم عمرو بن بجداء[1] وسمع من محمد بن أبي عائشة بالشام وسمع من أبي الأشعث الصنعاني؛ ومن أبي أسماء الرحبي ومن ابن محيريز، ومن أبي إدريس الخولاني وهشام بن عامر وعمرو بن سلمة. . .)[2].

---

[1] كذا في النص، وفي الجرح والتعديل (عمرو بن بجدان... روى عنه أبو قلابة) 222/6 ترجمة رقم 1230.

[2] المصدر السابق 58/5 رقم 268.

واستخدم أبو حاتم خبرته في معرفة سماعات الرواة في الترجيح بين طرق الحديث الواحد، وإثبات الصحة للطرق المتصلة بعنصر السماع، من ذلك أنه سئل عن حديث رواه أبو الأحوص عن أبي إسحق عن العيزار بن حريث عن أبي بصير بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر...

ورواه شعبة بن الحجاج والحجاج بن أرطأة عن أبي إسحق عن عبد الله بن أبي بصير عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وله طرق أخرى.

ورجح أبو زرعة طريق شعبة فقال: (وهم فيه أبو الأحوص، والحديث حديث شعبة).

وقال أبو حاتم: (كان أبو إسحق واسع الحديث، يحتمل أن يكون سمع من أبي بصير، وسمع من ابن أبي بصير، وسمع من ابن أبي بصير عن أبي بصير، وسمع من الحيزار عن أبي بصير)، ثم قال: (وسمعت سليمان بن حرب قال أخبرني وهب بن جرير قال: شعبة: أبو إسحق قد سمع من عبد الله بن أبي بصير، ومن أبي بصير كلاهما هذا الحديث)[1].

فكلام أبي حاتم السابق حكم للطرق المذكورة بالاتصال لتوفر عنصر السماع لأبي إسحق السبيعي – وهو عمرو بن عبد الله –[2] بينما في الرواية الثانية استثنى شعبة بن الحجاج رواية أبي إسحق عن العيزار بن حريث، وهي الرواية التي أعلها أبو زرعة الرازي بوهم أبي الأحوص الحنفي فيها.

والسماع عند أبي حاتم هو على مستويات متعددة، لأنه يتماشى مع وضعية الراوي في سلم الجرح والتعديل، ومع وضعية علمه في ميزان القبول والرد من حيث نوع المسموع، فمن الرواة من يسمع المناكير والبواطيل والموضوعات ويجهد نفسه بالتصنيف فيها وبروايتها، ولاشك أن هذا النوع من السماع هو غير مقبول، وليس كل من سمع من الشيوخ إنما سمع منهم

---

[1] راجع هذه المعطيات في العلل 102/1 -103 رقم 277.

[2] يروي عنه أبو الأحوص الحنفي سلام بن سليم، انظر الجرح والتعديل 259/4 رقم 1121.

كلام النبي صلى الله عليه وسلم، فقد تأكد أن بعض الرواة حُكم لهم بالسماع ولكنهم سمعوا كلام الشيوخ وأقوالهم فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم عن طريق الوهم والخطأ، وقد تكلم أبو حاتم في أسانيد وأحاديث كثيرة، فذكر منها هذين الشاهدين :

- سئل هل يصح لسعيد بن المسيب سماع من عمر ؟ قال : لا، إلا رؤيته على المنبر ينعي النعمان بن مقرن[1] .

- وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم، سألت أبي عن حديث رواه سويد بن عبد العزيز عن زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ألا أخبركم بملوك أهل الجنة، كل ضعيف متضعف ذو طمرين لا يؤبه له، ولو أقسم على الله لأبره)، فأجاب أبو حاتم : (هذا خطأ، إنما يروي عن أبي إدريس كلامه فقط)[2] .

وينقسم السماع من الشيخ الواحد – باعتبار عامل الزمن – إلى قسمين : سماع قديم وسماع حديث، وكلاهما معتبران في التحمل، ولا يتقدم القديم على الحديث إلا بمزية واحدة، وهي في الحالة التي يختلط فيها الشيخ في آخر عمره، ففي هذه الحالة يكون السماع القديم من الشيخ أفضل، وقد رجح أبو حاتم بين الآثار متخذا من قدم السماع من الشيخ معيارا في تقديم رواية على أخرى، من ذلك أنه سئل عن حديث رواه إسرائيل وزهير بن معاوية عن أبي إسحق عن الحارث عن علي – رفعه إسرائيل ووقفه زهير – أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بتسع سور .

قال أبو حاتم: (إسرائيل أقدم سماعا من زهير في أبي إسحق) .

وسئل عن الصواب في الحديث هل هو موقوف أم مرفوع؟ فأجاب : (الله أعلم، يقال إن زهير سمع من أبي إسحق بأخرة، وإسرائيل سماعه من أبي إسحق قديم، وأبو إسحق بأخرة اختلط، فكل من سمع منه بأخرة فليس سماعه بأجود ما يكون)[3] .

---

(1) المراسيل ص : 65 رقم 112.
(2) العلل 106/2 رقم 1814.
(3) العلل 103/1 رقم 279.

وينقسم السماع باعتبار استيفاء الراوي للشروط العلمية المطلوبة أو عدم استيفائه لها إلى قسمين: سماع سليم وقوي، فهذا إذا حكم به أبو حاتم على الراوي قبل سماعه.

وسماع غير سليم، وغير قوي، فهذا إذا حكم به دل على أن رواية الراوي غير مقبولة، قال وهو يصف سماع أبي بكر بن عياش من أبي إسحق: (وسماع أبي بكر إسحق ليس بذلك القوي)[1].

ـ المطلب الثاني: تفريق أبي حاتم بين السماع والرؤية والإدراك.

الرؤية تتضمن الإدراك، لأن من رأى فقد أدرك، والسماع يتضمن الرؤية، وكل من سمع فقد رأى، ولا يلزم من الإدراك الرؤية، كما لا يلزم من الرؤية السماع، لذلك فرق أبو حاتم بين هذه العناصر الثلاثة:

أ- تفريقه بين الإدراك والسماع: قال وهو يتحدث عن عبد الله بن عُكيم الجهني: (أدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يعرف له سماع صحيح)[2].

وسئل عن عبد الله بن بريدة أخي سليمان بن بريدة هل أدرك ابن عمر؟ فقال: أدركه ولم يبين سماعه منه[3].

وقال: (أدرك أبو قلابة النعمان بن بشير، لا أعلمه سمع منه)[4].

ب- تفريقه بين الرؤية والسماع: من ذلك قوله في محمد بن إسماعيل بن عياش: (لم يسمع من أبيه شيئا، حملوا على أن يحدث عنه فحدث)[5] هذا مع أن الرؤية حاصلة.

---

(1) العلل 1/34-35 فقرة 69.
(2) الجرح والتعديل 5/121 رقم 556، المراسيل ص: 92 رقم 160.
(3) انظر العلل 2/184-185 رقم 2049، وانظر ما يؤكد هذا في الجرح والتعديل 5/13 رقم 61.
(4) المراسيل ص: 96 رقم 169.
(5) الجرح والتعديل 7/189-190 رقم 1079.

وقال في سليمان بن مهران الأعمش: (رأى أنسا بن مالك يصلي ولم يسمع منه، ولم يسمع من ابن أبي أو في روايته عنه مرسل، ولم يسمع من عكرمة)[1].

وقال: (جماعة بالبصرة قد رأوا أنس بن مالك ولم يسمعوا منه)[2].

وقد يروي الراوي ما يفيد أنه رآى الشيخ، كأن يصف زيَّ شيخه وخلقَته، والمكان الذي صادفه فيه، من نحو ما جاء عند أبي حاتم في ترجمة عطية بن قيس، قال: (رآى ابن أم مكتوم يوما من أيام الكوفة، عليه ذرع سابغ، يجرها)[3]، ولا يلزم من هذا النوع من الرؤية أن يكون الراوي سمع من شيخه ما يرويه عنه، فظهر من هذا أن السماع عند أبي حاتم أخص من الرؤية في الوقت الذي تكون فيه الرؤية أخص من الإدراك.

ـ المطلب الثالث: نقد الإمام مسلم لمشترطي السماع.

توجه الإمام مسلم بالنقد إلى من اشترط السماع في قبول الحديث معتبرا قوله مخترعا ومستحدثا يقول: (وهذا القول يرحمك الله في الطعن في الأسانيد قول مخترع مستحدث غير مسبوق صاحبه إليه، ولا مساعد له من أهل العلم عليه، وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديما وحديثا أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثا، وجائز ممكن له لقاؤه، والسماع منه لكونهما جميعا كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا، ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئا، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا، فالرواية على السماع أبدا حتى تكون الدلالة التي بينا)[4].

---

(1) الجرح والتعديل 146/4 رقم 630، وانظر المراسيل ص: 72 رقم 128.
(2) المراسيل ص: 99 رقم 181.
(3) الجرح والتعديل 383/6-384 رقم 2131.
(4) مقدمة الصحيح 29/1-30.

ثم قال : (وكان هذا القول الذي أحدثه القائل الذي حكيناه في توهين الحديث، بالعلة التي وصف – أقل من أن يعرج عليه ويثار ذكره، إذ كان قولا محدثا، وكلاما خَلَفاً[1] لم يقله أحد من أهل العلم سلف، ويستنكره من بعدهم خلف، فلا حاجة بنا في رده بأكثر مما شرحنا، إذ كان قدر المقالة وقائلها القدر الذي وصفناه، والله المستعان على دفع ما خالف مذهب العلماء، وعليه التُكلان)[2][3].

يتضمن هذا النص كلاما غليظا هو جزء من كلام طويل قدم به لصحيحه صدر منه في حق من اجتهد في الحديث، واشترط فيه السماع أو اللقاء بخلافه، وما الأمر من مخالفه إلا صادر عن اجتهاد بذلت فيه جهود جبارة، وقد جعلت هذه المقدمة جهود مخالفيه هدرا، وجهدا لا طائل من ورائه، وكان الأولى به – رحمه الله – أن يخفف من حدة النقد الهادم، لاسيما وأن نقده لم يكن متأثرا بشيء من الخلاف والنزاع العقدي والمذهبي الذي يقع – غالبا – بين الشيوخ، ويَجُرُّ لمثل هذا الصنيع.

ويتبين من النص أيضا أن ما ذكره الإمام مسلم هو مذهبه، فبه اشتهر، وبنقده هذا عرف وذلك بمخالفة من خالفه في شرط المعاصرة، فهو يرى أن الحديث المعنعن هو حديث صحيح تقوم به الحجة ويعمل به وجوبا، ومن توقف في الأخذ به إنما توقف في الأخذ بدليل قطعي الورود، وأما أبو حاتم الرازي وأبو زرعة الرازي وعلي بن المديني والبخاري والإمام أحمد فيرون أن المعنعن يتوقف فيه، وهو من نوع المراسيل التي لا تقوم بها حجة حتى يتأكد اتصال سندها بسماع الراوي من المروي عنه، وإذا لم يتحقق ذلك فحمل الحديث على الضعف أقوى من حمله على الصحة لانتفاء عامل السماع.

هكذا نظر الإمام مسلم رحمه الله إلى هذا الصنيع أنه من باب التشدد الذي لا طائل وراءه إلا إلغاء السنة أو شطراً منها، فلذلك غضب غضبته الشديدة، وهي غضبة زائدة في

---

(1) أي ساقطا فاسدا.
(2) التكلان أي الاتكال.
(3) المصدر السابق 1/ 35.

حق العالمين والعارفين المعدودين في أهل العلم والمشيخة، كيف يصدر منهم ذلك وهم على ما هم عليه من العلم والتقوى والغيرة على السنة، وقد صدق شعبة بن الحجاج حين قال: (احذروا غيرة أصحاب الحديث بعضهم على بعض، فلهم أشد غيرة من التيوس)[1]، وروى نحو ذلك عن عبد الله بن عباس أنه قال: (استعموا علم العلماء، ولا تصدقوا بعضهم على بعض، فوالذي نفسي بيده لهم أشد تغايرا من التيوس في زروبها)[2].

هذا وقد وجدت للشيخ عبد الفتاح أبي غدة فكرة عن هذه المقدمة يؤكد فيها أن الإمام مسلم (كتب مقدمة (صحيحه) قبل الشروع في تأليفه لا بعده)[3]، وبنى ذلك على قولة للإمام مسلم يتحدث فيها بصيغة الاستقبال وبنية الإقدام على تخريج الصحيح توهمُ أنه كتبها قبل إخراجه، وهذا الأمر الذي ذكره الشيخ عبد الفتاح ممكن عقلا، لكنه مستبعد واقعا وقياسا.

فمن جهة الواقع لو أن الإمام مسلم كتب المقدمة مع الصحيح لنعاها عليه الرازيون ولا سيما أبو زرعة وابن وارة، وشرطهما في الاتصال كشرط أبي حاتم وهو السماع، فقد روى سعيد بن عمرو البرذعي أنه شهد أبا زرعة يتكلم في الجامع الصحيح، ونقل لنا جانبا من هذه الانتقادات ثم قال بعدها: (وقدم مسلم بعد ذلك إلى الري فبلغه أنه خرج إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم بن وارة فجفاه وعاتبه على هذا الكتاب، وقال له نحوا ما قاله أبو زرعة أن هذا يطرق لأهل البدع علينا، فاعتذر إليه مسلم وقال: إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح ولم أقل إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيف، ولكني إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعا عندي، وعند من يكتبه عني، فلا يرتاب في صحتها ولم أقل أن ما سواه ضعيف، ونحو ذلك مما اعتذر به مسلم إلى محمد بن مسلم، فقبل عذره، وحدّثه)[4].

---

[1] أخرجه الخطيب البغدادي بسنده إليه في الكفاية ص: 109.
[2] أخرجه الحافظ ابن عبد البر بسنده إليه في جامع بيان العلم وفضله 151/2.
[3] في ملحقاته على الموقظة في علم المصطلح للحافظ الذهبي ص: 138.
[4] تاريخ بغداد 274/4 ترجمة أحمد بن عيسى التستري، وانظر أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية ص: 676-677.

وهذا الاعتذار الذي تقدم به إلى ابن وارة، تقدم بنحوه إلى أبي زرعة الرازي[1]، ولم يتوان الإمام مسلم لحظة واحدة في حمل كتابه إلى الري وعرضه على أبي زرعة، يقول: (عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي وكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح، وليس له علة أخرجته)[2]، فكان لهذا التواضع أثر كبير في جلب مرضاة الرازيين عليه، فقد موه على مشايخ عصره في معرفة الصحيح، قال أحمد بن سلمة النيسابوري: (رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما)[3].

فانظر – يرحمك الله – إلى هذا الاعتذار الذي تقدم به مسلم إلى ابن وارة وأبي زرعة كيف هي لهجته وأدبه، وانظر إلى تواضعه الكبير في حمل صحيحه إلى الري وعرضه على أبي زرعة الرازي، وقارن بين هذا كله وما جاء في مقدمة الصحيح من التقريع والتهجين لتتأكد من أن تلك المقدمة لو كانت ملحقة بالصحيح لنالت غضب أهل الري، ولأنبوه[4] عليها وكيف يقره أبو زرعة على ما كتب، وهو واحد من المعنيين بنقده، لأن شرطه هو ثبوت السماع مع الرؤيـــة[5].

وأما من جهة القياس فإن المصنفين والمؤلفين اعتادوا على عدم كتابة المقدمات والتمهيدات والمداخل إلا بعد الإنجاز، وإلحاق ذلك بالتصانيف والمؤلفات ليس بالأمر العسير. وهذا – فيما أحسب – جرى به العمل قديما وحديثا، والإمكان الوحيد الذي يسلم به في هذا الموضوع هو أن الإمام مسلم قد يكون كتب المقدمة في البداية لكنه لم يلحقها بالصحيح إلا بعد

---

(1) انظر شرح مسلم للنووي 21/1 و25/1، وصيانة صحيح مسلم ص : 99 و101.

(2) من رواية مكي بن عبدان – أحد حفاظ نيسابور – في صيانة صحيح مسلم ص 67.

(3) أخرجه الخطيب بسنده إليه في تاريخ بغداد 101/13 رقم 7089، وأخرجه الحافظ ابن الصلاح في الصيانة ص (62-60)، وقال : (هكذا رواه البيهقي والخطيب الحافظان، ووجدته في رواية أخرى عن الحاكم أبي عبد الله أيضا: على مشايخ عصرهما في معرفة الحديث).

(4) من الألفاظ التي استعملها سعيد بن عمرو البرذعي في الموضوع، انظر أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية ص : 676.

(5) انظر المصدر السابق ص: 182.

مضي مدة، وهو إمكان عقلي غير راجح لأنه مدفوع بما تميز به هؤلاء الأئمة من القوة في الصراحة، وعدم المجاملة في خدمة الواجب.

فَمَنْ هؤلاء – يا ترى – الذين قصدهم الإمام مسلم بنقده في مقدمة الصحيح؟

تكلم المحققون من الخلف في المعني بالنقد، وفي المقصود بالرد من قبل الإمام مسلم، لكن أقوالهم اضطربت في هذا الموضوع فانحصرت في ثلاثة أقوال:

1– منهم من يقول بأن المعني بالنقد هو الإمام محد بن إسماعيل البخاري، وقد ذهب إلى هذا القول الشيخ أحمد العثماني [1] والأمير الصنعاني. [2]

2– ومنهم من يقول بأن المعني بالنقد هو علي بن المديني شيخ البخاري، ومن هؤلاء الحافظ ابن كثير، [3] وسراج الدين عمر بن رسلان الشهير بالبلقيني، [4] ومن المعاصرين الشيخ عبد الفتاح أبو غدة [5]، وحجتهم في ذلك أن البخاري لا يشترط اللقي في أصل الصحة ولكنه التزمه في جامعه، وابن المديني يلتزم ذلك في أصل الصحة، فمن هنا تكون غضبة الإمام مسلم متجهة إليه لا إلى البخاري [6].

---

[1] في (فتح الملهم بشرح صحيح مسلم) 73/1، نقله عبد الفتاح أبو غدة في تعليقاته المستدركة على الموقظة ص 116.

[2] في توضيح الأفكار 44/1، ونصه: (واعلم أنا راجعنا مقدمة مسلم، فوجدناه تكلم في الرواية بالعنعنة، وأنه شرط فيها البخاري ملاقاة الراوي لمن عنعن عنه، وأطال مسلم في رد كلامه والتهجين عليه، ولم يصرح أنه البخاري، وإنما اتفق الناظرون أنه أراده ورد مقالته)

[3] في الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص: 49 – النوع الحادي عشر.

[4] محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح ص 158- النوع الحادي عشر.

[5] الموقظة – التتمة الثالثة – ص: 138.

[6] راجع المصادر السابقة.
وهذا التعليل الذي تعلقوا به في صرف النقد إلى علي بن المديني جانب الصواب، وقد رده الحافظ ابن حجر وحكم عليه بالخطأ في (النكت على ابن الصلاح) 595/2- مباحث المعضل – قال مقررا: (قلت ادعى بعضهم أن البخاري إنما التزم ذلك في جامعه لا في أصل الصحة، وأخطأ في هذه الدعوى، بل هذا شرط في أصل الصحة عند البخاري، فقد أكثر من تعليل الأحاديث في تاريخه بمجرد ذلك).
غير أن الشيخ عبد الفتاح تعقب كلام الحافظ ابن حجر ورده باحتمالات عقلية واستنتاجات لا مسوغ لها بالنظر في أصل المسألة (انظر الموقظة ص: 136-137) لو جاريناها لطال بنا المقال، والمدهش في هذا الحديث كيف فرق بين كون البخاري لا يشترط اللقي في أصل الصحة وبين التزامه به في جامعه الصحيح وفي تعليله للآثار في تاريخه، هذا إذا سلمنا به يوقع البخاري في مناقضة صارخة بين ما يقوله في العلم وما يفعله فيه، وهذا يمكن أن يترتب عليه أن البخاري ناقض شرطه، وهو زعم لم يقل به أحد لا في القديم ولا في الحديث، ناهيك أن هؤلاء لم يقدموا لدعواهم أنه لا يشترط اللقي في أصل الصحة دلائل قوية، والأدلة قائمة على خلاف ما ذهبوا إليه، وهي المودوعة في الجامع الصحيح والتاريخ الكبير، فهي المعتبرة !.

3- ومنهم من يقول بأن المعنى بالنقد هو البخاري وابن المديني، وممن ذهب إلى هذا : الحافظ الذهبي [1]، وسنبسطه في معرض الرد على نقد الإمام مسلم.

ونحن -في هذا الموضوع- لا يهمنا من المقصود بالنقد هنا، لأنه غير مهم بالنسبة إلينا، ومعرفته لا تترتب عليه فائدة كبيرة، فلو كانت الفائدة مترتبة على معرفة المعني بالنقد لسماه الإمام مسلم بصريح الإسم، وإنما كان مسلم ينقد كل من خالفه في شرطه سواء أكان واحداً أم عشرة، فنقده متجه بالأساس إلى تأصيل شرطه وتدعيمه قبل أن يكون متجها لشخص بعينه، فلذلك سكت السابقون عن هذا، وتكلم فيه اللاحقون، وأقوالهم فيه هي تخمينات فيها الجائز وغير الجائز، وغير الجائز يتمثل في بعض الأحكام والتقريرات التي تبدو خطأ، ولا ضرورة لها، وإنما دفعني إلى بيان هذا وكشفه أن العلماء حققوا في المعني بنقد مسلم فحصروه في البخاري وابن المديني وكأنه لم يكن في القرن الثالث من أصحاب الشروط المخالفة لشرط الإمام مسلم سوى محمد بن إسماعيل البخاري وشيخه علي بن المديني!!.

ـ المطلب الرابع : الدفاع عن مشترطي السماع من نقد الإمام مسلم

قدم الإمام مسلم مجموعة من الشواهد والأدلة استند إليها في نقده لمشترطي السماع، منها قوله : (وما علمنا أحدا من أئمة السلف ممن يستعمل الأخبار، ويتفقد صحة الأسانيد وسقمها، مثل أيوب السختياني وابن عون ومالك بن أنس وشعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ومن بعدهم من أهل الحديث فتشوا عن موضع السماع في الأسانيد، كما ادعاه الذي وصفنا قوله من قبل) [2].

وأنكر الحافظ ابن رجب على الإمام مسلم أن ما ذهب إليه هو قول شعبة [3]، وهذا الإنكار من وجه حق، لأن شرط شعبة بن الحجاج هو كشرط أبي حاتم الرازي، وهذه جملة من الشواهد أعلها شعبة بن الحجاج بعدم توفر شرط السماع لروايتها :

---

(1) في سير أعلام النبلاء : 573/12، ترجمة مسلم بن الحجاج.
(2) مقدمة الصحيح 1/ 32.
(3) شرح علل الترمذي ص: 219.

1- قال شعبة بن الحجاج: (لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي)[1].

2- وقوله: (لم يسمع أبو بشر من حبيب بن سالم)[2].

3- وقوله: (لم يسمع أبو عبد الرحمن السلمي من عثمان، ولا من عبد الله بن مسعود، ولكنه قد سمع من علي رضي الله عنه)[3].

4- وقال يحيى بن سعيد القطان: (كان شعبة ينكر أن يكون أبو رزين وهو مسعود بن مالك - سمع من ابن مسعود)[4].

5- وقال شعبة بن الحجاج: (قد أدرك رفيع عليا ولم يسمع منه)[5].

ويمكن لهذا الإنكار أن يوسع ليشمل أيوب السختياني ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي فإنهم فتشوا عن موضع السماع في الأسانيد، وهذه شواهد ذلك.

أولا: أيوب السختياني

أخرج ابن أبي حاتم بسنده من طريق أحمد بن حنبل عن عفان عن وهيب قال: قال أيوب: لم يسمع الحسن - يعني ابن أبي الحسن البصري - من أبي هريرة)[6].

ثانيا: يحيى بن سعيد القطان

1- أخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: (لم يسمع ابن أبي عروبة من يحيى بن سعيد الأنصاري، ولا من عبيد الله بن عمر، ولا من هشام بن

---

(1) المراسيل ص: 17 رقم 01.
(2) المصدر السابق ص: 31 رقم 39..
(3) المراسيل ص: 94 رقم 166، والرواية هي لأبي حاتم عن معاوية بن صالح عن يحيى بن معين عن حجاج عن شعبة.
(4) المصدر السابق ص: 160 رقم 360.
(5) المصدر السابق ص: 54 رقم 82.
(6) المصدر السابق ص: 38 رقم 54.

عروة، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار. قلت: وأبو معشر؟ قال: لا، ولا حرف علمته)[1].

2- وأخرج ابن أبي حاتم بسنده إلى بكير بن خلاد قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: (إن قتادة لم يسمع من سليمان بن يسار شيئا)[2].

ثالثا: عبد الرحمن بن مهـــــدي

أخرج ابن أبي حاتم بسنده إلى مسدد بن مسرهد أنه كان يقول: (كان عبد الرحمن - يعني ابن مهدي- وأصحابنا ينكرون أن يكون إبراهيم سمع من علقمة)[3].

وبعد أن قدم الإمام مسلم جملة من الأسانيد لتقوية شرطه ولتدعيم نقده قال عقب ذلك: (فكل هؤلاء التابعين الذين نصبنا روايتهم عن الصحابة الذين سميناهم، لم يحفظ عنهم سماع علمناه منهم في رواية بعينها، ولا أنهم لقوهم في نفس خبر بعينه.

وهي أسانيد عند ذوي المعرفة بالأخبار والروايات من صحاح الأسانيد، لا نعلمهم وهنوا منها شيئا قط، ولا التمسوا فيها سماع بعضهم من بعض.

إذ السماع لكل واحد منهم ممكن من صاحبه غير مستنكر، لكونهم جميعا كانوا في العصر الذي اتفقوا فيه)[4].

والصواب غير ما ذكر فإن الأئمة المشهود لهم بالعلم بالأخبار وبالمعرفة بالروايات من صحاح الأسانيد كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأيوب السختياني وأبـــي

---

[1] المراسل ص: 69 رقم 122.
[2] المصدر السابق ص: 142 رقم 310.
[3] المصدر السابق ص: 17-18 رقم 01.
[4] مقدمة الصحيح 35/1.

زرعة وأبي حاتم الرازي[1] والإمام أحمد بن حنبل[2] وعلي بن المديني[3] ويحيى بن معين[4]، وهنوا الأسانيد بمقتضى شرط السماع، ومنهم من بحث في اللقي أو السماع كالبخاري وابن المديني، وتقدم هذا الشاهد الذي ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم في ترجمة ممطور الأسود أبي سلام الحبشي، والذي جمع فيه أربعة أئمة أعلام أعلوا كلهم رواية ممطور عن ثوبان الهاشمي بعدم السماع، قال ابن أبي حاتم: (ذكره أبي عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين قلت: هل سمع أبو سلام من ثوبان؟ قال: لا، وقال أحمد بن حنبل: ما أراه سمع، وقال علي بن المديني: لم يسمع)[5].

وقال: (سمعت أبي يقول: ممطور أبو سلام الأعرج الحبشي الدمشقي روى عن ثوبان، والنعمان بن بشير وأبي أمامة وعمر بن عنبسة مرسل)[6].

وهؤلاء من سمينا أدرك الإمام مسلم منهم أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبا زرعة وأبا حاتم والبخاري وابن المديني، فكيف ذكر أنه لا يعلم من وهن من العلماء مثل الأسانيد التي ذكر ولا أحد التمس السماع فيها والأدلة قائمة على خلاف ما ذهب إليه؟

لهذه الأسباب لم يرض بعض العلماء على ردود الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، فالحافظ الذهبي وصف رد الإمام مسلم بالمبالغ فيه[7]، ولخص الشيخ عبد الفتاح أبو غدة مجمل

---

(1) كان أبو حاتم وأبو زرعة يعللان الحديث بالإرسال على مقتضى هذا الشرط، قال ابن أبي حاتم في ترجمة أبي إسحق السبيعي: (قال أبي وأبو زرعة: أبو إسحق لم يسمع من علقمة شيئا). المراسيل ص: 121 رقم 258.

(2) على سبيل المثال لا الحصر، انظر المراسيل ص: 51 رقم 75، وص 53 رقم 81، وص 55 رقم 84.

(3) وعلى سبيل المثال لا الحصر انظر المصدر السابق ص: 42 رقم 54، وص 65 رقم 112، وص 19-20 رقم 07، وص 69 رقم 122، وص : 88 رقم 150، وص 95 رقم 169.

(4) على المثال لا الحصر، انظر المصدر السابق ص: 20 رقم 07، وص 34 رقم 47 ، وص 64 رقم 112، وص 69 رقم 122، وص 82 رقم 127، وص 78-79 رقم 142.

(5) المصدر السابق ص: 168 رقم 375.

(6) المصدر السابق، وانظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية-تاريخ يحيى برواية أبي حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين – ص 243 ترجمة رقم 896.

(7) انظر الموقظة في علم المصطلح ص: 44

قوادح الرد في تعليقه على قول الحافظ الذهبي هذا فقال : (نعم لقد بالغ الإمام مسلم رحمه الله تعالى في الرد على مخالفه تجهيلا وتقريعا ، وتهجينا وتوبيخا ، فوصفه بأنه من منتحلي الحديث من أهل عصره، وبسوء الرويَّة، وبأن قوله قول مخترع مستحدث مطرح من الأقوال الساقطة، وبأنه أقل من أن يعرج عليه ويثار ذكره، وينبغي أن يضرب عن حكايته صفحا لفساده ولإماتته وإخمال ذكر قائله، إذ الإعراض عنه أجدر أن لا يكون ذلك تنبيها للجهال عليه)[1] .

وقال الحافظ الذهبي في موطن آخر من بعض مؤلفاته: (قلت: ثم إن مسلما لحدة في خلقه انحرف أيضا عن البخاري، ولم يذكر له حديثا ، ولا سماه في صحيحه، بل افتتح الكتاب بالحط على من اشترط اللقي لمن روى عنه بصيغة (عن) ، وادعى الإجماع في أن المعاصرة كافية، ولا يتوقف في ذلك على العلم بالتقائهما ، ووبخ من اشترط ذلك، وإنما يقول ذلك أبو عبد الله البخاري وشيخه علي بن المديني، وهو الأصوب الأقوى، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة)[2] .

وكذلك رد الحافظ ابن رجب الحنبلي ما حكاه الإمام مسلم من دعوى حصول الإجماع على شرطه قال معقبا : (فإذا كان هذا قول الأئمة الأعلام، وهم أعلم أهل زمانهم بالحديث وعلله، وصحيحه وسقيمه مع موافقة البخاري وغيره فكيف يصح لمسلم رحمه الله دعوى الإجماع على خلاف قولهم، بل اتفاق هؤلاء الأئمة على قولهم هذا يقتضي حكاية إجماع الحفاظ المعتد بهم على هذا القول، وأن القول بخلاف قولهم لا يعرف عن أحد من نظرائهم، ولا عمن قبلهم ممن هو في درجتهم وحفظهم، ويشهد لصحة ذلك حكاية أبي حاتم كما سبق اتفاق أهل الحديث على أن حبيب بن أبي ثابت لم يثبت له سماع من عروة مع إدراكه له[3] .

---

(1) المصدر السابق – الهامش.

(2) في سير أعلام النبلاء 573/12، ومعلوم أن الإمام مسلم لازم البخاري سنين عدة، وسمع منه علما كثيرا، فلما وقعت مسألة اللفظ بين البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي انحرف عنه، وهجره . المصدر السابق.

(3) حكاه أبو حاتم الرازي عن يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، انظر المراسيل ص: 34 رقم 47.

قد ذكرنا من قبل أن كلام الشافعي إنما يدل على مثل هذا القول لا على خلافه[1]، وكذلك حكاية ابن عبد البر عن العلماء فلا يبعد حينئذ أن يقال: هذا قول الأئمة من المحدثين والفقهاء)[2].

ـ المطلب الخامس: وضعية شرط أبي حاتم بين شرط العلماء.

حاولنا في المطالب الأربعة الماضية أن نرسم الإطار العام للموضوع حتى يتسنى لنا الكلام على شرط أبي حاتم الرازي بكل وضوح، فمما مضى يتضح أن الاتصال عند أبي حاتم لا يثبت إلا بثبوت التصريح بالسماع، وأما مجرد اللقي أو احتماله بمعاصرة الراوي لمن روى عنه فغير كاف في إثبات الاتصال، وكل رواية لم يصرح فيها الراوي بالسماع فهي مرسلة لا تقوم به الحجة، وإنما تقوم بالأسانيد الصحاح المتصلة[3]، وهذا الشرط هو أضيق من شرط علي بن المديني ومحمد بن إسماعيل البخاري، فإن المحكي عنهما اعتبار السماع أو اللقاء[4]، وعند أبي حاتم لا بد من السماع، ورأينا في مقاصد الرحلة[5] كيف أنه كان مولعا بتجديد السماع، وكيف عمل به في بيان أحوال الرواة وفي الترجيح بين الروايات، وقد نهج فيه نهج شعبة بن الحجاج في تكرير السماع من المصدر الواحد، والظاهر أن أبا حاتم الرازي كان مدفوعا إلى ذلك بشرطه هذا، يقول الحافظ ابن رجب: (وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ، بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع كما تقدم عن الشافعي رضي الله عنه، فإنهم قالوا في جماعة من الأعيان ثبت لهم الرؤية لبعض الصحابة، وقالوا مع ذلك لم يثبت لهم السماع منهم، فرواياتهم عنهم مرسلة، منهم الأعمش ويحيى بن أبي كثير وأيوب وابن عون وقرة بن خالد رأوا أنسا ولم يسمعوا منه، فرواياتهم عنه

---

(1) انظر شرح علل الترمذي ص: 211.
(2) المصدر السابق ص: 219.
(3) المراسيل – باب ما ذكره في الأحاديث المرسلة أنها لا تقوم بها الحجة- ص: 15.
(4) شرح علل الترمذي ص: 216.
(5) راجع المقصد الرابع من مقاصد الرحلة عند أبي حاتم (تجديد للسماع)، انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 321/2.

مرسلة، كذا قال أبو حاتم[1]، وقاله أبو زرعة في يحيى بن أبي كثير قد رأى أنسا فلا أدري سمع منه أم لا، ولم يجعلوا روايته عنه متصلة بمجرد الرؤية، والرؤية أبلغ من إمكان اللقي)[2].

وعند ابن أبي حاتم في كتابه المراسيل من مثل هذا الشيء الكثير، وقد أوردنا نماذج منه في الفروع السابقة، ونستفيد من هذه النماذج استفادة أخرى هي أن أبا حاتم لم يكن منعزلا بمذهبه، ولا شاذا في شرطه، فقد نحى فيه منحى السابقين كشعبة وأيوب السختياني ويحيى ابن سعيد القطان، وقلد فيه شيخه الكبير الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وكان هو مذهب أبي زرعة وجماعة من أصحاب الحديث من أهل الري، قال أبو حاتم: (لم أختلف أنا وأبو زرعة وجماعة من أصحابنا أن الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئا . . .)،[3] هذا مع أن الإدراك محقق.

وعلى هذا المذهب كان عبد الرحمن بن أبي حاتم، فإنه كان كثيراً ما يتوجه لأبيه بالسؤال في سماع الرواة من بعضهم البعض[4].

• المبحث الثالث: الحديث الحسن عند أبي حاتم: تعريفه وأنواعه ووضعيته من حيث القبول والرد.

ـ المطلب الأول: أبو حاتم من أوائل من شهر الحسن

شاع في استعمال بعض العلماء أن كتاب الترمذي أصل في معرفة الحسن، وهو الذي شهره، بل منهم من جزم بأنه أول من عرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف[5]، وهو قول ضعيف الاستقراء يعترض بمجموعة من الشواهد تؤكد أن أبا حاتم الرازي استعمل

---

(1) انظر المراسيل ص: 99 رقم 181.
(2) شرح علل الترمذي ص: 215.
(3) المراسيل ص : 153 رقم 336.
(4) انظر المراسيل: ص 67 رقم 117، وص 38 رقم 54.
(5) انظر تدريب الراوي 1/166-167، وقواعد التحديث للقاسمي ص: 103.

هذا الاصطلاح غير ما مرة، وأكثر منه في حكمه على الحديث ليميزه عن الصحيح.

1- قال في إبراهيم بن يوسف بن إسحق السبيعي: (يكتب حديثه، وهو حسن الحديث)[1].

2- وقال في إبراهيم بن طهمان، أبي سعيد الهروي: (صدوق، حسن الحديث)[2].

3- وقال في إسحق بن الربيع، أبي حمزة العطار البصري: (يكتب حديثه، كان حسن الحديث)[3].

4- وقال في إسماعيل بن أبي إسحق، أبي إسرائيل العبسي: (أبو إسرائيل الملائي حسن الحديث، جيد اللقاء (اللقي) له أغاليط لا يحتج بحديثه، ويكتب حديثه، وهو سيء الحفظ)[4].

5- وقال في حريز بن عثمان الرحبي: (حريز بن عثمان حسن الحديث (...) وهو ثقة متقن)[5].

6- وقال في عبد ربه بن سعيد بن قيس أخي يحيى بن سعيد: (عبد ربه بن سعيد لا بأس به، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: هو حسن الحديث، ثقة)[6].

7- وقال في عبد الرحمن بن إسحق بن الحارث المديني: (يكتب حديثه ولا يحتج به(...) وهو حسن الحديث، وليس بثبت ولا قوي...)[7].

---

(1) الجرح والتعديل 148/2 رقم 487.
(2) المصدر السابق 107/2-108 رقم 307.
(3) المصدر السابق 220/2 رقم 756.
(4) المصدر السابق 166/2-167 رقم 559.
(5) المصدر السابق 289/3 رقم 1288.
(6) المصدر السابق 41/6 رقم 213.
(7) المصدر السابق 212/5 -213 رقم 1000.

8- وقال في عبد الله بن عبد الملك بن أبي عبيدة: (هو حسن الحديث، لا بأس به، عنده غرائب عن الأعمش) [1].

9- وقال في عبيد الله بن موسى العبسي، أبي محمد الكوفي: (صدوق كوفي، حسن الحديث) [2].

ـ المطلب الثاني : الحديث الحسن عند أبي حاتم

أولا : أنواعه

جاء حكم أبي حاتم على الحديث بالحسن منطلقا من بعض الحالات التي تباينت في موضوعها، وهذه الحالات أفردناها في هذا المطلب كأنواع للحديث الحسن حتى يسهل علينا إفراد الحديث الحسن بتعريف جامع، وهذه الأنواع هي كالآتي :

أ- أن يتفق راويان في شيخ ثم يختلفان في باقي رواته، وقد يتابع أحدهما في روايته فترجح روايته عن رواية الراوي الآخر، فيحكم أبو حاتم على سند الحديث بالحسن، من ذلك ما أورده ابن أبي حاتم في العلل قال : سألت أبي عن حديث رواه شعبة والليث عن عبد ربه بن سعيد واختلفا، كيف اختلافهما ؟ فقال أبي : اتفقا في عبد ربه سعيد واختلفا، فقال الليث عن عمران بن أبي أنس، وقال شعبة : عن أنس بن أبي أنس . واختلفا، فقال الليث : عن ربيعة بن الحارث، وقال شعبة : عن المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الحديث . [3]

قال أبي : ما يقول الليث أصح، لأنه قد تابع الليث عمرو بن الحارث وابن لهيعة، وعمرو والليث كان يكتبان، وشعبة صاحب حفظ، قلت لأبي : هذا الإسناد عندك صحيح ؟

---

(1) الجرح والتعديل 105/5 رقم 480.

(2) المصدر السابق 334/5 – 335 رقم 1582.

(3) الجرح والتعديل 334/5-335 رقم 1582. يقول عبد الحي اللكنوي : (قال الزين العراقي في شرح ألفيته : وكذلك إن اقتصر من قوله حسن الحديث ولم يتعقبه بضعف فهو أيضا محكوم له بالحسن)، الرفع والتكميل ص: 189.

قال: حسن، قلت لأبي: من ربيعة بن الحارث؟ قال: هو ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب. قلت: سمع من الفضل؟ قال: أدركه، قلت: يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال: حسن، فكررت عليه مرارا فلم يزدني على قوله: حسن، ثم قال: الحجة سفيان وشعبة، قلت فعبد ربه بن سعيد؟ قال: لا بأس به، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: هو حسن الحديث)[1].

ب- أن يُروى الحديث من قبل التابعي عن الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم يختلف فيه عن التابعي، فيرويه أحدهم عن التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم بصيغة التعليق، فهذا الحديث لا يحكم له أبو حاتم بالحسن إلا إذا كان محفوظا، وقد ظهر ذلك من كلامه في هذا الشاهد الذي يرويه عبد الرحمن بن أبي حاتم بقوله: (سألت أبي عن حديث رواه عنبسة بن عبد الواحد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال: (إياكم ومجالس الطرق فإن كان لا محالة فأدوا الطريق حقه)، قال أبي: حدثناه يزيد بن أبي يزيد القطان عن عنبسة، ورواه أبوه عن قتادة أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال، قلت لأبي أيهما أصح، قال: إن كان ذلك محفوظا فهو حسن، وما أخوفني أن يكون قد أفسد حديث أبان ذلك الحديث)[2].

ج- وقد يُروى الحديث بسند فيه من هو صدوق لكنه سيء الحفظ، وقليل الضبط، فمثل هذا الحديث إذا لم يكن محفوظا لا يحكم له هو أيضا بالصحة، مثاله ما رواه عبد الرحمن الرازي قال: (سألت أبي عن حديث رواه الحسن بن يحيى الخشني عن زيد بن واقد عن مكحول عن جبير بن نفيل عن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أقيموا الحدود في الحضر والسفر على القريب والبعيد، ولا تأخذكم في الله لومة لائم).

ثم قال أبو حاتم: (هذا حديث حسن إن كان محفوظا)[3].

---

[1] العلل 132/1 فقرة 365.
[2] العلل 259/2 فقرة 2272.
[3] المصدر السابق 453/1 فقرة 1360.

وعلّله الحسن بن يحيى الخشني، قال فيه أبو حاتم : (صدوق، سيء الحفظ)[1] .

د- وإذا روي الحديث موقوفا ، وانفرد به أحد الرواة، حمل على الحسن لا على الصحيح . مثاله أن عبد الرحمن سأل أباه عن حديث رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس في قوله : (من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها إلى آخر الآية، قال : نزلت في اليهود والنصارى، فقال أبو حاتم : لا أعلم روى هذا الحديث عن قتادة غير حماد، فقيل له : هو الصحيح، فقال : حسن)[2] .

ثانيا : تعريفـــه :

لاحظنا في الأنواع السابقة كيف أن أبا حاتم عدل عن الحكم على الحديث بالصحة إلى الحكم عليه بالحسن، وأصر أن يكون الحديث في مرتبة الحسن، ففهم من هذا أن للحديث منزلة ثانية يتنزل إليها من منزلة الصحيح، وهو بهذا لا يتخالف مع من عاصره[3]، ولا مع من جاء بعده[4] في هذا الاستعمال، غير أن القاسم المشترك بين الأنواع السابقة يتمثل في أن الحديث إذا جاء بعلة غير بليغة في القدح، وكان الحديث محفوظا من رواية أخرى، وتوبع عليه من هو قليل

---

(1) الجرح والتعديل 44/3 رقم 186.

(2) العلل 63/2 فقرة 1676.

(3) أعني بذلك أبا عيسى الترمذي الذي عرف الحسن بقوله : (وما ذكرنا في هذا الكتاب (حديث حسن) فإنما أردنا به حسن إسناده، وعندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه – نحو ذلك- فهو عندنا حديث حسن) شرح علل الترمذي ص: 202، وشفاء الغلل ص : 568-569.

(4) يقول الحافظ ابن الصلاح : (وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث، جامعا بين أطراف كلامهم، ملاحظا مواقع استعمالهم، فتنقح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان : أحدهما الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلا كثيرا الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث – أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث - ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا ومنكرا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

القسم الثاني : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا ومنكرا سلامته من أن يكون معللا، وعلى هذا القسم يتنزل كلام الخطابي)، المقدمة بشرح الحافظ العراقي ص: 46-47

الضبط والحفظ في سنده حكم عليه أبو حاتم بأنه حسن، وقد ساد عنده نوع من الدقة في الحكم على الحديث بالحسن، فتارة يحكم على الحديث بأنه حسن وتارة على سنده بأنه حسن، فإذا كان الحديث حسنا فهو حكم منه على كل الحديث، سنده ومتنه، وإذا كان الحديث حسن الإسناد فهو حكم منه على جزء من الحديث، وهو سنده، فلا يعمم. (لأنه قد يصح أو يحسن الإسناد دون المتن لشذوذ أو علة)[1].

ثالثا: أقسامه

جمع المتأخرون تعاريف السابقين للحديث الحسن فوجدوها متباينة، وهذا التباين أملته جهودهم في تحقيق الأسانيد، والتدقيق في الطرق، وعند جمعهم لمختلف التعريفات والاجتهادات وجدوها تشير إلى قسمين للحديث الحسن: القسم الأول هو الحسن لغيره، والقسم الثاني هو: الحسن لذاته[2].

ف(الحسن لغيره أصله ضعيف وإنما طرأ عليه الحسن بالعاضد الذي عضده، فاحتمل لوجود العاضد، ولولا العاضد لاستمرت صفة الضعف فيه)[3].

و(الحسن لذاته أن يشتهر رواته بالصدق، ولم يصلوا في الحفظ رتبة رجال الصحيح)[4].

إذا قارنا بين ما جاء في هذه الأقسام وما ذكرناه عن الحديث الحسن من خلال اجتهادات أبي حاتم الرازي وجدنا أن كلامه في الأنواع التي استنبطنا إنما ينتزل عن هذين القسمين، فكأنه قصدهما من دون تعيينهما بالاسم، ذلك أن النوع الأول والثاني هما من شواهد الحسن لغيره، والنوع الثالث هو من شواهد الحسن لذاته، هذا كله يسمح لنا أن نستخلص ما يلي:

إن أبا حاتم يستعمل عبارة (حسن) مجردة من كلمة لذاته أو لغيره، وقد تقدم أن هذه الاصطلاحات شاعت عند المحدثين المتأخرين، وتكلموا بها في كتب المصطلح، ولا لوم على

---

[1] تقريب الإمام النووي في تدريب الراوي 161/1.

[2] راجع ما ذكره الحافظ ابن الصلاح عن الحديث الحسن في المقدمة ص: 46-47 والنص تقدم معنا في هامش الصفحة السابقة.

[3] فتح المغيث 68/1.

[4] المصدر السابق 69/1.

أبي حاتم في ذلك، لأن هذه الاصطلاحات ظهرت بعده فلا يمكن أن يُلزم بها، ونهجه في هذا هو كنهج من عاصره، ذلك أن الكلام بتقسيم الحسن إلى قسمين هو قليل في تعابير هذه الطبقة، وقد تعثر في استعماله حتى بعض المتأخرين[1].

رابعا: وضعيته من حيث القبول والرد.

1- الأحاديث الحسان لا يحتج بها عند أبي حاتم لكونها معلولة بعلل وإن كانت غير قادحة. وقد فهم الحافظ جلال الدين السيوطي عدم احتجاج أبي حاتم بالحديث الحسن بأنه في صفة المردود غير المقبول، وبنى فهمه هذا على ما ذكره ابن أبي حاتم قال: (سألت أبي عن حديث فقال: إسناده حسن، فقلت: يحتج به؟ فقال: لا)[2] قال السيوطي: (وإن كان بعض أهل الحديث شدد فرد بكل علة قادحة كانت أم لا)[3] ثم أورد النص السابق.[4].

والحق أن تصريح أبي حاتم بالحديث الحسن هو قول مبني على التماسك الذي تميز به في هذا العلم، فكيف يحكم للحديث الحسن بالاحتجاج وهو يتضمن علة ما، بها نزل من درجة الصحة إلى درجة دونها، يقول الحافظ الذهبي – وهو واحد من الذين استشعروا صعوبة ضبط الحديث الحسن – : (وهذا حق، فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، ولو انفك عن ذلك لصح باتفاق)،[5] فإذا فسرنا العلة بأنها هي المتمثلة في قلة ضبط الراوي، أو حصول الوهم والغفلة منه في روايته عرفنا أن هذا يتماشى مع ما ذكرناه في مراتب العدالة من أنه لا يحتج إلا بأحاديث الثقات، والثقة إذا خف ضبطه وكثر وهمه وظهرت غفلته نزل عن درجة المحتج به، وهذا مما لا خلاف فيه بين من استقرأ جهود الرجل في هذا الفن فوقف على تماسكه فيه، ومن مظاهر هذا التماسك أن

---

(1) من أمثال الحافظ ابن القطان الفاسي، فقد عرف عنه أنه لا يقول إلا بالصحيح والحسن لذاته ولا يقول بالحسن لغيره مع اضطرابه في الأول، انظر بيان الوهم والإيهام، رسالة دكتوراه، قسم الدراسة ص: 173-174.

(2) العلل 132/1 رقم 365.

(3) تدريب الراوي 154/1.

(4) العلل 132/1 فقرة 365.

(5) تدريب الراوي 62/1.

الحديث الحسن عنده إذا لم يكن صالحا للاحتجاج فهو صالح للاعتبار، وقد صرح الإمام السيوطي بهذا فقال: (وأجيب بأن الصالح للاعتبار داخل في قسم المقبول، لأنه من قسم الحسن لغيره)[1].

فكيف إذاً يرد أبو حاتم الحديث الحسن، والحديث عنده صالح للاعتبار؟!

2- سأبحث في هذه النقطة موقف أبي حاتم الرازي من بعض الأسانيد التي عدها غالبية العلماء في أعلى مراتب الحسن، وهي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ورواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده[2]، وذلك زيادة في توضيح جهوده في الحديث الحسن، وموقفه من أسانيده، فقد ساد عند بعض العلماء أن هذه الأسانيد يحتج بها لكون أجداد هؤلاء من الصحابة، وأحفادهم من الثقات، ولكون مروياتهم مخرجة في كتب الأئمة دون الصحيحين[3].

أ- رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده:

عَرَّفَ أبو حاتم باسمه ونسبه فقال: عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، أبو إبراهيم، سكن مكة، وكان يخرج إلى الطائف في ضيعة له، أثبت أبو حاتم روايته عن أبيه وعن سعيد بن المسيب وطاوس[4]، وسئل عنه فقال: (ليس بقوي، يكتب حديثه، وما روى عنه الثقات فيذاكر به)[5]، وهو موقف صريح منه في جعل الأحاديث التي رواها الثقات من أمثال أيوب السختياني والإمام الزهري والحكم بن عتيبة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لا تصلح إلا للمذاكرة، وفي هذا إنكار منه عليه لكثرة روايته عن أبيه عن جده، وليس لمجرد الكثرة غمزه وإنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها[6]، وهذه

---

(1) الموقظة للحافظ الذهبي ص 32.
(2) انظر تدريب الراوي 141/1.
(3) تدريب الراوي 62/1.
(4) الجرح والتعديل 238/6 رقم 1323.
(5) المصدر السابق 239/6.
(6) المصدر السابق.

الروايات لا يمكن لأبي حاتم أن يحتج بها لأن شرط أبي حاتم للاحتجاج بالحديث هو السماع مع ثقة الراوي، وعمرو بن شعيب حصل ما رواه بالوجادة ناهيك أن منهم من نسبه للضعف، ومحصل مواقف العلماء من هذه الرواية على ثلاثة طوائف:

- طائفة لا تعبأ بهذه الرواية وتحملها على الضعف، ومن هذه الطائفة مغيرة بن سعيد، فإنه كان لا يهتم بشأن هذه الرواية ولا يعيرها وزنا، وكان أيوب السختياني إذا أتى عمرو بن شعيب غطى رأسه حياء من الناس، وكان سفيان بن عينية يقول: (كان عمرو بن شعيب إنما يحدث عن أبيه عن جده، وكان حديثه عند الناس فيه شيء)، وقال يحيى بن سعيد القطان: (عمرو بن شعيب عندنا واه)[1]، وفي رواية أخرى أن سفيان بن عينية سئل عما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فقال: (غيره أجود منه)[2]، وقال الآجري: قلت لأبي داود: هو عندك حجة؟ قال: (لا ولا نصف حجة)[3].

- وطائفة ثانية جعلت روايته في عداد الاعتبار لا الاحتجاج، ومن هذه الطائفة نقاد اضطربت أقوالهم فيه، ففي رواية عن الإمام أحمد أنه قال: (أنا أكتب عنه، وربما احتججنا به، وربما وجس في القلب منه، ومالك يروي عن رجل عنه)[4]، وفي رواية أخرى قال: (وإنما يكتب حديثه للاعتبار، فأما أن يكون حجة فلا)[5]، وسأل أبو حاتم الرازي الإمام يحيى عنه فقال: (ما شأنه، وغضب، وقال: ما أقول فيه روى عنه الأئمة)[6]، وفي رواية أخرى أخرجها ابن أبي حاتم من رواية أبي بكر بن أبي خيثمة أن الإمام يحيى سئل عنه فقال: ليس بذاك[7]،

---

(1) هذه المعطيات أخرجها ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 238/6 رقم 1323، وانظر فتح المغيث 195/3.
(2) تقدمة المعرفة ص: 46.
(3) فتح المغيث 196/3.
(4) الجرح والتعديل 238/6.
(5) فتح المغيث 195/3
(6) الجرح والتعديل 238/6.
(7) المصدر السابق 238/6، وفتح المغيث 195/3.

وذكره أبو حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال : (عمرو بن شعيب يكتب حديثه)[1] يعني للاعتبار لا للاحتجاج.

وأما الطائفة الثالثة فهي الطائفة التي أقرت الاحتجاج بروايته، ونسبت العلل القادحة في رواياته لغيره لا له، قال أبو زرعة الرازي : (ما أقل ما نصيب عنه مما روى عن غير أبيه عن جده من المنكر، وعامة هذه المناكير الذي يروى[2] عن عمرو بن شعيب إنما هي عن المثنى ابن الصباح وابن لهيعة والضعفاء)[3] .

ومن هذه الطائفة محمد بن إسماعيل البخاري فقد رُوي عنه أنه قال : (رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحق بن راهوية وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد من المسلمين[4] ، وقال : (اجتمع علي وابن معين وأحمد وأبو خيثمة وشيوخ من أهل العلم يتذاكرون حديث عمرو بن شعيب، أثبتوه، وذكروا أنه حجة)[5] .

وهذا الذي ذكره البخاري عجب، فإنه يناقض ما قدمنا من أقوال بعض هؤلاء، وكيفما كان الحال فإن البخاري لم يخرج له في صحيحه ولا أثرا واحداً .

ومن هذه الطائفة أيضا أبو جعفر أحمد بن سعيد الدارمي، وأبو بكر النيسابوري ويعقوب ابن شيبة وعلي بن المديني وإسحق بن راهوية[6] .

والرأي المفصل في الموضوع هو رأي الإمام يحيى بن معين قال : (هو ثقة في نفسه، ما روى عن أبيه عن جده لا حجة فيه، فليس بمتصل، وهو ضعيف من قبيل أنه مرسل، وَجَدَ شعيبٌ

---

(1) انظر تاريخ بن معين برواية أبي حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين 190/4 ترجمة رقم 674.

(2) كذا في النص، والصواب (التي تروى).

(3) الجرح والتعديل 239/6.

(4) فتح المغيث 194/3.

(5) المصدر السابق 195/3.

(6) المصدر السابق.

كُتُبَ جدّه عبد الله بن عمرو، فكان يرويها عنه إرسالا، هي صحاح عن عبد الله غير أنه لم يسمعها)[1].

وهذا النص أشفى الغليل في كل ما يمكن أن يقال عن آراء علماء الطائفة الثانية بصفة عامة، وعن رأي الإمام أبي حاتم الرازي بصفة خاصة، لأن قوله على هذا الرأي يتنزل.

ب – رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده :

عَرَّفَ أبو حاتم به ونسبه فقال : بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري بصري، وأثبت روايته عن أبيه، روى عنه الثوري ومعمر وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وعبد الله بن المبارك وعيسى بن يونس وابن علية ويزيد بن هارون[2].

واختلف النقاد فيه على ثلاثة طوائف :

طائفة من المجرحين : منها أحمد بن بشير قال : (أتيت بهزا فوجدته يلعب بالشطرنج)[3].

وقال الحافظ ابن حبان : (كان يخطئ كثيرا)[4]، وقال الخطيب البغدادي: (حدث عن الزهري والأنصاري وبين وفاتيهما إحدى وتسعون سنة)[5].

وطائفة ثانية وقفت موقفا وسطا، منها الإمام البخاري، رُوي عنه أنه قال فيه : (يختلفون فيه)[6]، وقال الحافظ الذهبي: (ما تركه عالم قط، إنما توقفوا في الاحتجاج به)[7]، وسمع عبد الرحمن بن أبي حاتم أبا زرعة يقول : (بهز بن حكيم صالح، ولكنه ليس بالمشهور)[8].

---

(1) فتح المغيث 196/3.
(2) الجرح والتعديل 430/2 رقم 1714.
(3) اللسان 353/1 رقم 1325.
(4) اللسان 353/1 رقم 1325.
(5) المصدر السابق 354/1.
(6) المصدر السابق
(7) المصدر السابق
(8) الجرح والتعديل 431/2 رقم 1714.

وطائفة ثالثة نسبته للعدالة مطلقا، ومنهم ابن عدي قال: (لم أر له حديثا منكرا، ولم أر أحدا من الثقات يختلف في الرواية عنه)[1].

وقال صالح جزرة: (بهز عن أبيه عن جده إسناد عربي)[2].

وقال الحافظ الذهبي: (فأما أحمد وإسحق فاحتجا به)[3] ووثقه ابن المديني[4]، والنسائي[5]، وكذلك الحاكم النيسابوري في غير روايته عن أبيه عن جده[6]، وقال أبو داود: (هو حجة عندي)[7]، وروى أبو حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال فيه: (ثقة)،[8] وأما أبو حاتم الرازي فإنه وقف من هذا السند موقفا وسطا حين قال: (شيخ، يكتب حديثه ولا يحتج به)،[9] فهو ليس بالمتروك ولا بالمحتج بروايته، وإنما تكتب أحاديثه للاعتبار، والعلة في ذلك أن بهزا ثقة في نفسه إلا أن روايته عن أبيه عن جده شاذة لا متابع عليها[10]. وروى أحاديث منكرة ساق له منها الحافظ الذهبي شاهدين في ترجمته[11].

ج- خلاصة موقفه من الروايتين

مما سبق يتبين أن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ورواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده لا يحتج بهما عند أبي حاتم لكون الأولى حصلت لعمرو وجادة ليس فيها سماع ولا عرض، والثانية شاذة لا متابع عليها مع النكارة في بعضها، وقدم العلماء هاتين الروايتين

---

(1) اللسان 353/1.
(2) المصدر السابق
(3) اللسان 354/1.
(4) في رواية عند عبد الرحمن بن أبي حاتم في الجرح والتعديل 430/2.
(5) اللسان 353/1.
(6) المصدر السابق 354/1.
(7) المصدر السابق
(8) أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية – تاريخ يحيى بن معين... 53/4 ترجمة رقم 86.
(9) المصدر السابق 431/2.
(10) اللسان 354/1.
(11) انظر لسان الميزان 354/1.

كشواهد في أعلى مراتب الحديث الحسن[1]، ويتضح من أقوال أبي حاتم في بيان حالهما أن أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده تكتب للاعتبار، كما أنها تصلح للمذاكرة، بما روى الثقات عنه، أما رواية بهز فلا تكتب إلا للاعتبار، لأنها لا تصلح عنده إلا لهذا، ومن هذا يتبين أن رواية عمرو تترجح على رواية بهز، وقد نقل عبد الرحمن بن أبي حاتم ما يفيد هذا في ترجمتيهما من كتاب الجرح والتعديل، من ذلك أن أبا حاتم سئل عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحب إليه أم بهز بن حكيم عن أبيه عن جده؟ فقال: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحب إليّ[2].

• المبحث الرابع: في بعض الأنواع الشاملة للحديث المقبول عند أبي حاتم.

استعمل أبو حاتم للدلالة على قبول الحديث ألقابا واصطلاحات غير ما تقدم عن الصحيح والحسن، وهي على أنواع، منها:

النوع الأول: الحديث المستوي: هذا النوع هو من الأنواع المحبوسة على أبي حاتم، وهو من نوع الحديث المقبول، لا يرى أبو حاتم التسوية بينه وبين الصحيح أو الحسن، لأنه لو كانت فيه مواصفات أحدهما لسمي به، ومعناه يقرب من معنى الحديث المتصل، وهو (ما اتصل سنده وسلم من الانقطاع، ويصدق ذلك على المرفوع والموقوف)،[3] إلا أن العلة في المستوي أنه من رواية رجل ضعيف، يرويه بسند خال من الانقطاع أو الاعضال أو الإرسال، فتكون من هذا الوجه مقبولة، من ذلك أنه سئل عن عمران بن وهب الطائي البصري فقال: (ضعيف الحديث، ما حدث عنه إسحق بن سليمان فهي أحاديث مستوية)[4].

---

[1] الحافظ الذهبي في الموقظة ص: 32، ومثله في تدريب الراوي 160/1، وانظر تعليق الدكتور نورالدين عتر على شرح النخبة ص: 58، ومنهج النقد في علوم الحديث ص: 266.
وذهب إلى هذا الحافظ ابن الصلاح في المقدمة ص: 347 قال: (ونحو بهز بن حكيم عن أبيه عن جده روى بهذا الإسناد نسخة كبيرة حسنة)، وانظر المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ص: 408-409.

[2] انظر لجرح والتعديل 431/2 رقم 1714 و 239/6 رقم 1323.

[3] الموقظة ص: 42، و انظر تدريب الراوي 183/1.

[4] الجرح والتعديل 306/6 رقم 1703.

وقال في تعليل حديث في العلل : (سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء لا يستوي)[1] .

النوع الثاني : الحديث المشبه : وهو من ألفاظه رحمه الله في الحكم على الحديث، والمشبه عنده يطلق على الحسن وما يقاربه ، فهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد[2] إلى الصحيح[3]، من أمثلته ما جاء في ترجمة عمرو بن حصين البصري العقيلي قال: (ليس بشيء، أخرج أول شيء أحاديث مشبهة حسانا ثم أخرج بعدُ لابن علاثة[4] أحاديث موضوعة[5] فأفسد علينا ما كتبنا عنه فتركنا حديثه)[6] .

وله أقوال كثيرة في تثبيت الحديث المشبه اختلفت عباراتها باختلاف مقام الترجيح كقوله : (وهذا أشبه)[7] ، وقوله (حديث فلان أشبه عندي) [8] وقوله: (وهذا عندي أشبه)[9] ، وقوله : (وهذا أشبه بالصواب)[10] .

النوع الثالث: الحديث العزيز: ذكر العلماء أن العزيز هو الذي يرويه أقل من اثنين عن اثنين ، وسمي كذلك لعزته أي قوته بمجيئه من طريق أخرى، أو لقلة وجوده[11] .

---

(1) العلل 20/2 رقم 1535.

(2) لا يرى العلماء مغايرة بين الصحيح والجيد، وقد بحثه العلماء ومنهم الحافظ ابن الصلاح الذي يرى التسوية بينهما، وعلق عليه الحافظ البلقيني فقال : (من ذلك يُعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة وفي جامع الترمذي في الطب: هذا حديث جيد حسن)، وقال الحافظ السيوطي بعد نقله لهذا القول : (كذا قال غيره لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم، إلا أن الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح، وكذا القوي)، انظر تدريب الراوي 178/1.

(3) المصدر السابق.

(4) هو محمد بن عبد الله بن علاثة الحراني القاضي، أبو اليسير العقيلي، ساق له الحافظ الذهبي في ترجمته أحاديث ضعيفة وموضوعة، قال عقب بعضها: (فهذا لعل آفته من عمرو، فإنه متروك) انظر الميزان 594/3 رقم 7746.

(5) راجع بعض هذه الأحاديث في الميزان 549/3 رقم 7746.

(6) الجرح والتعديل 229/6 رقم 1272، وعمرو بن حفص بن حصين من شيوخ أبي حاتم الذين سمع منهم وترك الرواية عنهم للسبب نفسه.

(7) انظر العلل 81/1 فقرة 218 ، و81/1 فقرة 216.

(8) المصدر السابق 51/2 فقرة 1639، و174/1 فقرة 497

(9) المصدر السابق 191/1 فقرة 547

(10) المصدر السابق 204/1 فقرة 698.

(11) شرح النخبة ص : 44.

ولا ندري هل أراد أبو حاتم المعنى الاصطلاحي الأول أم المعنى اللغوي الثاني أم هما معا، أم أنه يريد به معنى آخر غير ما ذكر، وكيفما كان الحال فقد جرى لفظه في استعماله في بيان أحوال الرواة حين يشير إلى الرجل بأن حديثه عزيز، قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن عيسى بن دينار فقال: (صدوق، **عزيز الحديث**)[1].

النوع الرابع: الحديث المشهور: من العلماء من سماه بـ (**المستفيض**) لزيادة ثقلته على ثلاثة، وسمي بالمشهور لوضوحه، وسماه جماعة من الفقهاء بالمستفيض لانتشاره وجعلوه قسمان: (صحيح وغيره)، وهو على نوعين:

مشهور بين أهل الحديث خاصة، ومشهور بينهم وبين غيرهم من العامة[2].

وقد يراد به ما اشتهر على الألسنة، وهذا يطلق على ما له إسناد واحد فصاعدا، وعلى ما لا يوجد له إسناد أصلا، ولعل هذا القسم هو الذي قصده أبو حاتم حتى سَمَّى أحاديث بعض الشيوخ ب (**المشهورة**) فتركها ولم يأخذها عنهم، من ذلك ما ذكره أبو حاتم في ترجمة يحيى بن محمد بن سابق المصيصي قال: (أتيته بالمصيصة فنظرت في حديثه فوجدت **أحاديث مشهورة**، ولم أكتب عنه)[3].

وأما الحديث المشهور الذي يدخل في الصحيح فهذا لا شك في قبوله، وفي العمل به عنده.

النوع الخامس: الحديث الصالح: استخدم أبو حاتم مصطلح (صالح) للحكم على الحديث في جهتين:

الجهة الأولى في الحديث بصفة عامة، قال وهو يجيب في تعليل حديث: (حديث سهيل **صحيح**، وحديث أبي طوالة من رواية زيد بن جبيرة **ضعيف**، وحديث أبي مسعود ليس كل

---

[1] الجرح والتعديل 275/6 رقم 1527.
[2] تدريب الراوي 173/2 وما بعدها.
[3] الجرح والتعديل 185/9 رقم 768.

أحد يوصله، وقد وصله زياد البكائي من رواية زيد بن أبي الليث عن عدي بن ثابت عن رجل من بني تميم عن أبي مسعود مرفوع، وهو صالح)[1].

والجهة الثانية في حكمه على سند الحديث بصفة خاصة، يقول (حديث سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: من ترك الجمعة فليتصدق بدينار، له إسناد صالح، همام يرفعه، وأيوب أبو العلاء يروي عن قتادة عن قدامة بن وبرة ولا يذكر سمرة، وهو حديث صالح الإسناد)[2]، وأما حكمه على الحديث بأنه صالح فقد استخدم نحوه أبو داود السجستاني في سننه[3] يقول: (ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بينته، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض)[4].

يقول الحافظ السخاوي شارحا: (وأبو داود إنما قال ما سكت عنه فهو صالح، والصالح يجوز أن يكون صحيحا، ويجوز أن يكون حسنا، فالاحتياط أن يحكم عليه بالحسن)[5].

وزاد الحافظ السيوطي أن الصالح يستعمل في ضعيف يصلح للاعتبار[6].

فَفُهِمَ مما سبق أن الحديث الصالح عند أبي حاتم هو من نوع المقبول الذي يدخل إما في الحسن وإما في الضعيف الصالح للاعتبار، يقول ابن أبي حاتم: (وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار)[7].

وأما حكمه على سند الحديث بأنه صالح فهو دون حكمه على الحديث بأنه صالح، وحالة هذا النوع هي كحالة حكمه على سند الحديث بأنه صحيح أو حسن، وقد تكلم

---

(1) انظر العلل 75/1 فقرة 200.
(2) المصدر السابق 196/1 فقرة 563.
(3) روى عن أبي حاتم في كتاب الزكاة من سننه، تقدمت وفاته قبل وفاة أبي حاتم بسنتين، أي في سنة خمس وسبعين ومائتين، انظر التقريب 321/1 رقم 410.
(4) كتاب السنن – المقدمة ص: 10.
(5) فتح المغيث 80/1-81.
(6) تدريب الراوي 178/1.
(7) مقدمة ابن الصلاح ص: 159.

العلماء في وضعية هذا الحديث وأرجأوا الحكم عليه بحسب قائله، فإن كان قائله حافظا معتمدا لم يذكر له علة، ولا قدح فيه، فالظاهر سلامة المتن إما بالصحة أو الحسن أو الصلاح، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر[1]، يقول عبد الحي اللكنوي رحمه الله: (غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله (صحيح الإسناد) ولم يذكر له علة قادحة، ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم بأنه صحيح في نفسه، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر، كذا ذكره ابن الصلاح في مقدمته[2])[3].

فعلى هذا يقع صنيع أبي حاتم، فأبو حاتم إمام حافظ، وناقد، فإذا حكم على سند الحديث ولم يذكر للمتن علة قادحة فحكمه يجري على الحديث كله.

النوع السادس: **الحديث الموقوف والمرفوع**: وهما نوعان يدخلان في الحديث المقبول كما يدخلان في الحديث المردود، وتنوعهما ليس بحسب الصحة أو الضعف وإنما بحسب نسبة الكلام إلى راويه، فالمرفوع هو ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف[4]، ويطلق عليه أبو حاتم لفظ (المرفوع) كما يطلق عليه لفظ (المسند)، ومعنى المسند أن يسنده الراوي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو من قبيل إطلاق العام على الخاص قال: (حديث حميد فيه مثل ذا كثير، واحد عنه يسند وآخر يوقف)[5].

أما الموقوف فهو ما أسند إلى صحابي من قوله أو فعله[6] سواء كان إسناده إليه متصلا أو غير متصل كأن يقول الراوي قال أبو بكر الصديق، أو قال عمر بن الخطاب...[7]، وإطلاقات أبي حاتم في وصف الحديث بالوقف والرفع كثيرة جدا في كتاب العلل نقتصر منها على هذين الشاهدين:

---

(1) مقدمة ابن الصلاح ص: 58.
(2) في المصدر السابق.
(3) الرفع والتكميل ص: 188، وانظر المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ص: 271.
(4) الموقظة ص: 41، ومنهج النقد في علوم الحديث ص: 325.
(5) العلل 310/1 رقم 931.
(6) الموقظة ص: 41.
(7) المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ص: 261.

- سئل أبو حاتم عن حديث رواه هذبة عن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: (من غسل ميتا فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ) فقال: (هذا خطأ، إنما هو موقوف عن أبي هريرة لا يرفعه الثقات)[1].

- وسئل عن حديث رواه سفيان وإسرائيل عن أبي إسحق فاختلفا، فقال سفيان الثوري عن أبي إسحق عن عبد الله بن حلام عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم: إذا رأى أحدكم امرأة فأعجبته فليقم إلى أهله فإن مع أهله مثل الذي معها.

والحديث رفعه إسرائيل فأوقفه سفيان ولم يرفعه، فقال أبو حاتم: (سفيان أحفظ من إسرائيل، والحديث هو موقوف)[2].

• المبحث الخامس: أنواع الحديث الضعيف عند أبي حاتم

يفهم من كلام أبي حاتم في تعريف الحديث الصحيح أن فقد صفة من صفات القبول تجعل الحديث في عداد الضعيف، وإلى هذا أشار الإمام النووي قائلا: (الضعيف ما لم يوجد فيه شروط الصحة ولا شروط الحسن وأنواعه كثيرة)[3].

---

[1] العلل 351/1 فقرة 1035.

[2] المصدر السابق 394/1 فقرة 1180.

[3] ذكر بعضها فقال: (منها الموضوع والمقلوب، والشاذ والمنكر والمعلل والمضطرب وغير ذلك) انظر شرح صحيح مسلم 19/1.
ورتب العلماء هذه الأنواع ترتيبا متباينا فقد جعل الحافظ ابن حجر الموضوع هو الأول ثم المتروك ثم المنكر ثم المعلل ثم المدرج ثم المقلوب ثم المضطرب، وقال الخطابي: شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول، ورتبه الزركشي في مختصره فقال: شرها الموضوع ثم المدرج ثم المقلوب ثم المنكر ثم الشاذ ثم المضطرب.
وعلق الإمام السيوطي على هذا فقال: (وهذا ترتيب حسن، وينبغي جعل المتروك قبل المدرج وقال: (ثم رأيت شيخنا الإمام الشمني نقل قول الجوزقاني: المعضل أسوأ حالا من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالا من المرسل، وتعقبه بأن ذلك إذا كان الانقطاع في موضوع واحد, وإلا فهو يساوي المعضل)، راجع هذه المعلومات في تدريب الراوي 295/1-296.

النوع الأول : الحديث الموضوع

أولا : تعريفه عند العلماء

يقول الإمام النووي في تعريفه : (الموضوع هو المختلق المصنوع، وشر الضعيف، وتحرم روايته مع العلم به في أي معنى كان إلا مبينا ، ويعرف الوضع بإقرار واضعه أو معنى إقراره، أو قرينة في الراوي أو المروي، فقد وضعت أحاديث يشهد بوضعها ركاكة لفظها ومعانيها)[1] .

ويقول الحافظ الذهبي : (ما كان متنه مخالفا للقواعد وراويه كذابا)[2] .

ويقول الحافظ ابن الجوزي : (إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع)[3] .

ويبقى الحديث الموضوع هو ما اهتدى إليه الحفاظ والنقاد بسعة الحفظ ومعرفة الرجال، فما حكموا عليه بأنه موضوع فهو الموضوع حقا ، ولا سبيل للمتأخرين في معرفة ذلك إلا باتباع أحكامهم، يقول الحافظ الذهبي : (فلكثرة ممارستهم للألفاظ النبوية إذا جاءهم لفظ ركيك – أعني مخالفا للقواعد – أو فيه المجازفة في الترغيب والترهيب أو الفضائل، وكان بإسناد مظلم، أو إسناد مضيء كالشمس في أثنائه رجل كذاب أو وضاع، فيحكمون بأن هذا مختلق)[4] .

وأبو حاتم الرازي هو واحد من هؤلاء ، له في الحكم على الحديث بالوضع اشتقاقات متعددة، وله في الكشف عنه طرق وأساليب دقيقة قلما يتعاطاها الحفاظ والنقاد ممن يعتد بهم في هذا المجال، وهذا ما سنعالجه في النقطة الموالية .

---

(1) تدريب الراوي 274/1 -275.

(2) الموقظة ص: 36، وعلق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على هذا التعريف قائلا : (بعض الأحاديث الموضوعة لا تخالف القواعد كالأحاديث التي وضعها طائفة من الكذابين الذين كانوا لا يضعون إلا ما فيه أدب وزهد وموعظة). المصدر السابق.

(3) في تدريب الراوي 277/1.

(4) الموقظة ص : 37.

ثانيا : الحديث الموضوع عند أبي حاتم

ينقسم الحديث الموضوع عند أبي حاتم إلى قسمين، شبه موضوع وموضوع.

- **شبه موضوع**: هو ما كانت النكارة عليه بادية جدا لدرجة أنها دفعت به أن يكون قريبا من الموضوع مثاله : : حديث رواه بشر بن المنذر الرملي عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة، قيل : وما بره يا رسول الله ؟ قال : إطعام الطعام وطيب الكلام) .

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : (فسمعت أبي يقول : هذا حديث منكر **شبه الموضوع**، وبشر بن المنذر كان صدوقا)[1] .

الشاهد في هذا النص حكمه على الحديث بأنه (شبه موضوع)، والسبب في ذلك أن النكارة بادية على متنه وإن كان سنده متصلا غير منقطع، ورجاله ثقات إلا ما كان من محمد ابن مسلم الطائفي فإن الإمام ضعف حديثه، وروى أبو حاتم بسنده إلى يحيى بن معين توثيقه، وفي رواية أخرى غمزه يحيى في حفظه، ومن المحتمل جدا أن تكون هذه النكارة الشديدة نتجت عن قلة ضبطه لتحديثه من حفظه، والله أعلم .

ومن شواهد هذا القسم ما جاء في حديث رواه موسى بن أيوب عن الجراح بن مليح عن أرطأة بن المنذر عن عبادة بن نسي عن ابن غنم عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من بَلَغ كتاب غاز في سبيل الله إلى أهله كان له بكل حرف منه عتق رقبة، وأعطاه كتابه بيمينه وكتب له براءة من النار، ومن أطعم ثلاثة من الغزاة في سبيل الله أو سقاهم أطعمه الله .

قال أبو حاتم معلقا : هذا **شبه الموضوع**، يشبه حديث محمد بن سعيد الأردني أخذه

---

[1] العلل 297/1 رقم 892.

عنه، يشبه أن وقع إليه، وأرطأة لم يسمع من عبادة بن نسي شيئا) .[1]

فهذا حديث حكم عليه أبو حاتم بذلك لكونه اجتمعت فيه آفات كثيرة، منها سرقة الحديث وانقطاع السند مع حصول النكارة في المتن.

ومن عباراته في الحكم على حديث هذا القسم: (هذا عندي ليس بصحيح، كأنه موضوع)[2]، وقوله: (هذا إسناد مضطرب، ومتن الحديث منكر جدا كأنه موضوع).[3]

- وأما الحديث الموضوع فله في الوقوف عليه طرق وأساليب، هذه الطرق والأساليب تكشف في الحقيقة عن مستويات الحديث الضعيف لمن أراد أن يتعرف على أنواعه، وهي:

أ- أن يأتي الحديث بسند ضعيف، أبان عن ضعفه حديث آخر رواه مجموعة من الحفاظ بسند واحد، فيحكم أبو حاتم لسند هذا الحديث بالصحة، والسند الآخر يتشكك في الحكم عليه بالوضع يقول: (أخشى أن يكون، هذا الحديث بهذا الإسناد موضوعا)[4].

ب- وقد يكون الحديث موضوعا أبان عن ضعفه محتويات متنه، وفي سنده من يوثق، فيحكم على الحديث بالكذب، ويوثق الشيخ، لأنه لا يلزم من ضعف الحديث ضعف راويه، قال أبو حاتم: (كتبت عن ثابت بن موسى عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من صلى بالليل حسن وجهه بالنهار) فقال أبو حاتم: (فذكرت لابن نمير فقال: الشيخ لا بأس به والحديث منكر)، وقال أبو حاتم: (الحديث موضوع).[5]

قال في تعليل شاهد آخر يشبهه: (هذا حديث كذب لا أصل له، ومحمد بن الصلت لا بأس به، كتبت عنه).[6]

---

(1) العلل 327/1 -328 فقرة 975.
(2) المصدر السابق 417/2 فقرة 2757.
(3) المصدر السابق 209/2 فقرة 2116.
(4) المصدر السابق 128/1-129 فقرة 354.
(5) المصدر السابق 74/1 فقرة 196.
(6) المصدر السابق 135/1 فقرة 374.

ج- وقد تكون أمارة الوضع بادية على الحديث لمخالفته للأصول، ففي هذه الحالة يحكم على الحديث بالوضع مع تعيينه للوضاع سواء أكان مذكورا في السند أم غير مذكور، وقد يعمد أبو حاتم إلى مقارنة متن الحديث مع ما رواه الوضاعون.

شاهد هذه الحالة ما رواه بقية بن محمد بن الحجاج عن ميسرة بن عبد الله عن رجاء عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (خمس يفطرن الصائم وينقضن الوضوء: الغيبة والنميمة والكذب والنظر بالشهوة واليمين الكاذبة).

قال أبو حاتم: (هذا حديث كذب، وميسرة بن عبد ربه كان يفتعل الحديث).[1]

وقال في حديث آخر: (هذا حديث موضوع عندي، يشبه أن يكون من حديث الكلبي)[2]، وقال في آخر: (وهذا حديث باطل موضوع، وكان ذلك من عمران)[3]، يعني عمران بن أبي الفضل.

د- ومنها أحاديث حكم عليها بالوضع لكونها جاءت بسند لا يعرف لديه، مثاله حديث رواه المسيب بن واضح عن بقية عن سعيد بن بشير عن قتادة عن مورق عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لكل عبد رزقه من الدنيا، هو يأتيه لا محالة، فمن رضيه بورك له فيه ووسعه، ومن لم يرض به لم يبارك له فيه ولم يسعه)، قال أبو حاتم في التعليق عليه: (هذا حديث منكر جدا، كأنه موضوع، لا نعرف لمورق عن ابن عباس حديثا مسندا)[4].

هـ- ومنها أحاديث حكم عليها بالكذب والوضع ولم يعلل ذلك لأن أمارة الكذب والاختلاق بادية على متن الحديث كهذا الشاهد الذي رواه سهل بن عثمان العسكري عن ابن العذراء عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: من لبس نعلا صفراء لم يزل في سرور ما

---

(1) العلل 1/258-259 فقرة 766.
(2) المصدر السابق 1/266 فقرة 783.
(3) المصدر السابق 1/383 فقرة 1144.
(4) المصدر السابق 2/117 فقرة 1846.

دام لا بسها وذلك قول الله عز وجل : "فاقع لونها تسر الناظرين[1]"[2]

و- منها أحاديث جاء في سندها رجل ثقة وهي موضوعة، فحقق النقاد أنها أدخلت عليه، فذهب أبو حاتم إلى ذلك، منها حديث رواه أبو عقيل بن حاجب عن عبد الرزاق عن سعيد بن قماذين عن عثمان بن أبي سليمان عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم عن عبد الله بن حبشي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (لا تطرقوا الطير في أوكارها ، فإن الليل أمان لها) ، قال أبو حاتم في التعليق عليه : (يقال إن هذا الحديث مما أدخل على عبد الرزاق، وهو حديث موضوع)[3] .

وقد يعين ذلك بنفسه اعتمادا على قدراته المعرفية الجبارة المتمثلة في معرفة الحديث ورجاله، كهذا الشاهد الذي يظهر منه أنه عرف الحديث وعرف الراوي، وأن الراوي لثقته لا يمكنه أن يروي ذلك الحديث، فمن هنا حكم بإدخاله عليه .

قال أبو حاتم : حدثنا هشام بن عمار قال حدثنا إسماعيل بن عياش عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي قتادة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة وأن يظله تحت ظل العرش فلينظر معسرا) .

وقال معلقا : (هذا حديث باطل كذب قد أدخل على هشام)[4] .

وهشام هو هشام بن عمار الدمشقي أحد شيوخه الثقات، وكان أبو حاتم يعرفه ويعرف حديثه .

وموقع الحديث الموضوع عند أبي حاتم هو كموقعه عند أهل العلم، وهو تحريم روايته وتحريم العمل بما فيه على الإطلاق، وفي هذا إجماع منهم بلا خلاف، لأنهم عدوه شر أنواع

---

(1) الآية من سورة البقرة رقم 68.
(2) العلل 319/2 فقرة 2473.
(3) العلل 48/2 فقرة 1627.
(4) العلل 387/1-388 فقرة 1160.

الضعيف، وكان أبو حاتم إذا ذكره أو سئل عنه نبه عليه، وحذر منه، وامتنع عن التحديث به، وربما أمر بالضرب عليه كما نلاحظ في هذين الشاهدين :

- ذكر مرة حديثا عن دحيم قال حدثنا محمد بن شعيب قال أخبرني معاوية بن يحيى الصدفي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أيام التشريق كلها ذبح . فقال : (هذا **حديث موضوع** عندي)، فقال عبد الرحمن: (ولم يقرأه على الناس)[1] .

- وسئل مرة أخرى عن حديث رواه يحيى بن عمان السجزي بسند مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (أتاني جبريل عليه السلام آنفا فقلت يا جبريل حدثني بفضائل عمر بن الخطاب في السماء، فقال : يا محمد لو حدثتك بفضائل عمر في السماء مثل لبث نوح في قومه ألف سنة إلا خمسين عاما، ما نفذت فضائل عمر، وإن عمر حسنة من حسنات أبي بكر .

فأجاب السائل قائلا : (هذا **حديث باطل موضوع**، اضرب عليه)[2] .

النوع الثاني : الحديث الباطل

أولا : تعريفـــــه

الباطل في اللغة من بطل بطلا وبطولا، والباطل هو من اصطلاح العلماء في تعيين الحديث الضعيف، ومعنى الباطل عندهم الفاسد، أو هو الذي سقط حكمه، وذهب ضياعا وخسرا[3]، وقد أنعى الله سبحانه وتعالى الباطل في كتابه المبين فقال : (أفبالباطل يؤمنون)[4]، وقال تعالى : (أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار، وحبط ما صنعوا فيها، وباطل ما كانوا يعلمون)[5] .

---

(1) العلـــل 38/2 فقرة 1594.
(2) المصدر السابق 385/2 فقرة 2665.
(3) القاموس المحيط 345/3.
(4) سورة العنكبوت الآية 67.
(5) سورة هود الآية 16.

هذا، وقد ذكرت الحديث الباطل في نوع مستقل لكون أبي حاتم يطلقه على الموضوع كما يطلقه على أنواع أخرى من الضعيف، وسيتبين لنا ذلك في النقطة الموالية إن شاء الله.

ثانيا: الحديث الباطل عند أبي حاتم

يتنوع الحديث الباطل عند أبي حاتم إلى نوعين: نوع هو باطل بالسند الذي رُوي به نحو قوله في الحكم على بعض الأحاديث: (هذا حديث باطل بهذا الإسناد)[1]، وفي بعض الأحيان يقول في الحكم على هذا النوع، (هذا حديث باطل لا أصل له)[2]، وهذه الكلمة لا تعني أن الحديث باطل مطلقا، وإنما أراد أن الحديث الذي روي بسند ضعيف لا أصل له بذلك السند، ومِنْ ثَمَّ فهو باطل، يعني بطل الأخذ به بهذا السند، من ذلك أنه سئل عن حديث رواه نوح بن حبيب عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي داود عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إنما الأعمال بالنيات). فقال في الحكم عليه: (هذا حديث باطل، لا أصل له)، وصَوَّب أصله فقال: (إنما هو مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التميمي عن علقمة بن وقاص عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم)[3]، ومن طريق يحيى بن سعيد الأنصاري أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما[4].

فدل هذا أن قوله: (باطل لا أصل له) هو تغليط منه في رد الحديث المعلول بهذه الصفة.

والنوع الثاني هو باطل كله، بسنده ومتنه، وهو من نوع الموضوع، وهو الذي يقول فيه: (**هذا حديث باطل موضوع لا أصل له**)[5]، وهذا عكس ما عينه في الأول، لأن الحديث لا أصل له في رواية الثقات إطلاقا، وإنما هو موضوع مفتعل.

---

(1) العلل 207/1 فقرة 598، وللمزيد من الشواهد انظر العلل 67/1 فقرة 176 و166 فقرة 473 و362 فقرة 1071، و5/2 رقم 1485.

(2) المصدر السابق 131/1 فقرة 362.

(3) المصدر السابق، وانظر شاهدا آخر لهذه الحالة في العلل 46/1 فقرة 102.

(4) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي عن عبد الله بن الزبير الحميدي عن سفيان بن عينية عن يحيى، انظر فتح الباري 9/1 رقم الحديث 1، وأخرجه مسلم بن الحجاج في كتاب الإمارة عن عبد الله بن مسلمة بن قعنب عن يحيى ابن سعيد، صحيح مسلم 1515/3 رقم 1907.

(5) العلل 147/1 فقرة 410.

ومن ألفاظه في الحكم على هذا النوع قوله : (**هذا حديث باطل مفتعل**)[1]، وقوله : (**هذا حديث باطل، لا أصل له، غير معروف**)[2] وقوله : (**هذا حديث باطل لا أصل له، وفلان متروك الحديث**)[3] .

وقوله: (**هذا الحديث كذب باطل**) .[4]

النوع الثالث: الحديث المنكر

أولا: تعريفه: المنكر في اللغة هو كل قول أو عمل ليس فيه رضى الله عز وجل، وكل منكر مستنكر، أي مجحود ومعاب ومنهي عنه، يقول الله عز وجل : (**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله**)، [5] يقول: (**كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه**)[6] .

والمنكر في اصطلاحهم هو الحديث الذي يجحدونه حينما يجدوه عند البعض من رواة هذا الصنف من الحديث، ومعرفته لا تأتى إلا بالحفظ والفهم والتدبر، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل لأبيه وهو يتحدث عن أسامة بن زيد الليثي: (إن أسامة حسن الحديث)، فأجابه أبوه: (**إن تدبرت حديثه فستعرف النكارة فيه**)[7] .

ثانيا: مستويات النكارة عند أبي حاتم .

للنكارة عند أبي حاتم مستويات منها :

أ-أن يكون الحديث منكرا، فهذا في مستوى معين من النكارة حين يصفه بقوله: (هذا حديث منكر)[8] .

---

(1) العلل 458/1 فقرة 1377.
(2) المصدر السابق 384/2 فقرة 2662.
(3) المصدر السابق 46/1 فقرة 102.
(4) المصدر السابق 46/1 فقرة 104
(5) سورة آل عمران الآية 110
(6) سورة المائدة الآية 79
(7) الجرح والتعديل 284/2 رقم 1031 والميزان 174/1 رقم 706
(8) العلل 29/1رقم 53 و 47/1 رقم 105

ب-أن يكون الحديث منكرا جدا فيشدد على نكارته كقوله: (**هذا حديث منكر جدا**)،[1] أو يكرر الصيغة للتأكيد كقوله: (هذا حديث منكر، **الحديث كله منكر**)[2].

ج- أن يكون الحديث منكرا يشبه الموضوع، فهذا يحكم عليه بالنكارة، ويشبهه بالموضوع، كقوله: (**هذه أحاديث منكرة كأنها موضوعة**)[3].

ومن مستويات النكارة حكمه على الحديث وحكمه على الراوي من جهة الحديث، فمن جهة حكمه على الحديث قوله: (**هذا حديث منكر كأنه موضوع**)[4].

ومن جهة حكمه على الراوي من جهة الحديث قوله: (**أحاديثه منكرة**)[5]، وقوله: (**روى حديثا منكرا**)[6]، وقوله: (**هذا من حديث فلان منكر**)[7].

ومن مستويات النكارة عنده أن يكون الراوي في جهة أنكر من حديثه في جهة أخرى، قال في زهير بن محمد التميمي: (**محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق**)[8].

وهذا تعقب دقيق لحفظ الرواة، ووضعية أحاديثهم في الأمصار قلَّما يفعله النقاد.

ثالثا: أقسام النكارة عند أبي حاتم

تنقسم النكارة من حيث موقعها في الحديث إلى ثلاثة أقسام: نكارة في السند، ونكارة في المتن، ونكارة في الحديث كله بسنده ومتنه.

---

(1) العلل 155/1 فقرة 437
(2) العلل 190/1 فقرة 544
(3) العلل 431/1 فقرة 1296
(4) العلل 292/2 فقرة 2382
(5) الميزان 325/1 رقم 1225
(6) الميزان 58/4 رقم 8285
(7) العلل 157/1 رقم 442
(8) الجرح والتعديل 590/3 رقم 2675

فمن أمثلة ما وقعت النكارة في سنده حديث رواه مروان بن محمد الطاطري عن سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (نعم الادام الخل، وبيت لاتمر فيه جياع أهله) . قال أبو حاتم: (**هذا حديث منكر بهذا الإسناد**)[1] .

و من أمثلة ما وقعت النكارة في متنه حديث رواه أبوه مصعب عن عبد العزيز بن عمران عن محمد بن عبيد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الطواف بسورتي الإخلاص وقل يا أيها الكافرون،وقل هو الله أحد) قال أبو حاتم : (**هذا حديث منكر**)[2] يعني بذلك نكارة المتن التي هي عليه بادية .

ومن أمثلة ما وقعت النكارة في متنه وسنده حديث رواه بقية عن حبيب بن عمر عن أبيه عن ابن عمر مرفوعا فقال أبو حاتم: (**هذا حديث منكر، وحبيب بن عمر ضعيف الحديث، مجهول لم يرو عنه غير بقية**)[3] .

فأشار إلى نكارة المتن بقوله : (**هذا حديث منكر**) ثم بين علة السند .

رابعا: وجوه النكارة عند أبي حاتم :

للنكارة عند أبي حاتم وجوه كثيرة،منها :

1- أن يقع في سند الحديث تدليس من نوع تدليس الشيوخ، ومنه أن يروي المدلس عن رجل متهم في دينه وعقيدته فيقول فيه (عن الثقة) ، من ذلك حديث رواه الوليد بن عبد الرحمان بن ثابت بن ثوبان عن الثقة عنده أنه حدثه عن عبادة بن نسي سمعت عبد الرحمن بن غنم يقول سألت معاذ بن جبل عن رجل صلى بغير آذان ولا إقامة فقال معاذ : (ليس الأذان والإقامة من فرض الصلاة التي افترض الله عز وجل عليك ، إنما هو خير يدعى به إليها ، وفضل يؤخذ به) ،

---

(1) العلل 1/292-293 فقرة 2384 ، وانظر 1/204-205 فقرة 588 ، و1/205 فقرة 590.
(2) العلل 1/ 165 -166 فقرة 470
(3) العلل 2/435 فقرة 2810

قال أبو حاتم : (هذا الرجل الذي لم يذكر اسمه هو محمد بن سعيد الأزدي، وهو حديث منكر، يحدث بمثل هذا الحديث)[1] .

2- أن يتفرد را و بالرواية عن شيخ لم يرو عنه أحد سوى هو، من ذلك الحديث الذي رواه زهير بن محمد عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ثلاثة لا تقبل لهم صلاة، ولا ترفع لهم إلى السماء حسنة العبد الآبق حتى يرجع ، والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى، والسكران حتى يصحو) . قال أبو حاتم :

(هذا حديث منكر ، لم يرو عن ابن المنكر غير زهير)[2] .

3- أن يروى الحديث بسند غير صحيح، والحديث يشبه حديث رجل آخر، من ذلك حديث رواه بقية عن ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن العبد إذا صلى في العلانية فأحسن ثم صلى في السر قال الله عز وجل: هذا عبدي حقا) ، قال أبو حاتم : (هذا حديث منكر يشبه أن يكون من حديث عباد بن كثير)[3] .

4- أن يشبه الحديث حديث راوٍ آخر، والخطأ فيه من تخاليط من رواه من ذلك حديث رواه محمد بن جابر عن أبي إسحق عن الحارث عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة والإمام يخطب . قال أبو حاتم :

(هذا حديث منكر وهو من تخاليط ابن جابر، والحديث هو حديث سليك الغطفاني)[4] .

---

[1] العلل 158/1 فقرة 446
[2] العلل 174/1 فقرة 496
[3] العلل 174/1 فقرة 541
[4] العلل 198/1فقرة 569

5- أن يُروى الحديث بسند فيه رواية رجل عن رجل لا تأتي في المحفوظ من الأسانيد، من ذلك حديث رواه أبو حاتم عن محمد بن يحي بن حسان عن أبيه عن مسكين أبي فاطمة عن حوشب عن الحسن قال كان أبو أمامة يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الغسل يوم الجمعة ليسل الخطايا من أصول الشعر استلالا، قال أبو حاتم: (**هذا حديث منكر**، الحسن عن أبي أمامة لا يجيء، ووهن أمر مسكين)[1].

6- أن لا يسمع به قط، من ذلك حديث سئل عنه رواه صالح بن أحمد بن جبير بسنده إلى أنس بن مالك رفعه قال: (من أقر بالخراج وهو قادر على أن لا يقر به فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل)، فقال أبو حاتم: (**هذا حديث منكر**، ما سمعنا بهذا)[2].

7- أن يكون الحديث غير قوي، ووجه القوة هي صحة الحديث في سنده ومتنه، وسلامته من الشذوذ والغرابة، من ذلك أنه سئل عن حديث رواه عمرو بن علي الصيرفي بسنده إلى أبي ذر مرفوعا: (تكون بلدة يقال لها البصرة هي أقوم الناس قبلة، وأكثرهم مؤذنين، يدفع الله عنهم ما يكرهون) فقال: (**هذا حديث منكر ليس بقوي**)[3].

8- من وجوه المنكر أن يروي الرجل حديثا فلا يتابع عليه، من ذلك حديث رواه محمد بن أبي عدي عن محمد بن عمرو عن ابن شهاب الزهري عن عروة عن فاطمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: إذا رأيت الدم الأسود فأمسكي عن الصلاة، وإذا كان الأحمر فتوضي. قال أبو حاتم: (لم يتابع محمد بن عمرو علي هذه الرواية، **وهو منكر**)[4].

9- ومن وجوه المنكر أن يقع الاختلاف في الرواية عن راو معين فلا يدرى أي الطريقين صحيح، من ذلك حديث سمعه عبد الرحمن بن أبي حاتم عن إسحاق بن إبراهيم البغوي عن

---

(1) العلل 198/1 فقرة 570 وتكرر النص في 210/1 فقرة 608
(2) المصدر السبق 441/2 فقرة 2830
(3) المصدر السابق 435/2 فقرة 2811
(4) العلل 50/1 فقرة 117

داود بن عبد الحميد عن يونس بن خباب عن طاوس عن ابن عباس قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمعن في السير فلم ير شيئًا يستره فدعا عبد الله فقال: انطلق إلى تينك الإشائتين -يعني النخلتين- فقل لهما إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركما أن تقتلعا بأصولكما وعروقكما حتى تستراه، فأتاهما فقال لهما ففعلتا فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحاجة ثم رجع فقال لعبد الله انطلق إليهما فقل لهما إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركما أن ترجعا إلى مكانكما، ففعلتا.

قال عبد الرحمن: فسمعت أبي يقول: **هذا حديث منكر** بهذا الإسناد، إنما روى يونس بن خباب واختلف عليه، فروى المسعودي عن يونس بن خباب عن ابن يعلى بن مرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومنهم من يروي عن يونس بن خباب عن المنهال بن عمر وعن ابن يعلى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم[1]

10- ومن وجوه الحديث المنكر عنده أن يكون الحديث موقوفا فيروي بالرفع، من ذلك حديث رواه زيد بن أبي الزرقا عن سفيان الثوري عن أبي مسكين عن هذيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود قال: قال (رسول الله صلى الله عليه وسلم: لينهكن أحدكم أصابعه قبل أن تنهكه النار) فقال أبو حاتم: (**رفعه منكر**).[2]

11- وقد يرد الحديث بسند منكر دون أسانيد الطرق الأخرى، من ذلك حديث رواه بقية عن معاوية بن يحيى عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: رب صائم حظه من صيامه الجوع، ورب قائم حظه من قيامه السهر.

قال أبو حاتم معلقا: (**إن الحديث بهذا الإسناد منكر**)[3].

---

(1) العلل 1/ 69 فقرة 183
(2) المصدر السابق 70/1 فقرة 186 و 148/1 فقرة 414
(3) المصدر السابق 125/1 فقرة 345

12- ومن وجوه المنكر الحديث المرسل بجميع أنواعه عند المتقدمين، مثاله : حديث سئل عنه أبو حاتم من رواية إسماعيل بن عيا ش عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف، ومن سد فرجة رفعه الله بها درجة)، فأجاب : (هذا خطأ، إنما هو عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل، وإسماعيل عنده من هذا النحو مناكير)[1] .

13- ومن وجوه المنكر أن يشبه الحديث ما يرويه الوضاعون، من ذلك حديث ذكره أبو حاتم من رواية معاوية بن صالح عن ربيعة بن زيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم، وإن قيام الليل تكفير للسيئات) .

قال أبو حاتم معلقا : (هو حديث منكر، لم يروه غير معاوية، وأظنه من حديث محمد بن سعيد الشامي الأزدي، فإنه يروي هذا، هو بإسناد آخر)[2] .

14- ومن وجوه المنكر ما روي بسند واحد، مثل حديث رواه هشام بن عمار عن عبد العزيز قال حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: إن أحدكم ليتكلم بالكلمة لعله يضحك بها يهوي بها أبعد من الثريا .

قال أبو حاتم معلقا : (هذا حديث منكر، فإن هذا الحديث لم يروه إلا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم) .[3]

15 - ومن وجوه الحديث المنكر الحديث المقطوع المختلق في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، من ذلك قول أبي حاتم في ميناء، مولى عبد الرحمن بن عوف: (منكر الحديث، روى أحاديث في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مناكير، لا يعبأ بحديثه، كان يكذب)[4] .

---

(1) العلل 1/148-149 فقرة 415
(2) العلل 1/125 فقرة 346
(3) المصدر السابق 2/297 فقرة2402
(4) الجرح والتعديل 8/395 رقم 1811

16- ومن وجوه المنكر ما يرويه الراوي عن الثقات، وفي روايته أحاديث ينكرها عنه النقاد، من ذلك ما قيل لأبي حاتم: ما قولك في العلاء بن عبد الرحمن؟ فقال: (روى عن الثقات، وأنا أنكر من حديثه أشياء). [1].

خامسا: ضبطه لمصدر النكارة

لازم أبو حاتم في كثير من الأحيان بين حكمه على الحديث بالنكارة وبين تعيينه لمصدرها، وذلك أن الحكم على الحديث بمجرد النكارة وحده لا يكفي ما لم تكن النكارة مرفوقة ببيان وجوهها وبتحديد مصدرها، وعند النظر في جهوده في هذا المجال اتضح لي أن مصدر النكارة على ثلاثة أنواع:

-نوع يكون من الراوي نفسه، وهذا لا يضبط إلا بمقابلة النقاد بين مروياته، فإذا شهدت لبعضها بالنكارة تعين بعد ذلك أنه هو مصدرها، قال الإمام يحيى بن معين: نظرنا في حديث الواقدي فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين أحاديث مناكير، فقلنا يحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه، ويحتمل أن تكون منهم، ثم نظرنا إلى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعمر فإنه يضبط حديثهم فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير فعلمنا أنه منه فتركنا حديثه) [2]

وقد يقابلون بين المحفوظ والمكتوب من حديثه، فإذا وقع اضطراب حكموا على حديثه بالنكارة لا سيما إذا كان الغالب عليه ذلك، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (سألت أبي عن معاوية بن يحيى الصدفي فقال: روى عن هقل بن زياد أحاديث مستقيمة كأنها من كتاب، وروى عن عيسى بن يونس وإسحق بن سليمان أحاديث مناكير كأنها من حفظه، وهو ضعيف الحديث، في حديثه إنكار). [3]

---

[1] الجرح والتعديل 358/6 رقم 1974
[2] الجرح والتعديل 21/8.
[3] المصدر السابق، 384/8. رقم 1753.

- ونوع يكون من التلاميذ الذين رووا عن الشيخ لا منه، من ذلك قول أبي حاتم في محمد ابن واسع البصري: (روى حديثا منكرا عن سالم عن ابن عمر). فعلق الذهبي قائلا: (قلت النكارة إنما هي من قبل الراوي عنه). [1]

- ونوع يكون من الشيخ نفسه، مثاله أن عبد الرحمن سمع أباه يتحدث عن واقد بن سلامة الذي يروي عن يزيد الرقاشي ويقول: (هو يروي عن يزيد الرقاشي فما يقال فيه؟) وهذه الصيغة هي للإنكار على من نسب النكارة إلى واقد بن سلامة، وفسر عبد الرحمن ذلك فقال: (يعني أن الرقاشي ليس بقوي، فما وجد في حديثه من الإنكار يحتمل أن يكون من يزيد الرقاشي) [2]

وفي بعض الحالات نجده يتردد في تعيين أصل النكارة، وذلك حين يلتبس عليه مصدرها. لكنه ينسبها إلى أصلين يحتمل أن تكون من واحد منهما، من ذلك ما قاله في الغازي بن جبلة الجبلاني وهو يجيب السائل (ولا أدري الإنكار منه أو من صفوان الأصم الذي روى عنه حديثا في طلاق المكره) [3].

ومن ذلك جوابه لما سئل عن يحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي: (منكر الحديث، لا أدري منه أو من أبيه، لا ترى في حديثه حديثا مستقيما) [4]. وإلى ذلك أشار الإمام أحمد بن حنبل وهو يبين حاله: (... ولم يكن عنده إلا حديث أبيه، ولو كان عنده غير حديث أبيه لتبين أمره). [5]

سادسا: ألفاظه في النكارة وتقويمها:

لأبي حاتم الرازي في وصف وتعيين النكارة ألفاظ كثيرة تختلف درجتها في الجرح والتعديل بحسب اختلاف عبارتها، من ذلك قوله:

---

(1) الميزان 581/4، رقم 8258.
(2) الجرح والتعديل، 50/9، رقم 214.
(3) المصدر السابق 58/7-59، رقم 337
(4) المصدر السابق 198/9، رقم 729.
(5) المصدر السابق.

1- (**منكر الحديث**) وتعني أن عامة ما يرويه الراوي من حديث هو منكر، وإن سلم قليله فكثيره منكر، وإلى هذا أشار الحافظ الذهبي رحمه الله في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري بقوله: (قولهم "**منكرا لحديث**" لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة، وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث)[1].

ومن أطلق عليه أبو حاتم هذا الوصف فهو ضعيف لا يشتغل به، ومراده من اللفظة هو كمراد البخاري، فقد نقل ابن القطان الفاسي أن البخاري قال (كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه)[2].

2- (**يحدث بالمناكير**): فَرَّقَ الحافظُ ابن حبان بين (منكر الحديث) وبين (يروي المناكير) أو (يحدث بالمناكير) فقال: (من كان "منكر الحديث" على قلته لا يجوز تعديله إلا بعد السبر، ولو كان ممن يروي المناكير ووافق الثقات في الأخبار لكان عدلا مقبول الرواية، إذ الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، هذا حكم المشاهير من الرواة)[3].

والصواب ما ذكر، فإن أبا حاتم لا يطلق اللفظة إلا على من خالف الثقات في الأخبار، فهي إذاً صيغة تضعيف، وصاحبها ضعيف الحديث، قال في إسماعيل بن قيس بن سعد الأنصاري: (**ضعيف الحديث، منكر الحديث، يحدث بالمناكير**)[4]، وراجعه عبد الرحمن في محمد بن مصعب القرقساني- وكان أبو حاتم قد ضعفه- قال: (قلت له: إن أبا زرعة قال كذا- وحكيت له كلامه- فقال: ليس هو عندي كذا، ضعيف لما يحدث بهذه المناكير)[5].

---

(1) الميزان، 169/2 رقم 566.
(2) انظر الميزان 6/1 رقم 3، واللسان 20/1رقم 6، وفيه قال الحافظ ابن حجر: (وهذا القول مروي بإسناد صحيح عن عبد السلام بن أحمد الخفاف عن البخاري)
(3) نقله الحافظ ابن حجر في خطبة اللسان14/1.
(4) الجرح والتعديل 193/2 رقم 653.
(5) المصدر السابق 103/8 رقم 441.

3- (يأتي بالمناكير)، وقوله: (يأتي أحيانا بالمناكير)، والفرق بينهما واضح، فالذي يأتي دائما بالمناكير يتوقف في روايته وينسب للجرح لا محالة لاستصحاب حديثه لحال النكارة، وأما إذا كان يأتي بالمناكير بين الحين والآخر مع روايته لما يعرف، وسلامته من السقامة، فحاله عند النقاد حال الاختلاف، وهو ممن لا يحتج بهم عند أبي حاتم، قال في عمران بن عيينة أخي سفيان بن عيينة (لا يحتج به، يأتي بالمناكير)[1]. وقال في إبراهم بن عيينة الهلالي: (يأتي بالمناكير)[2]، وخالفه فيه يحيى والذهبي.[3]

وأما من كان (يأتي أحيانا بالمناكير) فلا يحمل على الضعف المطلق لكون مرويا ته الأخرى معروفة وسليمة، لكننا وجدنا أبا حاتم يترك السماع ممن كان هذا حاله، ومن هؤلاء المعلى بن مهدي الموصلي أدركه ولم يسمع منه لكونه (يحدث أحيانا بالحديث المنكر)[4]، وهذا تصرف هو من قبيل الاحتياط والحيطة المطلوبة في هذا العلم، وهو منهج كان أبو حاتم يعمل به أكثر من غيره، وإلا فإن المعلى بن مهدي وصفه الحافظ الذهبي وهو يعقب على مقالة أبي حاتم فيه فقال: (هو من العباد الخيرة، صدوق في نفسه)[5].

ومن هؤلاء من يحدث عن فلان بحديث منكر لكنه ثقة في غيره، فهذا لا يلزمه الضعف ولا الترك، سئل أبو حاتم عن محمد بن واسع الأزدي فقال: (روى عن سالم عن ابن عمر حديثا منكرا)[6]، وهو (رجل صالح من العُبَّاد) كما قال عبد الرحمن الرازي و(عابد ثقة) كما وصفه الحافظ العجلي، وأضاف أنه بلي برواة سوء، فمن المحتمل جدا أن تكون النكارة في هذا الحديث من غير جهته، والله اعلم.

---

(1) الميزان 240/3 رقم 3301 والجرح والتعديل 302/6 رقم 1680.
(2) الميزان 51/1 رقم 164.
(3) المصدر السابق.
(4) الجرح والتعديل 335/8 رقم 1544.
(5) الميزان 151/4 رقم 8677.
(6) المصدر السابق 113/8 رقم 501.

4- (أحاديثه منكرة) هي مقالة جرح عند أبي حاتم لعموم النكارة على حديث الراوي، وليس في ما رواه ما يشفع له عند النقاد بالصحة وزوال النكارة، قال أبو حاتم في إسماعيل بن يحيى المعافري: (ضعيف الحديث، أحاديثه منكرة)[1]

وقال في معارك بن عباد العبدي: (أحاديثه منكرة)، وقال أبو زرعة: (واهي الحديث)[2].

5- (في حديثه إنكار)، تبين أن الحديث الذي رواه الراوي يتضمن نكارة من نوع ما، وهؤلاء حكم عليهم أبو حاتم بالضعف وعدم القوة، من ذلك قوله في يحيى بن راشد البراء: (ضعيف الحديث، في حديثه إنكار، وأرجو أن لا يكون ممن يكذب)[3].

وقال في محمد بن الزبير الحنظلي البصير: (ليس بالقوي، في حديث إنكار).[4]

وأما من وثقهم وفي أحاديث نكارة فهم على صنفين:

- صنف يأتي في بعض الأحيان بالمناكير، أو روى عن أحد الثقات حديثا منكرا لكن الغالب عليه الصدق وسلامة الرواية، فهؤلاء حكم لهم بما غلب عليهم، وكما قال الحافظ الذهبي: (ما كل من روى المناكير يضعف)[5]، ومن هؤلاء حفص بن النضر، فقد بين أبو حاتم أنه روى عن عامر بن خارجة بن سعد حديثا بسند منكر، ولا يضره، لأن أبا حاتم روى عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال فيه (صالح)[6].

ومثله بشر بن ميمون وجعفر بن الزبير فإن أحاديثهما عن القاسم أبي عبد الرحمن منكرة، ومع ذلك ذكر عنهما صلاحا[7].

---

(1) الجرح والتعديل 203/2 رقم685
(2) المصدر السابق 371/8 – 372 رقم 169
(3) المصدر السابق 168/9 رقم692
(4) الميزان 574/3 رقم7530
(5) نظرا الميزان 118/1 ترجمة أحمد بن عتاب المروزي رقم 464.
(6) انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية – تاريخ يحيى بن معين برواية أبي حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى 74/4 ترجمة رقم 175.
(7) الجرح والتعديل 366/2 رقم 1409.

- وأما الصنف الثاني فهم ممن نسبهم للعدالة ولهم أخبار منكرة لم تنته إليه، ووقف عليها غيره، منهم : الحكم بن موسى القنطري البغدادي، قال فيه : (صدوق)[1] ، وصرح الذهبي في الميزان أن للرجل حديثين منكرين، حديث الصدقات ذاك الطويل، وحديثه عن الوليد بن مسلم في الذي يسرق في صلاته[2] .

ومن هذا الصنف مضاء بن الجارود فإن أباحاتم قال فيه : (ليس بمشهور، محله الصدق)[3] ، والرجل وقف له ابن حجر على حديث منكر أخرجه الرافعي في تاريخ قزوين في ترجمة الحسن بن الحسين بن هبة الله بن علي، وهو بسند مرفوع، ساقه الحافظ ابن حجر في ترجمته من اللسان[4] .

ومن هؤلاء يونس بن عبد الأعلى الصدفي، كان أبو حاتم يوثقه ويرفع من شأنه[5] إلا أنه تفرد عن الإمام الشافعي بحديث: (لامهدي إلا ابن مريم)، وهو منكر جدا كما قال الحافظ الذهبي[6] .

* * *

نحصل مما مضى أن مذهب أبي حاتم في النكارة هو أنها علة قادحة توجب رد الحديث وترك صاحبه إلا ما كان من بعض الاستثناءات وهي قليلة، فالحديث المنكر هو حديث ضعيف، والحديث الصحيح هو الخالي من النكارة، وراوي المناكير هو رجل ضعيف، والرجل المنسوب للعدالة والمقبول الرواية هو الذي يكون حديثه خاليا من النكارة، قال في مهدي بن أبي مهدي العبدي : (شيخ ليس بمنكر الحديث)[7]، وقال في محمد بن مخلد، أبي مسلم الرعيني

---

(1) الجرح والتعديل 3/128-129 رقم 584.
(2) انظر الميزان 1/580 رقم 2203.
(3) الجرح والتعديل 8/403 رقم 1850.
(4) اللسان 6/46 رقم 177.
(5) الجرح والتعديل 9/243رقم1022.
(6) انظر الميزان 4/481 رقم 9909.
(7) الجرح والتعديل 8/335 رقم1546.

الحمصي: (لم أر في حديثه نكارة) [1]، وقال في يحيى بن يعقوب: (محله الصدق، لم يرو شيئا منكرا، وهو ثقة في الحديث) [2].

النوع الرابع: الحديث المدرج

هو من أنواع الحديث الضعيف الذي أعله أبو حاتم، وهو على أقسام: (أحدها مدرج في حديث النبي صلى الله عليه وسلم بأن يذكر الراوي عقبه كلاما لنفسه أو لغيره فيرويه من بعده متصلا فيتوهم أنه من الحديث. [3]

(والثاني: أن يكون عنده متنان بإسنادين فيرويهما بأحدهما) [4].

(والثالث: أن يسمع الحديث من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه فيرويه عنهم باتفاق [5])، وذكر الحافظ ابن حجر أنه أوضح في كتابه (تقريب المنهج بترتيب المدرج) المسائل المتعلقة بالإدراج وضمّن فيه ما حكاه أبو حاتم وأبو زرعة [6].

ومن أمثلة المدرج حديث رواه سعيد بن بشر عن قتادة قال: أراه عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لو أهدي إليّ كراع لقبلت، ولو دعيت إلى كراع لأجبت، وكان يأمر بالهدية صلة بين الناس، وقال لوفد أسلموا: تهادوا من غير جوع).

قال أبو حاتم: أول الحديث رواه أبان عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لو أهدي إلى كراع لقبلت، ولو دعيت إلى كراع لأجبت)، وأما الكلام الأخير فإنما يروى عن قتادة عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم [7].

---

[1] الجرح والتعديل 8/92-93 رقم397.
[2] المصدر السابق 9/199 رقم 829.
[3] تقريب النووي بشرح السيوطي 1/268.
[4] المصدر السابق 1/271.
[5] المصدر السابق ص:360.
[6] هدي الساري ص:360.
[7] العلل 2/263 رقم 2284.

وللمدرج عند أبي حاتم أنواع كثيرة تكون إما في السند أو في المتن أو في السند والمتن، وقد جمعتها من كتاب العلل، وضمنتها في المبحث المتعلق بتعليله للحديث بالإدراج[1]، وكله –كما ذكر الحافظ السيوطي– حرام، أي لا يجوز شرعا ،والتحريم هو بإجماع أهل الحديث والفقه،يقول ابن السامعاني: (من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، ومن يحرف الكلم عن موضعه فهو ملحق بالكذابين)[2] .

النوع الخامس: الحديث المقلوب

أولا : تعريفه عند أهل العلم

يقول الحافظ الذهبي : (هو ما رواه الشيخ بإسناد لم يكن كذلك، فينقلب عليه، ويَنُطُّ من إسناد حديث الى متن آخر بعده، أو أن ينقلب عليه اسم راو مثل (مرة بن كعب)ب(كعب بن مرة)و(سعد بن سنان)ب(سنان بن سعد) ،فمن فعل ذلك خطأ فقريب، ومن تعمد ذلك وركب متنا على إسناد له فهو سارق الحديث)[3] .

ويقول الحافظ السيوطي: (المقلوب هو قسمان: الأول:أن يكون الحديث مشهورا براو فيجعل مكانه آخر في طبقته لغرابته، وقال: قال ابن دقيق العيد : وهذا هو الذي يطلق على راويه أنه يسرق الحديث)[4] .

و(الثاني : أن يؤخذ إسناد متن فيجعل على متن آخر وبالعكس،وهذا قد يقصد به أيضا الإغراب فيكون كالوضع، وقد يفعل اختبارا لحفظ المحدث أو لقبوله التلقين)[5] .

---

[1] انظر (جهوده في تعليل الحديث) في الجزء السادس من هذه الدراسة-قيد الطبع
[2] تدريب الراوي 274/1
[3] الموقظة ص: 60
[4] تدريب الراوي 291/1 وانظر الاقتراح لابن دقيق العيد ص26
[5] المصدر السابق 293/1

ثانيا : المقلوب عند أبي حاتـــم

وهو ما أصابته العلة في سنده أو أسانيده، كأن يدخل للراوي سند حديث في سند حديث آخر، فيجعل إسنادين في سند واحد[1]، أو يقدم ويؤخر في رجال سند الحديث[2]، وقد يروى الحديث بسند فيأخذه الراوي فيقلبه على رجل آخر[3]، وهذه الأنواع وغيرها كلها في عداد الحديث الضعيف عند أبي حاتم، وقد توسعت فيه في مبحث الحديث المعلول.

النوع السادس : الحديث المعضل

أولا : تعريفـــه

المعضل في اللغة مأخوذ من قولهم أعضله الأمر أي ضاقت عليه فيه الحيل، وأعياه وأرهقه وفي اصطلاح أهل العلم هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر[4]، واشترطوا أن يكون ذلك على التوالي، وأما إذا لم يتوال فهو منقطع في موضعين[5].

وقد يكون الإعضال في أول السند، وهذا يدخل في نوع آخر من أنواع الضعيف سماه المتأخرون بـ (المعلق)، فيكون بين المعضل والمعلق - في هذه الحالة - عموم وخصوص من وجه، فإنهما يجتمعان فيما إذا حذف مصنف من مبادئ السند اثنين فصاعدا، ويفترقان إذا وقع الحذف لاثنين فصاعدا في غير أول السند، فإنه يسمى معضلا ولا يسمى معلقا[6].

ثانيا : الحديث المعضل عند أبي حاتم

المعضل بالمعنى الذي حددناه يدخل عند أبي حاتم في نوعين من الضعيف : في نوع المعلول وفي نوع المرسل، وأما لفظ المعضل فلم يستعمله أبو حاتم - فيما أحسب - إلا مرة

---

(1) انظر العلل 151/16 رقم 424.
(2) المصدر السابق 70/1 رقم 185.
(3) المصدر السابق 306/1-307 رقم 919.
(4) تقريب الإمام النووي بشرح الحافظ السيوطي 211/1.
(5) تدريب الراوي 211/1.
(6) منهج النقد في علوم الحديث ص: 379.

واحدة في ترجمة عمران بن وهب الطائي حين سئل عنه فقال : (ضعيف الحديث ، ما حدث عنه إسحاق بن سليمان فهي أحاديث مستوية، وحدث محمد بن خالد حمويه صاحب الفرائض عن عمران بن وهب عن أنس أحاديث معضلة تشبه أحاديث أبان ابن أبي عياش، ولا أحسبه سمع من أنس شيئا)،[1] فهو هنا يقابل الأحاديث المعضلة بالأحاديث المستوية، والمستوي هو المتصل الذي لا انقطاع فيه ، والمعضل هو ماسقط من سنده رجلان أو أكثر، وهذا ما أفصح به في تعليل حديث آخر حين علق عليه قائلا :(ترك من الإ سناد نفسين، وجعل موسى عن أنس))[2]، وقال مع أبي زرعة في تعليل حديث آخر :(أسقط العوام من هذا الإسناد عدة) [3] ، فكأن هذا النوع من الحديث أعياه في تقليب النظر فيه للاستفادة منه، فلما لم يجد فيه ما ينفع طرحه وعده من نوع الحديث الضعيف .

النوع السابع : الحديث المضطرب

المضطرب هو الذي يُروى على أوجه مختلفة متقاربة ، فإذا رجحت إحدى الروايات بحفظ راويها أو كثرة صحبته للمروي عنه أو غير ذلك فالحكم للراجحة ، ولا يكون مضطربا ، وهو عند أبي حاتم وعند سائر أهل العلم يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط، ويقع تارة في الإسناد وتارة في المتن وتارة فيهما معا ، ويكون من راو واحد أو من جماعة[4] .

وتنوعت ألفاظ أبي حاتم في الحكم على هذا النوع من الحديث ، فتارة يسميه بـ (المضطرب) كقوله في تعليقه على حديث رواه عن محمد بن إكليل عن إسماعيل بن عياش عن ثعلبة بن مسلم عن قيس بن خالد عن حسن عن أبي هريرة مرفوعا في سقوط الذباب في الشراب ، قال: (هذا حديث مضطرب الإسناد) [5] .

---

[1] الجرح والتعديل 306/6 رقم 1703

[2] العلل 40/1 رقم 84.

[3] العلل 356/2-357 رقم 2588.

[4] تقريب النووي بشرح الحافظ السيوطي 262/1، والموقظة للحافظ الذهبي ص: 51.

[5] العلل 38/1 فقرة 79.

وتارة يصفه بالتخليط لأنه ناتج عن سوء حفظ الراوي وقلة ضبطه، من ذلك أنه سئل عن حديث رواه ابن عقيل عن ابن المسيب عن أبي سعيد عن النبى صلى الله عليه وسلم: خير صفوف الرجال.

والحديث روي عن ابن عقيل عن ابن المسيب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال أبو حاتم: (هذا من تخاليط ابن عقيل: مرة يقول هكذا، ومرة يقول هكذا، ومرة يقول هكذا)[1] وفي رواية أخرى: (هذا من تخاليط ابن عقيل من سوء حفظه، مرة يقول هكذا، ومرة يقول هكذا، لا يضبط...)[2].

وتارة يصفه بالخطأ كالحديث الذي ذكره عن ابن وهب عن ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن عبد الرحمن بن جبير أنه كان في مجلس فيه المستورد وعمرو بن غيلان فسمع المستورد يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من ولى لنا عملا فلم يكن له زوجة فليتزوج) وذكر الحديث، قال أبو حاتم: (هذا حديث خطأ، إنما هو كما رواه الليث عن الحارث بن يزيد عن رجل عن المستورد عن النبي صلى الله عليه وسلم، وله صحبة)[3].

وللحديث المضطرب عند أبي حاتم أنواع كثيرة بسطها بتفصيل في المبحث المتعلق بالكشف عن جهوده في تعليل الحديث وفي شرح ألفاظه في الجرح والتعديل فليلتمس هناك[4].

النوع الثامن: الحديث الشاذ

أولا: تعريفه

نقل أبو حاتم تعريف الحديث الشاذ عن الإمام الشافعي وحدث به فقال: حدثنا يونس

---

(1) المصدر السابق 133/1 فقرة 368.
(2) هذه الرواية توجد في المصدر السابق 103/1 فقرة 278.
(3) المصدر السابق 411/1 فقرة 1231.
(4) انظر ص 338 من هذا الكتاب.

—يعني ابن عبد الأعلى— عن الشافعي قوله: (إنما الشاذ أن يروي الثقات حديثا على نص، ثم يرويه ثقة خلافا لرواياتهم، فهذا الذي يقال له شذ عنهم)[1].

ثانيا: الشاذ عند أبي حاتم

لم يتأكد لي فيما وقفت عليه من ألفاظ أبي حاتم أنه نعت الحديث الشاذ باسمه، ولكنه أشار إلى معناه في تعليله للحديث بالمعنى الذي حدده له الإمام الشافعي، من ذلك أنه سئل عن حديث رواه عبد الله بن المبارك وخالد الواسطي عن إسماعيل بن أبي خالد عن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الشهر هكذا وهكذا، تسع وعشرون وثلاثون.

والحديث رواه وكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان، فقالا عن إسماعيل بن أبي خالد عن محمد بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل.

فقال أبو حاتم: (المتصل عن محمد بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أشبه، لأن الثقات قد اتفقوا عليه)[2]

النوع التاسع: الحديث الغريب

الغريب هو ضد المشهور، وتكون الغرابة في السند أو المتن أو فيهما،[3] وقد استعمله أبو حاتم بمعان مختلفة نحسبها أنواعا له في حقل اصطلاحه العلمي، ومنها

1- أن يُروى الحديث بسند محفوظ فيبقى غريبا ما لم تظهر علته، فإذا ظهرت علته حكم عليه بنوع العلة القادحة فيه، قال في التعليق على حديث: (كنت معجبا بهذا الحديث وكنت أرى أنه غريب حتى رأيت سهيل عن أبي إسحق عن المسيب عن عمرو بن أوس عن

---

(1) آداب الشافعي ومناقبه، ص: 234، وهو من رواية عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه، وحكاه الحافظ ابن الصلاح في المقدمة عن يونس على نحو هذا المعنى مع اختلاف في اللفظ ص: 100.

(2) العلل 1 / 255فقرة 754.

(3) الموقظة ص 43.

عنبسة عن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم . فعلمت أن ذاك لزم الطريق)[1]

وقال في حديث آخر :(هذا الصحيح ، وكنا نظن أن ذلك غريب ثم تبين لنا علته . . .)[2]

وسئل عن حديث رواه زهير بن عباد عن حفص بن ميسرة عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الإمام كأنما ناصيته بيد شيطان، فقال مجيبا :(هذا خطأ ، كنا نظن أنه غريب ثم تبين لنا علته) ، فسئل : وما علته؟ قال : حدثنا العباس بن يزيد العبدي وإياك[3] عن ابن عيينة عن ابن عجلان قال : حدثنا محمد بن عمرو عن مليح بن عبد الله عن أبي هريرة موقوف . . . .)[4] .

2- أن يكون محفوظا ، ومع ذلك يبقى غريبا ، من ذلك أنه سئل عن حديث رواه محمد بن هشام عن أبي خيرة السدوسي بمصر قال حدثنا عمر بن علي بن مقدم قال حدثنا حنظلة السدوسي قال : سمعت أنس بن مالك يقول : أمرنا أن لا نزيد أهل الكتاب على (وعليكم)، فقال :(حديث حنظلة إن كان محفوظا فهو غريب) .[5]

والغرابة عند أبي حاتم هي غير النكارة، فإذا كان الحديث محفوظا خرج عن النكارة لكنه مع ذلك يبقى غريبا كما بينا في الأمثلة السابقة، والنكارة أبلغ في الضعف من الغرابة، يقول في بيان حال يحيى بن عبد الرحمن الأرحبي : (شيخ، لا أرى في حديثه إنكارا، يروي عن عبيدة ابن الأسود أحاديث غرائب)[6] .

وقد يجمع الحديث بين الغرابة والنكارة، وهذا هو الذي يطلق عليه أبو حاتم (حديث غريب منكر)، وسيأتي بيانه في الكلام عن الحديث المركب .

---

(1) العلل 107/1 فقرة 288.
(2) المصدر السابق 40/1 فقرة 84.
(3) كذا في النص.
(4) العلل 83/1 فقرة 223.
(5) المصدر السابق 255/2-256 فقرة 2261.
(6) الجرح والتعديل 167/9 رقم 961.

وينقسم الغريب إلى قسمين : صحيح غريب، وضعيف غريب .

- ف (الصحيح الغريب) هو الذي انفرد به الثقة الحافظ وجاء صحيحا ، ولم يعرفه أقرانه، يقول الحافظ الذهبي : (وإن تفرد الثقة المتقن بعد صحيحا غريبا)[1] مثاله حديث رواه محمد بن عيسى بن الطباع عن حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين وعكرمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبة،الحديث .

قال أبو حاتم : (رواه وهيب وابن علية وابن عيينة فقالوا عن أيوب عن عكرمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يذكرون ابن سيرين) ثم قال : (إن كان حديث ابن الطباع محفوظا فهو غريب، وأحسب غير ابن الطباع رواه عن حماد ولم يذكر ابن سيرين)[2] .

وابن الطباع هو أبو جعفر محمد بن عيسى بن نجيح البغدادي، أحد شيوخ أبي حاتم الحفاظ الأثبات؛ ومن الشواهد التي نقدمها في هذا القسم أن أبا حاتم وأبا زرعة رويا عن الإمام أحمد بن حنبل مسائل في الفقه والعقيدة أغلبها غرائب، هذا مع أنها عالية السند وصحيحة، قال أبو بكر الخلال : (أبو زرعة وأبو حاتم (. . .) رويا عن أبي عبد الله مسائل كثيرة وقعت إلينا متفرقة كلها غرائب، وكانا عالمين بأحمد بن حنبل يحفظان حديثه كله)[3] .

- وأما (الضعيف الغريب) فهو الذي عابه العلماء وذموه، وكرهوا كتابته، قال الإمام أحمد بن حنبل : (لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء)[5] .

وقال الإمام مالك بن أنس: (شر العلم الغريب ، وخير العلم الظاهر الذي رواه الناس) .[6]

وقال عبد الرزاق بن همام: (كنا نرى أن غريب الحديث خير، فإذا هو شر) .[7]

---

(1) الميزان 231/2.
(2) العلل 466/1-467 رقم 1401.
(3) طبقات الحنابلة 199/1 رقم 271
(5) تدريب الراوي 182/2
(6) المصدر السابق.
(7) المصدر السابق.

وقال الخطيب البغدادي: (والغرائب التي كره العلماء الاشتغال بها وقطع الأوقات في طلبها إنما هي ما حكم أهل المعرفة ببطوله لكون رواته ممن يضع الحديث أو يدعي السماع)[1]، واستثنى القسم الأول فقال: فأما ما استغرب لتفرد راويه به وهو من أهل الصدق والأمانة فذلك يلزم كتبه، ويجب سماعه وحفظه)[2].

وحُقَّ للعلماء أن يعيبوا الغريب ويذموه لكون الضعيف الغريب هو الغالب على الغرائب فلذلك عُدَّ من أنواع الضعيف، وهو الذي قصدناه في هذا النوع وقدمنا عنه أمثلة كافية فلله الحمد والمنة.

النوع العاشر: الحديث المنقطع

يأخذ الانقطاع عند أبي حاتم أنواعا منها:

1- ما سقط من سنده راو من الرواة، وهو على وجهين:

الوجه الأول: أن يهتدي للحلقة المفقودة مع تعيينه لاسم ونسب الراوي، مثاله ما سئل عنه من حديث رواه وهب عن ابن لهيعة عن ابن أنعم عن عتبة بن حميد الضبي عن عبادة بن نسي قال أخبرني أبو مريم الكندي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الإيمان في قلب الرجل، أن يحب الله عزوجل)[3].

قال أبو حاتم: (بين عتبة بن حميد وبين عبادة محمد بن سعيد الشامي)[4].

الوجه الثاني: أن يهتدي للحلقة المفقودة مع عدم تعيينه لاسم ونسب الراوي، مثاله أنه سئل مع أبي زرعة الرازي عن حديث رواه هشام بن عمار عن سعدان بن يحيى عن هشام بن

---

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 160/2.

(2) المصدر السابق.

(3) الحديث أورده المتقي الهندي في كنز العمال – كتاب الإيمان والإسلام 40/1 برقم 86.
ومن غير حديث أبي هريرة، وبلفظ مختلف أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد من حديث علي ابن أبي طالب، انظر 386/9 و343/10 و255/1.

(4) العلل 150/2 فقرة 1943، ومحمد بن سعيد الشامي هو المصلوب في الزندقة.

عروة عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إذا سرق فأقطعوه)[1] .

قالا :(هذا خطأ، إنما هو هشام بن عروة عن رجل عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم)[2] .

ومن شواهد هذا الوجه أيضا أنه سئل عن حديث رواه محمد بن المصفى عن بقية عن صفوان بن عمرو عن سلمة القيسي عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قالي:(ليبشر المدلجون في الظلم إلى المساجد بمنابر من نور يوم القيامة يفزع الناس ولا يفزعون)[3] .

فقال : إنما هو سلمة عمن حدثه عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعضهم يقول : عن رجال من أهل بيته عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم)[4] .

2- ما سقط من سنده راويان وهذه الحالة لها وجوه .

الوجه الأول : أنه يعين اسم ونسب من سقط من السند على غير توال، شاهد ذلك أنه سئل عن حديث رواه قتيبة عن ليث بن سعد عن ابن الهاد عن عبد الله بن الحكم عن جابر بن

---

(1) هو من حديث أبي هريرة بلفظ : (إذا سرق السارق فاقطعوا يده، فإذا عاد فاقطعوا رجله، فإن عاد فاقطعوا يده، فإن عاد فاقطعوا رجله). أخرجه الدارقطني في السنن 181/3 بهذا اللفظ/، وفيه اضطراب بينه بقوله : (كذا قال خالد بن سلمة وقال غيره عن خالد الحارث عن أبي سلمة عن أبي هريرة)، وفي سنده الواقدي وهو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، ضعفه أكثرهم، انظر الجرح والتعديل 20/8-21 رقم 92 والتاريخ الكبير 178/1 رقم 543.

(2) العلل 445/1 رقم 1339.

(3) هو من حديث سهل الساعدي، أخرجه الحاكم في المستدرك بسنده إليه وقال : (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وله شاهد في رواية مجهولة عن ثابت عن أنس) المستدرك 332/1 رقم 768.

والحديث أورده المنذري في الترغيب والترهيب وعلق عليه قائلا : (رواه ابن ماجة وابن خزيمة في صحيحه واللفظ له، والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين كذا قال، وقال الحافظ – يعني ابن حجر وقد روي هذا الحديث عن ابن عباس وابن عمر وأبي سعيد الخدري وزيد بن حارثة وعائشة وغيرهم)، انظر الترغيب والترهيب 213/1 رقم 27.

(4) العلل 189/1 فقرة 543.

عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (غطوا الإناء وأوكوا السقاء)[1] .

قال أبو حاتم :(قد ترك من الإسناد رجلين : حدثنا أبو صالح عن الليث عن ابن الهاد عن يحيى بن يحيى عن جعفر بن عبد الله بن الحكم عن القعقاع بن حكيم عن جابر قال قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم)[2] .

الوجه الثاني : أنه يعين – بعد سماعه لسند الحديث – سندا آخر لنفس الحديث، ويبين أن الرواة يزيدون في السند الثاني رجلين، ويحكم على الزيادة بالحفظ، فيفهم من صنيعه هذا أن علة الحديث إنما هي في إسقاط الرجلين، وأن الصحيح هو إثباتهما ، من ذلك أنه سئل عن حديث رواه الثوري عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن رجل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (الإيمان شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت ثم الجهاد بعد حسن) .[3]

علق أبو حاتم على هذا الحديث فقال:(يزيدون في هذا الإسناد رجلين ، يقولون : سالم عن عطية رجل من أهل الشام عن يزيد بن بشر السكسكي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم)[4]، وحكم على هذه الزيادة بالحفظ، وسئل عن عطية من هو؟ فقال : (هو عطية بن قيس) .[5]

---

[1] بهذا السند أخرجه مسلم بن الحجاج في صحيحه عن جابر قال : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: غطوا الإناء وأوكوا السقاء، فإن في السنة ليلة ينزل فيها وباء لا يمر بإناء ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكاء إلا نزل فيه من ذلك الوباء)، صحيح مسلم 1596/3 رقم 2014. كتاب الأشربة باب الأمر بتغطية الإناء.
وأخرجه من حديث ليث عن أبي الزبير عن جابر في حديث طويل مطلعه ما ذكرناه، انظر الصحيح 1594/3 رقم 2019

[2] العلل 333/2 فقرة 2519.

[3] يشهد لهذا الحديث حديث جبريل عند الإمام مسلم في الصحيح – كتاب الإيمان 1، وأبي داود رقم 4635 وابن عبد البر في التمهيد 248/9.

[4] العلل 156/2 رقم 1961.

[5] المصدر السابق.

الوجه الثالث: أن يُروى الحديث الواحد بسندين أحدهما منقطع والثاني معضل، وكثيرا ما يلتقي المعضل مع المنقطع عند أبي حاتم لتشابه حالتهما بالانقطاع، من ذلك أنه سئل عن حديث رواه عبد الرحمن بن يزيد عن جابر عن سليم بن عامر قال سمعت عوف بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفاعة.

قال أبو حاتم معلقا: (هذا خطأ، أخطأ فيه ابن جابر، لم يسمع سليم بن عامر من عوف ابن مالك شيئا، بينه وبين عوف نفسان، رواه فرج بن فضالة عن الزبيدي عن سليم بن عامر عن معدي كرب بن عبد كلال عن أبي راشد الحبراني عن عوف بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الصحيح)، ثم ذكر للحديث سندا آخر فقال: (رواه جابر بن غانم عن سليم بن عامر عن معدي كرب عن عوف، أسقط من الإسناد رجلا وهو أبو راشد)[1].

3- عدم ثبوت السماع لأحد الرواة، وهو من نوع المنقطع، من ذلك أنه ذكر حديثا رواه قراد أبو نوح عن شعبة عن إسماعيل بن مسلم عن أبي المتوكل قال: توضأ عمر وبقي على بعض رجله قطعة لم يصبها الماء فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعيد الوضوء).

فقال أبو حاتم: (أبو المتوكل لم يسمع من عمر، وإسماعيل هذا ليس به بأس)(2).

4- يشمل المنقطع عند أبي حاتم بعض أنواع المرسل، دليل ذلك أنه أطلق على المنقطع لفظة مرسل، وذلك في تعليل حديث رواه بقية عن أبي بكر بن أبي مريم عن حبيب بن عبيد عن أبي الدرداء أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ من نهر وفضلت فضلة فرده في النهر، قال: (حبيب عن أبي الدرداء مرسل)[3].

---

(1) العلل 2/212-213 فقرة 2127.
(2) المصدر السابق 1/54 فقرة 134.
(3) المصدر السابق 1/53/ رقم 132.
وفي سند هذا الحديث أبو بكر بن أبي مريم، فإنه اختلط وترك حديثه لاختلاطه، قال الحافظ في التقريب: (وكان قد سرق بيته فاختلط) 2/398 رقم 52، فلا يبعد أن تكون العلة من جهته، والحديث أخرجه الطبراني في الكبير، كذا قال الهيثمي في مجمع الزوائد 1/219.

اتضح مما سبق أن المنقطع ما سقط من سنده راو من الرواة أو راويان إما على التوالي أو متفرقين، وهو بهذا يشمل المعضل لكون المعضل هو ما سقط من سنده راويان أو أكثر على التوالي، وهذا أيضا يطلق عليه من حيث الشكل انقطاع، وهو نوع من أنواع الحديث الضعيف نبه على غموضه ودقته أبو عبد الله الحاكم فقال: (وكل من تأمل ما ذكرناه من المنقطع علم وتيقن أن هذا العلم من الدقيق الذي لايستدركه إلا الموفق والطالب المتعلم)[1] والله الموفق.

• المبحث السادس: الحديث المركب

تقديـــــم :

أكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون في الحديث أنه (صحيح) أو (ضعيف) أو (باطل) أو (منكر) . . . ثم ظهرت مصطلحات جديدة في الحكم على مرتبة الحديث، وذلك بتركيبه من (الصحيح) و(الحسن)، أو بين هذين النوعين وأنواع أخرى من أنواع الضعيف.

وقد نسب طائفة من العلماء للحافظ الترمذي التفرد باستعمال هذه المصطلحات، وقد قيل إن البخاري سبقه إلى ذلك كما ذكره الترمذي عنه في كتاب العلل أنه قال في حديث البحر (هو الطهور ماؤه): (هو حديث حسن صحيح).[2]

والذي يظهر أن الإمام البخاري والترمذي ليس لهما سبق زماني على أبي حاتم الرازي فهما من طبقته، اشتركا معه في كثير من شيوخه. فإليه وإليهم يرجع الفضل في توليد هذه المصطلحات وفي نعت الحديث بها، لكن الحافظ الترمذي كان من المكثرين في استعمالها أكثر من البخاري وأبي حاتم الرازي.

---

[1] معرفة علوم الحديث ص: 29.

[2] الحديث أخرجه مالك في الموطأ 1/52-53 رقم 40، وأبو داود في السنن 1/21 رقم 83 والنسائي 1/51، وانظر شرح علل الترمذي ص: 203.
وذكره الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام ص: 19 رقم 01، وقال: أخرجه الأربعة وابن أبي شيبة، واللفظ له، وصححه ابن خزيمة والترمذي، ورواه مالك والشافعي وأحمد وهو وقع جوابا عن سؤال عبد الله المدلجي العركي الملاح.

وبالنظر إلى وضعية الحديث المركب عند أبي حاتم وجدناه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم مركب من أنواع الحديث المقبول ، وقسم مركب من أنواع الحديث غير المقبول، وقسم ثالث مركب منهما .

أولا : الحديث المركب من أنواع المقبول : وهو صنفين، صنف يتركب من لفظين من ألفاظه في الحكم على الحديث، وصنف يتركب من ثلاثة ألفاظ.

فالصنف المتركب من لفظين هو على أنواع .

أ- المركب من الصحيح والحسن : وهذا هو الذي يقول فيه : (هذا حديث صحيح حسن)، وهو الحديث الذي روي بسندين أحدهما متصل على شرط الحديث الصحيح ، نقله العدل الضابط عن العدل الضابط من غير شذوذ ولا علة ، والثاني بسند فيه رجل محله الصدق غير أنه يرى رأي إحدى الفرق المخالفة لرأي أهل السنة والجماعة ، أو ما يشبه هذا، فالحديث بالسند الأول صحيح ، وبالسند الثاني خفت درجته لهذه العلة فأصبح حسنا ، من ذلك حديث رواه يحيى بن حمزة عن زيد بن واقد عن مغيث بن سمى عن عبد الله بن عمرو قال قيل يا رسول الله أي الناس أفضل . قال : محموم القلب صدوق اللسان ، الحديث .

قال أبو حاتم معلقا :(هذا حديث صحيح حسن ، وزيد محله الصدق ، وكان يرى رأي القدر)[1] .

وفسر السيوطي هذا الاصطلاح فقال :(حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار آخر)[2].

---

[1] العلل 127/2 فقرة 1873، وراجع ترجمة زيد بن واقد في الجرح والتعديل 574/3 رقم 2601.

[2] تدريب الراوي 161/1.

وقد قيل في الموضوع كلام كثير جمعه الحافظ السيوطي وأثبته في تعليقه على ما جاء عند الحافظ الترمذي من هذا المركب(أ)، وقد رجح منها السيوطي قول الحافظ ابن حجر، وهو القول الذي فسرنا به كلام الإمام أبي حاتم لأن صنيعه يتطابق مع معناه، قال السيوطي : (وجواب سادس، وهو الذي أرتضيه ولا غبار عليه، وهو الذي مشى عليه في النخبة وشرحها (ب) أن الحديث إذا تعدد إسناده فالوصف راجع عليه باعتبار الإسنادين أو الأسانيد، قال: وعلى هذا فما قيل فيه ذلك فوق ما قيل فيه صحيح فقط، إذا كان فردا، لأن كثرة الطرق أقوى وإلا فبحسب اختلاف النقاد في راويه، فيرى المجتهد منهم بعضهم يقول فيه صدوق، وبعضهم يقول ثقة، ولا يترجح عنده قول واحد منهما أو

وعند الحافظ الذهبي إشارة لطيفة وهي أنه غير مستنكر أن يكون أبو حاتم أو الترمذي يريدون في بعض الأحيان بالحسن معناه اللغوي وهو (إقبال النفوس وإصغاء الأسماع إلى حسن متنه، وجزالة لفظه، وما فيه من الثواب والخير، فيكثر من المتون النبوية بهذه المثابة)[1]، فهذا هو بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الإصطلاحي الذي نحن بصدده.

ب- المركب من الصالح والحسن، قال أبو حاتم في بيان حال معاوية بن صالح الحضرمي: (**صالح الحديث، حسن الحديث**)[2] أي أن حديثه (**صالح حسن**)[3]، وقد تقدم معنا معنى الحديث الصالح ومعنى الحديث الحسن في أنواع الحديث المقبول.

وأما الصنف المركب من ثلاثة ألفاظ فهو الذي وقفنا عليه في ترجمة طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله القرشي، حيث سئل عنه فقال: (**صالح الحديث، حسن الحديث، صحيح الحديث**)[4] أي أن حديثه (**صالح حسن صحيح**).

ثانيا: الحديث المركب من أنواع الضعيف.

سئل أبو حاتم عن حديث رواه محمد بن أمية السلوي عن عيسى بن موسى التيمي البخاري المعروف ب (غنجار) عن عبد الله بن كيسان عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل من أحسن الناس صوتا بالقرآن فقال: (أخوفهم لله، وقال ابن عمر: ولا أعلم إلا أن طلق بن حبيب من أخوفهم لله).

=يترجح، ولكنه يريد أن يشير على كلام الناس فيه يتقول ذلك، كأنه قال: حسن عند قوم، صحيح عند قوم، قال: وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد، لأن حقه أن يقول حسن أو صحيح، قال: وعلى هذا ما قيل فيه ذلك دون ما قيل صحيح، لأن الجزم أقوى من التردد) (ج)

[1] الموقظة ص: 43، وانظر مقدمة ابن الصلاح ص: 59.

[2] الجرح والعديل 8/382-383 رقم 1750.

[3] للإشارة هنا فإن هذا الوصف هو في حق الراوي من جهة ما روى من حديث لا من جهة الحديث كما تقدم في النقطة السابقة فلينتبه لذلك.

[4] المصدر السابق 4/477 رقم 2095.

(أ) - انظر تدريب الراوي 1/ (161-164).

(ب) - انظر شرح النخبة بتحقيق نورالدين عتر، ص: 63-64.

(ج)- تدريب الراوي 1/164.

قال عبد الرحمن : (فسمعت أبي يقول : هذا حديث غريب منكر)[1] .

والنكارة على هذا الحديث بادية،فقول الراوي : (وقال ابن عمر : ولا أعلم إلا أن طلق ابن حبيب من أخوفهم لله) لا تستقيم لأن عبد الله بن عمر من الصحابة ، وطلق بن حبيب من أتباع التابعين)[2] .

وسئل عن حديث آخر رواه محمد بن أمية السماوي عن عيسى بن موسى التيمي عن عبد الله بن كيسان قال سمعت محمد بن واسع يحدث عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تحرم النار على كل هين لين سهل سمح .

قال عبد الرحمن : (فسمعت أبي يقول ، وهو حديث غريب منكر، حدثنا به الحسن ابن علي بن مهران المتولي عن أحمد بن محمد بن أمية عن أبيه محمد بن أمية)[3] .

والحديث الغريب المنكر هو الحديث البليغ في الضعف ، لأنه جمع بين آفة الغرابة وآفة النكارة ، وقد تقدم الكلام عليه في نوع الغريب .

ثالثا : الحديث المركب من أنواع المقبول والضعيف

ذكر ابن أبي حاتم فقال : (سألت أبي عن حديث رواه إبراهيم بن شيبان[4] عن يونس ابن ميسرة بن حلبس عن أبي إدريس عن عبد الله بن حوالة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يجند ون أجنادا) ، الحديث[5] .

---

(1) العلل 119/2 فقرة 1850.

(2) قارن بين الترجمتين في التقريب 380/1 رقم 47 و435/1 رقم 491.

(3) المصدر السابق 119/2 فقرة 1851.

(4) في ترجمته في الجرح والتعديل (إبراهيم بن أبي شيبان روى عن يونس بن ميسرة بن حلبس) وأظن أن ما وقع في سند هذا الحديث تصحيف، انظر الجرح والتعديل 105/2 رقم 300.
وذكرت له ترجمة أخرى في الجرح والتعديل تحت إسم (ابراهيم بن عبد الرحمن بن أبي شيبان روى عن (...) يونس بن ميسرة بن حلبس) 112/2 رقم 332.

(5) حديث عبد الله بن حوالة رواه أحمد في مسنده 11/4 و33/5 و288/5، وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (سيصير الأمر أن تكون جنود مجندة، جند بالشام/ وجند باليمن، وجند بالعراق)، عبد الله ابن حوالة هو شامي له صحبة، مات سنة 80، وقيل قبلها بسنتين، ترجمته في الإصابة 67/4 رقم 4642.

قال أبو حاتم: (**هو صحيح حسن غريب**)[1] أي أن الحديث صحيح بسند، وحسن بسند، وغريب بسند آخر، واجتمع فيه الحسن مع الغرابة مع وروده بسند صحيح.

وللحافظ الترمذي نفس الإطلاق يوضحه ما ذكره في الفتن من حديث خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة يرفعه: (من أشار إلى أخيه بحديدة) الحديث، فإنه قال فيه: (**حسن صحيح غريب**) قال السيوطي: فاستغربه من حديث خالد لا مطلقا)[2].

وهذا النهج في الحكم على الحديث قليلٍ من يفعله لأنه يوقع في الإبهام لذلك اجتنبه غالبية العلماء، يقول الحافظ الذهبي: (وقد يتوَقفُ كثيرٌ من النقاد في إطلاق (الغرابة) مع (الصحة) في حديث أتباع الثقات، وقد يوجد بعض ذلك في (الصحاح) دون بعض)[3].

---

[1] العلل 337/1 فقرة 1001.
[2] تدريب الراوي 162/1.
[3] الموقظة ص: 77.

□ الباب الثاني :

في النقد وألفاظ النقد عند أبي حاتم الرازي

وفي هذا الباب فصلان

الفصل الأول

أبو حاتم الرازي ناقـــــدا

تقديـــــم :

لم يمنع الزهد والورع أبا حاتم من أن يوجه انتقادات إلى كبار الأئمة المتقدمين، كما لم تمنعه محبته لشيوخه من انتقاد بعضهم إذا ظهر له خطؤهم، فكان ينتقدهم على سبيل تقديم صوابه في الموضوع، مدفوعا بإظهار النصيحة لأجل الدين، وراغبا في خدمة السنة النبوية الشريفة التي لا يقوم صرحها إلا على الصدق والتناصح لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الدين النصيحة)[1]، وذلك أن الجاملة في هذا العلم مرفوعة، ولو كانت الجاملة في هذا المجال سائغة لكان أحق بها النبي صلى الله عليه وسلم في خطاب الوحي، والله سبحانه وتعالى يقول: (ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين، فما منكم من أحد عنه حاجزين)[2].

ويتصف نقد أبي حاتم من حيث البناء بوصفين:

الأول: الرجوع إلى المصادر والكتب، والوقوف على ما تحمله من علم، والنقل منها، ومما نسخ منها.

الثاني: جهوده في دراية هذا الفن، مستعينا بحافظته القوية، وبتجربته الواسعة القائمة على الجمع، والتحصيل، والمقارنة، والدراية، والتمحيص، وتتبع الرواة والمرويات.

كل هذا جعله ينقد حتى ولو كان مجرد سامع.

وشمل نقده المواضيع الآتية:

أولا: في أسانيد الحديث: ويشمل ذلك تصحيح الأسماء والأنساب والكنى، وما اتفق من ذلك وما افترق، وما ائتلف منه وما اختلف.

---

[1] أخرجه مسلم في صحيحه – كتاب الإيمان 74/1 رقم 55. وأورده البخاري في ترجمة الباب – انظر باب رقم 42 في فتح الباري 137/1.
وأخرجه النسائي في السنن 196/7-197- باب النصيحة للإمام.

[2] سورة الحاقة، الآية (44-47).

ثانيا : في متون الحديث : ويشمل ذلك تصويب المتون وتجويدها ، وروايتها على وجوهها السليمة التي وردت بها .

ثالثا : في الجرح والتعديل : ويشمل ذلك تصحيح بعض الترجيحات بين الرواة، وتصويب مراتبهم في سلم الجرح أو العدالة .

هذا وإن نقد أبي حاتم لم يكن عاديا – سطحيا – وإنما دخل في دائرة النقد الواسعة والمتشابكة، فتارة يكون نقده لنقد ناقد ، وتارة يدخل نقده في شبكة من نقد النقد ، ونقد نقد النقد .

وسعت انتقاداته إلى بيان أوهام وأخطاء وأغلاط العلماء في مسائل عامة من العلم، فهي إما تقويما لأمور رآها تحتاج إلى التقويم، وإما إنكارا على بعضهم في أمور قرروها على الخطأ، وإما تأسيسا لبعض الأمور خلافا لما ذهب إليه بعضهم، وهو هنا يصارع العمالقة، ويثبت شخصيته بكل جرأة وقوة، ولا يتردد في الكلام، حاضر البديهة في كل سؤال، يقظ وجازم في الجواب لعلمه أن هذا العلم هو علم الجزم لا التردد ، وعلم الحزم والضبط لا التراخي والتساهل، ولنتأكد من كل هذا الذي أوضحناه جمعت طائفة من أقواله في النقد ، ومن آرائه في الرد ، قصد بها طائفة من نقاد الحديث، ولم أختر منهم سوى الأعلام الكبار الذين يقام لهم ويقعد ، وهم أئمة الهدى والدين، وجعلت ذلك في مباحث ثلاثة :

المبحث الأول : في نقد أئمة النقد .

والمبحث الثاني : في بيانه لأخطاء محمد بن إسماعيل البخاري .

والمبحث الثالث : في الدفاع عن بعض الأئمة من نقد أبي حاتم .

وفيما يلي المبحث الأول .

• المبحث الأول: في نقد أئمة النقد

يشمل هذا المبحث أربعة وعشرين شخصية، نقدها وردَّ عليها، وصوب أغلاطها، ويصل مجموع نصوصه في النقد إلى خمسة وأربعين نصا نقديا، وقد يظن من ليست له خبرة بهذا العلم أن كثرة خطإ هؤلاء الأئمة تخدش في ثقتهم، فإذا رأى ما كشف عنه أبو حاتم من أوهام وأخطاء وأغلاط توهم أن هؤلاء من أهل الجرح، والحقيقة أن غالبية هذه الأخطاء والأغلاط والأوهام هي من الأخطاء والأغلاط الإجتهادية التي لا تلحق بهم جرحا، ولا تخدش في ثقتهم.

1- نقده لشعبة بن الحجاج (160 هـ)[1]

بين أبو حاتم بعض أخطاء وأوهام الإمام شعبة بن الحجاج، وتتبع أخطاءه فوجدها كلها في أسماء الرجال، قال أبو حاتم: (وكان أكثر خطإ شعبة في أسماء الرواة)[2]، من ذلك ما بينه أبو حاتم بقوله:

1- خالد بن علقمة الهمداني (...) غير أن شعبة وهم في اسمه فقال: مالك بن عرفطة)[3].

2- "كعب بن عبد الله العبدي، كوفي، وقال شعبة: عبد الله بن كعب، وهو وهم)[4]، أي أن شعبة قلب الإسم إلى نسب، والنسب إلى اسم.

3- ومثله ما جاء في حديث رواه شعبة عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن علي عن ابن عمر أنه رأى رجلا يعبث في الصلاة... فأجاب أبو حاتم وأبو زرعة: (هذا وهم، وهم فيه شعبة، إنما هو علي بن عبد الرحمن المعاوي)[5].

---

(1) ترجمته في تقريب التهذيب 351/1 رقم 67.
(2) انظر العلل 399/1 رقم 1196، وتكررت العبارة في نفس المصدر 441/2-442 فقرة 2231.
(3) الجرح والتعديل 343/3 رقم 1548.
(4) المصدر السابق 162/7 رقم 911.
(5) العلل 108/1 رقم 292.

4- وروى شعبة حديثًا عن عمرو بن دينار عن أبي السوار قال: سألت ابن عمر عن صوم يوم عرفة فنهاني.

فأجاب أبو حاتم: (هذا خطأ، رواه ابن عيينة فقال: عن عمرو عن أبي الثور عن ابن عمر وهو الصحيح).

قال عبد الرحمن: (قلت لأبي: ممن الخطأ؟ قال: من شعبة). [1]

5- سأل عبد الرحمن أباه وأبا زرعة عن حديث رواه شعبة عن الأعمش عن خيثمة عن أبي عطية عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في التلبية. فقال: (هذا خطأ يخالفه الأعمش)، وبيّنَا أن الأعمش رواه عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وسئلا ممن الوهم؟ فقالا: (من شعبة). [2]

6- ذكر أبو حاتم فقال: نا محمود بن غيلان نا أبو داود عن شعبة قال: كنية واثلة بن الأسقع أبو قرصافة.

قال أبو حاتم: هذا وهم، أبو قرصافة اسمه جندرة بن خيشنة. [3]

7- ذكر أبو حاتم حديث شعبة بن الحجاج عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا وضوء إلا من صوت أو ريح".

وتعقبه قائلا: (هذا وهم، اختصر شعبة متن هذا الحديث فقال: لا وضوء إلا من صوت أو ريح).

والصحيح ما ذكره أبو حاتم، فإن أصحاب سهيل بن ذكوان رووه عن سهيل عن أبيه أبي صالح السمان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد ريحا من نفسه، فلا يخرجن حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا) [4].

---

(1) العلل 225/1 رقم 655.
(2) المصدر السابق 273/1 -274 رقم 807.
(3) تقدمة المعرفة ض 159.
(4) العلل 47/1 فقرة 107.

2- نقده لسفيان الثوري (161هـ) [1]

8- سئل أبو حاتم عن حديث رواه الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قام فكبر فرفع يديه ثم لم يعد .

قال أبو حاتم : (هذا خطأ ، يقال وهم فيه الثوري، روى هذا الحديث عن عاصم جماعة فقالوا كلهم إن النبي صلى الله عليه وسلم افتتح فرفع يديه ثم ركع فطبق وجعلها بين ركبتيه، ولم يقل أحد ما رواه الثوري) . [2]

3- نقده لحماد بن سلمة (167 هـ) . [3]

9- سئل أبو حاتم عن حديث رواه حماد بن سلمة عن الحجاج عن حبيب بن أبي ثابت عن محمد بن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا قام من الليل، فذكر الحديث في صلاة الليل .

قال أبو حاتم في جوابه : (هذا خطأ ، إنما هو محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده، والوهم من حماد) . [4]

10- وسئل عن حديث رواه حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن حنين مولى ابن عباس عن علي : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القسي [5] وأن أقرأ وأنا راكع، فقال أبو حاتم في جوابه : (هذا خطأ، إنما هو عبيد الله عن نافع عن ابن حنين، وهم فيه حماد) [6] .

---

[1] ترجمته في التقريب 311/1 رقم 312.
[2] العلل 96/1 فقرة 258.
[3] ترجمته في التقريب 179/1 رقم 542.
[4] العلل 18/1 فقرة 20.
[5] هي ثياب من كتان مخلوط بحرير، منسوبة إلى قرية القس على شاطئ نيل مصر، هامش ص 78 من كتاب العلل 78/1-88.
[6] المصدر السابق 87/1-88 فقرة 233.

4- بيانه لأوهام مالك بن أنس (179هـ)

11- قال أبو حاتم : (عباد بن زياد، قال مالك : هو من ولد المغيرة بن شعبة، ووهم مالك في نسب عباد، وليس من ولد المغيرة، ويقال إنه من ولد زياد بن أبي سفيان) . [1]

12- سأل عبد الرحمن أباه أبا زرعة عن حديث رواه مالك بن أنس عن حميد الطويل عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر،

فقالا : إنما هو عن أنس عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال عبد الرحمن : قلت لهما : الوهم ممن هو؟ قالا من مالك [2]

5- بيانه لأوهام عبد الله بن المبارك (181هـ) [3]

13- سئل أبو حاتم عن حديث رواه ابن المبارك عن ابن جابر عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس عن واثلة عن أبي مرثد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها .

فقال أبو حاتم : يرون أن ابن المبارك وهم في هذا الحديث، أدخل أبا إدريس الخولاني بين بسر بن عبد الله وبين واثلة[4] .

والصواب ما ذكر، فإن الحديث رواه عيسى بن يونس وصدقه بن خالد والوليد بن مسلم عن ابن أبي جابر عن بسر بن عبيد الله قال : سمعت واثلة يحدث عن أبي مرثد الغنوي عن النبي صلى الله عليه وسلم، فبينت هذه الروايات خطأ رواية ابن المبارك، ومما زاد من ذلك تأكيد أبي حاتم لسماع بسر من واثلة بلا واسطة، وعلل أبو حاتم سبب خطأ ابن المبارك في هذا فقال : (وكثيرا ما يحدث بسر عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك فظن أن هذا مما روى

---

(1) الجرح والتعديل 80/6 رقم 409، انظر العلل 69/1 فقرة 128.
(2) العلل 239/1 فقرة 696.
(3) ترجمته في التقريب 445/1 رقم 583.
(4) العلل 80/1 فقرة 213.

عن أبي إدريس عن واثلة، وقد سمع هذا الحديث بسر من واثلة نفسه لأن أهل الشام أعرف بحديثهم)[1].

6- نقده لعيسى بن يونس (187هـ)[2]

14- قال عبد الرحمن: (قلت لأبي: روى عيسى بن يونس عن شعبة قال: عن أبي جعفر القارئ؟ فقال: أخطأ عيسى بن يونس، ليس هذا أبو جعفر القارئ، هذا كوفي والقارئ مديني).[3]

7- نقده ليحيى بن يمان (189 هـ)[4]

15- جاء في ترجمة عمار بن عمارة أبي هاشم الزعفراني البصري أن عبد الرحمن سمع أباه أبا حاتم يقول: (أخطأ يحيى بن يمان فيما قال: عمار بن عمر، وإنما هو عمار بن عمارة).[5]

8- نقده لعبد الله بن إدريس (192هـ)[6]

16- سأل عبد الرحمن أباه عن حديث رواه أبو كريب عن عبد الله بن إدريس عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب، فقال أبو حاتم: (ابن إدريس وهم في هذا الحديث مرة حدث مرسلا، ومرة حدث متصلا، وحديث ابن إدريس حجة يحتج به، وهو إمام من أئمة المسلمين).[7]

9- بيانه لأوهام أبي بكر بن عياش (194هـ)[8]

17- سئل عن حديث رواه أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش في

---

(1) العلل 80/1 فقرة رقم 213.
(2) ترجمته في التقريب 103/2 رقم 933.
(3) الجرح التعديل 353/9 رقم 1586.
(4) ترجمته في التقريب 2/ 361 رقم 210.
(5) الجرح والتعديل 391/6 رقم 2196.
(6) ترجمته في التقريب 401/1 رقم 181.
(7) العلل 459/1 فقرة 1382.
(8) ترجمته في التقريب 399/2 رقم 65.

المسح على الخفين فقال: وهم في هذا الحديث أبو بكر بن عياش، إنما أراد الأعمش عن مسلم ابن صبيح عن مسروق عن المغيرة. . .[1]

10- بيانه لبعض أوهام وكيع بن الجراح (197 هـ)[2].

18- قال أبو حاتم: (سوار بن داود أبو حمزة، صاحب الحلي (. . .) ووهم وكيع في اسمه فقال: داود بن سوار. . .)[3].

ووافقه الإمام أحمد على هذا حين أجاب: (شيخ بصري، لا بأس به، روى عنه وكيع وقلب اسمه. . .)[4]

19- وقال في ترجمة نوح بن ربيعة أبي مكين مولى الأنصار: (وكان وكيع يقول: أبو مكين بن أبان أخو الحكم بن أبان، يهم فيه).[5]

20- سأل عبد الرحمن أباه عن يحيى بن شميل بن يعفر المازني، أبي السندي البصري فقال (شيخ محله الصدق، وكان وكيع يغلط فيه ويقول: يحيى بن جعفر المازني).[6]

21- سأل عبد الرحمان أباه عن حديث رواه وكيع عن مالك بن أنس عن عبد الله بن يزيد عن ابن دينار عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم. . .

فقال أبو حاتم: (هذا وهم، وهم فيه وكيع إنما هو عن الفضيل ابن أبي عبد الله عن عبد الله بن دينار عن عروة عن عائشة، وهذا هو الصحيح).[7]

11- بيانه لبعض أخطاء يحيى بن سعيد القطان[8] في الجرح والتعديل.

---

(1) العلل 14/1 فقرة 9.
(2) التقريب 331/2 رقم 40.
(3) الجرح والتعديل 272/4 رقم 1176.
(4) المصدر السابق
(5) المصدر السابق 482/8 رقم 2206.
(6) المصدر السابق 157/9 رقم 654.
(7) العلل 305/1 فقرة 915.
(8) بصري، توفي سنة 198هـ ترجمته في التقريب 348/2 رقم 72.

22- حدث ابن أبي حاتم بسنده إلى علي بن المديني أنه سمع يحيى بن سعيد القطان يقول: (يحيى بن أبي أنيسة أحب إلي من هؤلاء الذين تذكرون :يعني حجاج بن أرطأة وأشعث ابن سوار ومحمد بن إسحق) فذكر عبد الرحمن لأبيه هذا فقال : (يحيى بن سعيد لم يكتب حديث يحيى بن أبي أُنيسة، ولو كتب أو رأى حديثه لم يقل هذا)، وعضد أبو حاتم هذه المخالفة بشهادة أخيه زيد بن أبي أُنيسة فيه قال : (أخي يحيى يكذب، فلا تُخَيِّرُوا به أحدا)، وبهذا خالف أبو حاتم الإمام يحيى بن سعيد القطان، وعاكسه في تقديم ابن أَبي أنيسة على الثلاثة الذين ذُكروا ،فقدمهم أبو حاتم عليه، قال : (وحجاج وأشعث ومحمد بن إسحق كل هؤلاء أحب إلي من يحيى)[1] .

12- إنكاره على سفيان بن عينية (198 هـ)[2]

23- حدث أبو حاتم فقال : (نا سريج بن يونس ثنا سفيان - يعني ابن عيينة - عن الأحوص بن حكيم وكان ثقة) .

ورد أبو حاتم توثيق سفيان للأحوص فقا ل : (الأحوص بن حكيم ليس بقوي، منكر الحديث، وكان ابن عيينة يقدم الأحوص على ثور في الحديث، فغلط ابن عيينة في تقديم الأحوص على ثور، ثور صدوق، والأحوص منكر الحديث) .

والصواب مع أبي حاتم، فإن النقاد تناولوه بالضعف كأبي بكر بن عياش والإمام أحمد[3]

24- وسأل عبد الرحمن أباه عن حديث رواه ابن عيينة عن الأعمش عن عمارة عن أبي معمر عن خباب قال : شكونا إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرمضاء فلم يشكنا .

قال أبو حاتم : (هذا خطأ، أخطأ فيه ابن عيينة ، ليس لهذا أصل، ما ندري كيف أخطأ، وما أراد)[4] .

---

[1] راجع هذه المعطيات في الجرح والتعديل 130/9 رقم 550.
[2] ترجمته في التقريب 312/1 رقم 318.
[3] الجرح والتعديل 327/2-328 رقم 1252.
[4] العلل 74/1 فقرة 198.

25- وسأل عبد الرحمن أباه عن حديث رواه ابن عينية عن إبراهيم ابن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن أبيه عن النعمان بن بشير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة العيدين بسورة الأعلى والغاشية.

فأجاب أبو حاتم: (الصحيح ما رواه جرير، ووهم في هذا الحديث ابن عينية).

وكان جرير قد رواه عن ابن المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان، ولم يذكر حبيب عن أبيه.[1].

26- وسأل عبد الرحمن أباه عن حديث رواه ابن عينية عن ابن جريج عن ابن أبي مُليكة عن عبد الرحمن بن السائب أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالناس فقرأ بسورة المؤمنين.

فأجاب أبو حاتم: (هذا خطأ، إنما هو ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر عن أبي سلمة بن سفيان وعبد الله بن عمرو العامري عن عبد الله بن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الصواب.

وقال: (لم يضبط ابن عيينة)، وعلل أبو حاتم ذلك بكون ابن عينية كان إذا حدث عن الصغار كثيرا ما يخطئ.[2]

13- بيانه لبعض أغلاط عبد الرحمن بن مهدي (198 هـ)[3]

27- قال أبو حاتم في ترجمة شهاب بن شرنفة الجاشعي البصري: (غلط ابن مهدي في اسم أبيه فقال: شهاب بن شريفة)[4].

---

[1] راجع العلل 127/1 فقرة 351.
[2] المصدر السابق 87/1 فقرة 232.
[3] راجع ترجمته في التقريب 499/1 رقم 1126، وفي ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص 167 رقم 96.
[4] الجرح والتعديل 362/4 رقم 1587.

14- بيانه لبعض أغلاط روح بن عبادة (207هـ)[1].

28- قال أبو حاتم: (سويد بن هبيرة العدوي البصري، تابعي ليست له صحبة، رواه عبد الوارث ومعاذ بن معاذ عن أبي نعامة عن إياس بن زهير عن سويد بن هبيرة قال بلغني عن النبي صلى الله عليه وسلم. . .

وقال: (وغلط روح بن عبادة فروى عن أبي نعامة عن إياس بن زهير عن سويد بن هبيرة قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم).[2]

فأثبت السماع وهو غير حاصل.

15- تصويبه لبعض أخطاء يونس بن محمد، أبي محمد المؤدب البغدادي (207هـ).[3]

29- جاء في ترجمة محمد بن عقبة ما نصه: (سألت أبي عنه فقال: شيخ، قلت: فإن يونس بن محمد يقول: الرفاعي، قال: ليس هو الرفاعي، هو من قبيلة أخرى).[4]

والرفاعي الذي ذكره ابن يونس هو اليشكري، وكان يروي عن أبيه والحسن البصري، ويروي عنه ابن المبارك ومسلم بن إبراهيم وأبو الوليد، بهذا قيده أبو حاتم بشيوخه ومن روى عنه[5].

وأما الثاني فلم يرو عنه سوى زياد الجصاص، ولم يذكر في الرواة عنه سوى يونس المؤدب[6].

16- نقده لمروان بن محمد الطاطري (210هـ)[7]

30- سئل أبو حاتم عن حديث رواه مروان الطاطري عن أبي إسحق الفزازي عن

---

(1) التقريب 253/1 رقم 114.
(2) الجرح والتعديل 233/4 رقم 998.
(3) ترجمته في التقريب 386/2 رقم 489.
(4) الجرح والتعديل 36/8 رقم 165
(5) المصدر السابق 35/8-36 رقم 163.
(6) المصدر السابق 36/8 رقم 165.
(7) ترجمته في التقريب 239/2 رقم 1024.

موسى بن أبي عائشة أنه سمع أنسا قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم توضأ وخلل لحيته.

قال أبو حاتم: (الخطأ من مروان، موسى بن أبي عائشة يحدث عن رجل عن يزيد الرقاشي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم). [1]

17- نقده لأبي نعيم، الفضل بن دكين (218هـ) [2].

31- قال أبو حاتم: (تعجبت من غفلة أبي نعيم الفضل بن دكين حيث جعل يزيد بن خصيفة في الكوفيين وهو مدني، وأدخل عمرو بن يحيى المازني في الكوفيين وهو مدني، وجعل عثمان البتي في الكوفيين وهو بصري) [3].

32- وكذلك وهم أبو نعيم في حديث النبي صلى الله عليه وسلم لبلال: (نور الفجر قدر ما يبصر القوم مواقع نبلهم)، فإنه رواه عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن هريرة بن عبد الرحمن عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وسمع أبو حاتم كتاب إبراهيم بن إسماعيل كله من أبي نعيم، فلم يكن فيه هذا الحديث، فدل ذلك أن أبا نعيم وهم فيه، لا سيما وأن الحديث سمعه أبو حاتم من غير واحد عن أبي إسماعيل المؤدب، قال أبو حاتم: (فعلى هذا يدل على أن الخطأ من أبي نعيم)، وبين عبد الرحمن ذلك فقال: (أراد أبا إسماعيل المؤدب وغلط في نسبته، ونسب إبراهيم بن سليمان إلى إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع) [4].

18- إنكاره على يحيى بن معين، أبي زكريا البغدادي (233هـ) [5].

33- قال عبد الرحمن: (سمعت أبي وأبا زرعة ورأيا في كتاب رواه عباس الدوري عن

---

[1] العلل 17/1 فقرة 16.

[2] من شيوخ أبي حاتم، له ترجمة في التقريب 110/2 رقم 34، وفي ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص 168 رقم 109.

[3] تقدمة المعرفة ص 355-356.

[4] العلل 143/1-144 رقم 400.

[5] من شيوخ أبي حاتم، له ترجمة في التقريب 358/2 رقم 181، وفي ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص 172 رقم 167، وانظر تاريخ يحيى برواية أبي حاتم عن إسحق بن منصور عنه في (أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية) 17/4 وما بعدها.

يحيى بن معين أنه قال : ثواب بن عتيبة ثقة، فأنكرا جميعا ذلك) .[1]

34- روى عبد الرحمن بن أبي حاتم قال : قرئ على العباس بن محمد الدوري قال : سمعت يحيى بن معين يقول : (حماد بن خالد الخياط ثقة، وهو مدني، وكان أميا لا يكتب، وكان لا يقرأ الحديث)، وهذا الذي رواه عبد الرحمن عن يحيى حكاه أبو حاتم عنه فقال: (قال يحيى بن معين : حماد بن خالد الخياط أمي)، فرد أبو حاتم ذلك قائلا : (لا أعرفه بأنه أمي، وهو صالح الحديث، ثقة)[2] .

35- قيل لأبي حاتم : الحسن بن يزيد الذي روى عن أبي سلمة، حكى عباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين أنه قال : هو أبو يونس القوي - كذا- فرد أبو حاتم منكرا : ليس هو بأبي يونس، ولكنه الحسن بن يزيد الضمري)[3]، وفرق بينهما في الجرح والتعديل فذكر الأول تحت اسم : الحسن بن يزيد ، أبو يونس القوي المكي،[4] وذكر الثاني تحت إسم : الحسن بن يزيد بن فروخ الضمري[5] .

36- قال أبو حاتم : قال يحيى بن معين في عبد العزيز بن قرير هذا[6] : (ليس هو عبد العزيز بن قُرير، وإنما هو عبد الملك بن قريب الأصمعي، كان قدم المدينة فجالس مالكا، فحدث عنه مالك، ولعله حدث عن شيخ عن ثابت، فأسقط مالك الشيخ من الحديث، وقال: عن ثابت نفسه) .

فرد أبو حاتم قول يحيى هذا قائلا : (غلط يحيى بن معين، وما يقول الشافعي أشبه، فإن

---

[1] الجرح والتعديل 471/2 رقم 1915.
[2] الجرح والتعديل136/3 رقم 613.
[3] المصدر السابق 43/3 رقم 182.
[4] المصدر السابق 42/3 رقم 179.
[5] المصدر السابق 43/3 رقم 182.
[6] جاء ذلك بمناسبة التعليق على ما ذكره الإمام الشافعي من أن مالك بن أنس صحف عبد العزيز بن قرير بعبد الملك بن قرير، فأثبت أبو حاتم قول الإمام الشافعي قائلا : (صدق الشافعي هو كما قال) انظر آداب الشافعي ومناقبه ص 225.

عبد العزيز بن قرير شيخ بصري، ليس بالقوي،[1]، قدم عليهم بالمدينة، فحدث عن ثابت[2])[3].

19- نقده لمحمد بن عبد الله بن نمير (234هـ)[4].

37- قال أبو حاتم: (ثابت بن الضحاك بن خليفة الأنصاري له صحبة، روى عنه عبد الله بن معقل وأبو قلابة).

وقال منكرا على ابن نمير: (بلغني عن ابن نمير أنه قال: هو والد زيد بن ثابت، فإن كان قاله فقد غلط، وذلك أن أبا قلابة لم يدرك زيد بن ثابت فكيف يدرك أباه؟ وهو يقول حدثني ثابت بن الضحاك الأنصاري)[5].

20- بيانه لبعض أغلاط الإمام أحمد بن حنبل (241هـ)[6]

38- حدث عبد الرحمن بن أبي حاتم قال حدثني صالح بن أحمد بن حنبل نا علي بن المديني سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: (كان سفيان الثوري يعجب من حفظ عبد الملك)[7] وعبد الملك في هذا النص أطلق ولم ينسب، فسأل صالح أباه أحمد عنه قائلا: (فهو عبد الملك بن عمير؟ قال: نعم)[8].

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: فذكرت ذلك لأبي فقال: (هذا وهم، إنما هو عبد الملك

---

(1) اضطرب أبو حاتم فيه، فقال في ترجمته: (صالح)، وقال هنا: (ليس بالقوي)، انظر الجرح والتعديل 393/5 رقم 1825.

(2) لم يُثبت أبو حاتم روايته عن ثابت في ترجمته، انظر المصدر السابق

(3) انظر آداب الشافعي ومناقبه ص 225-226.

(4) له ترجمة في شيوخه الكوفيين (أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية) 351/2 رقم 28.

(5) الجرح والتعديل 453/2 رقم 1826.

(6) من كبار شيوخ أبي حاتم، ومن النقاد والحفاظ الأجلاء، إذا تعارض قوله مع قول غيره قدم قوله، قال حفص ابن شاهين متحدثا عن أحمد ويحيى: (إذا اجتمعا في الرجل بقول واحد فالقول قولهما، وهو في عداد الثقات، ولا يرجع إلى قول أحد معهما)، انظر تاريخ جرجان ص 554-555، وقال: (إذا اجتمعا على مدح رجل لم يجز أن يذم بضعف، والله أعلم) المصدر السابق ص 557.
ومع هذا كله فقد بين أبو حاتم بعض أغلاطهما، وأوضح بعض أخطائهما، والعصمة لله وحده.

(7) الجرح والتعديل 360/5 رقم 1700.

(8) المصدر السابق.

بن أبي سليمان، وعبد الملك بن عمير لم يوصف بالحفظ) .[1]

وما ذكره أبو حاتم هو الصواب، لأن آثارا كثيرة تشهد له بذلك، منها :

أ- قول عبد الرحمن : (نا صالح بن أحمد بن حنبل قال أبي : سماك بن حرب أصلح حديثا من عبد الملك بن عمير، وذلك أن عبد الملك يختلف عليه الحفاظ) .[2]

ب- وقال : (نا علي بن الحسن الهسنجاني قال سمعت أحمد بن حنبل يقول: عبد الملك ابن عمير مضطرب الحديث جدا مع قلة حديثه، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها) .[3]

ج- وقال : ذكره أبي عن إسحق بن منصور عن أحمد بن حنبل أنه ضعف عبد الملك بن عمير جدا .[4]

د- وقال : ذكره أبي عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين قال : عبد الملك بن عمير مخلط[5] .

هـ- وتمام الكلام أن عبد الرحمن سأل أباه عنه فقال : (ليس بحافظ، هو صالح، تغير حفظه قبل موته) .[6]

وكذلك ذكره سبط ابن العجمي في كتابه (الإغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط) وقال: (ذُكر فيمن تغير)،[7] وذكره في كتابه (التبيين لأسماء المدلسين)، وذكر فيه أنه مشهور

---

[1] المصدر السابق.
[2] المصدر السابق 5/360-361.
[3] المصدر السابق 5/361.
[4] الجرح والتعديل 5/361 رقم 1700.
[5] انظر تاريخ يحيى بن معين برواية أبي حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى في (أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية) 4/161 رقم 547.
[6] الجرح والتعديل 5/361 رقم 1700.
[7] الإغتباط ص 78 رقم 70

بالتدليس، ذكره غير واحد بذلك[1]، مات عبد الملك بن عمير سنة ست وثلاثين ومائتين.[2]

وأما عبد الملك بن أبي سليمان فلم يرد في كتب الرجال أن أحدا من النقاد نال منه إلا ما كان من شعبة بن الحجاج، فقد ذكر الحافظ الترمذي أنه حدث عنه ثم تركه، وأخرجه الحافظ الترمذي مخرج الإختلاف في تضعيف الرجال[3]، وعلق عليه كالمنكر له قائلا: (ويقال إنما تركه لما تفرد بالحديث الذي روى عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الرجل أحق بشفعته، ينتظرونه وإن كان غائبا، إذا كان طريقهما واحداً)[4]،وقال: (وقد ثبت عن غير واحد من الأئمة حدثوا عن أبي الزبير[5] وعبد الملك بن أبي سليمان وحكيم بن جبير)[6]، وعضد ما ذهب إليه في عبد الملك بن أبي سليمان ما ذكره عن عبد الله بن المبارك أنه قال: كان سفيان الثوري يقول: (كان عبد الملك بن أبي سليمان ميزانا في العلم)[7]، وكان الإمام أحمد بن حنبل يوثقه، ويثني عليه بالحفظ[8].

فإذا اجتمع في عبد الملك بن عمير الاختلاط مع التدليس مع نيل الأئمة منه ومعهم الإمام أحمد ظهر الصواب مع أبي حاتم في أن المقصود بالحفظ هو عبد الملك بن أبي سليمان، وأن ما ذهب إليه الإمام أحمد فيه هو وهم.

39- وقال أبو حاتم: (روى عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم.

---

(1) التبيين ص 39 رقم 47.
(2) التقريب 521/1 رقم 1331، وفيها حكم عليه الحافظ ابن حجر بالتغير في الحفظ وبالتدليس
(3) انظر شفاء الغلل ص 567 رقم 55 وشرح العلل ص 192.
(4) المصدرين السابقين.
(5) أبو الزبير هو محمد بن مسلم بن تدرس المكي، صدوق إلا أنه يدلس، روى له البخاري مقرونا بغيره. انظر التقريب ص 440 رقم 6291.
(6) شرح العلل ص 196، وفي هذا الكلام من شفاء الغلل تقطيع فراجعه في ص 567.
(7) شفاء الغلل ص 567-568 مع المصدر السابق.
(8) الجرح والتعديل 367/5 رقم 1719.

وعلق أبو حاتم فقال : (إنما يروى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان، واغتر أحمد بن حنبل بأن قال الحديثين عنده، وإنما يروى بذلك الإسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن كسب الحجام ومهر البغي ، وهذا الحديث في يفطر الحاجم والمحجوم عندي باطل) .[1]

21- نقده لعمرو بن علي، أبي حفص الصيرفي 249 هـ .[2]

40- قال أبو حاتم في ترجمة سلمة بن وردان، أبي يعلى الجندعي الليثي: (قال عمرو بن علي : هو أخو عبد الرحمن بن وردان) . وعلق أبو حاتم على هذا القول فقال : (ولا أراه حفظه، لأن عبد الرحمن مكي وسلمة مديني، ومن قال هو أخوه إنما قاله بالتوهم ولا يدرى هو أخوه أم لا . . .)[3]

22- مؤاخذته على أبي زرعة الرازي (264هـ)

41- قال في ترجمة قيس بن سعد بن ثابت الأنصاري : (ضعيف الحديث، منكر الحديث، يحدث بالمناكير لا أعلم له حديثا قائما ، وأتعجب من أبي زرعة حيث أدخل حديثه عن ابن عبد الملك بن شيبة في فوائده، ولا يعجبني حديثه) .[4]

42- جاء في ترجمة موسى بن عيسى – ويقال عيسى بن موسى – قول أبي زرعة الرازي : (إنما هو عيسى بن موسى بن لبيد بن إياس بن بكير) . فقال أبو حاتم: (لا أعرف لبيدا في هذا النسب وهو عيسى بن موسى بن إياس بن بكير، روى عن صفوان بن سليم، روى عنه الليث ويحيى بن أيوب وإسماعيل بن جعفر بن أبي كثير)[5] .

---

(1) العلل 249/1 رقم 732.

(2) مذكور في شيوخ أبي حاتم الرازي، انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 365/2.، وذكره الحافظ الذهبي في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل وقال : (كان يُنظر بابن المديني)، ص 174 رقم 184.

(3) الجرح والتعديل 174/4 رقم 761.

(4) المصدر السابق 193/2 رقم 653.

(5) الجرح والتعديل 156/8 رقم 698.

23- نقده لمحمد بن مسلم بن رواة الرازي (270هـ) [1].

ابن وارة هو من رفقاء أبي حاتم ومن رجال طبقته، وهو من نقاد العلم الشريف، وكان له صيت بالري، كان أحمد بن حنبل وعلي بن المديني يسألانه عن أحوال بعض الرواة[2]، ومع كل هذا فإن أبا حاتم كان يتحفظ في إطلاق الثناء عليه، لأنه من أهل بلده، وأهل البلد أدرى بصاحبهم، فقد تذاكر معه وناظره، فعرف حفظه ونقده وضبطه[3]، قال عبد الرحمن: (قلت لأبي: محمد بن مسلم؟ قال: يحفظ أشياء عن محدثين يؤديها، ليس معرفته للحديث غزيرة)[4]، وجرى عنده يوما معرفة الحديث وتمييزه وذكر له ابن وارة فقال: (كان يفهم طرفا منه)[5].

وكان أبو حاتم يشكوه في بعض الأحيان، قال عبد الرحمن: (وجعل يشكو محمد بن مسلم، فقلت من أي شيء؟ فلم يخبرني)[6].

وأرى أن هذا الذي لم يخبر به أبو حاتم أخبر به غيره، وهو من تورعه، قال الحافظ الذهبي وهو يتحدث عن ابن وارة: (وكان يُضرب به المثل في الحفظ، على حمق فيه، وتيه)،[7] وقال زكريا بن يحيى الساجي البصري (307هـ): (جاء ابن وارة إلى أبي كريب، وكان في ابن وارة بأو)[8]، والبأو الكبر والتيه، فلعل هذا هو السبب في شكواه من أبي حاتم، والله أعلم.

43- قال عبد الرحمن لأبيه: (إن محمد بن مسلم روى عن الحسن بن عمرو بن سيف البصري)، فأجابه أبو حاتم: (ذاك شر له)، وأردف قائلا:

---

(1) له ترجمة في سير أعلام النبلاء 28/13 رقم 17- تذكرة الحفاظ 575/2-576 رقم 600.
(2) الجرح والتعديل 139/3 رقم 619.
(3) انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية، 102/3-103.
(4) التقدمة ص 356.
(5) المصدر السابق.
(6) انظر الجرح والتعديل 17/8 رقم 76.
(7) سير أعلام النبلاء 28/13 رقم 17، وانظر ما نقله الذهبي من قول عثمان بن خرزاد عن الشاذكوني في 30/13 رقم 17.
(8) انظر قصته مع أبي كريب في المصدر السابق 30/13.

(كان علي بن المديني يتكلم فيه، يكذبه)[1]، والحسن بن عمرو هذا رآه أبو حاتم بالبصرة، ولم يكتب عنه فهو عنده (متروك)، والقول الذي ساقه فيه عن علي بن المديني هو لتثبيت المؤاخذة على ابن وارة.

44 - فقال عبد الرحمن وهو يتحدث عن عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة الباهلي: (سألت أبي عنه فقال: كتبت عنه بالبصرة، وكان يكذب فضربت على حديثه. فإن ابن مسلم يحدث عنه، قال: الله المستعان على ذلك)[2]، وهي عبارة تشعر بعدم الرضا.

24- نقده ليعقوب بن سفيان، ابن يوسف الفسوي (277هـ)[3]

45- قال أبو حاتم وهو يتحدث عن عمر بن راشد: (كتبت من حديثه ورقتين ولم أسمع منه لما وجدته كذبا وزورا، والعجب من يعقوب بن سفيان كيف كتب عنه وكيف روى عنه لأني في ذلك الوقت وأنا شاب علمت أن تلك الأحاديث موضوعة، فلم تطب نفسي أن أسمعها، فكيف خفي على يعقوب بن سفيان ذلك)[4].

• المبحث الثاني: في بيانه لأخطاء محمد بن إسماعيل البخاري.

ويضم هذا المبحث أربعة مطالب:

- المطلب الأول: مخالفاته للبخاري في أسامي الرواة وأنسابهم وكناهم وأصولهم.
- المطلب الثاني: من جمع البخاري بينهما فخالفه أبو حاتم بالتفريق.
- المطلب الثالث: من فرق البخاري بينهما فخالفه أبو حاتم بالجمع.
- المطلب الرابع: من أمر بتحويلهم من كتاب الضعفاء للبخاري.

---

[1] الجرح والتعديل 26/3 رقم 109.
[2] الجرح والتعديل 267/5 رقم 1260.
[3] توفي مع أبي حاتم في سنة واحدة، وأخرجت له ترجمة في (وفاة أبي حاتم) وهو من النقاد والحفاظ والمصنفين. انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة 165/1.
[4] الجرح والتعديل 108/6 رقم 569.

ـ المطلب الأول : مخالفته للبخاري في أسامي الرواة وأنسابهم وكناهم وأوطانهم ومعرفتهم.

1- قال البخاري : (بكر بن بشر هو الترمذي)[1] وذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة (بكر بن بشير) أن البخاري سماه هكذا، وليس الأمر كما ذكر، بل صوابه (ابن بشر)، وقال : (قال أبو حاتم : إنه انقلب، فإن الصواب: بشر بن بكر)[2]، وهذا غير ثابت في ترجمة الراوي من كتاب الجرح والتعديل، فليس لأبي حاتم فيه تجاه البخاري قول، ولعله استفاد ذلك من كتاب بيان أخطاء محمد بن إسماعيل الذي جمعه ابن أبي حاتم فإنه قال : (بكر بن بشر هو الترمذي، سمع عبد الحميد بن سوار، وإنما هو بشر بن بكر، سمعت أبي يقول كما قال)[3].

وإذا كان أبو حاتم ذهب إلى أن بشر بن بكر هو الصواب فلأنه لا يعرف بكر بن بشر الذي ذكره البخاري، فهو رجل مجهول عند أغلب من ترجم له[4]، وأما بشر بن بكر فعرفه، وكان يروي عن الأوزاعي وأبي بكر ابن أبي مريم، روى عنه الحميدي ودحيم وسعيد بن أنس، وعرف حاله فقال : (ما به بأس)، وكذلك عرفه أبو زرعة فقال : (ثقة)، وزاد عبد الرحمن على أبيه أن الإمام الشافعي روى عنه، وكذلك روى عنه الحسن بن عبد العزيز الجروي[5].

فالحجة في إنكار (بكر بن بشر) هو أنه غير معروف، و(بشر بن بكر) معروف، وقد ذكر البخاري في التاريخ الصغير ما يؤكد أنه معروف، لكنه اضطرب في أصله فقال : (حدثني محمد بن مسكين قال : مات بشر بن بكر أبو عبد الله أظنه البجلي آخر سنة خمس ومائتين، وهو الشامي)[6]. وقال في التاريخ الكبير : (بشر بن بكر التنيسي سمع الأوزاعي وابن جابر، سمع منه الحميدي)[7].

---

(1) التاريخ الكبير 88/2 رقم 1783.
(2) اللسان 48/2 رقم 177.
(3) بيان خطأ البخاري ص 16 رقم 62.
(4) أبو حاتم الرازي في الجرح والتعديل 382/2 رقم 1492، والحافظ الذهبي في الميزان 343/1 رقم 1273، والمغني في الضعفاء 112/1 رقم 967.
(5) الجرح والتعديل 352/2 رقم 1336.
(6) التاريخ الصغير ص 219.
(7) التاريخ الكبير 70/2 رقم 1724.

وإذا نظرنا في سند البخاري في ترجمة (بكر بن بشر) وجدناه يقول: (سمع منه محمد بن السري)[1]، ومحمد هذا هو ابن المتوكل العسقلاني، أرخ الحافظ الذهبي وفاته فقال: (مات ابن أبي السري سنة ثمان وثلاثين ومائتين)[2] فيكون إدراكه لبشر بن بكر محتمل، وهو يقوي ما ذهب إليه أبو حاتم في أن بكر بن بشر هو بشر بن بكر المعروف، والله أعلم.

2- جاء في ترجمة قعقاع بن شور ما نصه: (قعقاع بن شور روى عن . . . وبيض، ثم قال: (سألت أبي عنه وقلت: إن البخاري أدخل اسمه فيمن يسمى القعقاع فقال: لا يعلم للقعقاع بن شور رواية والذي يُحَدِّثُ يقال له عبد الملك ابن أخي القعقاع بن شور)[3]

هذا ما قاله عبد الرحمن لأبيه، وهذا ما أجاب به أبو حاتم، وكان البخاري ذكره في التاريخ فقال: (القعقاع بن شور)، ولم يذكر عمن روى ومن روى عنه، ولم يبين حاله بشيء[4]، فدل هذا على صواب كلام أبي حاتم فيه.

ونقل الحافظ الذهبي في الميزان ما نصه: (قال أبو حاتم: ضعيف الحديث)[5]، وهو وهم، فليس لأبي حاتم فيه قول، كما أن هذا الكلام لا يتطابق مع قوله: (لا يعلم للقعقاع بن شور رواية)، فالرجل ليست له رواية على الإطلاق، ولو كانت لصح الحكم عليها بالصحة أو بالضعف، وهذا الذي ذكره الحافظ الذهبي لم يتعقبه الحافظ ابن حجر بالنقد كعادته في متابعة أقوال الحافظ الذهبي ومقابلتها بأصولها بل اكتفى بإضافة معلومات جديدة إلى ترجمة الراوي منها قوله: (والقعقاع من كبار الأمراء في دولة بني أمية وفيه يقول الشاعر:

وكنت جليس قعقاع بن شور ** ولا يشقى لقعقاع جليس[6]

3- قال ابن أبي حاتم: (أخرج البخاري اسم محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله، روى

---

(1) المصدر السابق 88/2 رقم 1783، وفي مصادر أخرى (ابن أبي السري)
(2) ميزان الإعتدال 23/4-24 رقم 8114.
(3) الجرح والتعديل 137/7 رقم 769.
(4) التاريخ الكبير 188/7 رقم 836.
(5) الميزان 392/3 رقم 6903.
(6) اللسان 474/4 رقم 1493.

عن طريف البراد، روى عنه محمد بن إسحق،[1] ثم قال: فسمعت أبي يقول: هو أبو الأسود).[2]

وَقَصْدُ أبي حاتم من هذا أن الذي روى عن طريف البراد، وروى عنه محمد بن إسحق إنما هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل أبو الأسود، وليس هو بابن عبد الله كما هو عند البخاري[3]، وضبط أبو حاتم أبا الأسود فقال: محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، أبو الأسود القرشي الأسدي من بني أسد بن عبد العزى يتيم عروة[4] كان وقع إلى مصر في آخر سلطان بني أمية)[5]، وذكر ممن روى عنهم عروة بن الزبير وعكرمة مولى ابن عباس ويحيى بن النضر، روى عنه الزهري وهشام بن عروة ومالك بن أنس ويحيى بن أيوب وحيوة وسعيد بن أبي أيوب وطائفة، وسئل عن حاله فقال: ثقة، يتيم عروة، قيل له: يقوم مقام الزهري وهشام بن عروة؟ فقال: ثقة[6].

وفي ترجمة طريف البراد من كتاب الجرح والتعديل قال أبو حاتم: (روى عنه محمد بن عبد الرحمن) كذا مطلقة[7]، وتكررت ترجمة محمد بن عبد الرحمن في موطن آخر من الجرح والتعديل فقال: (محمد بن عبد الرحمن، روى عن طريف البراد عن أبي هريرة، روى عنه محمد ابن إسحق، سمعت أبي يقول ذلك.[8]

أما محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله فهم خمسة أسامي بمعطيات مختلفة، وليس فيهم من روى عنه محمد بن إسحق سوى واحد وهو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حصن، وقيل حصين التيمي هكذا ضبطه أبو حاتم وقال: (روى عن عائشة وعوف بن الحارث وعروة

---

(1) الجرح والتعديل 321/7 رقم 1735.
(2) المصدر السابق.
(3) انظر الترجمة عند البخاري في التاريخ الكبير 158/1 رقم 469.
(4) كذا هو في التاريخ أيضا 145/1 رقم 435.
(5) الجرح والتعديل 321/7 رقم 1735.
(6) المصدر السابق.
(7) المصدر السابق 492/4 رقم 2162.
(8) الجرح والتعديل 324/7 رقم 1745.

ابن الزبير، روى عنه محمد بن إسحق)[1]

فإذا كان البخاري يقصد هذا فالصحيح ما ذهب إليه أبو حاتم.

3- جاء في التاريخ الكبير أن البخاري قال: (محمد بن عبد الرحمن، أبو عمرو القرشي الكوفي القاص، هو والد أسباط بن محمد، يروي عن أبيه)[2]، وزاد في الجرح والتعديل: (كوفي، بياع الحلا، ويقال طائي روى عن أبيه)[3] ثم عرض على أبيه هذه الترجمة فقال أبو حاتم: (قال عبيد بن أسباط: هو محمد بن ميسرة بن عبد الرحمن)[4].

وفيه ما فيه من المخالفة كما ترى، فإنه في نص البخاري لم يذكر اسم أبي الراوي، وفي نص أبي حاتم إثباته، وفي التهذيب للحافظ ابن حجر: (محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن ميسرة) مبقيا على ما جاء عند البخاري مع الزيادة عليه بذكر اسم الجد وأبيه، وفيه ما فيه من المخالفة أيضا لما أورده أبو حاتم في نسب الراوي. والصحيح، والله أعلم، ما جاء عند أبي حاتم لنقله النسب من ولد الراوي وهو عبيد بن أسباط بن محمد بن ميسرة بن عبد الرحمان، وكان أبوه من الرواة أيضا، روى عن ابن نمير وابن أبي شيبة، روى عنه عمرو بن قيس والأعمش، عرفه كل من أبي حاتم ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل فوثقوه وقدموه في الرواية[5] وهذا ولده عبيد وهو من الرواة، فالذي يظهر أن عبيد كان ينقل هذا عن أبيه عن جده، وهو من نسبه يعقله ويضبطه، وأولوا الأرحام أدرى بنسبهم من غيرهم، وكان أبو حاتم قد جلس إليه في مكة، فسمع منه بعض ما قل من حديثه، لذلك فقول أبي حاتم: (قال عبيد بن إسباط) هو موصول بالسماع، وما اتصل سنده باللقي والسماع لا شك أنه مقدم على ما لم يصرح فيه بذلك، ومما يقوي ما ذهبنا إليه رواية عبيد عن أبيه أسباط[6].

---

(1) الجرح والتعديل 317/7 رقم 1716.
(2) التاريخ الكبير 154/1 رقم 459.
(3) الجرح والتعديل 320/7 رقم 1733.
(4) المصدر السابق.
(5) الجرح والتعديل 332/2-333 رقم 1263- والتاريخ الكبير 53/2 رقم 1657.
(6) راجع هذه المعطيات في الجرح والتعديل 402/5 رقم 1860.

4- قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : (قال البخاري لمغيرة بن سبيع إنه يقال له مغيرة بن سعد الطائي)، وقال : فسمعت أبي يقول : مغيرة بن سبيع ليس هو بمغيرة بن سعد الطائي)[1] .

فرق أبو حاتم في جوابه بين مغيرة بن سبيع وهو الذي روى عن عمرو بن حريث، وروى عنه أبو سنان ضرار بن مرة، وبين مغيرة بن سعد الأخرم الطائي، وكان يروي عن أبيه، وروى عنه شمر بن عطية[2] .

وكذلك فعل الحافظ ابن حجر في التقريب، فإنه فرق بينهما بمثل ما ذكر في الجرح والتعديل[3] .

وأما ما ذكره ابن أبي حاتم فلا يوجد في كتاب التاريخ الوجود بين أيدينا، فلعل البخاري أصلح هذا الوهم، لأن احتمال وقوعه في ذلك يأتي من جهة رواية أبي التياح – بفتح أوله وتشديد التحتانية – عنهما، وهو يزيد بن حميد – [4] بنفس الاسم، فغلب على ظنه أنهما واحد، ومما يقوي ذلك أن البخاري أخرج لمغيرة بن سبيع من دون المغيرة بن سعد وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة المغيرة بن سعد : (ووهم من خلطه بالذي قبله) .[5]

5- قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : (كان البخاري أفرد ذكر منصور الذي روى عن الزهري، روى عنه همام بن يحيى عن الزهري عن سالم عن أبيه في المشي أمام الجنازة فقال : كان يطلب الحديث مع ابن عيينة، وكان ابن عيينة لا يستطيع أن يسمع بذكره، فسمعت أبي يقول : هو منصور بن دينار)[6] .

ومنصور بن دينار هذا هو التيمي، ضبطه أبو حاتم بأنه روى عن الزهري ونافع وأبي عكرمة المخزومي، وروى عنه مروان الفزاري ومحمد بن فضيل ووكيع وعبد الله بن نمير، وزاد

---

(1) الجرح والتعديل 223/8 رقم 1000.
(2) المصدر السابق 223/8 رقم 1000.
(3) انظر التقريب 269/2 رقم 1312 ورقم 1313.
(4) انظر التاريخ الكبير 319/7 رقم 1326.
(5) انظر التقريب 269/2 رقم 1313.
(6) الجرح والتعديل 171/8- رقم 758.

عبد الرحمن الرازي أنه روى عن عطاء بن أبي رباح، ثم زاد على ذلك فقال: (وروى منصور ابن دينار هذا عن عمر بن محمد بن زيد وخالد بن حوشب، روى عنه أبو موسى بن أبي عباد اليربوعي الذي كان حدثنا عنه يزيد بن سنان البصري، ولم يسمه). [1]

والبخاري في التاريخ فرق بينهما، فذكر الأول منسوبا وهو منصور بن دينار التيمي المصري الكوفي [2]، والثاني غير منسوب: (منصور سمع الزهري عن سالم عن أبيه...) كذا، [3] ولم يبين حال منصور بن دينار بشيء، وأما ما ذكره الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة من أن البخاري قال: (في حديثه نظر) [4] فهو غير ثابت عند البخاري، فالذي ذكر ذلك هو الحافظ الذهبي في الميزان، ولم ينسبه للبخاري، قال: (منصور بن دينار التيمي عن الزهري(...)، وقال البخاري: روى عن نافع وحماد في حديثه نظر) [5].

فقوله (حماد) مدرجة، غير ثابتة في كلام البخاري، وإنما هي من عند الذهبي لما عرف أن منصور بن دينار روى عن حماد بن سعيد عن ابن عباس رضي الله عنهما: (حرمت الخمر بعينها، والسكر من كل شراب) [6].

وقوله (في حديثه نظر) تشبه أن تكون من كلام البخاري، وهي غير ثابتة، وعند المقابلة بين النصين يتضح أنها من كلام الحافظ الذهبي أيضا، فوهم الحافظ ابن حجر في نقلها، وفي نسبتها للبخاري، ونص الحافظ الذهبي عنده بتمامه في اللسان [7]، فلم يتعقبه كعادته بالتمحيص.

فاتضح مما مضى أن التفرقة بين الترجمتين في التاريخ مؤكدة، وأنهما ترجمة لرجل واحد جعله البخاري اثنين.

---

(1) المصدر السابق 8/171-172.
(2) التاريخ الكبير 7/347 رقم 1497.
(3) المصدر السابق 7/349 رقم 1504.
(4) انظر تعجيل المنفعة ص 412 رقم 1071.
(5) الميزان 4/184 رقم 4775.
(6) اللسان 6/95 رقم 331.
(7) انظر اللسان 6/95 رقم 331.

ومنصور بن دينار عرفه النقاد فبينوا حاله بأقوال مختلفة، قال يحيى بن معين : (ضعيف الحديث، روى عنه وكيع)، وقال أبو حاتم : (ليس به بأس)، وقال أبو زرعة الرازي : (كوفي صالح، روى عنه أبو عاصم النبيل)[1]، وقال الحافظ الذهبي : (في حديثه نظر)[2]، وذكره في المغني في الضعفاء[3].

ونقل الحافظ ابن حجر في اللسان أن الحافظ أبا حاتم ابن حبان ذكره في الثقات، وأن الحافظ العجلي قال : لا بأس به، وذكره العقيلي في الضعفاء[4].

فهذه شواهد تؤكد أن النقاد عرفوا حال منصور بن دينار، وأنهم ذكروا هذا ولم يذكروا ذاك.

6- وجاء في ترجمة منهال بن الجراح أن عبد الرحمن الرازي قال : (قال أبو زرعة وأبي - جميعا - إنما هو الجراح بن المنهال، أبو العطوف وأخطأ فيه البخاري)[5].

هذا الإسم ذكره البخاري في موطنين من التاريخ الكبير بإسم (منهال بن الجراح، آراه)[6] ولم يزد عليه، فدل هذا على شك منه فيه، وأنه غير معروف لديه، وذكر في باب جراح : (جراح بن المنهال أبو العطوف الجزري)، فذكر هنا أنه روى عن الحكم بن عتيبة والزهري، وروى عنه يزيد بن هارون، وقال (منكر الحديث)[7] فدلنا قوله هذا أنه عرف حال هذا بنكارة حديثه ولم يعرف الآخر، فكأن البخاري رحمه الله أراد بقوله في ترجمة المنهال بن الجراح (أراه) أي: (أراه الجراح بن المنهال) فسقط من كلامه ذلك، ومما يثبت ذلك أنه اكتفى في التاريخ الصغير بذكر الجراح بن المنهال[8]، فذكر فيه مثل ما ذكر في التاريخ الكبير، ولم يذكر الآخر، فكيف إذاً أثبت ذكر (المنهال بن الجراح) في باب منهال وقد تقدم منه إثباته في باب الجيم بإسم (الجراح بن المنهال) ؟

---

(1) الجرح والتعديل 171/8 رقم 758.
(2) الميزان 184/4 رقم 8775.
(3) المغني في الضعفاء 677/2 رقم 6428.
(4) اللسان 95/6 رقم 331.
(5) الجرح والتعديل 358/8 رقم 1639، وانظر بيان خطأ محمد بن إسماعيل ص 122 رقم 573.
(6) التاريخ الكبير 12/8 رقم 1966.
(7) المصدر السابق 228/2 رقم 2289.
(8) التاريخ الصغير ص 172، وكذلك في الضعفاء الصغير ص 418 رقم 51.

الجواب الذي يظهر من ذلك أنه سمعه من بعض الرواة على ذلك القلب فقيده على الاحتمال، ولم يجزم به، كما أن هذا التصحيح الذي رآه أبو زرعة وأبو حاتم لم يقف عليه البخاري لعدم توفر دواعي ذلك، وأما قول عبد الرحمن بن أبي حاتم (أخطأ فيه البخاري) فهو قول مجانب للصواب، لأن الحافظ ابن حجر يذكر أن ابن إسحق هو الذي قلب اسمه فسماه المنهال بن الجراح، وكذلك قلبه يوسف بن أسباط وهو واقع في كتاب الطهارة من شرح السنة للبغوي[1].

والحاصل أن الأئمة أجمعوا بلا خلاف منهم أنه الجراح بن المنهال لا المنهال بن الجراح، فإلى ذلك أشار الحافظ ابن حجر في ترجمة المنهال بن الجراح حين قال: (تقدم في الجراح بن المنهال وهو أبو العطوف).[2]

فمن هو الجراح بن المنهال وما حاله ؟

الجراح بن المنهال هو أبو العطوف الجزري، مولى بني عامر، كان يروي عن الزهري وأبي الزبير – محمد بن مسلم المكي – والحكم بن عتيبة، روى عنه بقية بن الوليد ويزيد بن هارون وأبو صالح الحراني – عبد الغفار بن داود – وأبو حنيفة وشبابة بن سوار، مات سنة ثمان وستين ومائة، ويذكرون أنه رأى جنازة أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه[3]، وهو رجل عرفوه بالضعف، وحكموا عليه بالترك[4].

7- ذكر عبد الرحمن الرازي في باب تسمية من روى عنه العلم ممن يسمى نجى: (نجى ابن عبيد) وقال: (أدخل البخاري نجى بن عبيد في هذا الباب، وسمعت أبي يقول: هو يحيى بن عبيد البهراني، ولا أعرف نجى بن عبيد)[5].

---

(1) انظر اللسان 100/2 رقم 404.
(2) المصدر السابق 103/6 رقم 354.
(3) الجرح والتعديل 523/2 رقم 2174، وتعجيل المنفعة ص 67 رقم 128.
(4) انظر الجرح والتعديل 523/2 رقم 2174 والتاريخ الكبير 228/2 رقم 2289، والضعفاء الصغير ص 418 رقم 51، وضعفاء النسائي ص 74 رقم 103، وضعفاء الدراقطني ص 296 رقم 150، وتعجيل المنفعة ص 67 رقم 128، والمغني في الضعفاء 128/1 رقم 1105.
(5) الجرح والتعديل 504/8.

والبخاري ذكر هذا الاسم في كتابه التاريخ في نفس الباب، وتبعه عبد الرحمن بن أبي حاتم في نفس التصنيف، وإنما فعل ذلك على القصد ليورد مقالة أبيه فيه خلافا لما ذكره البخاري، وكان البخاري ذكر (نجى بن عبيد) ولم يزد عليه[1]، ثم ذكر يحيى بن عبيد في باب يحيى، ولم يشر إلى أنه الأول، وذكر لهذا شيوخا ورواة، وبعض الآثار التي أسندها[2]، فدل هذا على أنه عرف هذا ولم يعرف الآخر، وإنما اقتصر على ذكر اسمه ونسبه من دون المعطيات التي تؤكد أن له رواية، وهي من عادته فيما يرتاب فيه، وتبع الدارقطني البخاري في ذكر الترجمة المحرفة، وذكر الدارقطني أنه رأى في نسخة (ردى)، وقال: (لعله روى، فصحفها الناسخ)[3]، أي أن نجى – بضم أوله وفتح الميم – روى شيئا من الحديث، وأن روى تصحفت إلى (ردى)، وما ذكره الدارقطني من احتمال أن تكون لهذا الأخير رواية هو غير مؤكد، ولو كانت له رواية لأوردها في ترجمته، فكيف به وهو غير معروف؟

والحاصل أن المرجح عندي هو ما ذهب إليه أبو حاتم الرازي من أن نجى بن عبيد إنما هي تصحيف ليحيى بن عبيد، وأن يحيى هذا كنيته أبو عمر، وهو كوفي، كان يروي عن عبد الله بن عباس، وروى عنه جماعة من الحفاظ منهم أبو إسحق الهمداني والأعمش وشعبة وابن أبي ليلى وحجاج بن أرطأة وزيد بن أبي أنيسة ومطيع الغزال وأبو إسرائيل الملائي، وهو رجل عرفوا حاله فوثقوه، قال أبو حاتم فيما ذكره عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين أنه ثقة[4]، وقال فيه أبو زرعة: كوفي ليس به بأس، وسئل عنه أبو حاتم فقال: (صدوق)[5].

---

(1) التاريخ الكبير 121/8 رقم 2423.
(2) التاريخ الكبير 294/8 رقم 3053.
(3) انظر اللسان 149/6 رقم 526.
(4) أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية – تاريخ يحيى بن معين برواية أبي حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى 266/4 رقم 998.
(5) انظر الجرح والتعديل 171/9-172 رقم 703.

ـ المطلب الثاني : من جمع البخاري بينهما فخالفه أبو حاتم بالتفريق

1- جاء في ترجمة مبشر الشامي من كتاب الجرح والتعديل لأبي حاتم أن هذا الأخير سمع أباه يقول : (جمع البخاري بينهما وهما متفرقان، أحدهما كوفي، والآخر شامي)[1] .

وأورده في كتابه بيان خطإ محمد بن إسماعيل ما نصه : (مبشر السعيدي عن الزهري، روى الأوزاعي عن مبشر عن الزهري، جمع بينهما وهما متفرقان، هذا كوفي وذاك شامي، سمعت أبي يقول : (السعيدي هو من ولد عمرو بن العاص، لا أعلم أحدا روى عنه غير أبي بكر بن عياش) .[2]

وهذا لا يوجد في التاريخ الذي بين أيدينا اليوم، فإن البخاري فرق بينهما فذكر مبشر السعدي[3] (كذا) ثم مبشر بن عبيد القرشي[4] ، وهو الشامي إذا فلا تعارض .

2- وقال ابن أبي حاتم : (جعل البخاري معاوية الليثي ومعاوية بن حيدة واحدا فسمعت أبي يقول : معاوية الليثي ليس هو بمعاوية بن حيدة، هو غيره)[5] .

وفي أسد الغابة[6] أن الحق مع أبي حاتم فإن ابن حيدة قشيري من قيس عيلان، ومعاوية الليثي من كنانة، فكيف اشتبه على البخاري ؟

وقال ابن عبد البر في الإستيعاب[7] : (يضطربون في إسناده، وجعل البخاري معاوية بن حيدة ومعاوية الليثي واحدا، وقد أنكره أبو حاتم)، كذا قال .

---

(1) الجرح والتعديل 343/8 رقم 1571.
(2) بيان خطأ محمد بن إسماعيل ص 122 رقم 572، وانظر الجرح والتعديل 344/8 رقم 1572.
(3) التاريخ الكبير 10/8-11 رقم 1957.
(4) التاريخ الكبير 11/8 رقم 1960.
(5) الجرح والتعديل 376/8 رقم 1722.
(6) أسد الغابة 388/4.
(7) الإستيعاب برقم 1425.

وتعقب الحافظ ابن حجر في الإصابة ما مضى بالنقد فقال : (قلت : الموجود في تاريخ البخاري التفرقة، وما وقفت على وجه الإضطراب الذي ادعاه أبو عمر) .[1]

والصواب ما ذكر، فإن البخاري ذكر في التاريخ (معاوية بن حيدة القشيري، سمع النبي صلى الله عليه وسلم) ثم ذكره بعده : (معاوية الليثي عن النبي صلى الله عليه سلم، روى عنه نصر بن عاصم، يعد في البصريين . . .) وكتاب التاريخ الذي يوجد فيه هذا هو الكتاب الذي تم تصحيحه ومراجعته من قبل البخاري، فإن البخاري أعاد تأليف كتابه مرتين فاستدرك ما شاع عليه من أوهام وأخطاء وصحح كل ذلك، فلا غرابة أن نجد مثل هذه الانتقادات غير مطابقة لما عليه كتاب التاريخ، لأن أبا حاتم وأبا زرعة وعبد الرحمن بن أبي حاتم قد انتهى إليهم التأليف المبكر للكتاب، فتعقبوه بالمراجعة والتصحيح، وتتبعوا ما في رواياته من أسماء مختلفة، متفرقة فجمعوها في تراجم رواتها وهذا من قبيل حرصهم على الضبط والتوثيق، ومتابعة أوهام الحفاظ والنقاد، ذلك كله لأجل دفع الأحاديث الموضوعة والضعيفة والأسانيد الواهية والمدلسة عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد بسطنا الكلام على ذلك في جزء سابق، فليراجع في موضعه[2] .

ـ المطلب الثالث : من فرق البخاري بينهما فخالفه أبو حاتم بالجمع

1 – جاء في ترجمة الحارث بن عبيدة ما نصه: (قلت لأبي رحمه الله : البخاري جعلهما اثنين ؟ فقال : هما واحد)[3] .

قال الحافظ ابن حجر : (ولم أر في تاريخ البخاري إلا واحدا)[4] ، وهو كذلك، ففيه (الحارث بن عبيدة، سمع الزبيدي، قال لي إسحق أخبرنا يزيد بن عبد ربه الزبيدي قال حدثنا

---

(1) الإصابة 163/6 رقم 8092.

(2) انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية : التحصيل – الضبط – الأداء – 230/3.

(3) الجرح والتعديل 81/3-82 رقم 372، ولا يوجد في كتاب بيان خطأ البخاري بهذه المؤاخذة، والذي فيه : (الحارث بن عبيدة، سمع الزبيدي، وإنما هو الحارث بن عبيدة) ص 21 رقم 86، والذي في التاريخ عبيدة) فلا خطأ!.

(4) تعجيل المنفعة ص 72 رقم 161.

أبو وهب الحارث بن عبيدة الكلاعي سمع الزبيدي، وقال يزيد بن عبد ربه : مات الحارث بن عبيدة، أبو وهب سنة ست وثمانين في ذي القعدة، يعني ومائة)[1] .

2- جاء في الميزان للحافظ الذهبي أن البخاري جعل سليمان بن قرم غير سليمان بن معاذ، وعقد لهما ترجمتين، وقال : (قال أبو حاتم : هما واحد) .[2]

وليس في ترجمة الراوي من كتابه الجرح والتعديل ما يؤكد أن أبا حاتم غمز البخاري بشيء من هذا، والذي فيه : سليمان بن قرم الضبي، وهو ابن قرم بن معاذ روى عن سماك وأبي إسحق والأعمش وواقد مولى زيد بن خليدة وسنان أبي حبيب، روى عنه الثوري وأبو الأحوص، ويحيى ابن آدم، وأبو الجواب وسلمة بن الفضل، وأبو داود الطيالسي، ونسبه أبو داود إلى جده كي لا يفطن له)[3]، هذا كله من كلام أبي حاتم وفيه الجمع بين سليمان بن قرم وسليمان بن معاذ، فكأن الحافظ الذهبي قابل بين جمع أبي حاتم وتفريق البخاري فغلب على ظنه أن أبا حاتم قصد البخاري بهذا الجمع أو بشيء من نحو ما نقله عبد الرحمن عن أبيه في الإنكار على البخاري في مثل هذه الأوهام .

وأما البخاري فما نسب إليه صحيح، فقد ذكر سليمان بن قرم الضبي في آخر حرف القاف وقال :(سليمان بن قرم الضبي عن الأعمش وسعيد بن حنظلة، روى عنه الأحوص وعبد النور، سمع منه أبو الأحوص وابن فضيل . . .)[4] وذكر سليمان بن معاذ في آخر حرف الميم، وقال : (سليمان بن معاذ عن سماك، سمع منه أبو داود الطيالسي)[5]

وعضد الذهبي ما ذهب إليه أبو حاتم في الجمع بين الترجمتين في ترجمة واحدة، وأخرج له ترجمة جاء فيها : (سليمان بن قرم، أبو داود الضبي الكوفي، عن ثابت والأعمش وطبقتهما، ويقال سليمان بن معاذ فينسب إلى جده، فإنه سليمان بن قرم بن معاذ الكوفي)،[6] ثم فرق

---

(1) التاريخ الكبير 2/274-275 رقم 2440.
(2) الميزان 2/220 رقم 3599.
(3) الجرح والتعديل 4/136 رقم 597.
(4) التاريخ الكبير 4/33 رقم 1871.
(5) التاريخ الكبير 4/39 رقم 1894
(6) الميزان 2/220 رقم 3599.

الذهبي بين سليمان بن قرم الذي هو سليمان بن معاذ وسليمان بن أرقم أبي معاذ البصري الذي مَرَّ قبله في الميزان.[1]

3- جاء في ترجمة عصمة بن سالم الهنائي أن عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: (جعل البخاري هذا الاسم الواحد اسمين، فسمعت أبي يقول: هما واحد، فجعلهما واحدا)[2].

ولم نر في تاريخ البخاري إلا واحدا، وهو عصمة بن سلم الهنائي[3]، فلعل البخاري تدارك فأصلح.

4- جاء في ترجمة كثير بن خنيس الليثي أن عبد الرحمن قال: (كان البخاري جعل هذا الاسم اسمين، فسمعت أبي يقول: هما واحد، وسألته عنه فقال: هو مديني مستقيم الحديث، لا بأس به)[4].

والصواب ما ذكر، فإن البخاري فرق بينهما، قال في الأول: (كثير بن خنيس، سمع عمرة بنت عبد الرحمان...)[5] ثم ذكر بعده: (كثير بن خنيس عن أنس، روى عنه محمد بن عمرو بن علقمة).[6]

وأورد عبد الرحمن في كتاب بيان خطإ محمد بن إسماعيل مؤاخذة أخرى لأبي حاتم على البخاري فقال في ترجمة الراوي: (سمع عمرة بنت عبد الرحمن روى عنه العلاء بن الأسود -أو الأسود بن العلاء-[7] وإنما هو الأسود بن العلاء).[8]

والإمام البخاري ذكر ما يدل على هذا، فكأنه وصله شيء من هذا فقال في ترجمة الأسود بن العلاء بن جارية: (وقال بعضهم: العلاء بن أسود بن جارية، وهذا وهم)[9].

---

(1) الميزان 196/2 رقم 3427.
(2) الجرح والتعديل 20/7 رقم 104.
(3) التاريخ الكبير 63/7 رقم 291.
(4) الجرح والتعديل 150/7 رقم 839
(5) التاريخ الكبير 209/7 رقم 914.
(6) المصدر السابق 210/7 رقم 915.
(7) انظر التاريخ الكبير 209/7 رقم 914.
(8) بيان خطأ البخاري ص 107.
(9) التاريخ الكبير 447/1 رقم 1430.

5- وجاء في ترجمة كثير بن يسار، أبي الفضل : (جعل البخاري هذا الاسم اسمين، فسمعت أبي يقول : هما واحد، والذي ظن هو أنه أحدهما، ونسب رواية الثوري وأبي عاصم النبيل إليه هو بحر السقاء، وليس هو من كثير بن يسار بشيء)[1] .

والموجود في التاريخ الكبير للبخاري واحد، هو : كثير بن يسار، أبو الفضل[2]

6- وقال : (وقد فرق البخاري بين مالك بن عمرو العقيلي، ومالك بن عمرو القشيري وجعلهما اسمين، فسمعت أبي يقول : هما عندي واحد) .[3]

ولا يوجد في تاريخ البخاري لا العقيلي ولا القشيري.

7- وجاء في ترجمة محمد بن أيوب اليمامي : (كان البخاري جعله ثلاثة أسامي، فسمعت أبي يقول : هم واحد) .[4]

وفي التاريخ - فيمن اسمه محمد بن أيوب - أسامي كثيرة لم أهتد لمن قصد،[5] فلعل ذلك حصل بسبب جهالة الراوي، فإن أبا حاتم سئل عنه فقال : (هو شيخ مجهول) .[6]

8- وجاء في ترجمة محمد بن أبي بن كعب الأنصاري : (جعله البخاري اسمين، فسمعت أبي يقول : هما واحد) .[7]

ولا يوجد في تاريخ البخاري إلا واحد وهو (محمد بن أبي بن كعب من بني عمرو بن مالك ابن النجار الخزرجي المديني عن أبيه) .[8]

---

(1) الجرح والتعديل 158/7 رقم 884.
(2) التاريخ 213/7 رقم 928.
(3) الجرح والتعديل 212/8 رقم 937.
(4) المصدر السابق 197/7 رقم 1108.
(5) انظر التاريخ الكبير 1/(29-31).
(6) الجرح والتعديل 197/7 رقم 1108.
(7) المصدر السابق 208/7 رقم 1153.
(8) التاريخ الكبير 27/1 رقم 33.

9- وجاء في ترجمة محمد بن زيد المدني أن أبا حاتم قال بأنه روى عن ابن الزبير وابن عباس في المتعة، وأنه هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وقال عبد الرحمن: (وكان البخاري قد فرق بينهما فجعلهما اسمين، فغير أبي فقال: هما واحد)[1].

والتفرقة بينهما في التاريخ مؤكدة، فإن البخاري ذكر محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي وقال: (سمع ابن عمر، وسمع منه ابناه عمر وعاصم)[2]، ثم ذكر بعد ترجمتين محمد بن زيد وقال: سمع ابن الزبير وابن عباس في المتعة، قاله أبو عوانة عن الأعمش)[3].

10- وآخذ عبد الرحمن بن أبي حاتم الإمام البخاري في ترجمة محمد بن سعيد الشامي من أربعة وجوه:

الوجه الأول: قوله: (وأخرج البخاري اسما على حدة: محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الذي روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن محمد عن سعيد بن أبي هلال عن محمد بن سعيد الأسدي عن أوس بن أوس في الغسل يوم الجمعة)[4].

وعين أبو حاتم أن محمد بن سعيد هذا هو الشامي المتروك الحديث.

الوجه الثاني: قال: (أخرج البخاري في موضع آخر محمد بن سعيد، روى عن أوس بن أوس الثقفي روى عنه سعيد بن أبي هلال، وهذا هو الشامي)[5].

الوجه الثالث: وقال: (وأخرج البخاري في موضع آخر عن محمد بن سعيد عن عبد الله بن ضمرة الهمداني، روى عنه عمرو بن المهاجر).

---

(1) الجرح والتعديل 256/7 رقم 1402.
(2) التاريخ الكبير 84/1 رقم 230.
(3) المصدر السابق 85/1 رقم 233.
(4) الجرح والتعديل 263/7 رقم 1436.
(5) المصدر السابق.

ثم قال: (سمعت أبي يقول: محمد بن سعيد هذا هو الشامي الأزدي عندي)[1].

الوجه الرابع: وقال: (وأخرج البخاري في موضع آخر محمد بن أبي سهل روى عن مكحول، روى عنه أبو بكر بن عياش).

وقال أبو حاتم معلقا: (هو عندي محمد بن سعيد الشامي)، وساق نحو عشرة أسامي من أسمائه، وقال: (محمد بن سعيد الشامي متروك الحديث، قتل في الزندقة، وصلب)[2].

وكل هذا لا نجده عند البخاري مفرقا، بل هو مجموع في ترجمة واحدة، وهي ترجمة محمد بن سعيد الشامي، جمع فيها البخاري ما ذكر من أسمائه، وما رُوي من أسانيده[3]، والظاهر أنها كانت في تاريخه مفرقة، ثم جمعها في الإعادة الثانية، وكان عبد الرحمن الرازي ووالده قد وقفا على هذه التراجم مفرقة في تاريخه قبل جمعها، وهي التراجم التي ذكرها عبد الرحمن بن أبي حاتم في الوجوه السابقة بأمانة وضبط.

11- وجاء في ترجمة محمد بن عبد الله التميمي العَمّي البصري: (كان البخاري جعلهما اسمين، سمعت أبي يقول هما واحد)[4].

والتفرقة بينهما في التاريخ ثابتة، فالترجمة الأولى باسم: (محمد بن عبد الله التميمي عن علي بن زيد عن أوس قلت لأبي هريرة...)[5]، والثانية باسم: (محمد بن عبد الله العمي عن ثابت عن أنس قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم...)[6].

والجمع بينهما هو الراجح، فقد وافق الخطيب البغدادي وابن عقدة أبا حاتم على ذلك[7].

---

(1) الجرح والتعديل 263/7.
(2) المصدر السابق.
(3) انظر التاريخ الكبير 94/1 رقم 257.
(4) الجرح والتعديل 310/7 رقم 1686.
(5) التاريخ الكبير 136/1-137 رقم 414.
(6) المصدر السابق 137/1 رقم 415.
(7) انظر التهذيب 287/9.

12- وجاء في ترجمة محمد بن عبد الرحمن القشيري ما نصه : (وأفرد البخاري باسم محمد بن عبد الرحمن القشيري، روى عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . . .)

وقال : (سمعت أبي يقول : هو محمد بن عبد الرحمن المقدسي، هما واحد) .[1]

وليس في تاريخ البخاري لا هذا ولا ذاك.

13- وجاء في ترجمة محمد بن قيس الذي روى عن ابن عمر ما نصه : (قلت : فرق البخاري بين محمد بن قيس المرهبي، ومحمد بن قيس الهمداني ؟ فقال أبي : هما واحد)[2] .

وقصد أبو حاتم من هذا الجواب أنه محمد بن قيس المرهبي الهمداني، وفي التاريخ الكبير استدراك ظاهر قال : (محمد بن قيس الهمداني الكوفي)[3] .

ثم قال : (وزاد وكيع المرهبي، وسمع إبراهيم والشعبي، وروى عنه شريك)[4] .

14- وجاء في ترجمة مرداس بن عبد الرحمن الجندعي ما نصه : (كان البخاري جعله اسمين، نسب رواية أحدهما إلى عبد الله بن عمرو، والآخر إلى أبي هريرة، فسمعت أبي يقول: هما واحد)[5] .

والتفرقة بينهما في التاريخ مؤكدة، غير أن الروايات التي ذكرها ابن أبي حاتم فيها نظر، ففي الترجمة الأولى قال : (مرداس الجندعي الليثي، سمع ابن عمر، قاله حاتم بن إسماعيل عن عبد الله بن نصر عن جعفر بن عمرو بن أمية، وهو ابن عبد الرحمن)[6] .

وقال في الذي بعده: (مرداس بن عبد الرحمن سمع عبد الله بن عمر، روى عنه محمد بن عمرو، وسمع المسور بن مخرمة والوليد بن رباح، وأظنه الليثي)،[7] فتأمل !

---

(1) الجرح والتعديل 325/7 رقم 1752.
(2) الجرح والتعديل 61/8 رقم 275.
(3) التاريخ الكبير 209/1 رقم 662.
(4) المصدر السابق 210/1 رقم 662.
(5) الجرح والتعديل 350/8 رقم 1609.
(6) التاريخ الكبير 435/7 رقم 1904.
(7) المصدر السابق 435/7 رقم 1905.

15- وجاء في ترجمة مرزوق بن أبي بكر ما نصه : (فرق البخاري بين مرزوق أبي بكر مولى طلحة بن عبد الرحمن، وبين مرزوق أبي بكر الذي روى عن إبراهيم مولى أبي هريرة، روى عنه عبد السلام بن سليمان فجعلهما اثنين، وهما واحد)[1] .

وهذا الواحد هو مرزوق أبو بكر، مولى عبد الرحمن الباهلي البصري، روى عن قتادة وسليمان الأحول ومحمد بن المنكدر، روى عنه جعفر بن سليمان الضبعي، ومعتمر بن سليمان، وأبو داود الطيالسي، وعثمان بن عمر، وعبد السلام بن سليمان، وآخرون .

وهذه العلة موجودة في التاريخ الكبير، فقد فرق البخاري بينهما فذكر قائلا : (مرزوق مولى طلحة بن عبد الرحمن الباهلي، أبو بكر، سمع ابن المنكدر، وسليمان الأحول، وأبا الزبير، وزيد بن أسلم، كناه أبو داود، روى عنه أبو نعيم) .[2]

وقال بعده بأربعة تراجم : (مرزوق أبو بكر، عن إبراهيم مولى أبي هريرة، روى عنه عبد السلام بن سليمان)[3] .

والملاحظ أن عبد الرحمن بن أبي حاتم لم يسند هذا التصحيح إلى أبيه.

16- وجاء في ترجمة مرزوق بن عبد الرحمن : (فرق البخاري بين مرزوق الذي روى عن ابن سيرين، روى عنه حماد بن زيد، وبين مرزوق بن عبد الرحمن أبي حسان المؤذن، فسمعت أبي يقول : أرى أنهما واحد) .[4]

وكان البخاري فرق بينهما فذكر الأول باسم (مرزوق بن عبد الرحمن، أبو حسان المزني البصري، عن ابن سيرين ومطر، كناه موسى بن إسماعيل، روى عنه موسى ويحيى بن يحيى)[5] ، ثم ذكر الثاني فقال :(مرزوق عن ابن سيرين، روى عنه حماد بن زيد).[6]

---

(1) الجرح والتعديل 264/8 رقم 1204.
(2) التاريخ الكبير 383/7 رقم 1659.
(3) المصدر السابق 384/7 رقم 1664.
(4) الجرح والتعديل 264/8 رقم 1205.
(5) التاريخ الكبير 384/7 رقم 1664.
(6) المصدر السابق 385/3 رقم 1669.

وعند أبي حاتم أنه مرزوق بن عبد الرحمن، أبو حسان المؤذن البصري، ذكر في ترجمته أنه روى عن محمد بن سيرين وقتادة ومطر الوراق، روى عنه أبو أسامة، وموسى بن إسماعيل وسلمة ويحيى بن يحيى النيسابوري وشيبان بن فروخ وسعيد بن سليمان الواسطي.

17- وجاء في ترجمة مسلم بن عبد الله، أبي النضر الشامي ما نصه: (كان البخاري فرق بينه وبين مسلم بن عبيد الله الذي يروي عنه أبو الفيض، فسمعت أبي يقول: أرى أنهما واحد، وهما ابنا عبد الله). [1]

يعني أن مسلم بن عبد الله ومسلم بن عبيد الله هما اسم واحد، صوابهما: مسلم بن عبد الله، وكان أبو حاتم قد استفاد هذا عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين[2].

وما عند البخاري هو التفرقة، قال في الأول: (مسلم بن عبد الله، أبو النضر عن حملة بن عبد الرحمن، سمع منه شعبة، وهو شامي...)[3]

ثم قال بعد ترجمتين: (مسلم أبو عبد الله (كذا)، روى عنه أبو الفيض)[4]

18- جاء في ترجمة مسلم بن نسطاس ما نصه: (سمعت أبي يقول: أرى أنهما واحد، وكان البخاري قد فرق بينهما). [5]

والصواب ما ذكر، فإن البخاري قال: (مسلم بن نسطاس، يذكر عن علي) [6]، ثم قال بعد ترجمة: (مسلم بن نسطاس عن عبيدة السلماني، وأبي البختري روى عن يحيى بن ميسرة)[7]، وهما واحد لأن الثاني يذكر عن علي، قال في ترجمة عبيدة بن عمرو السلماني: (سمع عمر، وعبد الله، وعليا رضي الله عنهم)[8].

---

(1) الجرح والتعديل 8/187-188 رقم 820.
(2) تاريخ يحيى بن معين برواية أبي حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى، انظر (أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية) 4/233 رقم 854.
(3) التاريخ الكبير 7/265 رقم 1121.
(4) التاريخ الكبير 7/266 رقم 1124.
(5) الجرح والتعديل 8/197 رقم 826.
(6) التاريخ الكبير 7/274 رقم 1159.
(7) المصدر السابق 7/274 رقم 1161.
(8) المصدر السابق 6/82 رقم 1777.

19- وقال في ترجمة مسلم بن يسار المكي : (وكان البخاري جعل مسلم بن يسار اسمين: نسب أحدهما إلى مسلم بن يسار بن سكرة)، ثم قال : فسمعت أبي يقول : (هما واحد)[1] .

ويلاحظ أن البخاري صحح الخطأ فجمع بين الاسمين في ترجمة واحدة قال : (مسلم بن يسار المكي عن ابن عمر (. . .) وقال بعضهم : ابن سكرة)[2] .

20- وقال في ترجمة مسلم العجلي : (كان البخاري جعلهما اسمين : مسلم العجلي عن علي على حدة، ومسلم العجلي عن سمرة على حدة، فقال أبي : هما واحد) .[3]

وهو كذلك في التاريخ، ففي الأول : (مسلم مولى علي، عن علي، روى عنه :ابنه القاسم، والحسن بن سعد الكوفي) .[4]

وفي الثاني (: مسلم العجلي سمع سمرة، روى عنه ابنه سليمان، وأصله كوفي)[5] .

21- وقال في ترجمة مُشاش، أبو الأزهر السليمي : (قال البخاري هما مشاشان إثنان، فسمعت أبي يقول : هما مشاش واحد) .[6]

وفي التاريخ مشاش واحد هو: (مشاش أبو ساسان الواسطي، سمع الضحاك وعطاء، روى عنه شعبة وهشيم، نسبه هشيم) .[7]

فهذا استدراك استدركه الإمام البخاري، فجمع الترجمتين في ترجمة واحدة.

22- وقال في ترجمة مطرح الأسدي : (أدخل البخاري مطرح الأسدي، روى عن أبي

---

(1) الجرح والتعديل 198/8 رقم 869.
(2) التاريخ الكبير 276/7 رقم 1168.
(3) الجرح والتعديل 201/8 رقم 881.
(4) التاريخ الكبير 278/7-279 رقم 1179.
(5) المصدر السابق 269/7 رقم 1138.
(6) الجرح والتعديل 424/8-425 رقم 1932.
(7) التاريخ الكبير 66/8 رقم 2177.

طاهر، روى عنه ابن نمير اسما منفردا، فسمعت أبي يقول: مطرح هذا هو مطرح بن زيد، وهما اسم واحد)[1].

وقال: (لا أعرف محدثا يسمى مطرحا إلا أبا المهلب)[2]، ويقصد مطرح بن زيد، أبا المهلب الأسدي الكوفي، وهو شامي.

وكان البخاري قد فرق بينهما، قال في أول ترجمة من باب مطرح: (مطرح بن يزيد أبو المهلب الكناني، عداده في الشاميين، عن علي بن يزيد، نسبه إسماعيل بن عياش، كناه محمد بن إسحق)[3].

وقال بعده:

(مطرح الأسدي عن أبي طاهر، روى عنه عبد الله بن نمير)[4].

23- جاء في ترجمة مطعم بن المقدام الصنعاني ما نصه: (وفرق البخاري بينهما، فسمعت أبي يقول: هما جميعا واحد)[5].

ولم يذكر البخاري في باب مطعم سوى ترجمتين: (مطعم عن عطاء، روى عنه الثوري)، و(مطعم بن المقدام بن غنيم الكلاعي الشامي عن صالح العنسي، روى عنه الأوزاعي وإسماعيل بن عياش[6]، فلعلهما هما المقصودان عند أبي حاتم.

24- وقال في ترجمة موسى الشوعبي: (فرق البخاري بين موسى الشوعبي وموسى أبي عمر الذي يروي عن القاسم بن مخيمرة، روى عنه معاوية بن صالح، فسمعت أبي يقول: هما واحد)[7].

---

(1) الجرح والتعديل 409/8 رقم 1871.
(2) المصدر السابق.
(3) التاريخ الكبير 19/8 رقم 1998.
(4) المصدر السابق رقم 1999.
(5) الجرح والتعديل 411/8 فقرة 1877.
(6) التاريخ الكبير 32/8-33 رقم 2055 و2056.
(7) الجرح والتعديل 169/8 رقم 750.

والمؤكد في التاريخ هو التفرقة قال : (موسى الشرعبي – كذا بالراء بدل الواو – أن كهبا قال : لولا كلمات أقولهن لا تخذتني اليهود حمارا، قاله أبو صالح عن معاوية بن صالح)[1]، ثم قال :(موسى أبو عمر عن القاسم بن مخيمرة، روى عنه معاوية بن صالح) .[2]

25- وجاء في ترجمة ميمون أبي منصور ما نصه : (فرق البخاري بين ميمون أبي منصور وميمون بن أبي منصور، فسمعت أبي يقول : إنهما واحد، وأن الذي قال ابن أبي منصور غلط، أراد أبو منصور)[3] .

والموجود في التاريخ واحد، هو ميمون أبو منصور الجهني الكوفي عن ابراهيم – يعني ابن يزيد النخعي – روى عنه الثوري ومروان بن معاوية[4] .

26- وقال في ترجمة النعمان بن سعد الأنصاري : (وهو ابن سعد ابن حبته، ويقال ابن جبتر، فرق البخاري وجعلهما اسمين، فسمعت أبي يقول : هما واحد)[5] .

والتفرقة بينهما عند البخاري مؤكدة، قال في الأول: (نعمان بن سعد بن حبتة الأنصاري عن علي، نسبه محمد بن فضيل بن عبد الرحمن بن إسحق بعد في الكوفيين، لم يرو عنه إلا عبد الرحمن بن إسحق)[6] .

ثم قال في الثاني : (نعمان بن سعد أخو إسماعيل بن أبي البجلي الكوفي)[7] والله أعلم.

27- وقال في ترجمته نوف بن عبد الله : (كان البخاري جعل نوف بن عبد الله اسمين، فسمعت أبي يقول : هما واحد، وكتب بخطه ذلك)[8] .

---

(1) التاريخ الكبير 286/7 رقم 1217.
(2) التاريخ الكبير 290/7 رقم 1239.
(3) الجرح والتعديل 235/8 رقم 1059.
(4) التاريخ الكبير 342/7 رقم 1471
(5) الجرح والتعديل 446/8 رقم 2047.
(6) التاريخ الكبير 78/8 رقم 2236.
(7) المصدر السابق 78/8 رقم 2238.
(8) الجرح والتعديل 504/8-505 رقم 2310.

وليس في تاريخ البخاري ذكر لنوف بن عبد الله أصلا، وإنما ذكر البخاري نوف البكالي بن امرأة كعب في الإفراد[1]، وهذا في كتاب ابن أبي حاتم يلي نوف بن عبد الله في الترجمة، فتأمل!.

28- جاء في ترجمة نوح بن المختار ما نصه : (سمعت أبي يقول هو شيخ لا يعرف، وكان البخاري فرقه فجعله (اسمين)، قال عبد الرحمن : (وهما واحد، كان البخاري كتب نوحا غير منسوب فكتبه أبي : نوح بن المختار)[2].

والموجود عند البخاري هو ترجمة واحدة : (نوح عن أبي مجلز، روى عن ليث بن أبي سليم، مرسل حديث منكر)[3].

29- وذكر في ترجمة هارون بن سعد مولى قريش الحجازي ما نصه : (جعل البخاري هذا الاسم اسمين، فنسبه في موضع هارون بن سعد، وفي موضع هارون مولى قريش، ولم ينسبه، فسمعت أبي يقول : هما واحد)[4].

والتفرقة بينهما في التاريخ ثابتة، قال في الأول : (هارون بن سعد، رأى المطلب بن حنطب، روى عنه معن بن عيسى، يعد في أهل الحجاز)[5].

وقال في الثاني : (هارون مولى قريش رأى المطلب، روى عنه معن أراه ابن سعد)[6].

وما قاله البخاري في هذه الترجمة يقوي ما ذهب إليه أبو حاتم في الجمع بينهما.

30- وجاء في ترجمة الوليد بن أبي الوليد مولى عبد الله بن عمر ما نصه : (جعله البخاري اسمين : فسمعت أبي يقول : هو واحد)[7].

---

(1) التاريخ الكبير 129/8 رقم 2451.
(2) الجرح والتعديل 483/8 رقم 2207.
(3) التاريخ الكبير 110/8 رقم 2379.
(4) الجرح والتعديل 91/9 رقم 375.
(5) التاريخ الكبير 222/8 رقم 2789.
(6) المصدر السابق 222/8 رقم 2791.
(7) الجرح والتعديل 19/9-20 رقم 83.

وقد فرق بينهما البخاري فذكر الأول تحت اسم (الوليد بن أبي الوليد مولى آل عثمان بن عفان الأموي القرشي (كذا)[1] .

وقال في الثاني : (الوليد بن الوليد، أبو عثمان المدني القرشي مولى عبد الله بن عمر القرشي ...)[2]

31- وقال في ترجمة يحيى بن شميل بن يعفر المازني، أبي السندي البصري : (كان البخاري جعله اسمين فسمعت أبي يقول : هما واحد)[3] .

ونسبه البخاري في ترجمة فقال : (يحيى بن يعفر، أبو السندي، بصري، عن هلال ابن يزيد قاله عبد الرحمن بن مهدي وغيره، وقال وكيع : يحيى بن جعفر، وهو وهم)[4]، فنبه هنا على خطإ وكيع غير أنه أخرج له في موطن آخر بنفس الاسم : يحيى بن جعفر[5] .

32- وجاء في ترجمة يحيى بن غسان المرادي ما نصه : (وكان البخاري جعله اسمين، فأحدهما ما ذكرناه، والثاني جعله : يحيى بن غسان روى عن ابن رسيم عن أبيه، روى عنه يحيى بن عبد الله الجابر، فسمعت أبي يقول : هما عندي واحد)[6] .

والذي ذكر في الجرح والتعديل هو يحيى بن غسان المرادي، ويقال له ابن غسان بن رسيم روى عن أبيه غسان بن رسيم، روى عنه الثوري ومسعر[7] .

والتفرقة بينهما مؤكدة، قال في التاريخ : (يحيى بن غسان المرادي، نسبه وكيع عن سفيان، قال عبد الرحمن بن مهدي هو التيمي، وقال أبو الحياة : نا يحيى بن غسان التيمي)[8] .

---

(1) التاريخ الكبير 156/8 رقم 2545
(2) التاريخ الكبير 156/8 رقم 2546.
(3) الجرح والتعديل 157/9 رقم 654.
(4) التاريخ الكبير 311/8 رقم 3135.
(5) انظر التاريخ الكبير 265/8 رقم 2942
(6) الجرح والتعديل 180/9-181 رقم 746.
(7) المصدر السابق، وزاد : روى عن عمرو بن ميمون.
(8) التاريخ الكبير 298/8 رقم 3073.

وقال : (يحيى بن غسان عن أبيه سمع النبي صلى الله عليه وسلم، روى عنه يحيى بن عبد الله الجابر)[1] .

33- وذكر عبد الرحمن الرازي في ترجمة أبي مريم، خادم مسجد دمشق، الذي روى عن أبي هريرة، وروى عنه حريز بن عثمان أن البخاري جعل هذا وأبا مريم أبي هريرة الذي روى عنه معاوية بن صالح اثنين، فسمع أباه أبا حاتم يقول : (هذا ومولى أبي هريرة واحد)[2] .

وفرق بينهما البخاري، فقال في الأول : (أبو مريم مولى أبي هريرة، سمع أبا هريرة، روى عنه معاوية بن صالح قال : الملكُ في قريش)[3] .

ثم قال بعد ترجمة : (أبو مريم، خادم مسجد دمشق، عن أبي هريرة روى عنه حريز)[4] .

ـ المطلب الرابع : الذين أمر بتحويل أسمائهم من كتاب الضعفاء للبخاري – عرض ومناقشة ـ

1- جاء في ترجمة الأخنس ما نصه : (سمعت أبي ينكر على من أخرج اسمه في كتاب الضعفاء)[5] .

والذي أخرجه هو البخاري في الضعفاء الصغير قال : (أخنس، سمع الحديث من ابن مسعود، روى عنه بكير، ولم يصح حديثه)[6] .

والحديث ذكره العقيلي من طريق أبي نعيم وغيره عن أبي جناب عن بكير بن

---

(1) المصدر السابق 298/8 رقم 3074.
(2) الجرح والتعديل 437/9 رقم 2137.
(3) التاريخ الكبير 68/8 رقم 637.
(4) المصدر السابق 68/8 رقم 639.
(5) الجرح والتعديل 345/2 رقم 1311.
(6) الضعفاء الصغير ص 412 رقم 37.

الأخنس عن أبيه قال : غدوت على عبد الله – يعني ابن مسعود رضي الله عنه – فجاءه رجل فقال : ما تقول في امرئين أصابا في شبيبتهما ثم تابا وأصلحا فتزوجا، فقال : (هو الذي يقبل التوبة عن عباده) الآية [1].

وآفة هذا الحديث الضعيف من أبي جناب الكلبي، وهو يحيى بن أبي حية، ضعفوه لكثرة تدليسه[2].

ورواية أبي نعيم عنه هنا هي استثناء، فإن الإمام أحمد روى أن أبا نعيم كان يقول: (أبو جناب ثقة، كان يدلس، أحاديثه مناكير)[3]، وهذا واحد منها.

وأما بكير بن الأخنس فهو ثقة، من الكوفيين، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة،[4] وكذلك البخاري في التاريخ الكبير، وقال : (بكير بن الأخنس، ويقال : ابن فيروز، قال محمد بن أبي بكر : هو الليثي)[5]، وابن فيروز لا يصح، لأنه لم يثبت. وهذا الذي روى عنه هو والده الأخنس وهو الأخنس بن خليفة السدوسي الضبي، لم ينسبه البخاري وأبو حاتم ونسبه غيرهما[6]، وهو ثقة وثقه أبو حاتم الرازي[7]، وأبو حاتم ابن حبان[8]، وقد وثقاه لأن علة الحديث ليست منه، ومن ضعّفه إنما آخذه بهذا، يقول أبو حاتم الرازي : (لا أعلم روى عن الأخنس إلا ما روى أبو جناب يحيى ابن أبي حية الكوفي عن بكير بن الأخنس عن أبيه، فإن كان أبو جناب لين الحديث فما ذنب الأخنس والد بكير؟ وبكير ثقة عند أهل العلم، وليس في حديث واحد رواه ثقة[9] عن أبيه ما يلزم أباه الوهن بلا حجة)[10].

---

[1] سورة الشورى، الآية 25، وهي قوله تعالى : (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده، ويعفو عن السيئات، ويعلم ما يفعلون).
والحديث في اللسان 331/1-332 رقم 1009.
[2] راجع ترجمته في التقريب 346/2 رقم 50، والجرح والتعديل 138/9-139 رقم 587.
[3] الجرح والتعديل بالمعطيات السابقة.
[4] انظر التقريب 107/1 رقم 131.
[5] التاريخ الكبير 112/2 رقم 1874.
[6] انظر الميزان 168/1 رقم 678، والتقريب 50/1 رقم 331.
[7] الجرح والتعديل 345/2 رقم 1311.
[8] ذكره في الثقات 60/4.
[9] كأنه يريد : (رواه غير ثقة عن ثقة عن أبيه)، وهو الصواب.
[10] الجرح والتعديل 345/2 رقم 1311.

وعلق الشيخ عبد الرحمن يحيى المعلمي اليماني على هذا الاعتراض فقال : (الذي ذكره في الضعفاء البخاري، وقال كما في الضعفاء الصغير (لم يصح حديثه)، وفي هذا تنبيه على أن الحمل على غيره، وكذلك ذكر البخاري في الضعفاء هند بن أبي هالة وهو صحابي، وقال : (يتكلمون في إسناده)[1]، فهذا اصطلاح البخاري يذكر في الضعفاء من ليس له إلا حديث واحد لا يصح، على معنى أن الرواية عنه ضعيفة، ولا مشاحة في الإصطلاح)[2].

نعم، لا مشاحة في الإصطلاح، لكن طائفة من النقاد اعتبروا أن ما فعله البخاري هو تليين للراواي قال الحافظ الذهبي في الميزان وفي المغني : (لينه البخاري وقواه أبو حاتم)[3]، وكذلك نقله الحافظ ابن حجر ولم يتعقبه[4]، فكيف يكون الرجل لينا وهو ثقة؟!

ومن جهة أخرى فلأبي حاتم الرازي وولده تجاه البخاري في هذا الموضوع تعابير منها قول عبد الرحمن : (أخرج اسمه في كتاب الضعفاء) أو (أدخله البخاري في كتاب الضعفاء) أو نحو هذا التعبير، ووجود اسم الراوي من بين أسماء الضعفاء والمتروكين لا يوحي – في غالب الأحيان- إلا إلى ضعف الراوي أو تركه، فوجب التنبيه على ذلك حتى لا يشاع ضعف الراوي عند أئمة النقل، وهذا ما كان أبو حاتم الرازي يفعله حين لا يرى في الراوي ضعفا ومن ثم كان يأمر بتحويل اسمه من كتاب الضعفاء، وهي إشارة لطيفة تجعل الراوي في مرتبة أخرى من مراتب الجرح والتعديل غير الضعف المطلق أو الترك المطلق، فكثيرا ما كان يعبر بقوله : (يحول من هناك)، وهي من اصطلاحاته في التصحيح، ومن عباراته في توثيق الرواة، وسنلاحظ في الفقرات الآتية من هذا المطلب أنها تتكرر بين الحين والآخر.

---

[1] الضعفاء الصغير ص 497 رقم 392.
[2] راجع التعليق على الترجمة في الجرح والتعديل 345/2 هامش رقم 3.
[3] الميزان 168/1 رقم 678، والمغني 64/1 رقم 500.
[4] اللسان 331/1 رقم 1009.

2- قال عبد الرحمن بن أبي حاتم في ترجمة حُريث بن أبي حُريث : (سمعت أبي يقول وقيل له إن البخاري أدخل حريث بن أبي حريث في كتاب الضعفاء فقال : يحول اسمه من هناك، يكتب حديثه ولا يحتج به)[1] .

وذِكْر الراوي في الضعفاء الصغير للبخاري مؤكد، فإن البخاري قال فيه : (حريث بن أبي حَريث، سمع ابن عمر، روى عنه ابن حُليس في الصرف، قاله أبو المغيرة عن الأوزاعي، ولا يتابع على حديثه)[2] .

وقول البخاري (لا يتابع على حديثه) لا تعني الجرح المطلق كما حققناه في موضعه، فإن كثيرا من النقاد يحملونها محمل الجرح وهي ليست كذلك في الاصطلاح العام[3] .

وقول أبي حاتم في بيان حال الراوي : (يكتب حديثه ولا يحتج به) لا تحمل على محمل الضعف، لأن من أطلق عليه هذه العبارة هو مقدم على من وصفه بالضعف، وأقوى من حملها على الضعف من النقاد الحافظ الذهبي[4]، وقد فعل ذلك هنا أيضا، فقال في ترجمة الراوي في الميزان : (غمزه الأوزاعي وقال أبو حاتم لا يحتج به)[5]، وهذه العبارة تضمنت ثلاثة أخطاء :

أولا : عبارة أبي حاتم بتمامها هي : (يكتب حديثه ولا يحتج به)، والحافظ الذهبي اقتصر على اللفظة الأخيرة منها، وكثيرا ما يفعل هذا بهذه العبارة فتفضي إلى معنى معاكس، وهو غير ما قصده أبو حاتم منها .

---

(1) الجرح والتعديل 263/3 رقم 1176.
(2) الضعفاء الصغير ص 425 رقم 89.
(3) انظر بحث المتابعات والشواهد في القضية الخامسة من المبحث الأول، وهو المتعلق ببحث جهود أبي حاتم في قضايا عامة من علم مصطلح الحديث، (المتابعات عند أبي حاتم). ص 31.
(4) سيأتي بيان ذلك، انظر ص 277.
(5) ميزان الإعتدال 474/1 رقم 1786.

ثانيا : قوله (غمزه الأوزاعي) غير ثابت، وقال في المغني : (حط عليه الأوزاعي)، وهو وهم[1] وعبارة البخاري لا يظهر منها ما أراد، قال : (روى عنه يونس بن حلبس في الصرف – قاله أبو المغيرة عن الأوزاعي، لا يتابع على حديثه، منقطع)،[2] والقول الأخير هو للبخاري لا لأبي عمرو الأوزاعي.

ثالثا : إخراجه لعبارة أبي حاتم مخرج الجرح، وهي ليست كذلك، وقد تنبه الحافظ الذهبي إلى مقصد أبي حاتم بهذه العبارة فقال في ترجمة الوليد بن كثير معلقا : (مع أن قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق، ولا هو بصيغة إهدار)،[3] فوجب حمل عبارة أبي حاتم في حُريث هذا على هذا المعنى.

والخلاصة المستنتجة مما مضى هي أن حُريث بن أبي حُريث غير ضعيف لا عند البخاري ولا عند أبي حاتم، وله روايات عن عبد الله بن عمر، وزيد بن جارية، وأبي إدريس الخولاني – وهو عائذ بن عبد الله– وقبيصة بن ذؤيب، ونمران بن مخمر أبي الحسن الرحبي[4]، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم في ترجمة هذا الأخير – أي نمران الرحبي – (وروى صفوان بن عمرو عن حريث بن عمرو الحضرمي عنه)[5]، فاتضح أن أبا حريث غير مجهول النسب، وأن أباه هو عمرو الحضرمي، وأرجح أن يكون أبوه هو عمرو بن عبد الله الحضرمي، أبو عبد الجبار لأنه من الشام،[6] ويونس بن ميسرة بن حلبس الذي روى عن حريث هو من الشام أيضا[7]، فلذلك لا يبعد أن يكون حريث ابن أبي حريث من الشام، وإذا تحقق لنا هذا عرفنا أن حريث من الرواة، وأن أباه هو أيضا من رواة العلم وأن طلب أبي حاتم في تحويل اسمه من كتاب الضعفاء هو طلب عام

---

(1) انظر اللسان 186/2 رقم 840.
(2) كذا في التاريخ الكبير 70/3 رقم 249.
(3) الميزان 345/4 رقم 9398.
(4) انظر الجرح والتعديل 263/3 رقم 1176، والتاريخ الكبير 70/3 رقم 249.
(5) الجرح والتعديل 497/8 رقم 2274.
(6) انظر التاريخ الكبير 349/6 رقم 2597.
(7) انظر ترجمته في الجرح والتعديل 246/9 رقم 1036.

وشامل لا يقصد به كتاب البخاري بصفة خاصة، وإنما يقصد إخراج الراوي من حالة الضعف بصفة عامة، ولما كان كتاب الضعفاء للبخاري هو المصنف الرائج شمله القصد، حتى لا يشاع أن هذا الراوي أو غيره ممن هم على شاكلته من الضعفاء، وقد تبع البخاري بعض أهل العلم فأخرجوا حريث بن أبي حريث في الضعفاء كالساجي والعقيلي وابن الجارود، وخالفهم الحافظ أبو حاتم ابن حبان فذكره في الثقات[1].

3- جاء في ترجمة عاصم بن عمرو البجلي من قول عبد الرحمن الرازي : (وكتبه البخاري في كتابه الضعفاء، فسمعت أبي يقول يحول من هناك)[2].

وكان البخاري أخرج هذا الاسم في كتابه الضعفاء، وقال في ترجمته : (عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم، روى عنه فرقد التيمي، ولم يثبت حديثه)[3].

وهذا الرجل اضطرب فيه البخاري فأخرج له في التاريخ الكبير ثلاثة تراجم كلها في باب عاصم :

الأولى : باسم عاصم البجلي، وذكر له أثرين موقوفين عليه من رواية القاسم بن عبد الرحمن، ومرزوق أبي عبد الله الشامي عنه، وواحدة من رواية فرقد السبخي التيمي عنه عن أبي أسامة عن النبي صلى الله عليه وسلم[4].

الثانية : باسم عاصم بن عمرو النخعي[5]، وهي التي نقلها عبد الرحمن بن أبي حاتم في الجرح والتعديل من كتاب الضعفاء.

والثالثة : باسم عاصم بن عمرو البجلي، قال فيها : (روى عنه أبو إسحق الهمداني وشعبة ومالك بن مغول)[6].

---

(1) انظر لسان الميزان 186/2 رقم 840.
(2) الجرح والتعديل 348/6 رقم 1921.
(3) الضعفاء الصغير ص 469-470 رقم 280.
(4) التاريخ الكبير 483/6 رقم 3055.
(5) المصدر السابق 491/6 رقم 3078.
(6) المصدر السابق 491/6 رقم 3080.

والذي يغلب على الظن أن البخاري ظنه ثلاثة، فأخرج من هذه التراجم الثلاثة ما رواه عاصم عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لَيَصْعَقَنَّ من أمتي الريح كما أصعقت عادا)[1]، وعلق عليها بقوله : (ولم يثبت حديثه)[2]، وهذه التراجم الثلاثة هي ترجمة لراو واحد هو الذي ذكره أبو حاتم الرازي باسم عاصم بن عمرو البجلي، وذكر أنه روى عن أبي أمامة وعن عمير مولى عمر رضي الله عنه فيما رواه زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحق عنه، وروى عنه جماعة من المحدثين منهم شعبة بن الحجاج وطارق بن عبد الرحمن ومالك بن مغول والحجاج بن أرطأة وفرقد بن يعقوب السبخي والقاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الشامي، والمسعودي، وهو رجل ثقة، سئل أبو حاتم عنه فقال : (صدوق)[3]، وكذلك قال الحافظ ابن حجر في التقريب[4]، وقال الحافظ الذهبي في الميزان : (لا بأس به إن شاء الله، وهو من قدماء شيوخ شعبة)[5]، ولم أر من ذكره في الضعفاء إلا البخاري، فاتضح من هذا أن عاصم بن عمرو ثقة، وأما الرواية التي ذكرها البخاري ففي مسند أبي داود الطيالسي ما يؤيدها، وقد أخرجها من طريق فرقد عن عاصم بن عمرو البجلي عن أبي أمامة بلفظ: (وليرسلن عليهم الريح العقيم التي أهلكت عادا على قبائل فيها) . والحديث طويل، [6] ففهم من هذا أن ما أراده البخاري بقوله : (لم يثبت حديثه) أي بذلك اللفظ وكأنه لاحظ اضطرابا في متنه، ومرجع هذا الإضطراب - من دون شك - إلى فرقد بن يعقوب السبخي، فقد تكلموا فيه، ولم يكن صاحب حديث، وما رواه هو غير قوي عندهم[7] .

---

(1) المصدر السابق 6/483-484 رقم 280.
(2) الضعفاء ص 470 رقم 280.
(3) راجع الجرح والتعديل 6/348 رقم 1921.
(4) التقريب 1/385 رقم 23.
(5) الميزان 2/356 رقم 4063.
(6) مسند أبي داود الطيالسي ص 155.
(7) راجع ترجمته في الجرح والتعديل 7/81-82 رقم 464.

4- ويقول عبد الرحمن بن أبي حاتم في ترجمة عباد بن راشد ما نصه :(سألت أبي عن عباد بن راشد فقال : صالح الحديث، وأنكر على البخاري إدخال إسمه في كتاب الضعفا ء، وقال يحول من هناك) .[1]

وكان البخاري أخرج هذا الاسم في الضعفاء قائلا : (عباد بن راشد، عن الحسن وثابت البناني – يعني أنه روى عنهما – روى عنه ابن مهدي، يهم شيئا، وتركه يحيى القطان) .[2]

وجاء في التاريخ الكبير نحو هذا الكلام، غير أنه لم يذكر الوهم، وزاد : (عن الحسن هو التيمي)،[3] وتبع البخاري طائفة من المصنفين في الضعفاء والمتروكين فذكروه في مصنفاتهم،[4] وهو ليس بمحل أن يدخل في المجروحين، ولا في الضعفاء والمتروكين على اعتبار كونه (يهم شيئا)، فالوهم عارض لكل واحد، وأما ترك يحيى بن سعيد القطان فلا يضره، فقد أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجة في السنن[5]، كما اضطر البخاري لأن يخرج له في صحيحه حديثا واحدا، وهو في تفسير سورة البقرة بمتابعة يونس له عن الحسن البصري عن معقل بن يسار، وهي رواية صحيحة وموصولة[6] .

وعباد بن راشد هذا هو رجل بصري، تيمي، مولاهم، يقال له البزار، قريب داود ابن أبي هند[7]، ضبطوه بأنه كان يروي عن الحسن وغيره، وروى عنه هشيم، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم، وعفان، وخلق من الرواة[8] .

---

(1) الجرح والتعديل 79/6 رقم 406.
(2) الضعفاء الصغير ص 460 رقم 226.
(3) التاريخ الكبير 36/6 رقم 1608.
(4) النسائي في الضعفاء والمتروكين ص 163 رقم 409، والعقيلي في الضعفاء الكبير ترجمة رقم 1116 وابن عدي في الكامل 1646/4، وابن حبان في المجروحين 163/2.
(5) انظر التقريب 391/2 رقم 88.
(6) الجامع الصحيح – كتاب التفسير- باب إذا طلقتم النساء، الآية في الفتح 192/8 رقم الحديث 4529 مع تعليق الحافظ ابن حجر.
(7) الجرح والتعديل 79/6 والتقريب 391/2.
(8) الجرح والتعديل 79/6 والميزان 365/2 رقم 4113.

كان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه، وسئل الإمام أحمد عنه فقال : (شيخ ثقة، صدوق، صالح)، وفي رواية أخرى قال : (عباد بن راشد أثبت حديثا من عباد ابن ميسرة المنقري)، وذكره أبو حاتم عن إسحق بن منصور عن يحي بن معين أنه قال فيه: (صالح)[1]، وكذلك قال ابو حاتم الرازي[2]، وذكره الحافظ الذهبي في الميزان فقال: (صدوق)[3]، وذكر اسمه في (معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد)، وقال: (عن الحسن صدوق)[4]، وأخرج له الحافظ ابن حجر ترجمة في جملة أسماء شيوخ البخاري الذين تم الطعن فيهم بلا حجة، وذكر فيها أن العجلي وأبا حاتم وأحمد قد وثقوه، كما ذكر إنكار أبي حاتم على البخاري في الأمر بتحويل اسمه من الضعفاء، ولم يتعقب ذلك[5]، ومما يؤكد رضاه بذلك قوله في ترجمة الراوي من التقريب: (صدوق، له أوهام)[6].

اتضح من كل هذا أن موقف أبي حاتم تجاه ما ذكره البخاري في عباد بن راشد له ما يبرره!.

5- سأل عبد الرحمن بن أبي حاتم أباه عن عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت فقال: (ليس عندي بمنكر الحديث)، ثم قال عبد الرحمن : (قلت : أدخله البخاري في الضعفاء قال : يكتب حديثه، ليس بحديثه بأس، ويحول من هناك)[7].

وكان الحافظ ابن حجر نسب القول الأخير للبخاري فقال : (يكتب حديثه، ليس بحديثه بأس، ويحول من هناك)،[8] وهو غير ثابت في ترجمة الراوي من كتاب الضعفاء

---

(1) انظر تاريخ يحيى بن معين برواية أبي حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى في (أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية) 134/4 رقم 429.
(2) الجرح والتعديل 79/6 رقم 406.
(3) الميزان 365/2 رقم 4113.
(4) معرفة الرواة ص 122-123 رقم 170.
(5) مقدمة الفتح ص 412.
(6) التقريب 391/2 رقم 88.
(7) الجرح والتعديل 219/5 رقم 1030.
(8) الإصابة 291/4-292 رقم 5093.

والتاريخ الكبير فالموجود في المصدرين السابقين قوله : (قاله[1] ابن أبي حبيبة عن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن ثابت عن أبيه، ولم يصح حديثه)[2].

والذي يظهر أن البخاري أَعَلَّ الحديث الذي رواه ابن أبي حبيبة عن عبد الرحمن بن ثابت عن أبيه عن جده بعدم الصحة، ثم أدخله بهذا السبب في الضعفاء والمتروكين، وظهر من قول أبي حاتم السابق أنه يخالف البخاري في الأمرين معا، فهو ليس عنده بمنكر الحديث، ومن ثم ينبغي أن يحول من الضعفاء ويلحق بالثقات والصدوقين وسالمي الآثار.

والصواب مع أبي حاتم، فإن الحديث الذي أشار إليه البخاري رواه ابن خزيمة من طريق ابن أبي حبيبة عن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت عن أبيه عن جده قال : (صلى النبي صلى الله عليه وسلم في مسجد بني عبد الأشهل، وعليه كساء ملتفا به يقيه برد الأرض)، وعلق الحافظ ابن حجر على هذه الرواية فقال : (وأصح طرقه ما أخرجه ابن خزيمة)[3].

وذكر الحافظ ابن حجر أن ابن ماجة أخرجه من هذا الوجه لكن وقع عنده عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت، وسقط منه عن أبيه عن جده فأوهم أن الصحبة لعبد الله بن عبد الرحمن[4] والأمر ليس كذلك فالصحبة غير ثابتة لعبد الله ولا لأبيه عبد الرحمن بن ثابت، وقد وهم فيه الحافظ ابن عبد البر فجزم بصحبته وقال : (صحب النبي صلى الله عليه وسلم)، وزاد في نسبه ابن عبد الأشهل[5].

---

(1) الإشارة هنا إلى الحديث الذي سنعلق عليه.
(2) التاريخ الكبير 266/5 رقم 858، والضعفاء الصغير ص 455 رقم 204.
(3) راجع الإصابة 292/4.
(4) الإصابة 389/1 رقم 892.
(5) الإستيعاب برقم 826.

نعم، إن ابن ماجة أخرجه من طريق إسماعيل بن أبي حبيبة عن عبد الله بن عبد الرحمن قال : (جاءنا النبي صلى الله عليه وسلم. . .)، لكنه أخرجه في رواية أخرى موصولة عن إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في بني عبد الأشهل، الحديث[1].

وما حصل بين البخاري وأبي حاتم الرازي في عبد الرحمن بن ثابت أوقع أبا حاتم ابن حبان في تناقض فأخرج للرجل ترجمة في المجروحين قال فيها : (يروي عن أبيه، روى عن يزيد بن أبي حبيب (كذا) كان ممن يخطئ على قلة روايته، ففحش خلافه للأثبات فيما يروي عن الثقات فاستحق الترك)[2].

ثم ذكره في الثقات وقال : (يروي عن أبيه، روى عنه ابنه عبد الله بن عبد الرحمن)[3]، وهو الصواب لأن العلماء احتجوا بما ذكر في الثقات[4].

6- ذكر أبو عبد الله البخاري عبد الرحمن بن سلمان الحَجْري في الضعفاء وقال: (روى عن عقيل، روى عنه عبد الله بن وهب، فيه نظر)،[5] فسمع عبد الرحمن بن أبي حاتم أباه يقول : (يحول من هناك)[6]، أي ليس محله محل الضعفاء، فلا ينبغي أن يلحق بهم، لأن في إلحاقه بهم تضعيفا له، وهو ليس كذلك.

ثم ذكره البخاري في التاريخ الكبير فساق في ترجمته نحو ما ذكره في الضعفاء، وقال (فيه نظر)[7] وأرى – والله أعلم- أن ما أُخذ على عبد الرحمن بن سلمان

---

(1) سنن ابن ماجة 321/1 – باب السجود على الثياب في الحر والبرد.
(2) المجروحين 55/2.
(3) الثقات 95/5
(4) التقريب 475/1 رقم 887.
(5) الضعفاء الصغير ص 456 رقم 209.
(6) الجرح والتعديل 242/5 رقم 1147.
(7) التاريخ الكبير 294/5 رقم 957.

الحجري هو بعض الاضطراب الواقع في بعض الأحاديث رواها عن عقيل بن خالد عن بعض مشيخة عقيل يدخل بينهم الزهري، وذلك في شيء سمعه عقيل من أولئك المشيخة[1]، وهذا لا يوجب تضعيفه، لأن له روايات أخرى عن عمرو بن أبي عمرو مولى عبد المطلب، وعن يزيد بن عبد الله بن الهاد، وهو رجل صدوق، قال فيه أبو حاتم : (ما رأيت في حديثه منكرا)[2]، وقال الحافظ ابن حجر أنه رعيني مصري لا بأس به[3]، ووثقه ابن يونس[4].

أما الحافظ الذهبي فقد ذكره في الميزان – واقتصر من أقوال أبي حاتم في الراوي على قوله : (مضطرب الحديث)، وترك الباقي[5]، وهو لا يليق، ثم أخرج للراوي شاهدا من رواية عبد الله بن وهب عنه عن عقيل عن المغيرة بن حكيم أنه سمع أبا هريرة يقول : (ما أحد أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب بيده الحديث)[6].

والحديث له ما يشهد لصحته فيما أخرجه البخاري في كتاب العلم من الجامع الصحيح، وهو من رواية وهب بن منبه عن أخيه همام بن منبه عن أبي هريرة[7].

وإضافة إلى ما سبق، فإن الراوي من رجال صحيح مسلم[8]، ومن رجال أبي داود في المراسيل، وابن ماجة في السنن.[9]

---

(1) هو مستوحى من قول أبي حاتم الرازي في الراوي، انظر الجرح والتعديل 242/5 رقم 1147.
(2) المصدر السابق.
(3) التقريب 482/1 رقم 960.
(4) المغني في معرفة رجال الصحيحين ص 149 رقم 1263.
(5) انظر الميزان 567/2 رقم 4879.
(6) المصدر السابق.
وأخرجه الخطيب في تقييد العلم – باب ذكر الروايات عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتب حديثه عنه فأذن له. ص: 79.
(7) فتح الباري 206/1-207 رقم 113 مع تعليق الحافظ ابن حجر عليه.
(8) المغني في معرفة رجال الصحيحين ص 149 رقم 1263.
(9) التقريب 482/1 رقم 960.

7- جاء في ترجمة عبد الرحمن بن عطاء المديني أن عبد الرحمن الرازي قال : (سمعت أبي يقول وسألته عنه فقال: شيخ، قلت : أدخله البخاري في كتاب الضعفاء فقال : يحول من هناك)[1].

وكان البخاري ذكره في الضعفاء الصغير وفي التاريخ الكبير فقال فيهما بحرف واحد : (سمع عبد الملك بن جابر، روى عنه ابن أبي ذئب، وحاتم بن إسماعيل، فيه نظر)[2].

وعبد الرحمن هذا هو أبو محمد الذراع المديني القرشي، يقال له ابن أبي لبيبة، له روايات عن محمد بن جابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب، ومن الرواة عنه سليمان بن بلال وحاتم بن إسماعيل وداود بن قيس وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، أخرج له أبو داود والترمذي، وكانت وفاته سنة ثلاث وأربعين ومائة[3].

والرجل وثقه النسائي [4] والحافظ ابن حجر،[5] قال أبو حاتم الرازي : (شيخ) وهذه اللفظة إن لم تنصرف إلى التوثيق فإنها تنصرف إلى التخفيف من الجرح، لأنها جاءت مقرونة بما يفيد ذلك وإلى هذا المعنى أشار الحافظ الذهبي في ترجمة الراوي فقال: (قواه أبو حاتم).[6]

وخلاصة ما في هذه الحالة أن وضعية عبد ا لرحمن بن عطاء من جهة الحال تبقى على التقوية حين يتبين سبب قوي في جرحه، فإن غالبية من ذكره في الضعفاء لم يبين سبب الضعف[7]، والجرح عند أهل العلم لا يقبل إلا معللا.

---

(1) الجرح والتعديل 269/5 رقم 960.
(2) الضعفاء الصغير ص 456 والتاريخ الكبير 336/5 رقم 1070.
(3) انظر التقريب 482/1 رقم 960، والجرح التعديل 269/5 والميزان 579/2 رقم 4919.
(4) انظر الميزان 579/2.
(5) التقريب 491/1 رقم 1047، قال فيه : (صدوق، فيه لين)..
(6) انظر الميزان 579/2.
(7) على سبيل المثال : البخاري في الضعفاء ص 456 وفي التاريخ الكبير 336/5 رقم 1070.
والحافظ الذهبي في الميزان 579/2 وفي المغني في الضعفاء 383/2 رقم 3602، وأبو زرعة الرازي في الضعفاء 2/ ورقة 50 سطر 6، وما قاله أبو زرعة الرازي في هذا الكتاب لا يلزم أبا حاتم الرازي سواء في هذه الترجمة وفي سائر التراجم، وذلك أن سعيد بن عمرو البرذعي تسلم من أبي زرعة الرازي كتابا كان هذا الأخير جمع فيه أسامي المحدثين الذين تكلم فيهم بالضعف، فنسخه وضمنه في كتاب الضعفاء والمتروكين والمنسوب لأبي حاتم الرازي وأبي زرعة، وكتاب الضعفاء لأبي زرعة هو في أوراق قليلة لا يتعدى ثمانية صفحات، وتوجد في القسم الثاني من المخطوط من منتصف صفحة 47 إلى صفحة 53، انظر ما قاله سعيد البرذعي عن هذه الأوراق في الضعفاء والمتروكين 2/ ورقة 47.

8- جاء في ترجمة عبد ا لرحمن بن حرملة - عم ا لقاسم بن حسان - من كتاب الجرح وا لتعديل أن عبد ا لرحمن ا لرازي قال :(أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، وقال أبي يحول منه) .[1]

وكان البخاري أدخل هذا ا لاسم في الضعفا ء وقال : (عبد الرحمن بن حرملة عن عبد ا لله بن مسعود روى عنه ا لقاسم بن حسان، لا يصح حديثه)[2]، وذكر نحو هذا الكلام في التاريخ الكبير[3] وهو هكذا عند أبي زرعة في أسامي الضعفاء لكن من دون حكم على الحديث[4] .

والحديث رواه عن عبد الرحمن بن حرملة ابن أخيه القاسم بن حسان عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره عشر خلال : تختّمَ الذهب، وجرَّ الإزار، والصفرةَ – يعني الخلوق–، وتغييرَ الشَّيْب، والرُّقى إلاّ بالمعوذات، وعقدَ التمائم، والضرْبَ بالكعاب، والتبرجَ بالزينة لغير محلها، وعزل الماء عن محله، وإفساد الصبي غير محرمه) .

ووجه الخلاف بين أبي حاتم والبخاري هو أن البخاري حكم على الحديث بعدم الصحة، بينما أبو حاتم يقول في ترجمة عبد الرحمن بن حرملة : (ليس بحديثه بأس، وإنما روى حديثا واحدا ما يمكن أن يعتبر به، ولم أسمع أحدا ينكره ويطعن عليه)[5]، مشيرا إلى هذا الحديث، فدل هذا على أن الحديث صحيح، وأن عبد الرحمن بن حرملة ثقة، وكذلك فعل أبو حاتم ابن حبان فإنه ذكره في الثقات مخرجا هذا الحديث في ترجمته[6]، فدل هذا على أن الرجل ثقة وحديثه صحيح .

---

(1) الجرح والتعديل 223/5 رقم 1051.
(2) الضعفاء ص 455-456 رقم 205.
(3) التاريخ الكبير ص 270/5 رقم 874.
(4) أسامي الضعفاء لأبي زرعة الرازي في الضعفاء والمتروكين 12 ورقة 50 سطر 4 و5.
(5) الجرح والتعديل 222/5-223.
(6) الثقات 102/5-103.

وعلاوة على هذا كله، فالحديث أخرجه أبو داود في السنن في كتاب الخاتم بسنده إلى القاسم بن حرملة عن عمه عن عبد الرحمن بن مسعود،[1] وكذلك أبو شعيب النسائي، باب في الخضاب بالصفرة[2].

وذكره الشيخ ناصر الدين الألباني في ضعيف سنن أبي داود، وحكم عليه بالنكارة متعلقا بقول أبي داود في التعليق على الحديث بقوله : (انفرد بإسناد هذا الحديث أهل البصرة، والله أعلم)[3].

وليس في انفراد المعتمر بن سليمان التيمي – وهو بصري- ما يوجب الحكم على الحديث بالنكارة، لأن المعتمر ثقة، وهو من رجال الصحيحين[4]، وما انفرد به الثقة ما لم يخالف من هو أوثق هو مقبول عند أهل العلم.

ثم إن الحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى من طريقين إلى القاسم بن حسان عن عمه، الأولى في كتاب الضحايا –باب التمائم-[5]، والثانية في كتاب النكاح – باب من كره العزل[6].

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق جرير عن الركين بن الربيع- وهو من رجال الصحيحين أيضا – عن القاسم عن عمه بتقديم وتأخير في بعض ألفاظه[7].

وأخرجه أبو عبد الله الحاكم في المستدرك على الصحيحين من رواية معتمر بن سليمان عن الركين بن الربيع سماعا عن القاسم بن حسان به، وعلق عليه قائلا : (هذا

---

(1) سنن أبي داود 4/89-90 كتاب الخاتم رقم 4222.
(2) سنن النسائي 8/141.
(3) انظر ضعيف سنن أبي داود ص 416-417 رقم 905، وسنن أبي داود 4/90.
(4) انظر ترجمته في المغني في معرفة رجال الصحيحين ص 243 رقم 2138.
(5) السنن الكبرى 9/350.
(6) المصدر السابق 7/231-232.
(7) المسند 1/475 رقم 3604.

حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)[1].

قلت : انتهى الجزم فيه بالصحة.

9- جاء في ترجمة عبد الصمد بن حبيب الأزدي أن عبد الرحمن الرازي سمع أباه يتحدث في بيان حال الراوي ويقول : (يكتب حديثه، ليس بالمتروك، وقال : يحول من كتاب الضعفاء)، يعني كتاب الضعفاء الذي صنفه أبو عبد الله البخاري.

وقال عبد الرحمن الرازي : (سمعت أبي يقول : هو لين الحديث، ضعفه أحمد ابن حنبل)[2].

وبين هذا القول والقول الأول تناقض صارخ أوقع فيه عبد الرحمن أباه، فقوله : (لين الحديث، ضعفه أحمد بن حنبل (هو من كلام البخاري في ترجمة الراوي من كتاب الضعفاء[3] والتاريخ الكبير[4]، واستبعد أن يكون ذلك من كلام أبي حاتم، فلعل عبد الرحمن وقف على ذلك في كتاب الضعفاء، فغلب على ظنه أنه من كلام أبيه، والحاصل أن البخاري أخرج هذا الاسم في الضعفاء تبعا للإمام أحمد، وكان الإمام أحمد قد تكلم في عبد الصمد بن حبيب فوضح بذلك أمره عند أهل العلم[5]، ولم يتكلم فيه أحد من علماء القرن الثالث إلا الإمام أحمد وأبا زرعة الرازي[6]، وأرى أن أبا زرعة تبع شيخه الإمام أحمد لأنه لم يذكر في تضعيفه علة توجب ذلك الضعف، ولا حتى الإمام أحمد، وتبعهم البخاري في ذلك، غير أن البخاري ساق للراوي في التاريخ شاهدا من رواية بهلول بن حسان عن عبد الصمد هذا عن سعيد بن طهمان القطعي عن أنس رضي

---

(1) المستدرك على الصحيحين 195/4.
(2) انظر الجرح والتعديل 51/6 رقم 271.
(3) الضعفاء الصغير ص 461 رقم 237.
(4) التاريخ الكبير 106/6 رقم 1835.
(5) أخرجه الخطيب في تاريخه 36/11 رقم 5712.
(6) انظر الضعفاء لأبي زرعة في الضعفاء والمتروكين 2/ورقة 50 سطر 16 و17.

الله عنه، قال النبي صلى الله عليه وسلم : فتح ربكم دارا وصنع مأدبة[1]، وَ ذِكْرُهُ لهذا الشاهد يوحي أنه بنى حكم الضعف عليه، وهو شاهد منكر بيد أن نكارة هذا الحديث لا تنحصر في عبد الصمد بن حبيب بقدر ماتنحصر في من روى عن عبد الصمد بن حبيب، وفي من روى عنه حبيب، وأما من روى عن ابن حبيب فهو بهلول ابن حسان فلا يكاد يذكر في كتب الطبقات، فهو مجهول، وقد أخرج له الخطيب في تاريخه ترجمة لم يبين حاله فيها بشيء[2]، ولا ذكر من حاله شيئا عن أهل العلم، وأما من روى عنه عبد الصمد بن حبيب فهو سعيد بن طهمان القطعي، وهو رجل ضعيف[3]، قال أبو حاتم الرازي : (يروي عن أنس، لا يذكر سماعا ولا رؤية، بصري الدار)[4]، فأتضح من هذا أن علة هذا الشاهد المنكر ليست منه.

وعبد الصمد بن حبيب من الرواة المشهود لهم بالعلم والرواية، ويظهر أنه من أسرة عالمة لأن أباه عبد الله بن حبيب من الرواة، وكان عبد الصمد يروي عن أبيه وعن معقل القسملي وآخرين، وهوشيخ لمسلم بن إبراهيم[5]، ومن رجال أبي داود – أخرج له في السنن– [6]، وذكره الخطيب في تاريخه فقا ل :(وقيل عبد الصمد بن عبد الله بن حبيب[7] الأ زدي العوذي، من أهل البصر ة، سكن بغداد، وحدث بها عن أبيه وعن سعيد بن طهران القطيعي[8]، روى عنه محمد بن جعفر المد ائني، والبهلو ل بن حسان الأ نباري)[9] .

---

(1) التاريخ الكبير 106/6 رقم 1835.
(2) لعلها هي الترجمة الوحيدة الموجودة لهذا الراوي، انظر تاريخ بغداد 108/7-109 رقم 3549.
(3) انظر الميزان 146/2 رقم 3218.
(4) الجرح والتعديل 35/4رقم 149
(5) انظر السنن-كتاب الصوم-باب فيمن اختار الصيام-318/2رقم2410و2411
(6) الجرح والتعديل 51/6رقم271
(7) كذا هو في رواية بهلول بن حسان عنه في التاريخ الكبير 106/6رقم 1853
(8) كذا، وصوابه سعيد بن طهمان القطعي، والضبط من التاريخ الكبير 106/6 رقم 1853
(9) تاريخ بغداد 36/11رقم5712

والرجل وثقه يحيى بن معين-في رواية عند عبد الرحمن بن أبي حاتم-قال : (ليس به بأس)[1] وفي أخرى عند الخطيب في تاريخه :(عبد الصمد بن حبيب،شيخ بصري، ليس به بأس، كان ههنا في ببغداد)[2]، وذكره أبو حفص بن شاهين في الثقات.[3]

10- جاء في ترجمة عبيد الله بن أبي زياد القداح- أن عبد الرحمن الرازي سأل والده عنه فسمعه يقول : (ليس بالقوي، ولا بالمتين، وهو صالح الحديث يكتب حديثه، ومحمد بن عمرو بن عقلمة أحب إلي منه، يحول اسمه من كتاب الضعفاء الذي صنفه البخاري) .[4]

والبخاري أخرج اسم هذا الراوي في الضعفاءالصغير، ولم يجزم بضعفه، وإنما نقل في ترجمته قول يحيى بن سعيد القطان، وهو قول لا يلحقه بالضعف المطلق، بل يجعله وسطا بين الجرح والتعديل.

وكذلك فعل في التاريخ الكبيريقول: (عبيد الله بن أبي زياد القداح المكي، سمع أبا الطفيل، والقاسم بن محمد، يروي عنه الثوري ووكيع، قال يحيى القطان : كان وسطا، لم يكن بذاك ليس هو مثل عثمان بن الأسود، ولا سيف، ومحمد بن عمر أحب إلي منه) .[5]

فاعتراض أبي حاتم على البخاري بخصوص هذا الراوي يتجه إلى ثلاثة مسائل:

1- أن البخاري بنى إخراج اسم الراوي في الضعفاء على قول يحيى بن سعيد القطا ن، وقول يحيى بن سعيد القطان لا يوحي بذلك، بل في صريح لفظه أن الراوي في منزلة وسطى بين الجرح والتعد يل، وإلى هذا القصد يتجه قول أبي حاتم الرازي في بيان حال الراوي، فإنه بقوله :(ليس بالقوي، ولا بالمتين وهو صالح الحديث يكتب حديثه. . .) يجعل الراوي في منزلة وسط.

---

(1) انظر الجرح والتعديل 51/6
(2) تاريخ بغداد 36/11
(3) انظر تاريخ أسماء الثقات ص 242 رقم 933
(4) الجرح والتعديل 316/5 رقم الترجمة 1500
(5) الضعفاء الصغير ص 457 رقم 214 ، و التاريخ الكبير 382/5 رقم 1221

2- أن من النقاد من وثقه، ومنهم من خفف من جرحه ، ومنهم من ضعفه، ومنهم من اضطرب فيه، فالذي وثقه هو أبو حفص بن شاهين، ذكره في الثقات قائلا: (صالح، ليس به بأس)[1]، وقال الإمام أحمد (صالح)[2].

وأما الذي خفف من حاله فيحيى بن سعيد القطان، وقوله عند البخاري، وأخرجه ابن أبي حاتم من رواية علي بن المدني عنه[3]، وتبعه أبو حاتم الرازي فوضعه في نفس المنزلة.

وأما الذين ضعفوه فالبخاري، وقد نسب إليه تضعيفه لكونه أخرجه في الضعفاء، وتبعه في ذلك النسائي، له في الضعفاء، وقال : (ليس بالقوي)[4] .وكذلك أبو زرعة الرازي فإنه فعل فيه ما فعل البخاري[5].

وقال أبو عبد الله الحاكم : (ليس بالقوي عندهم)[6]

وأما الذين اضطربوا فيه بالتضعيف تارة وبالتوثيق أخرى فالإمام يحيى بن معين، ففي رواية أحمد بن يحيى عنه قال : (ليس به بأس)[7]، وفي رواية العباس الدوري عنه: (ضعيف)[8]

ونقل الحافظ الذهبي أن النسائي اضطرب فيه أيضا فقال : (ليس بالقوي)، وقال مرة: (ليس به بأس)، وقال مرة : (ليس بثقة)[9]

---

(1) تاريخ أسماء الثقات ص 238 رقم 908
(2) الجرح والتعديل 315/5 رقم 1500.
(3) المصدر السابق.
(4) ضعفاء النسائي ص 148 رقم 355
(5) أخرجه في الضعفاء مقتصرا على قول يحيى بن سعيد القطان فيه، أنظر الضعفاء والمتروكين ورقة 12.
(6) أنظر الميزان 8/3 رقم 5360
(7) أنظر الميزان 8/3 رقم 5360
(8) الجرح والتعديل 315/5-316 رقم 1500
(9) الميزان 8/3 رقم 5360

3- أن الرجل من رواة العلم، يروي عن عامر بن واثلة-أبي الطفيل-والقاسم بن محمد، روى عنه خلق من الرواة، منهم الكبار من أمثال سفيان الثوري ووكيع بن الجراح وأبي عاصم النبيل وعيسى بن يونس وعتاب بن بشير[1]، وهو من رجال أبي داود والترمذي والنسائي.[2]

وأخرج له الترمذي من حديث أسماء بنت أبي بكر قالت : قال رسول الله عليه وسلم : (اسم الله الأعظم في : الله لا إله هو الحي القيوم- وإلهكم إله واحد)، وقال الترمذي عقبه (هذا حديث صحيح)[3]، ولذلك قال الحافظ ابن عدي، (لم أرله شيئا منكرا)[4] .

من هذه المعطيات يتأكد لنا أن عبد الله بن أبي زياد إن لم يكن ثقة فهو في منزلة وسط بين الجرح والتعديل، وهو ليس بمحل أن يدخل ضمن زمرة الضعفاء، والله أعلم.

11- أنكر أبو حاتم الرازي على البخاري إدخال عبيد الله بن عبد الله أبي المنيب العتكي في كتاب الضعفاء، قال : (يحول)[5]، وكان البخاري أخرج هذا الاسم في الضعفاء الصغير فقال : (عبيد الله بن عبد الله، أبو المنيب العتكي، المروزي،سمع ابن بريدة وعكرمة، روى عنه زيد بن الحباب، وزيد بن الحسين، عنده مناكير، قال أبو قدامة: أراد ابن المبارك أن يأتيه فأخبر أنه روى عن عكرمة : (لا يجتمع الخراج والعشر) فلم يأته)[6]، وكذا قال في ترجمته من التاريخ الكبير.[7]

فأتضح من هذا أمران :

---

(1) الجرح والتعديل 315/5 رقم 1500
(2) أنظر التقريب 533/1 رقم 1447
(3) أنظر الميزان بالمعطيات السابقة.
(4) المصدر السابق.
(5) الجرح والتعديل 322/5 رقم 1529
(6) الضعفاء الصغير ص 457 رقم 213
(7). التاريخ الكبير 388/5 رقم 1245

أولهما : أن البخاري بنى تضعيفه للراوي على ترك عبد الله بن المبارك، وإنما تركه ابن المبارك من أجل حديث واحد أخرجه أبو حاتم الرازي عن أبي قدامة السرخسي سماعا، وهو الموجود عند البخاري[1]، ولم يعبأ أبو حاتم بذلك لأنه إن تركه عبد الله بن المبارك فقد روى عنه يزيد بن الحباب وعلي بن الحسن بن شقيق وغيرهما [2].

ثانيهما : أن قوله (عنده مناكير)، لا تعني أن عامة ما يرويه أبوالمنيب العتكي منكر، وقد روى عنه النضر بن شميل أحاديث مستقيمة[3]، وحتى الأحاديث المنكرة التي أخرجت له في بعض المصادر لا تدل على أن النكارة من جهته، فهي من جهة من روى عنه[4] .

والرجل له مرويات عن عكرمة وعبد الله بن بريدة وسعيد بن جبيروعطاء بن أبي رباح وجابر بن زيد وعمر بن عبد العزيز وعثمان بن سراقة والحسن بن أبي الحسن البصري، والقاسم بن محمد أبي نهيك الأسدي، وأبي عثمان الأنصاري المديني-قيل اسمه عمرو- [5]، وهذا كله إن دل على شيء فإنما يدل على اتساع الرجل في الرواية، وأحاديثه في سنن أبي داود،والنسائي وابن ماجة[6] .

ويشبه ما قاله البخاري فيه ما قاله ابن عدي، فإنه بعد أن قال (عنده مناكير)[7] قال: (هو عندي لا بأس به)،[8] وكذلك وثقه يحيى بن معين، فقد روى عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى أنه قال فيه (ثقة)[9]، ووهم فيه الحافظ الذهبي فظنه اثنين

---

(1) هو في الجرح والتعديل 322/5 رقم 1529
(2) أنظر المصدر السابق
(3) أنظر اللسان 106/4 رقم 209
(4) المصدر السابق 106/4 رقم 209 والميزان 11/3 رقم 5373
(5) أنظر الجرح والتعديل 322/5
(6) أنظر التقريب 535/1 رقم 1473
(7) أنظر اللسان 106/4
(8) الميزان 11/3 رقم 5373
(9) تاريخ يحيى برواية الدارمي ص 138 رقم 457

فأخرج الأول باسم (عبيد الله بن عبد الله العتكي البصري)،[1] ثم ذكر الذي يليه باسم (عبيد الله بن عبد الله، أبو المنيب العتكي المروزي)[2]، وهو واحد[3]، وأخرجه اسمه في (معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد)، مكتفيا بتوثيق أبي حاتم له[4].

وقال أبو حاتم (صالح الحديث)[5]، وقال الحافظ ابن حجر (صدوق، يخطىء)[6].

فتبين من هذا أن الرجل لا يلزمه الضعف.

12- جاء في ترجمة عجلان بن سهيل[7] الباهلي أن أبا حاتم قال: (روى حديثا واحدا، لا أعلم بحديثه بأسا، وأدخله بعض الناس في كتاب الضعفاء، يحول منه)[8].

والذي أدخله في الضعفاء هو البخاري، فقد ذكره هناك بقوله: (عجلان بن سهل الباهلي، عن أبي أمامة، روى عنه سليمان بن موسى،لم يصح حديثه)[9]، وكذا قال في التاريخ الكبير[10].

وتظهر من قولة أبي حاتم الرازي السابقة معاكسة واضحة، فالحديث الذي رواه عجلان بن سهيل عن أبي أمامة ورواه عنه سليمان بن موسى هو غير صحيح عند البخاري لكنه سليم عند أبي حاتم، وإذا سلم حديثه سلم حاله.

---

(1) الميزان 10/3 رقم 5372
(2) المصدر السابق 11/3 رقم 5373
(3) عجبا للحافظ الذهبي فإنه آخذ ابن عدي على تكريره لترجمة الراوي فقال في المغني : (كرره ابن عدي، ولم يدر) 416/2 رقم 3931
(4) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص 142 رقم 226
(5) الجرح والتعديل 322/5
(6) التقريب 535/1 رقم 1473
(7) ويقال ابن سهل كما سيأتي عند البخاري.
(8) الجرح والتعديل 19/7 رقم 93
(9) الضعفاء الصغير ص 471 رقم 286
(10) التاريخ الكبير 16/7-62 رقم 821

وقد نأى بعض النقاد المتأخرين عن الصواب حين وصفوه بالجهالة،ومن هؤلاء الحافظ الذهبي فإنه قال في الميزان : (فيه جهالة)، ثم ساق فيه قول البخاري السابق[1] وذكر نحو هذا الكلام في المغني في الضعفاء[2]، وقال ابن عدي : (ليس بالمعروف)[3]، وأرى أنهم بنوا حكم الجهالة على رواية سليمان بن موسى عنه، وهي الرواية التي جاءت عند البخاري، وهؤلاء إن أرادوا فيه جهالة العين فهي مرتفعة لأن أبا حاتم الرازي زاد راويا آخر، وهو رجاء بن أبي سلمة[4]، فاتفق نفسان في الرواية عنه،فارتفعت جهالة العين، وإن أرادوا جهالة الحال فقد وثقه أبو حاتم الرازي وذكره أبو حاتم ابن حبان في الثقات،[5] فارتفعت بذلك جهالة الحال، والله أعلم.

13- قال أبو حاتم الرازي : (عمرو بن عبد الله قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتفا فصلى ولم يتوضأ، روى هذا الحديث الواحد ،روى جعيد بن عبد الرحمن عن الحسن بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عنه) .[6]

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم : (أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول يحول من هناك) .[7]

والمذكور في ضعفاء البخاري باسم عمرو بن عبيد الله الحضرمي،قال : (رأى صلى الله عليه وسلم ولا يصح حديثه) .[8]

ونسبوه إلى الأنصار فقالوا (عمرو بن عبد الله الأنصاري)، قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتفا . . . الخ كذا هو في تعجيل المنفعة عند الحافظ ابن حجر[9]، وعلق

---

(1) الميزان 61/3 رقم 5587
(2) المغني في الضعفاء 431/2 رقم 378
(3) اللسان 106/4 رقم 378
(4) أنظر الجرح والتعديل 19/7 رقم 93
(5) انظر اللسان 160/4
(6) الجرح والتعديل 242/6 رقم 1343
(7) المصدر السابق
(8) الضعفاء الصغير ص 464 رقم 256،والتاريخ الكبير 312/6 رقم 2495
(9) تعجيل المنفعة ص 311 رقم 795

على هذا التباين فقال : (الذي وقع في المسند وتاريخ البخاري وكتاب ابن السكن وكتاب ابن عدي عمرو بن عبيد الله –بالتصغير– في أبيه وقد ذكره ابن خزيمة فقال: لا أدري هو من أهل المدينة أم لا، وأما قوله : (الأنصاري) فالأكثر ون قالوا فيه الحضرمي،ومنهم من قال الأنصاري)[1] .

فاتضح من هذا أن عمرو بن عبد الله– عند أبي حاتم– هو عمرو بن عبيد الله الحضرمي عند البخاري، وهو الملقب بالأنصاري عند غيرهما، وهو من الصحابة بدليل تصريحه برؤية النبي صلى الله عليه وسلم، وبدليل إقرار البخاري لهذه الصحبة، وهل الصحابي يذكر في الضعفاء ؟ الجواب أن البخاري لم يقصد الراوي بعينه لأن الصحابي ثقة بإجماع الأمة خلفا عن سلف، وإنما قصد روايته فقال : (ولا يصح حديثه)، وذلك أن الحديث الذي روي عنه في سنده من يُتهم، فقد رواه عنه جعيد بن الرحمن عن الحسن بن عبد الله، والحسن هذا قال فيه أبو حاتم : (مجهول)[2] ، فالبخاري تكلم في سنده، أما الحديث فهو صحيح بغير هذا السند، فقد أخرجه البخاري من طريق مالك بن أنس من حديث عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ[3] ، وأخرجه من حديث جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه بمثله[4] .

وأخرجه مالك بن أنس في الموطأ في باب ترك الوضوء مما مسته النار من حديث عبد الله بن عباس[5]، وأخرجه من حديث سويد بن النعمان[6]، وأخرجه ابن ماجة

---

(1) المصدر السابق ص 311-312 رقم 395

(2) قال أبو حاتم في ترجمته : (الحسن بن عبيد الله، روى عن عمرو بن عبد الله صاحب النبي صلى الله عليه وسلم،روى عنه الجعيد بن عبد الرحمن(...) هو مجهول)، الجرح والتعديل 22/3 رقم 91

(3) كتاب الوضوء-فتح الباري 310/1 رقم 207

(4) المصدر السابق 311/1 رقم 28.

(5) الموطأ بشرح الزرقاني 57/1 رقم 47

(6) المصدر السابق 58/1 رقم 48

في السنن في الباب نفسه من حديث عبد الله بن عباس[1]، ومن حدث أم سلمة[2]، وهذان الحديثان علق عليهما الحافظ ابن عبد البر في التمهيد قائلا : (وهما حديثان صحيحان)[3] .

فالحديث متنه صحيح، وعمرو بن عبيد الله الحضرمي من صحابة رسول الله صلى عليه وسلم لا يلزمه الضعف،فمن هنا ظهر صواب إنكار أبي حاتم على البخاري.

14- جاء في ترجمة قطبة بن العلاء بن المنهال، أبي سفيان الكوفي أن عبد الرحمن الرازي قال لوالده أن البخاري أدخله في كتاب الضعفاء فقال : (ذلك مما تفرد به)،وبين أبو حاتم حاله بقوله: (شيخ يكتب حديثه ولا يحتج)[4] .

وكان أبو عبد الله البخاري أخرج هذا الاسم في الضعفاء الصغير قائلا: (قطبة ابن العلاء بن المنهال الكوفي،عن أبيه،وليس بالقوي، وفيه نظر،ولا يصح حديثه)[5] .

وما يرده البخاري هنا هو حديثه عن أبيه، وإليه أشار في التاريخ الكبير بقوله : (عن أبيه وليس بالقوي)[6]، والحديث رواه محمد بن إسماعيل الصائغ والقاسم بن محمد عنه عن سفيان بن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا : ما ذئبان ضاريان في حظيرة وثيقة يأكلان ويفرسان[7] . . .

وقول أبي حاتم في البخاري (ذلك مما تفرد به)،هو استعجال مبالغ فيه، فقد ذكره أبو زرعة الرازي في الضعفاء أيضا[8]، وسأله عبد الرحمن الرازي عنه فقال : (يحدث عن

---

(1) السنن-باب الوضوء مما غيرت النار-ص 178
(2) المصدر السابق-باب الرخصة في ذلك-ص 179
(3) التمهيد 329/3، وانظر 333/3 و334 و345 و 346.
(4) الجرح والتعديل 141/7 - 142 رقم 792
(5) الضعفاء الصغير ص 477 رقم 304
(6) التاريخ الكبير 191/7رقم 851
(7) الميزان 190/3 رقم 6897
(8) أسامي الضعفاء لأبي زرعة الرازي في الضعفاء والمتروكين 12 ورقة 51 سطر 21و22

سفيان بأحاديث منكرة)،[1] وهو حكم نتج عن معرفته السابقة بحديث الراوي،فقد سأله عبد الرحمن الرازي عن هذا الحديث في العلل فأعله بمعية أبي حاتم الرازي[2] .

وليس هذا مما يضعف قطبة،فحديث (ما ذئبان ضاريان)خرجه الإمام أحمد والنسائي والترمذي وابن حبان في صحيحه من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه، قال فيه الترمذي : (حسن صحيح)، وهو بلفظ : (ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه)، وروي من وجه آخر قريب من اللفظ السابق وهو من حديث عبد الله بن عباس وأبي هريرة وأسامة بن زيد وجابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وعاصم بن عدي الأنصاري، وقد علق عليه الحافظ ابن رجب تعليقا وافيا في كتاب شرح الترمذي[3] .

هذا وإن لقطبة بن العلاء أحاديث أخرى عن الثوري مستقيمة، قال ابن عدي : (ولقطبة عن الثوري وغيره أحاديث متقاربة، وأرجوا أنه لابأس به)[4]، وكان قطبة يروي عن أبيه العلاء بن المنهال الغنوي، وكانت عند هذا الأخير أحاديث عن عاصم ابن كليب وهشام بن عروة ومهند القيسي، وهو ثقة[5]، وروى عن قطبة-فضلا عن محمد بن إسماعيل الصائغ والقاسم بن محمد-العراقيون، وهو فضلا عن هذا كله من شيوخ أبي حاتم الرازي، فقد كتب عنه أبو حاتم بالكوفة وقال: (ما بلغنا إلا خيرا)[6]، وهو القول المنتهى في بيان حاله، وتصرف الحافظ الذهبي في عبارة أبي حاتم فأخرجها في كتابه المغني مخرج الجرح[7]، ولم يصب.

---

(1) الجرح والتعديل 142/7

(2) العلل 102/2 رقم 1799

(3) منقول في جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر في باب-ذم العلم على مداخلة السلطان الظالم- الجزء الأول-هامش ص 202-203

(4) اللسان 474/4

(5) الجرح والتعديل 361/6 رقم 1992

(6) المصدر السابق 141/7

(7) انظر المغني في الضعفاء 525/2 رقم 5052

15- قال ابن أبي حاتم : (قعقاع بن أبي حدود الأسلمي، ويقال: قعقاع بن عبد الله بن أبي حدرد، ولا يصح له صحبة،وهو زوج بقيرة، روى عبد الله بن سعيد عن أبيه عنه، سمعت أبي يقول ذلك) .ثم قال : (وأدخله بعض الناس في كتاب الضعفاء،فسمعت أبي يقول: يحول من هذا الكتاب، فإن الراوي عنه عبد الله بن سعيد المقبري، وعبد الله ضعيف)[1] .

والذي ذكر القعقاع في الضعفاء هو البخاري، ولم يذكره أحد في الضعفاء غيره، وقال (وحديثه عند عبد الله بن سعيد المقبري لا يصح)[2]، فبين أن علة التضعيف هي في الحديث الذي رواه عنه عبد الله المقبري، وذكر نحو هذا الكلام في التاريخ الكبير[3]، بل هو بمثل ما جاء عند ابن أبي حاتم، والذي يظهرأن ابن أبي حاتم نقل الترجمة من التاريخ الكبير وعرضها على أبيه فصوبها، وعند المقابلة بين ما في التاريخ الكبيروما في الجرح والتعديل يتضح أنهما اتفقا في شيء واختلفا في أشياء .

فمما اتفقا فيه أن القعقاع بن أبي حدرد يقال له القعقاع بن عبد الله بن أبي حدرد، غير أن البخاري جزم بعدم صحة الاسم الأخير.

واتفقا على أن الحديث الذي روي عنه لا يصح.

ومما اختلفا فيه أن البخاري جزم بصحبته، ونفى أبو حاتم أن تكون له صحبة، واختلفا أيضا في حال الراوي من جهة الجرح والتعديل، فالبخاري أدخله في الضعفاء بناء على أن الحديث الذي رواه عنه عبد الله المقبري لا يصح، وأبو حاتم الرازي أمر بتحويل اسمه من الضعفاء بناء على أن علة الحديث هي من جهة عبد الله المقبري وقد جزم بضعفه، وإذا كان الحديث معلولا بعبد الله المقبري فما ذنب القعقاع بن أبي حدرد ؟

---

(1) الجرح والتعديل 136/7 رقم 763.
(2) الضعفاء الصغير ص 477 رقم 303.
(3) التاريخ الكبير 187/7-188 رقم 834.

وأما الحديث المذكور فقد رواه البغوي وابن شاهين والطبراني من طريق عبد الله ابن سعيد المقبري عنه أبيه عن القعقاع بن أبي حدرد سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (تمعددوا واخشوشنوا وامشوا حفاة)[1] .

قال الطبراني : (لا يروى عن القعقاع إلا بهذا الإسناد، تفرد به صفوان بن عيسى عن عبد الله بن سعيد) .[2]

وقال ابن السكن : (ذكره بعضهم أنه من الصحابة ولم يثبت،والمشهور بالصحبة والده عبد الله بن أبي حدرد)[3] .

والمتحصل من عبارة ابن السكن أنه القعقاع بن عبد الله بن أبي حدرد، فعلى هذا تكون الصحبة لعبد الله بن أبي حدرد لا للقعقاع بن عبد الله، وهذا يخالف ما ذهب إليه البخاري من أن للقعقاع صحبة.

وفرق الحافظ ابن حجر بين القعقاع بن عبد الله بن أبي حدرد والقعقاع بن أبي حدرد حيث ذهب إلى أن القعقاع بن عبد الله هو ابن أخي القعقاع بن أبي حدرد، وللأخير صحبة[4] .

وفرق بينهما ابن حبان في الثقات فذكر القعقاع بن أبي حدرد الأسلمي وقال : (عداده في أهل مكة، يقال له صحبة)[5] .

وذكر القعقاع بن عبد الله بن أبي حدرد فقال : (يروي عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري)[6] .

---

(1) الإصابة 5/449-450 رقم 7131 ، وانظر تهذيب تاريخ دمشق 7/352

(2) المصدر السابق (الإصابة)

(3) المصدر السابق (الإصابة)

(4) المصدر السابق 5/554-555 رقم 7347،وقال غبر ذلك في تعجيل المنفعة ص 344-345 رقم 889 .

(5) الثقات 3/349

(6) المصدر السابق 5/323

والمستنتج من هذا كله أن القعقاع بن أبي حدرد الأسلمي سواء أكان واحداً أم اثنين فعداده في الثقات، وأما إذا كان صحابيا فالحجة أعظم،لأن الصحابي هو ثقة بإجماع علماء الأمة، وذكره في الضعفاء هو خرق لهذا الإجماع ، وأما العلة في الحديث المذكور فهي من جهة عبد الله بن سعيدالمقبري، فقد تركوه وتركوا حديثه وحكموا عليه بالضعف ولم ينفرد أحد بتوثيقه.

فقد تركه يحيي بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي[1]، وقال الإمام أحمد: (منكر الحديث، متروك الحديث،مديني)،[2] وقال عمرو بن علي الصيرفي الناقد: (متروك الحديث)[3]، وقال أبو زرعة الرازي : (هو ضعيف الحديث ليس يوقف منه على شيء)[4]، وأخرج اسمه في أسامي الضعفاء الذي جمعه سعيد البرذعي[5]، وقال يحيى بن معين (ضعيف)[6] ،وقال مرة: (ليس بثقة)[7]، وفي أخرى (ليس بشيء)[8]، وفي أخرى : (لا يكتب حديثه)[9]، وذكره البخاري في الضعفاء[10]، ونسبوا إليه أنه قال فيه (متروك)[11]، وتقدم معنا أن أبا حاتم الرازي قال فيه (ضعيف)، وفي رواية أخرى قال: (ليس بالقوي)[12].

وذكره أبوحاتم ابن حبان في المجروحين وضعفه جدا[13].

---

(1) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 71/5رقم 336، وأبو حاتم ابن حبان في المجروحين 9/2
(2) الجرح والتعديل 71/5
(3) المصدر السابق.
(4) المصدر السابق
(5) في الضعفاء والمتروكين لأبي زرعة وأبي حاتم 2 ورقة 49 سطر 20و21
(6) الجرح والتعديل 71/5
(7) أخرجه أبو حاتم ابن حبان في المجروحين 9/2، وأنظر الميزان 429/2 رقم 4353
(8) الميزان 429/2
(9) أخرجه ابن حبان في المجروحين 9/2
(10) الضعفاء الصغير ص 452 رقم 186
(11) الحافظ الذهبي في الميزان 429/2
(12) الجرح والتعديل 71/5
(13) المجروحين 9/2

وقال الدر قطني : (متروك)[1]، وكذلك قال النسائي[2] والحافظ الذهبي[3]، وقال في الميزان : (واه بمرة) .[4]

وترجم له الحافظ ابن حجر في التقريب، وقال (متروك)، أخرج له الترمذي وابن ماجة[5] .

16- وجاء في ترجمة كدير الضبي أن عبد الرحمن الرازي قال: (سألت أبي عنه فقال : محله الصدق، وقيل له : إن محمد بن إسماعيل أدخله في كتاب الضعفاء فقال: (يحول من هناك) .[6]

وكان البخاري ذكر هذا الاسم في كتابه الضعفاء قائلا : (كدير الضبي، عن النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه أبو إسحق السبعي،ليس بالقوي)[7]

وقوله : (ليس بالقوي) هي لفظة عامة تحتاج إلى تخصيص، وهي على كل حال تفيد الجرح، كما أن إخراج اسم الراوي في كتاب مخصص للرواة الضعفاء لا يفيد إلا ذلك، وبالمقارنة بين ما جاء في الضعفاء وما أورده في ترجمة الراوي من التاريخ الكبير يتضح أنه بنى تضعيفه للراوي على غيره، وهو سماك بن سلمة، قال هناك : (روى عنه سماك بن سلمة، وضعفه)[8] .

وسماك بن سلمة هذا وإن لم يكن من أهل النقد المعتمد عليهم في تعديل الرواة وتجريحهم فإن روايته مقبولة، لأنه ثقة، صالح الحديث[9] ، ولأن كدير الضبي شيخه ومن

---

(1) الضعفاء والمتروكين ص 333 رقم 310
(2) الضعفاء والمتروكين ص 144 رقم 343
(3) المغني في الضعفاء 340/2 رقم 3194
(4) الميزان 429/2
(5) التقريب 419/1 رقم 344
(6) الجرح والتعديل 174/7 رقم 992
(7) الضعفاء الصغير ص 479 رقم 308
(8) التاريخ الكبير 242/7 رقم 1034
(9) كذا قال فيه الإمام أحمد وغيره، انظر الجرح والتعديل 280/4 رقم1205، والتقريب 332/1 رقم 520

أهل بلده، غير أن ما ضعفه به فيه نظر، فقد تركه لشيء من التشيع هو غير ظاهر على مجمل ما روى، فقد روى جرير عن مغيرة بن مقسم عن سماك هذا قال : دخلت على كدير الضبي أعوده ، فقالت لي امرأته: أدن منه فإنه يصلي، فسمعته يقول في الصلاة: سلام على النبي والوصي،فقلت : لا والله لا يراني الله عائدا إليك) .[1]

فعلى هذه الرواية بنى البخاري تضعيفه للراوي،وتبعه النسائي فأخرج اسمه في الضعفاء قائلا: (ضعيف)[2]، وغال في وصفه بالإفراط في التشيع[3]

وأما تقوية أبي حاتم للراوي، فلها مبررات عملية قائمة، منها :

1- أن الغلو في التشيع الذي هو مداعاة تضعيفه عند من ضعفه لم يلحظه أبو حاتم في روايته، ولو لا حظه لأثبته في ترجمته، وله رواية موقوفة عن علي بن أبي طالب رواها يعلى بن عبيد عن أبي حيان التيمي- وهو ابن أخي يزيد بن حيان-عن يزيد بن حيان عنه عن علي ،وأخرى مرفوعة رواها شعبة وسفيان عن أبي إسحق الهمذاني قال سمعت كدير الضبي يقول : جاء رجل إلى الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال:أخبرني بعمل يدخلني الجنة. . . الحديث[4] ، وهما أثران لا يظهر فيهما أثر للتشيع .

2- كدير الضبي اختلفوا في صحبته،منهم من أَقَرَّ بها ، وذهب إلى أنه من الصحابة الذين لم يرو عنهم غير أبي إسحق الهمذاني، وبنوا ذلك على ما ذهب إليه زهير إليه عن أبي إسحاق أن كديرا أتى النبي صلى الله عليه وسلم، وهي أعلها أحمد بن حنبل بكون زهير رواها عن أبي إسحق عمرو بن عبد الله السبيعي في آخر عمره- أي لما أصابه الاختلاط -وأثبت أبو نعيم صحبته،وكذلك قال الحافظ ابن عدي[5] .

---

(1) الرواية في الميزان 411/3 رقم 6955 وفي اللسان 486/4 رقم 1539
(2) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص 195 رقم 502
(3) انظر الحافظ الذهبي في الميزان 411/3، وفي المغني في الضعفاء 532/2 رقم 5092
(4) انظر الميزان 410/3-411
(5) اللسان 487/4

وممن نفى عنه الصحبة البخاري والنسائي فضعفاه، وكذلك أبوحاتم الرازي فإنه أعل الرواية المرفوعة السابقة بالإرسال[1]. وقال في المراسيل: (لا نعلم له صحبة)[2]، غير أنه قواه.

وفي الختام، فكدير بن قتادة الضبي إن كان صحابيا فلا يحتاج إلى توثيق، وإن يكن صحابيا فمحله الصدق عند أبي حاتم[3]، وموقعه من الضعفاء بعيد، وما قاله فيه سماك ابن سلمة لا يوجب النيل منه.

17- جاء في ترجمة كُريم الكوفي من كتاب الجرح والتعديل أن عبد الرحمان الرازي قال: (أدخله البخاري في كتاب الضعفاء فسمعت أبي يقول : يحول من كتاب الضعفاء)[4].

وكريم هذا اختلفوا في رسم اسمه هل بفتح الأولى أم بضمها[5]، والراجح أنه بالضم كما عند ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل قال : (كريم برفع الكاف، كوفي روى عن الحارث الأعور، روى عنه أبو إسحق السبيعي حديثا واحدا)[6]، وفي كلامه مخالفة لمن قال بالفتح .

واختلفوا في نسبه ، قال البخاري في الضعفاء : (كريم بن الحارث ، ولا يصح، روى عنه أبو إسحق الهمذاني)[7]، وفي اللسان لابن حجر : (كريم بن الحارث الأعور)[8] وأراه تصحيفا ، والضبط من الميزان، قال : (كريم عن الحارث الأعور)[9].

---

(1) في الجرح والتعديل 174/7، والمراسيل ص 144رقم 315، وجامع التحصيل ص 259 وفيه : (كدير ابن قتادة الضبي) رقم 652

(2) المراسيل ص 144 رقم 315

(3) الجرح والتعديل 174/7.

(4) المصدر السابق 1001/7

(5) راجع التعليق على الترجمة في التاريخ الكبير 243/7-244 رقم3.

(6) الجرح والتعديل 175/7 رقم 1001

(7) الضعفاء الصغير ص 479رقم309

(8) اللسان 488/4 رقم 1547

(9) الميزان 412/4 رقم 6960

وقال في تعجيل المنفعة: (كريم –بالتصغير–ابن الحارث بن عمرو السهمي)[1] وهو الصواب لأن أباه من الصحابة، وهو من الرواة، روى عنه ابنه كريم هذا وابنه عبد الله – أخو كريم –وابن ابنه زرارة بن كريم[2]، فأتضح أن كريم من عائلة عالمة، أبوه من الصحابة،وكان راويا، وأخوه من الرواة ، وابنه زرارة من أهل الرواية، وأراد الحافظ ابن عدي أن يجهله فقال : (ما حدث عنه سوى أبي اسحق)، وعلى قول ابن عدي هذا بنى الحافظ الذهبي تضعيفه له فأخرجه في الضعفاء[3] ولم يصيبا في ذلك ، فقد روى عنه أبنه زرارة، وأبو إسحق السبعي، ولم يذكره مسلم بن الحجاج فيمن تفرد أبو إسحق بالرواية عنهم في كتابه الوحدان مما يدل أن غير أبي إ سحق شاركه في الرواية عنه[4] .

فلا أدري ما سبب تضعيف البخاري له، وأرى أن قوله : (لا يصح) تنصرف إلى الحديث الذي رواه عنه أبو إسحاق، وهو من رواية سعيد بن منصور عن أبي الأحوص عن أبي إسحق عنه عن الحارث عن علي بن أبي طالب في الصائم يأكل ناسيا قال : (طعمة أطعمها الله إياه)[5] .

فالبخاري أراد–والله أعلم– أنه صحيح بالرفع لا بالوقف، وعلى هذا الحال أخرجه في جامعه الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إذا نسي فأكل وشرب فليصم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه)[6]، وهو صحيح متفق عليه[7] .

وهو صحيح أيضا بالوقف، وما قاله علي بن أبي طالب هو مما فقهه من نص الحديث المرفوع، وكان طائفة من الصحابة يفتون به من دون أن ينسبوه إلى رسول الله

---

(1) تعجيل المنفعة ص 353 رقم 912
(2) راجع ترجمة رقم 374 من كتاب الجرح والتعديل 82/3
(3) المغني في الضعفاء 532/2 رقم 5096
(4) المنفردات والوحدان ص 129
(5) الميزان 412/4 واللسان 488/4
(6) كتاب الصوم –باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا-الفتح 155/4 رقم الحديث 1933
(7) صحيح مسلم بن الحجاج- كتاب الصيام-809/2رقم1155

صلى الله عليه وسلم، قال الحافظ ابن حجر: (ويعتضد أيضا بأنه قد أفتى به جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم منهم-كما قال ابن المنذر وابن حزم وغيرهما- علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر)[1] .

18- جاء في ترجمة كهمس بن المنهال أن عبد الرحمن بن أبي حاتم قال : أدخله البخاري في كتاب الضعفاء فسمعت أبي يقول : (يحول من كتاب الضعفاء)[2] .

وكهمس بن المنهال هذا هو السدوسي، أبو عثمان البصري اللؤلؤي، وهم ابن أبي حاتم في ترجمته فذكر أن أخواله من قيس، من النمر بن قيس أبو الحسن، وإنما هذا قيل في ترجمة كهمس بن الحسن النمري وهو الذي يسبقه في الترجمة عند ابن أبي حاتم، وعند البخاري في التاريخ الكبير، والضبط من عند البخاري، فإن البخاري روى الخبر مستقيما فقال : قال المقري. . .[3]، وهذا وهم لا يضر لأن التفرقة بينهما مؤكدة في المصدرين.

والحاصل أن البخاري أخرج اسم كهمس بن المنهال في الضعفاء الصغير قائلا : (كهمس بن المنهال عن سعيد بن أبي عروبة)[4] .

ثم قال في التاريخ الكبير : (عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جدب قال :نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين[5]، ووجدت عند الذهبي في الضعفاء قوله : (وله حديث منكر أدخله البخاري من أجله في الضعفاء)[6] فهو هذا، ولا أدري ما وجه النكارة في هذا الحديث؟ .

---

(1) فتح الباري 157/4

(2) الجرح والتعديل 171/7 رقم 973

(3) التاريخ الكبير 239/7- 240رقم1027

(4) الضعفاء الصغير ص 479 رقم307

(5) التاريخ الكبير 204/7 رقم 1029

(6) المغني في الضعفاء 543/2 رقم 5112

فإن كان في متنه فهي مرفوعة، فقد رواه أبو داود بسند متصل إلى جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين[1] ووضع الجوائح[2]، وأخرجه النسائي في سننه من دون ذكر (ووضع الجوائح)[3] لأنها زيادة منكرة وأول من انكرها أبو داود[4]، وعلق على ذلك الحافظ ابن عبد البر في التمهيد تعليقا شافيا[5]، فالحديث صحيح وليس فيه ما ينكر سوى هذه الزيادة.

وإن كانت في سنده فهي مرفوعة أيضا، لأن البخاري حصرها فيه، واتهمه بالقدر، وذكر في وصفه بالقدر رواية مضطربة ما أحوجها إلى التصويب والضبط قبل أن نبني عليها حكما جازما، قال في الضعفاء الصغير: (قال إسماعيل بن حفص عن أبيه : كان يقال فيه القدر)[6] وأصبح هذا الوصف في الراوي ناراً على علم ولا يوجد من المعاصرين للبخاري ممن يتسمى بإسماعيل بن حفص سوى إسماعيل بن حفص بن عمر ابن ميمون الإيلي، سمع منه أبو حاتم بالبصرة في رحلته الثالثة، وقال : (كتبت عنه وعن أبيه، وكان أبوه يكذب، وهو بخلاف أبيه)[7] .

ثم قال في التاريخ الكبير : (قال إسماعيل بن جعفر عن أبيه كان يقول (كذا) فيه القدر)[8] ولم نجد من المعاصرين للبخاري- فيما نعلم- سوى إسماعيل بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، سمع منه أبو حاتم، وكتب عنه وقال : (لم يكن به بأس)، ثم قال : (وجهدت أن يقيم لي حديثا بإسناد فلم

---

(1) السنين جمع سنة، وبيع السنين هو أن يبيع الإنسان ما تحمله الشجرة سنة أو أكثر، وهو بيع المعاومة أيضا، والمعاومة مأخوذة من العام الذي هو السنة سنن أبي داود-254/3 رقم 3374

(2) الجوائح، جمع جائحة، وهي الآفة التي تصيب الثمار فتهلكها-المصدر السابق-254/3 (التعليق)

(3) سنن النسائي 294/7-باب بيع السنين-

(4) أبو داود في السنن 254/2 – باب بيع السنن- رقم 3347

(5) التمهيد 194/2-195

(6) الضعفاء الصغير ص 479 رقم 7 30

(7) الجرح والتعديل 165/2-166رقم6 55،ولم يذكره في التاريخ الكبير

(8) التاريخ الكبير 240/7 رقم 1029

يمكنه إلا حديثا واحداً) كذا قال، وكتب أبو زرعة الرازي عن ابنه محمد[1]، وكان إسماعيل يروي عن أبيه جعفر،[2] وجعفر هذا ترجموا له ولم يذكروا في بيان حاله شيئاً[3] فهو مجهول الحال.

فتبين من رواية البخاري-على اضطرابها – أن الصحيح معلول لايعول عليه، ومما يؤكد عدم صحة ما ذهب إليه- من وصفه بالعقيدة الفاسدة- صحة رواياته، وتوثيق العلماء له، وعدم ظهور دعوة القدر في رواياته.

فمن جهة رواياته فقد أخرج له البخاري في جامعه مقرونا بمحمد بن سواء كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، في مناقب عمر[4]، وهي رواية صحيحة تضاف إلى الأولى، وكان كهمس من أصحاب سعيد بن أبي عروبة،روى عنه خليفة بن خياط العصفري كما هو ثابت في الصحيح [5]، وسعيد بن كثير بن عفير أحد شيوخ أبي حاتم الرازي.

وأما من وثقه فأبو حاتم الرازي، قال في بيان حاله: (يكتب حديثه، محله الصدق)[6]، والحافظ ابن حجر، قال في التقريب : (صدوق رُمي بالقدر)[7] ، وأخرج اسمه في أسماء من طعن فيهم من رجال البخاري،وقال : (وتكلم فيه مع ذلك)[8] ، وتناقض فيه الحافظ الذهبي فأخرج اسمه في المغني في الضعفاء[9] وفي معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد[10].

وأما وصفه بالقدر فتهمة انفرد بها من وصفه، وبينا عدم صحتها واضطراب البخاري في روايتها، وصدق أبو حاتم حين أمر بتحويل اسمه من كتاب الضعفاء.

---

(1) الجرح والتعديل 163/2 -164 رقم547
(2) المصدر السابق
(3) الجرح والتعديل 474/2 رقم 1928، والتاريخ الكبير 186/2 لرقم 2140
(4) كتاب فضائل الصحابة-باب مناقب عمر-انظر الفتح 42/7 رقم 3686
(5) المصدر السابق
(6) الجرح والتعديل 171/7 رقم 973
(7) التقريب 137/2 رقم 76
(8) مقدمة الفتح ص 437
(9) المغني في الضعفاء 434/2 - 435 رقم 5121
(10) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص 162 رقم 285

19- جاء في ترجمة مُحل بن مُحرز الضبي الكوفي من كتاب الجرح والتعديل أن عبد الرحمن الرازي قال : (أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول : يحول من هناك) .[1]

وعبارة البخاري في الضعفاء : (محل بن محرز الضبي ، قال يحيى القطان: لم يكن بذلك ، سمع أبا وائل وإبراهيم روى عنه وكيع، قال ابن عيينة : لم يكن بالحافظ، وهو محتمل)،[2] فثبتت من هذا النص ثلاثة أمور وهي:

أولا : أن البخاري بنى تضعيفه للراوي على قول يحيى بن سعيد القطان وسفيان ابن عيينة، وهما قولان لا يشهدان بالجرح المفضي إلى الضعف، فيحيى بن سعيد القطان جعله في مرتبة وسطى بين الجرح والتعديل فقال: (كان وسطا، لم يكن بذلك)، وهو قول أورده البخاري في التاريخ الكبير[3] ، وأخرجه ابن أبي حاتم من رواية صالح بن أحمد ابن محمد بن حنبل عن علي بن المديني قال : سألت يحيى بن سعيد عن محل الضبي فقال : . . . [4] ولا أدري لماذا اقتصر البخاري على قوله (ليس بذلك)في الضعفاء وذكر العبارة بتمامها في التاريخ الكبير؟

وأما قول سفيان بن عيينة فلا يفهم منه التضعيف ، فليس كل من قل حفظه هو ضعيف عند أهل العلم إذ أقل أحوال هؤلاء أن أحاديثهم تنزل من مرتبة الصحة إلى مرتبة الحسن، وهي تصلح للإعتبار لا محالة.

ثانيا: أن البخاري لم يعرفه إلا بروايته عن أبي وائل- وهو شقيق بن سلمة- وإبراهيم النخعي، ورواية وكيع بن الجراح عنه[5] ، وهذا وإن كان يكفي في معرفته

---

(1) الجرح والتعديل 414/8 رقم 1885
(2) الضعفاء الصغير ص 490رقم 370
(3) التاريخ الكبير 20/8 رقم 2004
(4) الجرح والتعديل 413/8 رقم 1885
(5) انظر الضعفاء الصغير ص 490 رقم 370 والتاريخ الكبير 20/8 رقم 2004

بالرواية فله شيوخ ورواة لم يذكرهم البخاري، فقد روى عن عامر بن شراحيل الشعبي أيضا، وروى عنه كبار المشايخ من أمثال علي بن مسهر، ويحيى بن سعيد، وجرير بن عبد الحميد، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وخلاد بن يحيى، وأبو نعيم النخعي[1]، وأخرجه له البخاري في الأدب المفرد[2]، وهذا كله يقوي موقعه من جهة الرواية.

ثالثا: ومع كل ما مضى فالبخاري لم يجزم بضعفه، بل ذكر ذلك وقال (وهو محتمل)، ويشبه ما فعله البخاري ما فعله الحافظ الذهبي فإنه وثق الراوي وأدخله في زمرة الضعفاء[3] وهي طريقة تخل بالبناء المنهجي في التضعيف، وتلحق تشويشا بالمادة المعرفية داخل المصنف،أو هي تبرهن عن حيرة عملية واضطراب في المعرفة الكاملة بالراوي من قبل المصنف.

إن محل بن محرز الضبي وثقه غير واحد، فقد أخرج ابن أبي حاتم بسنده المتصل إلى الإمام أحمد بن حنبل أنه سئل عنه فقال: (كان مكفوفا،وكان ثقة)، وذكره أبو حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى ابن معين أنه قال فيه صالح[4]، وفي رواية عثمان بن سعيد الدارمي قال (ثقة)[5]، وقال أبو حاتم الرازي: (كان آخر من بقي من ثقات أصحاب إبراهيم، ما بحديثه بأس، ولا يحتج بحديثه، كان شيخا مستورا).[6]

وكذلك وثقه الحافظ الذهبي[7] والحافظ ابن حجر[8]، وأبو حفص ابن شاهين[9].

---

(1) الجرح والتعديل 413/8
(2) انظر التقريب 232/2 رقم 952
(3) المغني في الضعفاء ص 544 رقم 5202
(4) تاريخ يحيى بن معين برواية أبي حاتم الرازي عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين – انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 215/4 رقم الترجمة 778.
(5) تاريخ يحيى برواية عثمان الدارمي ص 58 رقم 80
(6) الجرح والتعديل 414/8
(7) الميزان 445/3 رقم 7096 والمغني في الضعفاء 544/2 رقم 5202
(8) التقريب 232/2 رقم 952
(9) تاريخ أسماء الثقات ص 313 رقم 1350

مات سنة ثلاث وخمسين ومائـــة [1] .

20- وجاء في ترجمة محمد بن سليم، أبي هلال الراسبي قول عبد الرحمن بن أبي حاتم : (أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول : يحول من كتاب الضعفاء)[2] .

ومحمد بن سليم هذا بصري نزل في بني راسب فقيل له الراسبي،ولم يكن منهم، وهو مولى أسامة بن لؤي من قريش، كان مكفوفا، ذكره أبو عبد الله البخاري في كتابه الضعفاء وقال : (كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وابن مهدي يروي عنه)[3]، فبهذه العلة ذكره هنا، ولم يذكر معها غيرها،وأرخ لوفاته في التاريخ الكبير فقال : (قال لي محمد بن محبوب: مات في ذي الحجة سنة سبع وستين ومائة)[4] .

وبالتوسع في ترجمته نجد أن سبب تركه من قبل يحيى إنما في روايته عن قتادة، وقد عين الإمام أحمد ذلك فقال : (قد احتمل حديثه، إلا أنه يخالف في قتادة، وهو مضطرب الحديث في قتادة)،[5] وسئل يحيى بن معين عن أبي هلال الراسبي كيف روايته عن قتادة فقال : (فيه ضعف، صويلح) [6]، وفاضل بينه وبين بن سلمة في الرواية عن قتادة، فقدم حمادا عليه. [7]

والحاصل أن أبا هلال الراسب لم يكن صاحب كتاب[8]، بل كان يحفظ حديث قتادة، وإذا حدث أخطأ في الأسانيد وقلب الأسماء، فكل من نال منه إنما بهذا السبب، وهو كما ترى ضعف مقيد في قتادة وحده، وغيره مطلق على سائر المشايخ،

---

(1) التقريب 232/2 رقم 952 .
(2) الجرح والتعديل 274/7 رقم 1484.
(3) الضعفاء الصغير ص 482-483رقم324.
(4) التاريخ الكبير 105/1 رقم 297.
(5) الجرح والتعديل 7/ 273 رقم 1481.
(6) المصدر السابق.
(7) المصدر السابق.
(8) المصدر السابق.

فقد روى عن الحسن وابن سيرين وبكر بن عبد الله المزني وعبد الله بن بريدة، ولم يتكلم أحد في روايته عن هؤلاء جميعا[1]، وإذا تركه يحيى بن سعيد القطان فقد روى عنه عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح وأبو داود الطيا لسي وزيد بن حباب ويزيد بن هارون و أبو نعيم ومسلم بن إبراهيم وأبو الوليد وسليمان بن حرب وطائفة من مشاهير الرواة[2]، وعلق له البخاري في الجامع الصحيح رواية، وأخرج له الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجة في السنن[3]، ويطول بنا متابعة رواياته في هذه المصادر وعرضها فليس فيها ما ينكر، بل يكفينا أن نذكر أن حال الرجل محمود عند النقاد، ففي رواية عن يحيى بن معين قال فيه: (صالح)[4]، وفي أخرى قال : (ليس به بأس)[5]، وفي أخرى (صويلح)[6]، وفي أخرى (صدوق)[7] ، ووثقه أبو داود[8] ، وقال أبوحا تم الرازي : (محله الصدق، ولم يكن بذا ك المتين)، وقيل له : (سلام بن مسكين أحب إليك أو أبو هلال؟ قال : أبو هلال أشبه، وما أقربهما في السن)[9]، ومعلوم أنه قال في سلام بن مسكين : (صالح الحديث)[10]، وترجم له الحافظ ابن حجر في التهذيب فقال: (صدوق، فيه لين) .[11]

وفي الختام، فإن محمد بن سليم ضعيف الرواية في قتادة بن دعامة السد وسي، ومقبول الرواية في غيره، وهو ليس ضعيفا على الإطلاق، وموقعه مع الصدوقين ومقبولي الرواية لا مع الضعفاء والهلكى والمتروكين.

---

(1) الجرح والتعديل 273/7 رقم 1481.
(2) المصدر السابق . .
(3) التقريب 166/2 رقم 267.
(4) الجرح والتعديل 273/7.
(5) المصدر السابق .
(6) المصدر السابق ص 274.
(7) تاريخ يحيى برواية عثمان بن سعيد الدرامي-أصحاب قتادة-ص 49 رقم 38.
(8) الميزان 574/3 رقم 7646.
(9) الجرح والتعديل 274/7.
(10) راجع ترجمته في الجرح والتعديل 258/4 رقم 1117.
(11) التقريب 166/2 رقم 267.

21- وجاء في ترجمة معاوية بن عبد الكريم الثقفي الضال ما نصه: (أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فقال أبي : يحول منه) .[1]

ومعاوية هذا هو رجل بصري، كنيته أبو عبد الرحمن، كان مولى أبي بكرة، وكان يعرف بالضال، وضبط أبو حاتم الرازي هذا اللقب فقال: (إنه ضل في طريق مكة، وكان معه رجل يسمى معاوية، فربما نادوا معاوية فيجيب الأخر، فقالوا: معاوية الضال، فميز بينهما فسمي بالضال) .[2]

ولم يصب عثمان بن سعيد الدار مي حين زعم أن الشيخ كان مغفلا، وكان يمسي فيضل في الطريق فقيل له بسبب هذا : الضال[3]، فهذا تفسير غريب يشعر بالضعف، ولا أصل له عند من تقدم ولا عند من تأخر، ويدفعه ما ذكرنا من قول أبي حاتم في شرح اللقب، وما قاله حامد بن عمر : (وما أعلم رجلا أعقل منه)[4]، وما أورده الحافظ ابن الصلاح في المقدمة قائلا: (وروينا عن عبد الغني بن سعيد الحافظ أنه قال: (رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان، معاوية بن عبد الكريم الضال، وإنما ضل في طريق مكة، وعبد الله بن محمد الضعيف، وإنما كان ضعيفا في جسمه، لا في حديثه)،[5] ومعاوية الضال أدخله البخاري في كتابه الضعفاء ووثقه[6]، وهي عجيبة من العجائب أن يدخل رجل ثقة في زمرة الضعفاء مع توثيقه، ووهم الحافظ الذهبي حين جزم بقوله : (ولم أره في ضعفاء أبي عبد الله لا الكبير ولا الصغير)[7]، فلعل بصره زل عنه في المصدر، أو سقط اسمه في النسخ التي توجد لديه، وأما ذكره في الضعفاء

---

(1) ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 382/8 رقم 1750

(2) الجرح والتعديل 381/8 رقم 1749، وانظر تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص 303 والتاريخ الكبير 337/7 رقم 1451

(3) انظر تاريخ يحيى بن معين برواية عثمان الدرامي ص 217 رقم 810

(4) نقله البخاري في الضعفاء الصغير ص 487 رقم 351

(5) مقدمة ابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي-النوع الثاني والخمسون- ص 378.

(6) الضعفاء الصغير ص 487 رقم 351

(7) الميزان 136/4 رقم 628

الصغير فثابت ولا أدري إن كان البخاري يظن أن الرجل لم يرو عنه سوى موسى بن إسماعيل، لأنه لم يذكر في ترجمة سواه، وهو ظن مرفوع لأن معاوية روى عنه عبد الرحمن بن مهدي، وأبو داود وزيد بن حباب، وإبراهيم بن موسى، وحامد بن عمرالبكراوي وأحمد بن عبدة، وطائفة من المشايخ[1]، وكان يروي عن الحسن البصري وقيس بن سعد وعطاء وغيرهم[2]، وعلق له البخاري في الجامع الصحيح رواية[3]، وأخرجه له الترمذي في سننه.[4]

وهو ثقة، لا أ علم أن أحداً تكلم فيه، ولا حام طعن أحدهم عليه، فقد وثقه الإمام أحمد بن حنبل قائلا: (ثقة، ما أثبت حديثه، ما أصح حديثه)، وقيل له في بعض ما روى عن عطاء لم يسمعه؟ فأنكره، وقال : (هو يروي بعضها عن قيس- يعني ابن سعد- وبعضها يقول: سمعت عطاء-أي فلا يدلس- وهو أحب إلي من إسماعيل بن مسلم) [5].

وذكره أبو حفص بن شاهين في كتابه (الثقات)، ووهم فيه فجعله اثنين، قال في معاوية ابن عبد الكريم : (لا بأس به)[6]، وقال في معاوية بن عبد الكريم الضال : (ثقة)[7].

ووثقه الإمام يحيى بن معين بلفظتين مختلفتين من ألفاظ العدالة، قال في رواية أبي بكر بن أبي خيثمة عند ابن أبي حاتم : (ثقة)[8]، وقال في تاريخه برواية الدار مي عنه: (لا بأس به)[9]، وسئل عنه أبو حاتم الراوي فقال : (صالح الحديث محله الصدق، ولا يحتج به)[10]، ووثقه من المتأخرين الحافظ الذهبي فقال : (وكان مسندا معمرا)[11]

---

(1) الجرح والتعديل 381/8 رقم 1749
(2) الميزان 136/4
(3) انظر التقريب 260/2 رقم 1235
(4) انظر الميزان 136/4
(5) الجرح والتعديل 381/8-382
(6) تاريخ أسماء الثقات ص 303 رقم 1280
(7) المصدر السابق رقم الترجمة 1281
(8) الجرح والتعديل 381/8
(9) تاريخ يحيى بن معين برواية عثمان بن سعيد الدرامي ص 216 رقم 810
(10) الجرح والتعديل 382/8.
(11) الميزان 136/4.

لأن عمره لما مات قارب المائة[1]، وذكره الحافظ ابن حجر في التقريب وقال : (صدوق)، وأرخ وفاته سنة ثمانين ومائة للهجرة [2] رحمه الله تعالى.

22- وجاء في ترجمة مغيرة بن زياد الموصلي من قول عبد الرحمن ابن حاتم : (وأدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يحول اسمه من كتاب الضعفاء)[3] ،

والمغيرة بن زياد هذا موصلي الأصل، كنيته أبو هشام، ووقع ذكره في أواخر مسند الإمام أحمد من طريق حماد بن سلمة ثنا المغيرة بن زياد الثقفي أنه سمع أنس بن مالك فذكر حديث: (لا إيمان لمن لا أمانة له)[4]، وقال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة: (ولم أر له ذكرا في رجال الكتب الستة، ولا عند الحسيني ومن تبعه ، ولا ذكر له في تاريخ البخاري ولا من تبعه، ولا في ثقات ابن حبان وإنما عندهم المغيرة بن زياد الموصلي وكنيته أبو هاشم، وقيل أبو هشام، ونسبوه بجليا) .[5]

وهذا استدراك جيد من قبل الحافظ ابن حجر لم يهتد إليه أحد من العلماء، يجلي حقيقة الراوي حتى لا يظن ظان أنه اثنان.

والرجل ذكره البخاري في الضعفاء وقال : (عن عطاء وعُبادة بن نسي، روى عن الثوري، قال وكيع : وكان ثقة، وقال غيره: في حديثه اضطراب)،[6] وفي التاريخ الكبير: (وقال عمرو في حديثه اضطراب)،[7] ولم ينسب عمرو هذا حتى يعرف، فلعله عمرو ابن علي الصيرفي الناقد أحد شيوخه وشيوخ أبي حاتم المتوفى سنة تسع وأربعين

---

(1) التقريب 260/2.
(2) المصدر السابق.
(3) الجرح والتعديل 222/8 رقم 998.
(4) الحديث في التمهيد للحافظ ابن عبد البر 255/9 ، وفي تاريخ جرجان من حديث ثوبان الهاشمي ص 105 ترجمة رقم 89.
(5) تعجيل المنفعة ص 410 رقم 1065.
(6) الضعفاء الصغير ص 486 رقم 348.
(7) التاريخ الكبير 326/7 رقم 1402.

ومائتين[1]، والاضطراب الذي ذكره عمرو هذا هو الذي أشار إليه الإمام أحمد حين سئل عن الراوي فقال : (مضطرب الحديث، منكر الحديث) .

فأما الشاهد المضطرب فقد رواه المغيرة عن عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم: من صلى في اليوم اثنتي عشرة ركعة، والحديث محفوظ عن عنبسة عن أم حبيبة.

والشاهد المنكر أنه روى عن عطاء عن ابن عباس في الرجل يكون في الجنازة وهو غير متوضىء قال : يتيمم[2] .

فاتضح أن تضعيف الإمام أحمد للمغيرة هو مقيد بهذين الشاهدين ، وتضعيف عمرو بن علي إنما هو مقيد بالشاهد المنكر، وليس له من المناكير إلا هذا الشاهد وحده، فقد سأل عبد الله بن أحمد بن حنبل الإمام يحيى بن معين عن المغيرة فقال : (ليس به بأس، له حديث واحد منكر)[3]، وهل من أجل هذا الحديث المنكر يدخل في الضعفاء ؟ لو سلمنا بهذا كقاعدة عامة ملزمة لما بقي أحد على الإطلاق، وإذا كان هناك من مثال نقدمه لدحض هذه الحالة ففي عمرو بن علي الصيرفي نفسه، فقد طعن علي بن المديني في روايته عن يزيد بن زريع [4]، وهو طعن لا يلحقه بالضعفاء ولا يجعله في عداد المجروحين، بل هو إمام ناقد، وشيخ الشيوخ.

إن المغيرة بن زياد الموصلي هو (صالح الحديث ، ومشهور) كما بينه الحافظ الذهبي[5]، وشهرته تتجلى في روايته عن مكحول، ونافع وأنس بن مالك، بالإضافة إلى روايته عن عطاء وعبادة بن نسي، وروى عنه الثوري، ووكيع، وحميد الرؤاسي،

---

(1) المغني في معرفة رجال الصحيحين ص 189 رقم 1645.
(2) راجع الجرح والتعديل 222/8 رقم 998، والميزان 160/4رقم 8709
(3) الجرح والتعديل 222/8 رقم998.
(4) انظر المغني في معرفة رجال الصحيحين ص 189 رقم 1645
(5) المغني في الضعفاء ص 672 رقم 8378

وإسحق بن سليمان، ومعافى بن عمران، وعمر بن أيوب، وإبراهيم بن موسى الزيات، وعصام بن عبد الكريم، وجماعة أخرى من أصحاب الحديث فيهم أبو عاصم النبيل، وأبو خالد الأحمر- سليمان بن حيان[1].

وكان وكيع بن الجراح يقول : (مغيرة بن زياد الموصلي، ثقة)[2]، وقال يحيى بن معين، (ليس به بأس)،[3] وسئل عنه أبو حاتم وأبو زرعة فقالا : (شيخ)، وقال أبو حاتم: (هو صالح، صدوق، ليس بذاك القوي)[4] ، وذكره أبو حفص بن شاهين في الثقات، وقال : (ليس به بأس)[5].

وقال أبو داود : (صالح)[6] ، واضطرب فيه النسائي فقال : (ليس بالقوى)[7]، وقال في رواية أخرى : (ليس به بأس)[8]، وقال ابن عدي : (هو عندي لا بأس به)[9] ، وذكره الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة وقال: (هو موثق عند جماعة)[10]، وأخرج له ترجمة في تقريب التهذيب قال فيها (صدوق له أوهام، من السادسة، مات سنة اثنتين وخمسين) يعني بعد المائة الهجرية الأولى، وذكر أن أبا داود والترمذي والنسائي وابن ماجة أخرجوا له في سننهم[11] .

بعد هذه الأدلة الكافية في توثيق الراوي، نتساءل: هل مثل مغيرة بن زياد الموصلي يدخل في الضعفاء والمتروكين؟ اللهم كلا!.

---

(1) الجرح والتعديل 222/8
(2) المصدر السابق
(3) المصدر السابق
(4) المصدر السابق
(5) تاريخ أسماء الثقات ص 302 رقم 1273
(6) الميزان 160/4 رقم 8709
(7) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص 217 رقم 562
(8) الميزان 160/4
(9) المصدر السابق.
(10) تعجيل المنفعة ص 410 رقم 1065
(11) التقريب 268/2 رقم 1311

23- قال عبد الرحمن بن أبي حاتم في ترجمة النعمان بن راشد من كتاب الجرح والتعديل : (كان البخاري أدخل اسمه في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول : يحول اسمه من هذا الكتاب) .[1]

وكان أبو عبد الله البخاري أخرج هذا الاسم في كتابه الضعفاء كالآتي : (النعمان ابن راشد الجزري: عن الزهري، وميمون بن مهران، وعنه وهيب، في حديثه وهم كثير) .[2]

فبيَّن رحمه الله الوجه الذي من أجله أخرجه هنا، وهو أن الراوي كثير الوهم فيما يحدث به، ثم ذكره في التاريخ الكبير فقال: (نعمان بن راشد ،أخو إسحاق الرقي،نسبه محمد بن راشد، في حديثه وهم كثير، وهو صدوق في الأصل)،[3] فخفف من ضعفه هنا حين نسبه إلى الصدق.

وعارض أبو حاتم هذه الترجمة مثلما عارض أختها في الضعفاء فقال رحمه الله مصوبا : (ولم يصح عندي أنه أخو إسحق بن راشد الرقي) .[4]

والنعمان بن راشد هذا كنيته أبو إسحق الرقي، مولى لبني أمية[5] ، ويقال له : النعمان بن أبي شهاب.[6]

كان النعمان يروي عن ابن شهاب الزهري وميمون بن مهران، وحدث مرة أن الزهري روى عنه حديثا فذكره فقال له النعمان من حدثك؟ قال الزهري : أنت حدثتني[7] يعني أن النعمان حدث الزهري فنسي فعاد النعمان فتحمل الحديث من الزهري عن نفسه.

---

(1) الجرح والتعديل 449/8 رقم 2060
(2) الضعفاء الصغير ص 491 رقم 371.
(3) التاريخ الكبير 80/8 رقم 2248
(4) الجرح والتعديل 448/8
(5) انظر التقريب 304/2 رقم 111
(6) انظر تعجيل المنفعة ص 422 رقم 1109
(7) الجرح والتعديل 449/8 رقم 2060

وروى عنه من المشايخ زيادة على وُهيب بن خالد - الذي ذكره البخاري- ابن جريج وحماد بن زيد وجرير بن حازم[1] وحماد بن سلمة[2] .

ضعفه البعض، ووثقه البعض الآخر.

فمن الذين ضعفوه يحيى بن سعيد القطان، وكان إذا ذكره ضعفه جدا، وسئل عنه الإمام أحمد فقال : (مضطرب الحديث، له أحاديث مناكير) وقال يحيى بن معين : (ضعيف)[3] .

وممن قوى حاله الحافظ ابن عدي فإنه قال: (قد احتمله الناس، وله نسخة لا بأس بها)،[4] .

وذكره أبو حفص بن شاهين في الثقات وقال: (والنعمان بن راشد، وأبو يوسف أوثق من أبي حنيفة)[5]، وأخرج له الحافظ الذهبي ترجمة في معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، وقال : (حسن الحديث) .[6]

ولأبي حاتم الرازي فيه مقالة تشبه مقالة البخاري في التاريخ الكبير، وهي قوله: (في حديثه وهم كثير، وهو صدوق الأصل) .[7]

وقال الحافظ ابن حجر في التقريب : (صدوق، سيء الحفظ) .[8]

فاتضح مما مضى أن النعمان بن راشد غير متروك،والذي يرفع عنه حالة الترك كونه صدوقا، وروى عنه عدد من الحفاظ المأمونين.

---

(1) الجرح والتعديل 449/8 رقم 2060.
(2) الميزان 265/4 رقم 9093.
(3) الجرح والتعديل 449/8.
(4) الميزان 265/4.
(5) تاريخ أسماء الثقات ص 323 رقم 2410
(6) الجرح والتعديل 449/8.
(7) التقريب 304/2 رقم 111.
(8) المصدر السابق.

ثم إنه غير ضعيف ضعفا مطلقا لأن له نسخة لا بأس بها ، وروايته للحديث محتملة عند الحفاظ، أخرج له الإمام مسلم بن الحجاج وأبو داود والنسائي وابن ماجة والترمذي، وعلق له البخاري في الجامع الصحيح .[1]

وروى أبو حاتم الرازي فقال: (نا ابن أبي الحواري قال سمعت مروان بن محمد يقول: ثلاثة لا يستغني عنها صاحب العلم: الصدق والحفظ وصحة الكتب، فإن أخطأته واحدة لم تضره، إن أخطأه الحفظ فرجع إلى كتب صحيحة لم يضره) .[2]

والنعمان أخطأه الحفظ فوقع في الوهم ،وهو صدوق صحيح الكتاب،فهو مقبول الرواية إن شاء الله.

24- وجاء في ترجمة هند بن أبي هالة من قول عبد الرحمان بن أبي حاتم ما نصه : (سمعت أبي يقول : روى عنه قوم مجهولون ، فما ذنب هند ابن أبي هالة أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول : يحول من هناك) .[3]

وهند بن أبي هالة هو التميمي ربيب النبي صلى الله عليه وسلم، أمه هي خديجة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها، وكانت أنجبته قبل زواجها بالنبي صلى الله عليه وسلم مع أبي هالة، وأبو هالة هو النباش بن زرارة بن وقدان بن حبيب[4]، فعلى هذا الاعتبار هو صحابي، وهو من الرواة ، روى عنه الحسن بن علي صفة النبي صلى الله عليه وسلم، ذكره البخاري في الضعفاء وقال : (كان وصافا للنبي صلى الله عليه وسلم، روى عن الحسن بن علي، ويتكلمون في إسناده)[5]، وقال في التاريخ الكبير: (يتكلم في حديثه)[6] ، فاتضح من هذا أن إدخاله في الضعفاء إنما هو من جهة

---

(1) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص 181 رقم 346
(2) الجرح والتعديل 36/2
(3) الجرح والتعديل 116/9 رقم 489
(4) الإصابة 557/6 -558 رقم 9013
(5) الضعفاء الصغير ص 497 رقم 392
(6) التاريخ الكبير 240/8 رقم 2855

حديثه،وهذا اصطلاحه إذا لم يكن للصحابي إلا حديث واحد لم يصح عنه ذكره في الضعفاء على معنى أن الحديث الذي يُروى عنه لا يصح، وقد تابعه على هذا الحافظ ابن عدي[1]، وكيفما كان الحال فهو تصرف غير محمود لأنه ينقض الشروط، فالصحابي ثقة بإجماع، ولا محل له بين الضعفاء.

والحديث المذكور أخرجه الترمذي والبغوي والطبراني وغيرهم من طرق عن الحسن بن علي، ووقع للحافظ ابن حجر بعلو في مشيخة أبي علي بن شاذان من طريق أهل البيت كذا قال في ترجمته من الإصابة، وقال: (وأخرجه ابن مندة، من طريق يعقوب التيمي عن ابن عباس أنه قال لهند بن أبي هالة صف لي النبي صلى الله عليه وسلم)[2].

واشتهر هند بحديث الصفة اشتهارا واسعا، يقول الحافظ ابن عبد البر: (كان فصيحا بليغا، وصف النبي صلى الله عليه وسلم فأحسن وأتقن)[3].

قتل رضي الله عنه مع علي بن أبي طالب في موقعة الجمل، وقيل عاش بعد ذلك[4]

25- جاء في ترجمة يحيى بن بسطام من كتاب الجرح والتعديل ما نصه: (أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يحول من هناك).[5]

ويحيى بن بسطام هو ابن حُريث الزهراني، كنيته أبو محمد، بصري الدار[6]، يقال له الأصفر،[7] وقيل إن البخاري وصفه بالمصفر[8]، ولم يثبت، أخرج له البخاري ترجمة

---

(1) راجع تعليق المعلمي اليماني على الترجمة في الجرح والتعديل 116/9-117 هامش رقم 5.
(2) الإصابة 557/6-558.
(3) الاستيعاب رقم 1554.
(4) التقريب 322/2 رقم 115.
(5) الجرح والتعديل 132/9 رقم 556.
(6) المصدر السابق.
(7) الميزان 366/4 رقم 9456، وفي اللسان: (المصغر) بالغين المعجمة فلعلها تصحيف 243/6 رقم 854.
(8) المصدر السابق .

في الضعفاء وقال : (يذكر بالقدر)، وهذا منه على سبيل الاحتمال لا الجزم، وذكر نحوه في التاريخ الكبير،ولم يزد عليه[1]، ووصفه بذلك أبو زرعة الرازي، وذكر اسمه في الضعفاء والمتروكين[2]، وذكره في الضعفاء والمتروكين أبو الحسن الدار قطني أيضا، واكتفى بذكر اسمه ونسبه وأصله من دون تعليل[3] ، وتبعهم في ذلك الحافظ الذهبي فأخرج اسمه في المغني في الضعفاء متعللا بقول البخاري وأبي حاتم ابن حبان[4]، وكان ابن حبان قد غالى كثيرا حين قال : (لاتحل الرواية عنه، لأنه داعية إلى القدر، ولأن في روايته مناكير)[5]، وهذا مجانب للإنصاف- والله يحب الإنصاف- فالرجل لم يكن داعية إلى القدر، وأول من أشاع عنه القدر معتمر بن سليمان التيمي المتوفى سنة سبع وثمانين ومائة فقد قال له-فيما يُروى- : [6] (أنت قدري؟ قال نعم)، كذا ذكر الحافظ ابن حجر هذا الخبر ولم يذكر له سندا[7]، ومعتمر بن سليمان بن طرخان رجل ثقة[8]، وهو على كل حال كان أكبر سنا من يحيى بن بسطام، لأن وفاته كانت على ثمانين سنة أو أزيد[9]، وأبو حاتم الرازي أدرك يحيى بن بسطام حيا بالبصرة سنة أربع عشرة ومائتين، فسمع منه وكتب عنه، وكان ذلك أيام الأنصاري، فهو من شيوخ أبي حاتم الذين وثقهم، سئل عن حاله فقال : (شيخ صدوق، ما بحديثه بأس، قدري) .[10]

وفي هذا الكلام أمور مفيدة في بيان حال الراوي :

1-إن الرجل صدوق في نفسه، وصفة الصدق مصاحبة لحاله، وهذا ينفي عنه آفة الكذب والوضع .

---

(1) انظر الضعفاء الصغير ص 499 رقم 394 ، والتاريخ الكبير 264/8 رقم 2938

(2) الضعفاء والمتروكين 2/ ورقة رقم 53 سطر6-7

(3) الضعفاء والمتروكين للدار قطني ص 388 رقم 581

(4) المغني في الضعفاء 761/2رقم6936

(5) المصدر السابق مع الميزان 366/4 لرقم 9456

(6) التقريب 263/2 رقم 1260

(7) اللسان 243/6

(8) انظر الجرح والتعديل 402/8 رقم 1845

(9) التقريب 263/2 .

(10) الجرح والتعديل 132/9 ،وله ترجمة في الشيوخ الذين تحمل عنهم بالبصرة، انظر الجزء الثاني من أبي حاتم وجهوده في خدمة السنة ص 373 رقم الترجمة 100.

2- إن الرجل ليس من غلاة القدرية، ولا من الدعاة إلى القدر، لأن هذا غير ظاهر في روايته، وإذا كان على بدعة القدر فعليه بدعته ولنا صدقه، وليس كل من على بدعة معينة-مع صدقه في الرواية-هو من الضعفاء والمتروكين، بل من الرواة من جمع بين بدعتين ومع ذلك أخذوا عنه ووثقوه لما علموا بسلامة علمه[1]، وهذا الحافظ أبو حاتم بن حبان أنصف من نفسه حين أخرج له في الثقات وقال: (يروي عن عطاء بن مزاحم، روى عنه أهل البصرة وابن عرعرة وغيره)[2].

3- إن حديثه مقبول عند أهل العلم، وقد قبل أبو حاتم حديثه فكتب عنه، وقال: (ما بحديثه بأس)، وروى عنه محمد بن زكريا العلائي[3]، وهذا يدفع قول أبي داود وابن حبان اللذين حكما عليه بالترك[4].

4- لم يرو يحيى بن بسطام عن ابن لهيعة وحده كما جاء في بعض المصادر، بل روى عن بكر بن مضر، ويحيى بن حمزة، وصدقة بن خالد، وعبد الرحمن بن زياد، ونوح بن قيس، وبشر بن منصور،[5] وهذا يبين أن الرجل مشهور بالعلم ومعروف بالرواية.

5- الحديث الذي آخذوه عنه رواه عن أشعث عن علي بن زيد عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : (الزهد في الدنيا يريح القلب والبدن)[6] وليس فيه ما ينكر، فقد ذكره المنذري في الترغيب و الترهيب، وقال : (رواه الطبراني، وإسناده مقارب)[7].

---

(1) من هؤلاء- على سبيل المثال لا الحصر-عوف الأعرابي، أبو سهل البصري، كان قدريا وكان شيعيا، قال فيه النسائي (ثقة ثبت)، وقال الذهبي : (كان يقال له عون الصدق (...) وقد وثقه جماعة) الميزان 305/3 رقم 6530.

(2) الثقات 251/9-252.

(3) انظر اللسان 243/6

(4) المصدر السابق والمجروحين 119/3

(5) الجرح والتعديل 132/9رقم 556

(6) اللسان 243/6

(7) الترغيب والترهيب 4/ 157 رقم 3-باب الترغيب في الزهد في الدنيا والانتفاء منها بالقليل، وانظر كنز العمال 6060-6061.

26- جاء في ترجمة يحيى بن يزيد، أبي شيبة الرهاوي ما نصه: (وسألته عنه فقال: ليس به بأس، أدخله البخاري في كتاب الضعفاء فسمعت أبي : يحول من هناك) .[1]

وكان البخاري أدخل هذا الاسم في كتابه الضعفاء، وقال: (يروي عن يزيد بن أبي أُنيسة، روى عنه إسماعيل بن عياش، لم يصح حديثه)[2]، وكذلك قال في التاريخ الكبير[3]، وهو قول لا يظهر منه أن البخاري ضعف يحيى بن زيد، وإنما ضعف حديثه الذي رواه عنه إسماعيل بن عياش، وليس كل من روى الضعيف يُضعف، لأن الضعيف يمكن أن يكون من غير جهته، وقد جاء في ترجمة إسماعيل بن عياش أنه يغلط في أحاديث الحجازيين والعراقيين مع صدقه في الرواية[4]، فلذلك طالب أبوحاتم الرازي بتحويل يحيى بن يزيد من كتابه الضعفاء والمتروكين الذي صنفه البخاري، وذلك لما علم أن الراوي ليس به بأس، وأنه معروف ومشهور، روى عنه محمد بن مهاجر الأنصاري، ومحمد بن إسحق[5] وأهل الجزيرة[6] .

ضعفه الحافظ الذهبي بلا حجة[7]، وكذلك أبو زرعة الرازي[8]، وتناقض فيه أبو حاتم ابن حبان تناقضا صارخا فأخرج ترجمته في الثقات وقال : (يروي عن بكر بن فيروز عن البراء، روى عنه زيد بن أبي أنيسة (كذا) يعتبر حديثه من غير رواية الضعفاء عنه)،[9] فأقر هنا على أن الضعف من غير جهته، ثم أخرج له في المجروحين فقال: (يروي عن زيد بن أبي أنيسة روى عنه أهل الجزيرة، كان ممن يروي المقلوبات عن

---

(1) الجرح والتعديل 198/9 رقم 826.
(2) الضعفاء الصغير ص 500 رقم 402.
(3) التاريخ الكبير 310/8 رقم 3133.
(4) الجرح والتعديل 192/2 رقم 650.
(5) المصدر السابق 198/9.
(6) المجروحين 115/3.
(7) انظر المغني في الضعفاء 746/2 رقم 7068.
(8) أسامي الضعفاء لأبي زرعة الرازي، انظر الضعفاء والمتروكين 2 ورقة 53 سطر 9.
(9) الثقات 613/7.

الأثبات، ويأتي عن أقوام ثقات بأشياء معضلات فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به).[1]

والحاصل أن هذا الاضطراب له ما يبرره، فالرجل غير ضعيف ضعفا يلحقه بالضعفاء والمتروكين، ومن دلائل ذلك قول الحافظ ابن عدي: (أرجو أن يكون صدوقا)[2]، وقال الحافظ ابن حجر: (مقبول)[3] ومعلوم أن هذه اللفظة لا يطلقها إلا فيمن ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله[4].

فيحيى بن يزيد صدوق في الرواية، وحديثه مقبول، وليس هو بمحل أن يدخل في الضعفاء.

27- أدخل أبو عبد الله البخاري يحيى بن يعقوب في كتابه الضعفاء، وقال (يتكلمون فيه)[5]، ثم ذكره في التاريخ الكبير فقال: (منكر الحديث)،[6] وسأل عبد الرحمن الرازي أباه عنه فقال: (محله الصدق، لم يرو شيئا منكرا، وهو ثقة في الحديث) ثم قال: (أدخله البخاري في كتاب الضعفاء فسمعت أبي يقول: يحول من هناك)[7].

ويحيى بن يعقوب الذي يدور عليه الكلام هو ابن يعقوب بن مدرك بن سعد بن حبتة الأنصاري، كذا عند ابن أبي حاتم نقلا عن أبيه.[8]

وفي ضعفاء البخاري: (ابن مدرك بن سعيد)[9]، وفي التاريخ الكبير: (ابن سعد ابن خيثمة)[10]، كنيته أبو طالب، ويقلب بالقاص[11]، وفي بعض المصادر: أبو طالب

---

(1) المجروحين 115/3
(2) الميزان 414/4رقم9652
(3) التقريب 360/2 رقم 205
(4) انظر ديباجة التقريب ص 5.
(5) الضعفاء الصغير ص 500 رقم 403
(6) التاريخ الكبير 312/8-313 رقم 3141
(7) الجرح والتعديل 199/9
(8) المصدر السابق 198/9 رقم 829
(9) الضعفاء الصغير ص 500 رقم 403
(10) التاريخ الكبير 312/8
(11) انظر الجرح والتعديل 198/9 والميزان 415/4 رقم 9656

القاضي[1]، خال أبي يوسف القاضي، عداده في الكوفيين[2].

ولم يذكره في الضعفاء من المتقدمين سوى أبو زرعة الرازي والبخاري، فأما أبو زرعة فأخرج اسمه في أسامي الضعفاء مجردا من أي تعليق، فلم يبين وجه الضعف ولا سببه[3]، وكذلك فعل البخاري في الضعفاء، غير انه في التاريخ الكبير علل فقال: (عن عبد الأعلى عن إبراهيم التيمي، روى عنه يحيى بن واضح، منكر الحديث)[4].

وتبع البخاري في هذا كل من الحافظ الذهبي وأبو حاتم ابن حبان.

فالحافظ الذهبي أخرج له في الضعفاء، وساق في ترجمته جرح البخاري وتعديل أبي حاتم[5]، فدل هذا أن الرجل عنده في مرتبة وسطى بين الجرح والتعديل.

وأما أبو حاتم ابن حبان فتناقض فيه تناقضا صارخا، وهو من أخطائه الغالبة حين يكون للراوي مخرج في الجرح ومخرج في التعديل، فيخرج له في المجروحين وفي الثقات، وبخصوص يحيى بن يعقوب فقد أخرج له في الثقات قائلا: (يروي عن محارب بن دثار، روى عنه أبو تميلة وإبراهيم بن عتبة، وكان يخطىء)[6]، والخطأ لازم لكل أحد، وهي ليست بلفظة توهين.

ثم أخرج له في المجروحين، وقعقع هناك فقال: (يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات على قلة روايته حتى ربما سبق إلى قلب من يسمعها أنه كان المتعمد لذلك، لا يجوز الاحتجاج به)[7].

---

(1) لسان الميزان 282/6 رقم 992
(2) التاريخ الكبير 313/8 والجرح والتعديل 198/9
(3) أسامة الضعفاء لأبي زرعة في الضعفاء والمتروكين 2 ورقة 53 سطر 9 و 10
(4) التاريخ الكبير 312/8-313
(5) المغني في الضعفاء 746/2 رقم 7071- انظر الميزان 415/4 رقم 9656
(6) الثقات614/7
(7) المجروحين 117/3

وهذا كلام لا طائل من ورائه، لأنه لم يتعلل سوى بما حكاه البخاري من سند الحديث الذي رواه يحيى بن يعقوب[1].

والحديث هو من رواية إبراهيم بن عيينة عنه عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (نعم الإدام الخل، وكفى بالمرء إثما أن يسخط ما قرب إليه[2].

والطرف الأول من هذا الحديث صحيح، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: (نعم الإدام الخل)، أخرجه مسلم بن الحجاج من حديث عائشة وجابر بن عبد الله[3]، وأخرجه الخطيب البغدادي في التاريخ من رواية سفيان، وشعبة بن الحجاج عن محارب ابن دثار عن جابر[4].

وأما النكارة التي أشار إليها البخاري وتكلم عنها أبو حاتم ابن حبان فهي في الطرف الأخير من الحديث، وذهب ابن حبان إلى أن يحيى بن يعقوب هو الذي روى عن محارب بن دثار عن جابر الحديث بهذه الزيادة[5].

وأرى أن مصدر الوهم ليس هو يحيى بن يعقوب وإنما هو إبراهيم بن عيينة، وهو إبراهيم التيمي الذي أشار إليه البخاري في السند، وأتى ابن حبان على ذكره في تخريجه للحديث ولم يعينه، وإبراهيم التيمي هو (شيخ يأتي بالمناكير) كما قال أبو حاتم الرازي، وقال النسائي: (ليس بقوى)، وهو مع صدقه في الرواية لم يكن من أصحاب الحديث،[6] وكان يروي عن يحيى بن يعقوب، وسفيان وشعبة بن الحجاج[7]، ولما كان الحديث

---

(1) انظر التاريخ الكبير 312/8-313
(2) المجروحين 118/3 والميزان 415/4 واللسان 282/6-283
(3) صحيح مسلم 1621/3-1622 رقم 2051
(4) تاريخ بغداد 344/10 رقم 5480 و 246/3 رقم 1335 و 187/8-188 رقم 4312
(5) الجرح والتعديل 118/2-119 الرقم 362
(6) الجرح والتعديل 119/2 رقم 362
(7) الميزان 51/1 رقم 164

حديث سفيان وشعبة وهم فيه فقلبه على يحيى بن يعقوب، ثم وهم في متنه، فأدرج فيه تلك الزيادة المنكرة، وهو ليس بمحل أن يدخل هو أيضا في الضعفاء لصدقه وصلاح بعض أحاديثه.[1]

ومجمل القول فهذا اجتهاد فيما عابه أبو حاتم على البخاري، وقد ظهر لنا صوابه، والله أعلم.

• المبحث الثالث: الدفاع عن الأئمة من نقد أبي حاتم

مدخل:

جمعت في هذا المبحث كل من مسه كلام أبي حاتم بالجرح أو مما يتوهم أنه تصريح بالجرح في حق مجموعة من الأئمة لهم مكانتهم في السنة بصفة عامة، وفي علومها بصفة خاصة، وما فعله أبو حاتم له حقيقته عند السلف الصالح، وهذه الحقيقة كانت تجري عندهم في مجاري خدمة السنة النبوية، وفي مجاري الذب عنها، فهم مأجورون إن شاء الله على فعلهم في الكلام في بعضهم بحق العلم والمعرفة، لكن لرجال السنة حرمة، ولمكانتهم هيبة في نفوس المسلمين تجب مراعاتها، وللحفاظ على هذه المكانة والهيبة قدم العلماء بين يدي طلبة العلم والباحثين بعض النصائح والتوصيات نحسبها إن شاء الله بمثابة قواعد وضوابط يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء مطالعة نقد الأئمة في بعضهم، وسأقدم بعضها في هذا المدخل للاستئناس.

يقول الإمام أحمد بن حنبل: (كل رجل ثبتت عدالته، لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه)[2].

وتوسع الحافظ ابن عبد البر في هذه المسألة فقال: (هذا باب قد غلط فيه كثير

---

[1] المصدر السابق.
[2] تهذيب التهذيب 273/7

من الناس وضلت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر، وأما من لم تثبت إمامته، ولا عرفت عدالته، ولا صحت لعدم الحفظ والإتقان روايته، فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه، والدليل على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين إماما في الدين قول أحد من الطاعنين)[1]، وتكلم محمد بن جرير الطبري في سبب خطير كان وراء قوادح ومنالات كثيرة، لم يسلم منها كبار الأئمة، وهو سبب ما أحوجنا إلى بحثه في دراسة مستقلة لأنه ما زال رابضا بيننا اليوم، ويشغل بال الكثيرين، وهو موضوع لم يفهم في سياقه، ولم يوضع في مقامه، ولم يجتهد فيه المحدثون بالقدر الكافي الذي يُؤَمِّنُ الأمة من أخطاره ومشاكله،يقول محمد بن جرير: (لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه، ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح، وما تسقط العدالة بالظن) .[2]

فلا ضير أن تختلف أقوال أبي حاتم مع غيره من أهل النقد في بعض الأئمة الأعلام لأنه إمام مجتهد مبدع، وقد يكون بدرت منه كلمات جارحة مست بعض الأئمة الكبار

---

(1) جامع بيان العلم وفضله-باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض- 186/2.

(2) هدي الساري ص 428 .

وكان غير واحد من المصنفين إذا جاء ذكر إمام من الأئمة في سياق الكلام عن الضعفاء والمتروكين والمجروحين برءوا ساحتهم، وأخلوا ذمتهم بمدحهم وبالثناء عليهم، وذكروا سبب إيرادهم لأسمائهم بينهم وهم غير مؤثر، يقول الحافظ الذهبي في مقدمة الميزان : (وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدا لجلالتهم في الإسلام، وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري، فإن ذكرت أحدا منهم فأذكره على الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس...) وحين ذكر الإمام يحيى بن معين قال : (وإنما ذكرته عبرة ليعلم أن ليس كل كلام وقع فيه حافظ كبير بمؤثر فيه بوجه، ويحيى فقد قفز القنطرة من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي رحمه الله) ، الميزان 410/4.

وألحقتهم بالمجروحين وهم على خلاف ذلك، وهذا راجع إلى عوامل نفسية عقدية وأخرى حُملتْ على محمل العلم، لكن هناك عبارات أخرى وقعت في موضع التحريف والتصحيفَ، ولا يقصد منها الجرح.

ـ المطلب الأول : في الدفاع عن محمد بن إسماعيل البخاري.

الصلة بين أبي حاتم والبخاري لم تكن صلة دائمة مستمرة كما هو واقع لأبي حاتم مع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المديني وعلى بن محمد الطنافسي والحميدي وأبي الوليد الطيالسي وغيرهم، فالبخاري لم يرو عن أبي حاتم إلا مرة أو مرتين في جامعه الصحيح، وهو من الأسامي المطلقة التي وقع فيها الإشكال لأنها لم تقيد بنسب أو بكنية[1]، ويظهر أنه تحمل عنه لما حَل بالري في سنة خمسين ومائتين للهجرة[2]، وهي السنة التي قصده فيها أبو حاتم فجلس إليه وسمع منه، قال عبد الرحمن في ترجمته : (سمع منه أبي وأبوزرعة)[3]، وقال الحسين بن محمد المعروف بعبيد العجل : ("..." ورأيت أبا زرعة وأبا حاتم يستمعون إلى محمد بن إسماعيل أي شيء يقول يجلسون بجنبه)[4] .

والجلوس إلى الإمام البخاري والسماع منه لا يعني الرواية عنه، فلم يتأكد لي فيما جمعته من روايات مسندة إلى أبي حاتم أنه روى عنه، والسبب في ذلك راجع إلى ما صرح به عبد الرحمن حين ذكر سماع أبيه وأبي زرعة منه قال: (ثم تركا حديثه عند ما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق)[5] .

---

(1) راجع بحث المصادر التي ترجمت لأبي حاتم (الكتب التي ترجمت لرجال الكتب الستة). في (أبو حاتم الرازي وجمهوره في خدمة السنة) 119/1.

(2) انظر الجرح والتعديل 191/7 رقم 1086.

(3) المصدر السابق.

(4) أخرجه الخطيب بسنده إليه في ترجمة البخاري من تاريخ بغداد 29/2-30 رقم 424، وذكر الخبر نفسه الحافظ ابن حجر في هدي الساري ص 484.

(5) الجرح والتعديل 191/7.

وكان أبو حاتم الرازي-قبل واقعة مسألة اللفظ-يحب البخاري ويجله، وكان كثير الثناء عليه، فقد جعله أعلم وأحفظ من وفد على العراق من علماء خراسان، وأبو حاتم هو الذي أنبأ أهل العراق بقدوم محمد بن إسماعيل عليهم في سنة سبع وأربعين ومائتين، فقد أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى إسحق بن أحمد بن زبرك أنه سمع محمد بن إدريس الرازي يحدد للبغداديين سنة قدوم البخاري عليهم فيقول: (في سنة سبع وأربعين ومائتين يقدم عليكم رجل من أهل خراسان لم يخرج منها أحفظ منه، ولا قدم العراق أعلم منه)[1].

قال إسحق : (فقدم علينا بعد ذلك محمد بن إسماعيل بأشهر) وقال : (وقال أبو حاتم في هذا المجلس : (محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق، ومحمد بن يحيى أعلم من بخراسان اليوم من أهل الحديث. . .) .[2]

ويظهر من هذا الخبر أن أبا حاتم كان يترقب أخبار البخاري في خطى ثابتة، وكان يسأل عنه الرحالة القادمين من خراسان إلى العراق والري، وأما موعد قدوم البخاري إلى بغداد فقد سمعه في وقت رحلته الثانية خارج الري التي امتدت ثلاث سنوات-من سنة اثنتين وأربعين إلى خمس وأربعين ومائتين-[3] ، وبالفعل قدم البخاري العراق في ذلك التاريخ، ومكث فيها ثلاث سنوات حيث في سنة خمسين ومائتين كان عند الرازيين، فمكث بها أياما قليلة، ثم خرج في السنة نفسها إلى نيسابور، قال أبو عبد الله الحاكم في تاريخه : (قدم البخاري نيسابور سنة خمسين ومائتين، فأقام بها مدة يحدث على الدوام، قال فسمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول : اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه، قال: فذهب الناس إليه، فأقبلوا على السماع منه حتى ظهر الخلل في

---

(1) تاريخ بغداد 2/223-24 رقم 424

(2) تاريخ بغداد 2/23-24 ، وانظر شرح العلل لابن رجب ص 151

(3) تقدمة المعرفة ص 360، وانظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية – المشيخة والرحلات- 2/331.

مجلس محمد بن يحيى قال : فتكلم فيه بعد ذلك)[1]، ووجه الكلام فيه أن محمد بن يحيى نسب للبخاري أنه قال : (قولي بالقرآن مخلوق)، ومذهب محمد بن يحيى في من صرح بخلق القرآن هو التكفير والتبديع والهجران يقول مقررا وجازما: (القرآن كلام الله غير مخلوق من جميع جهاته وحيث يتصرف، فمن لزم هذا استغنى عن اللفظ وما سواه من الكلام في القرآن، ومن زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر، وخرج عن الإيمان،وبانت منه امرأته، يستتاب فإن تاب وألا ضربت عنقه، وجُعل ماله فيئًا بين المسلمين، ولم يدفن في مقابر المسلمين، ومن وقف وقال : لا أقول مخلوق أو غير مخلوق فقد ضاهى الكفر، ومن زعم أن لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع لا يُجالس ولا يُكلم، ومن ذهب بعد مجلسنا هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاري فاتهمُوه، فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه)[2].

وهذا الكلام في عمومه هو مذهب غالبية علماء السلف من هذه الطبقة، ومن الطبقة التي بعدها، وهو مذهب الإمام أحمد رحمه الله،وعليه سار أبو حاتم وأبو زرعة كما قررناه في موضعه[3]، لذلك لما وصل كتاب محمد بن يحيى الذهلي على الرازيين بترك البخاري وترك حديثه واتهام من يحضر مجلسه فتركوا حديثه، ولترك أبي حاتم لحديثه مبررات منها:

1- قضية خلق القرآن الدهياء، والمصيبة الصماء التي شوشت على عقائد الناس وإيمانهم، وجرفت العديد من الناس حكومة وشعبا إلى الاعتقاد بها، وقد ظُلم فيها الناس واعتدي بسببها على أهل العلم، فهذه المشكلة في عمومها تركت آثارا سيئة في نفس أبي حاتم، وفي علمه[4].

---

(1) هدي الساري ص 490

(2) أخرجه الخطيب في تاريخه 2/31-32

(3) راجع مبحث مسألة خلق القرآن في الجزء الأول من (أبو حاتم الرازي وجمهوده في خدمة السنة النبوية) 1/294

(4) انظر ما حققناه في المصدر السابق .

2- محمد بن يحيى الذهلي له وقع كبير عند أبي حاتم، فهو من كبار شيوخه الذين يحظون عنده بإجلال وإكبار عظيمين، أخذ عنه مسائل كثيرة من علوم السنة، لذلك لما وصل كتابه إلى الري عمل بما فيه[1] تصديقا لشيخه.

لم يستخدم أبو حاتم طريقة الموازنة بين الذهلي والبخاري للمبررين السابقين، فالذهلي يتقدم على البخاري عند أبي حاتم في مرتبة العدالة والتوثيق، قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم : (سئل أبي عن محمد بن يحيى النيسابوري فقال: ثقة)، وقال عبد الرحمن-وعلمه من علم أبيه - : (هو ثقة، صدوق، وإمام من أئمة المسلمين)، ووصفه أبو زرعة الرازي بالإمامة فقال : (هو إمام من أئمة المسلمين)[2] .

وأما ثناء أبي حاتم على البخاري فلم يتجاوز الخبر الذي سقناه من رواية إسحاق ابن زبرك، وهو ثناء شاركه فيه محمد بن يحيى ونال نصيبا منه، وثناء أبي حاتم على البخاري كان قبل الواقعة، إذ بعد الواقعة هجره وترك حديثه، يحكي الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح نقلا عن أبي عبد الله الحاكم قوله : (ولما وقع بين البخاري وبين الذهلي في مسألة اللفظ انقطع الناس عن البخاري إلا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة، قال الذهلي: إلا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجالسنا، فأخذ مسلم رداءه فوق عمامته، وقام على رؤوس الناس، فبعث إلى الذهلي جميع ما كان كتبه على ظهر جمال)[3] .

علق الحافظ ابن حجر مزكيا هذا الصنيع : (قلت : وقد أنصف مسلم فلم يحدث في كتابه عن هذا ولا عن هذا) .[4]

---

(1) انظر ذلك في الجرح والتعديل 191/7 رقم 1086
(2) راجع هذه المعطيات في الجرح والتعديل 125/8 رقم 561
(3) هدي الساري ص 491
(4) المصدر السابق

لم يمكث الإمام البخاري بعد هذه الواقعة في نيسابور إلا أياما معدودات حتى خرج إلى بخارى مسقط رأسه يتوب إلى الله ويستغفره، ويستنكر ما نُسبَ إليه وما أوقعوه فيه، ويسترجع أنفاسه التي استنزفتها الاحتجاجات واللجاجات، لكن الأقدار شاءت أن يخرج من بخاري أيضا بسبب خلافه مع واليها خالد بن أحمد الأمير متوجها إلى سمرقند حيث وافته المنية بإحدى قراها[1] ، وذلك في ليلة السبت عند صلاة العشاء من ليلة عيد الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر من يوم السبت لغرة شوال من سنة ست وخمسين ومائتين[2]، فرحمة الله عليه رحمة واسعة.

هذا عن الواقعة التي كانت سببا في تركه من قبل أبي حاتم، وأما الترك في حد ذاته فلا حجة مقنعة لأبي حاتم فيه، وهو المعروف بالمتابعة لأحوال الرواة، والمشهور بتقصي أخبارهم وأنبائهم، فلو تابع أبو حاتم أخبار الإمام البخاري بعد ذلك لوجده يذرأ عن نفسه التهمة، ويصف بالكذب من نسب إليه ذلك، فقد أخرج الخطيب بسنده إلى محمد بن نصر المروزي[3] أنه سمع أبا عبد الله البخاري يقول : (من زعم أني قلت لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب، فإني لم أقله، فقلت له: يا أبا عبد الله قد خاض الناس في هذا وأكثروا فيه؟ فقال: ليس إلا ما أقول وأحكي لك عنه)[4] .

فالصحيح ما ذكر، فليس كل ما قاله الناس يبقى حجة إذا تعارض ذلك مع المصدر، وها هو المصدر ينفي ما روجه الناس، وعمدتهم في ترويج هذا الخبر هو ما أشاعه محمد بن يحيى رحمه الله، والمعاصرة-كما قرر العلماء-حجاب، فكلام الذهلي

---

(1) القرية التي قصدها وتوفى فيها، وبها قبره هي قرية خرتنك تقرب من سمرقند، وكان له بها أقرباء نزل عليهم، انظر تاريخ بغداد 34/2 .
وخبر خلافه مع والي بخارى بسطه الخطيب في تاريخه 33/2-34.

(2) تاريخ بغداد 6/2.

(3) أبو عبد الله المروزي الفقيه، صاحب التصانيف الكثيرة، وصف بالإمامة مع أبي حاتم الرازي، وهو ثقة حجة، توفى سنة أربع وتسعين ومائتين، انظر تاريخ بغداد 3/ (315 -318) رقم 1416 والتقريب 213/2 رقم 767.

(4) تاريخ بغداد 32/2

لا يؤثر في البخاري حتى ولو سكت عما نسبوه إليه فكيف وهو ينفي ذلك ويغضب له؟ قال الخطيب البغدادي قال أبو عمرو الخفاف [1] : فأتيت محمد بن إسماعيل فناظرته في شيء من الأحاديث حتى طابت نفسه، فقلت،يا أبا عبد الله : ها هنا أحد يحكي عنك أنك قلت هذه المقالة[2]، فقال : يا أبا عمرو احفظ ما أقول لك :من زعم من أهل نيسابور وقومس والري وهمذان وحلوان وبغداد والكوفة والمدينة ومكة والبصرة إني قلت لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب، فإني لم أقل هذه المقالة، إلا أني قلت: أفعال العباد مخلوقة)[3] .

وهذه العبارة المكونة من كلمات ثلاث صاغها الإمام البخاري صياغة عقلية محكمة، وضمنها خلا لفتنة خلق القرآن التي جرفت بعلماء الأمة إلى مشاكل ومصاعب لا تطاق، فكان لا بد وأن يقول الإمام في هذه المشكلة كلاما ما ،هذا الجواب الذي لا يبدو فيه شاذا أو مبتكرا بل سُبق إليه، وله شواهد شرعية قائمة، فإنه لما رأى-رحمه الله-أن المعتزلة صاغوا كلامهم في القول بخلق القرآن بأشكال منطقية، وناظروا العلماء على وفقها اختار القول بهذه العبارة التي تكلم عنها التاج السبكي فقال: (تأمل كلامه ما أذكاه! ومعناه- والعلم عند الله-أني لم أقل لفظي بالقرآن مخلوق لأن الكلام في هذا خوض في مسائل الكلام، وصفات الله التي لا ينبغي الخوض فيها إلا للضرورة، ولكني قلت: أفعال العباد مخلوقة، وهي قاعدة مغنية عن تخصيص هذه المسألة بالذكر، فإن كل عاقل يعلم أن لفظنا من جملة أفعالنا ، وأفعالنا مخلوقة، ولقد أفصح بهذا المعنى في رواية أخرى صحيحة عنه رواه حاتم بن أحمد بن الكندي قال: سمعت مسلم بن الحجاج فذكر الحكاية وفيها أن رجلا قام إلى البخاري فسأله عن اللفظ بالقرآن فقال : أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا)[4] .

---

(1) هو أحمد بن نصر بن إبراهيم، أبو عمرو المعروف بالخفاف، نيسابوري الأصل، إمام، حافظ، كبير قدوة، روى بجرجان عن أبي زرعة الرازي، مات سنة 299هـ، انظر تاريخ جرجان 95/1 رقم الترجمة 57، وسير أعلام النبلاء 560/13، وتذكرة الحفاظ 655/2.

(2) يشير هنا إلى محمد بن يحيى الذهلي.

(3) تاريخ بغداد 33/2 ، وهدي الساري ص 491.

(4) طبقات الشافعية 230/2-231، والحكاية ساق نحوها الحافظ ابن حجر في هدي الساري ص 490.

هذه القناعات هي التي دفعت الإمام البخاري إلى إظهار عقيدته للناس، وتحديثهم بها، والمذاكرة معهم فيها، وقد تضمن كلامه في العقيدة تأصيل مسألة اللفظ عقديا، فقال رحمه الله : (أما أفعال العباد فمخلوقة، فقد حدثنا علي بن عبد الله قال ثنا مروان بن معاوية قال ثنا أبو مالك عن ربعي بن خراش عن حذيفة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : (إن الله يصنع كل صانع وصنعته)،[1] قال أبو عبد الله: وسمعت عبيد الله بن سعيد[2] يقول سمعت يحيى بن سعيد يقول: ما زلت أسمع أصحابنا يقولون إن أفعال العباد مخلوقة، قال أبو عبد الله : حركاتهم، وأصواتهم، واكتسابهم وكتابتهم مخلوقة، فأما القرآن المتلو المبين، المثبت في المصاحف المسطور المكتوب الموعى في القلوب فهو كلام الله ليس بخلق، قال تعالى : (بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم)[3])[4].

ونقل الحافظ ابن حجر عن أبي عبد الله الحاكم أنه سمع أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه يقول: سمعت محمد بن نعيم يقول : سألت محمد بن إسماعيل لما وقع في شأنه ما وقع عن الإيمان فقال: قول وعمل ، ويزيد وينقص، والقرآن كلام الله غير مخلوق، وأفضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر، ثم عثمان ثم علي، على هذا حييت، وعليه أموت، وعليه أبعث إن شاء الله تعالى) .[5]

---

(1) الحديث أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات ص 260 و ص 388، وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم 1637.

(2) هو عبيدالله بن سعيد، أبو قدامة السر خسي، من شيوخ أبي حاتم الموثقين، كان يروي عن يحيى بن سعيد القطان، انظر الجرح والتعديل 317/5 رقم 1507، وأبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية – المشيخة الرحالات 161/2.

(3) سورة العنكبوت الآية 49

(4) تاريخ بغداد 30/2 زقم 424، والحكاية أخرجها أبو عبد الله الحاكم عن أبي بكر بن أبي الهيثم عن الفربري – محمد بن يوسف- سماعا من البخاري من دون ذكر يحيى بن سعيد القطان وفيها : وسمعت عبيد الله بن سعيد – يعني أبا قتادة السرخسي يقول : ما زلت أسمع أصحابنا... انظر هدي الساري ص 490.

(5) هدي الساري ص 491.

ومن مجموع هذا الكلام الذي قدمته ترجح لدي احتمال مفاده أن أبا حاتم الرازي لا بد وأن يصله شيء من هذا كله عن الإمام البخاري[1]، كيف لا يكون ذلك وأبو حاتم عاش بعد وفاة البخاري إحدى وعشرين سنة، وخرج قبل وفاة البخاري بسنة في رحلته الثالثة التي تضمنت حجته الرابعة سنة خمس وخمسين، وفيها طاف بالبصرة والكوفة وجرجان والرقة وعبادان وعدد من الأمصار، فلا شك أن أقوال البخاري في تبرئة ساحته مما نسب إليه وصلت كلها أو بعضها إليه، لكن من كان يجلس إلى الإمام البخاري بعد الواقعة؟ وما مصير من جلس إليه بعد ذلك؟ !

إن أحمد بن نصر بن إبراهيم النيسابوري الذي قصد البخاري وجلس إليه يسمع منه الحديث ويستفتيه في الواقعة رآه أبو حاتم وأبوزرعة ولم يكتبا عنه[2]، فلعلهما هجراه بسبب جلوسه إلى البخاري، وهو مصير يمكن أن يلقاه كل من خرق الحظر العلمي الذي ضُرِبَ عن الإمام البخاري .

وأما ما ذكره الأستاذ سعدي الهاشمي في دراسته عن أبي زرعة الرازي- وبالخصوص في النقطة المتعلقة ب(الدفاع عن الإمام البخاري)-من أن الناس لما خاضوا (في حديثهم عن قول الإمام بخلق اللفظ التجأ إلى شيخه إمام أهل السنة والجماعة، الصابر في محنة خلق القرآن، وطلب منه أن ينظر في قوله، فإن كان مصيبا أقره، وإن كان خطئا أرشده)[3] فهو قول معلول بتقدم وفاة الإمام أحمد عن الواقعة بإحدى عشرة سنة، ذلك أن وفاة إمام السنة كانت سنة إحدى وأربعين ومائتين [4]، والواقعة كانت

---

[1] و للإمام البخاري مؤلف في الموضوع وضعه بدافع هذه الفتنة في (خلق أفعال العباد)، والكتاب رواه عنه يوسف بن ريحان بن عبد الصمد ومحمد بن يوسف بن مطر بن صالح الشهير بالفربري، وهو حجة بينه وبين الله سبحانه وتعالى فيما نسب إليه، كما أنه فيصل التفرقة بينه وبين خصومه في هذه المسألة.

[2] انظر الجرح والتعديل 79/2 رقم 174.

[3] **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية 999/3، وقد بنى الأستاذ هذا الكلام على ما نقله من طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (279/1) في حوار جرى بين الإمام البخاري والإمام أحمد في حدث الإبتلاء، وهي رواية موضوعة لا يُبنى عليها حكم.**

[4] انظر التقريب 24/1 رقم 110.

على وجه التحقيق سنة اثنتين وخمسين ومائتين[1]، ولذلك يكون ما رتبه الدكتور سعدي الهاشمي حفظه الله غير صحيح لعدم صحة ما استند إليه[2] وكذلك قوله (إن الأئمة الذين أمسكوا الرواية عن الإمام البخاري عادوا وحدثوا عنه والتزموا بتوثيقه وتجريحه للرواة. . .)[3] فهو كلام لا يستند على دليل، والدليل الذي قدمه في شخص أبي زرعة شواهده لا توحي بذلك، فوقوف أبي زرعة الرازي عند تجريح وتعديل البخاري للرواة هو – بكل تأكيد – قبل الواقعة وليس بعدها .

ـ المطلب الثاني : الدفاع عن خليفة بن خياط الملقب ب (شباب العصفري).

هو خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط، ذكروه بكنيتين : أبو عمرو[4]، وأبوبكر[5] يعرف ب (شباب العصفري)، كان يروي عن بشر بن المفضل، ويزيد بن زريع، ومعتمر بن سليمان، لم تتحدث عنه المصادر بصفة تجلي حقيقة سيرته، وتكشف على معالم الصورة العامة لحياته، وماذكرفي بعض المصادر لا يجاوز ذكر نسبه، وسنة وفاته، وذكر شيوخه، والسبب في ذلك يرجع إلى أن خليفة بن خياط لم يكن واسع الرحلة ، ولم يدخل إلى الأمصار المشهورة بالعلم كدمشق وبغداد وغيرهما، لذلك غابت ترجمته من مصادر كثيرة، ومنها تاريخ بغداد للخطيب، ويظهر أن خليفة بن

---

(1) أخرج الخطيب بسنده إلى أبي حامد الأعمش قال: (رأيت محمد بن إسماعيل في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان ومحمد بن يحيى يسأله عن الأسامي والكنى وعلل الحديث ويمر فيه محمد بن إسماعيل ميل السهم كأنه يقرأ قل الله أحد ، فما أتى على هذا شهر حتى قال محمد بن يحيى : إلا من يختلف إلى مجلسه لا يختلف إلينا، فإنهم كتبوا إلينا من بغداد أنه تكلم في اللفظ، ونهيناه فلم ينته فلا تقربوه، ومن يقربه فلا يقربنا، فأقام محمد بن إسماعيل ها هنا مدة وخرج إلى بخارى) تاريخ بغداد 31/2.

ومعلوم أن وفاة سعيد بن مروان البغدادي كانت سنة اثنتين وخمسين ومائتين، انظر التقريب 305/2 رقم 253.

(2) انظر أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة ص 1000 .

(3) المصدر السابق .

(4) انظر التقريب 227/1 رقم 152.

(5) انظر الجرح والتعديل 378/3 رقم 1728.

خياط اقتصر على علماء بلده، وشيوخ مصره يختلف إليهم، يسمع منهم ويروي عنهم، دلنا على ذلك أن الشيوخ الذين ذكروا أنه روى عنهم كلهم من أهل البصرة، ويشفع لخليفة بن خياط من هذا النقص عند أهل العلم ثلاثة عوامل:

الأول : كونه من البصرة، والبصرة في القرن الثالث كانت مركزا علميا هامه، منها تشع العلوم والمعارف، وبها تتواجد طائفة من العلماء الجهابذة المرموقين، وبابها مفتوح للرحالة من الشيوخ والطلبة[1]، وقد جمع شباب العصفري علم شيوخ بلده، وما فاته استدركه عند الغرباء والقادمين.

الثاني : كونه من أسرة علم ومعرفة، فهو سليلها ووارث علمها ،وهذا يقوي من مكانته ويرفع من مرتبته، وأبوه خياط بن خليفة بن خياط، من رواة العلم الشريف، روى عن خليفة بن غالب، روى عنه ولده شباب العصفري[2]، وجده هو خليفة بن خياط العصفري كان من رواة العلم، روى عن عمرو بن شعيب وعمرو بن منصور، وكان من الثقات الأثبات، ذكره أبو حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال فيه : (ثقة) .[3]

الثالث : مصنفاته التي انتشرت واشتهرت، واشتهر ببعضها، ذكر ابن النديم منها أربعة كتب، (التاريخ)، وكتاب (طبقات القراء)، وكتاب (الزمنى والمرضى والعميان)، وكتاب(أجزاء القرآن، وأعشاره، وأسباعه،وآياته)،[4] واشتهر شباب بكتاب (التاريخ)، وهو كتاب محقق ومطبوع ومتداول.[5]

---

(1) راجع رحلة أبي حاتم إلى البصرة، فقد ذكرت هناك ما يغني عن إعادة الكلام هنا، انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية – المشيخة والرحلات- 352/2.

(2) الجرح والتعديل 405/3 رقم 1853

(3) تاريخ يحيى بن معين برواية أبي حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى – أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 86/4 ترجمة رقم 228.

(4) ا لفهرست لابن النديم-طبعة فلوجل ص 232

(5) وقفت منه على تحقيقين : التحقيق الأول لسهيل زكا ر- صدر عن سلسلة إحياء التراث القديم سنة1967م. والتحقيق الثاني للدكتور أكرم ضياء العمري طبعة دار طيبة بالسعودية سنة 1985م.

يكاد يجمع علماء الحديث على أن خليفة من الثقات، غير أن أبا حاتم الرازي لينه، واشتهر هذا التليين بين طلاب العلم والباحثين ولا سيما عند الذين تناولوا حياة خليفة بن خياط بالترجمة حيث صادفهم كلام أبي حاتم فيه كالعقبة، فمنهم من تخلص من هذا النقد بوصف أبي حاتم بالتشدد، ومنهم من رام تأويل كلام أبي حاتم وحمله على المحمل الصحيح، ومن جانبي سأذكر ما روي عن أبي حاتم في خليفة ثم نُبَيِّنُ وجه الخطأ والصواب في هذا النقد .

الرواية الأولى : قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : (وسألته عنه فقال –أي أبو حاتم– : **لا** أحدث عنه، هو غير قوي، كتبت من مسنده أحاديث ثلاثة عن أبي الوليد، فأتيت أبا الوليد وسألته عنها فأنكرها، قال : ما هذه من حديثي، فقلت : كتبتها من كتاب شباب العصفري، فعرفه وسكن غضبه) .[1]

الرواية الثانية : قال عبد الرحمن وأبو حاتم: (ولا يعتمد على روايته)[2]،

النقد في هاتين الروايتين واحد، فقول أبي حاتم (لا يعتمد على روايته)، وقوله (لا أحدث عنه هو غير قوي) إنما هو معلل بما ذكر أنه كتب من أحاديثه ثلاثة أحاديث عن أبي الوليد، فراح يحقق ذلك في الأصل، فسمع من أبي الوليد ما سمع، وهذا التعليل الذي بنى عليه أبو حاتم تليينه لخليفة مدفوع بما سنذكره في النقط الآتية :

1- يقول الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني معلقا: (سكون غضب أبي الوليد يشعر بأنه لم يكذب خليفة، ويحتمل أن يكون شباب قد كان استكثر من حديث أبي الوليد أَخْذاً من أصوله، وكانت تلك الثلاثة مما لا يحفظه أبو الوليد فأنكرها، لما

---

(1) الجرح والتعديل 378/3 رقم 1728
(2) المصدر السابق 404/6 رقم 2256

عرف أن شبابا هو رواها حملها على أنها عنده في أصوله، ولكنه لا يحفظها، وكأنه لهذا الاحتمال اقتصر أبو حاتم على قوله: غير قوي) .[1]

2- قول أبي حاتم أنه كتب من مسنده يدل على أن خليفة كان من المصنفين للحديث، وهذا يقوي من مكانته،ويرفع من شأنه، وأبو حاتم حكم على صاحب المسند بالتليين انطلاقا من ثلاثة أحاديث، ويُفهَمُ من منطوقه أنه حكم على المسند كله من منطلق الحكم على ثلاثة أحاديث، فلو نظر في الكتاب كله وتفحص ما فيه لكان له فيه رأي آخر، يقول ابن عدي: (وشباب من متيقضي رواة الحديث وله حديث كثير، وتاريخ حسن، وكتاب في طبقات الرجال) .[2]

والذي يظهر أن أبا حاتم تأثر بقول علي بن المدني وأبي زرعة فيه،قال علي بن المدني : (لو لم يحدث شباب كان خيرا له)[3]، وذكر عبد الرحمن بن أبي حاتم أن أبا زرعة الرازي ترك الرواية عنه[4] .

فأما قول علي بن المدني فهو قول مجمل غير مفصل، وقول عام غير معلل، وقد رده الحافظ ابن عدي واستغرب منه فقال : (ولا أدري هذه الحكاية عن علي بن المديني : لو لم يحدث شباب كان خيرا له) .[5]

---

(1) انظر الجرح والتعديل 378/3 هامش رقم 5
(2) الكامل في الضعفاء، حديث رقم 364
(3) المصدر السابق
(4) الجرح والتعديل 379/3 رقم 1728
(5) الكامل في الضعفاء، حديث رقم 364
هذا على فرض أن الرواية صحيحة وإلا فهي باطلة لأنها من رواية محمد بن جعفر بن يزيد المطيري عن محمد بن يونس بن موسى عن علي بن المديني سماعا، ومحمد بن يونس بن موسى هو ابن العباس السامي المعروف بالكد يمي، وهو بصري ،قال الحافظ ابن حجر : (ضعيف، ولم يثبت أن أبا داود روى عنه) وقال ابن عدي: (والكد يمي لا شيء).
راجع هذه المعطيات في تقريب التهذيب 222/2 رقم 850،والكامل في الضعفاء، حديث رقم 364 .

وكذلك ترك أبي زرعة ، فلا شواهد له، فقد روى عنه البخاري في صحيحه[1]، وكان الحافظ ابن حجر يقف عند رأيه في معرفة الصحابة، فيذكره إلى جنب أبي حاتم الرازي وعبد الرحمن بن أبي حاتم والأعلام[2]، وقال الحافظ الذهبي : (وثقه بعضهم، ولينه بعضهم بلا حجة) [3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، مات رحمه الله سنة أربعين ومائتين[5] .

ـ المطلب الثالث : الدفاع عن أبي عبيد القاسم بن سلام.

القاسم بن سلام، أبو عبيد البغدادي، الإمام المشهور، سئل أبو حاتم عنه مرة فقال: (كنت أراه في مسجده، وقد أحدق به قوم معلمون، ولم أر عنده أهل الحديث، فلم أكتب عنه، وهو صدوق) .[6]

هذه العبارة قد يحسبها من لم يفهم السياق جيدا أن أبا حاتم تعنت فترك الكتابة عن أبي عبيد مع صدقه وإمامته، ودرءا لهذا الشك لا بد من بسط هذا الموضوع ومعالجته وفاء للنصيحة، ورغبة في أخذ الحيطة والحذر من بعض الشكوك الفاسدة، والتأويلات البعيدة، وسأجمل معالجة هذا الموضوع في مسألتين :

الأولى : أن أبا حاتم لما قدم بغداد قصد أبا عبيد في مسجده،فوجد عنده ناسا من صنف المعلمين قد أحاطوا به يسألونه ويسمعون منه، وصادف مجيئه خلو مجلس أبي عبيد من المحدثين لأن أبا عبيد لسعة علمه كان يعقد لكل علم جلسته، ويجمع في كل مجلس أهله، ومن ترجمته المبسوطة في كتب الرجال يتضح ذلك :

---

(1) انظر التقريب 227/1 رقم 152.
(2) راجع الإصابة 118/1 رقم 254 و 156/2 رقم 1917 و 493/2 رقم 6275 و 37/2 رقم 1631
(3) سير أعلام النبلاء 473/11.
(4) انظر الثقات 233/8.
(5) التقريب 227/1 رقم 152، والميزان 665/1 رقم 2561.
(6) الجرح والتعديل 111/7 رقم 637.

قال عبد الله بن جعفر- يعني ابن درستويه الفارسي النحوي-: (من علماء بغداد المحدثين النحويين على مذهب الكوفيين، ورواة اللغة والغريب عن البصريين والكوفيين، والعلماء بالقراءات، وقد جمع صنوفا من العلم، وصنَّف الكتب في كل فن من العلوم والأدب، فأكثر وشهر،-أبو عبيد القاسم بن سلام. . .)،[1] وأثنى عليه، وذكر شيوخه الذين روى عنهم من القراء واللغويين والعلماء إلى أن قال : (وروى الناس من كتبه المصنفة بضعة وعشرين كتابا في القرآن والفقه وغريب الحديث والأمثال ومعاني الشعر وغير ذلك، وله كتب لم يروها قد رأيتها في ميراث بعض الطاهريين تباع كثيرة في أصناف الفقه كله، وبلغنا أنه إذا ألف كتابا أهداه إلى عبد الله بن طاهر فيحمل إليه مالا خطيرا -كذا- استحسانا لذلك، وكتبه مستحسنة مطلوبة في كل بلد، والرواة عنه مشهورون، ثقات، ذووا ذكر ونبل، قال : وقد سيق إليَّ جميعُ مصنفاته، فمن ذلك الغريب المصنف- وهو أجل كتبه في اللغة . . .)[2] واستطرد في كتبه وأوصافها ومنهجه فيها .

وأخرج الخطيب بسنده إلى أحمد بن كامل القاضي أنه قال: (كان أبو عبيد القاسم بن سلام فاضلا في دينه، وفي علمه، ربانيا، متقننا في أصناف علوم الإسلام من القرآن والفقه والعربية والأخبار، حسن الرواية،صحيح النقل، لا أعلم أحدا من الناس طعن عليه في شيء من أمره ودينه)[3] .

وأول من سمع منه كتاب الغريب الإمام يحيى بن معين[4]، فقد سئل عنه مرة فقال (مثلي يسأل عن أبي عبيد ؟ أبو عبيد يسأل عن الناس)[5] .

وهذا يتضمن أن أبا عبيد كان عارفا بأحوال الرجال.

---

(1) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد 404/12 رقم 6868
(2) المصدر السابق 404/12-405
(3) المصدر السابق 411/12
(4) المصدر السابق 407/12
(5) المصدر السابق 414/12

وأثنى عليه يحيى بن معين في رواية أخرى فقال : (ثقة)[1]، ووصفه بالفقه وروى له في تاريخه شواهد فقهية مختارة، تبين عن براءة أبي عبيد في هذا المجال[2]، كما كان إسحق بن راهوية- الذي كان أبو حاتم على مذهبه في الفقه-يقدم أبا عبيد على نفسه في المعرفة بالفقه والعلم قال إسحق: (الحق يحبه الله، أبو عبيد القاسم بن سلام أفقه مني وأعلم مني،)[3]، وفي رواية أخرى : (إن الله لا يستحي من الحق، أبو عبيد أعلم مني، ومن ابن حنبل والشافعي)[4]، وأنثى عليه مرة فقال (أبو عبيد أوسعنا علماً، وأكثرنا أدباً، وأجمعنا جمعاً، إنا نحتاج إلى أبي عبيد، وأبو عبيد لايحتاج إلينا)[5] .

إن الثناء على أبي عبيد في عمله وتقواه هو كثير جدا، ولا يضره من توهم فيه بشيء أو جال في خاطره منه أمر ما .

- الثانية: أن أبا عبيد طغى عليه الاهتمام بعلوم القرآن والعربية والفقه والأخبار ولم يكن من ذوي الخبرة الواسعة في الحديث، يشهد لهذا ما قاله إبراهيم الحربي : (كان أبو عبيد كأنه جبل نفخ فيه الروح، يحسن كل شيء إلا الحديث، صناعة أحمد ويحيى)[6]، وهذا الكلام يتفق مع ما في الرواية التي حكاها جعفر بن محمد بن علي بن المديني أنه سمع أباه يقول: (خرج أبي إلى أحمد بن حنبل يعوده-وأنا معه-قال: فدخل إليه وعنده يحيى بن معين وذكر جماعة من المحدثين قال: فدخل أبو عبيد القاسم بن سلام، فقال له يحيى بن معين : اقرأ علينا كتابك الذي عملته للمأمون غريب الحديث، فقال: هاتوه، فجاءوا بالكتاب، فأخذه أبو عبيد، فجعل يبدأ يقرأ الأسانيد ويدع تفسير

---

(1) تاريخ بغداد 414/12.
(2) انظر تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري 481/2
(3) أخرجه الخطيب في تاريخه 411/12
(4) المصدر السابق
(5) المصدر السابق 410/12-411
(6) المصدر السابق 412/12-413

الغريب ، قال : فقال له أبي: يا أبا عبيد دعنا من الأسانيد نحن أحذق بها منك. . .)[1]

والسبب في عدم اتساع قاعدة أبي عبيد في تحمل الحديث وتأديته يعود إلى توليه للقضاء بطرسوس الذي دام ثماني عشرة سنة، فلم يكن بحوزته من الحديث إلا ما تحمل من هشيم وغيره، فشغله القضاء عن التحمل والطلب،[2]، قال إبراهيم الحربي: (فلما صنف احتاج أن يكتب عن يحيى وهشام بن عمار، وأضعف كتبه كتاب الأموال يجيء إلى باب فيه ثلاثون حديثا وخمسون أصلا عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيجيء يحدث بحديثين يجعلهما من حديث الشام، ويتكلم في ألفاظها، وليس له كتاب مثل غريب المصنف)[3]

نستخلص مما مضى نقطتيـــن :

1- إن مجلس أبي عبيد كان عامرا بقوم معلمين، وأبو عبيد كان مربيا[4]، فإنه كان (يؤدب غلاما في شارع بشر وبشير، ثم اتصل بثابت بن نصر بن مالك الخزاعي يؤدب ولده)[5]، وفي تلك اللحظة كان يعلم المعلمين والمربين، فلم يجد أبو حاتم الوقت الكافي للانتظار فرجع، فلم يعد إليه مرة أخرى، ولا تأكد لي أنه سمع منه أو روى عنه.

2- عدم شهرة أبي عبيد في الحديث بالقدر الذي يجعل أبا حاتم يحرص كل الحرص على السماع منه، أو ترقب خطاه للجلوس إليه، ومع ذلك فالرجل عنده (صدوق)، وأبوحاتم تحمل عمن هو أقل درجة منه في العلم والرواية، فكيف لا يسمع منه وقد سمع منه الكبار؟.

---

(1) تاريخ بغداد 12/407-408.
(2) المصدر السابق 12/413.
(3) المصدر السابق 12/413.
(4) المصدر السابق .
(5) شرح علل الترمذي ص 56.

وأما ما يذكر من إنكار الإمام أحمد على أبي عبيد فذلك من جهة أنه صنف في الفقه فشرح وفسر، وكان أحمد يكره إعمال الرأي مع الآثار، ولما كتب الغريب بسطه وطوله فكره أحمد ذلك وقال: (هو يشغل عما هو أهم منه)[1]، مات أبو عبيد سنة أربع وعشرين ومائتين[2].

ـ المطلب الرابع :الدفاع عن إبراهيم بن خالد، أبي ثور الفقيه [3]

قال أبو حاتم في بيان حاله: (أبو ثور رجل يتكلم بالرأي يخطىء ويصيب، وليس محله محل المتسعين في الحديث، قد كتبت عنه) .[4]

في هذا النص أمور منها:

1- أن أبا ثور كان يقول بالرأي قبل اتصاله بالإمام الشافعي، ولما قدم الشافعي بغداد اختلف إليه، ورجع عن الرأي إلى الآثار[5]، وقد صرح بذلك في رواية أخرجها الخطيب في تاريخه بسنده إليه.[6]

وأرى- والله أعلم- أن أبا حاتم تأثر بإنكار الإمام أحمد على أبي ثور في هذا القول، فقد آخذ الإمام أحمد أبا ثور على ما صنف في الفقه حيث أخلط الرأي بالآثار[7]، وهو إنكار قديم جدا لا حجة لأبي حاتم في إعادته، لأن أبا ثور رجع وتبرأ منه، ومثل هذه الإنكارات معروفة ومشهورة لا تخدش في عدالة المنكر عليه إذا كان إماما، فإنكار الإمام أحمد على أبي ثور يشبه إنكاره على مالك رضي الله عنه حين أمر

---

(1) شرح علل الترمذي ص 56.
(2) التقريب 117/2 رقم 20.
(3) أخرجت له ترجمة وافية تعرف به وبحاله عند أهل العلم في المبحث المتعلق بجهود أبي حاتم في تحصيل فقه الشافعي، انظر الترجمة رقم 02 ستأتي في عمل قادم إن شاء الله.
(4) الجرح والتعديل 98/2 رقم 266.
(5) انظر تاريخ بغداد 67/6.
(6) في المصدر السابق 67/6-68، وهو قول أبي ثور: (كنت أنا وإسحق بن راهويه وحسين الكرابيسي (...) ما تركنا بدعتنا حتى رأينا الشافعي).
(7) شرح العلل الترمذي ص 56.

بتجريد أحاديث الموطإ وآثاره عما فيه من الرأي الذي يذكره مالك من عنده[1]، وهذا كله إنما هو إجتهاد منهجي في تخليص الآثار من الرأي.

2- تصحفت لفظة (المتسعين) التي جاءت في هذا النص بلفظة (المسمعين) عند الحافظ الذهبي[2]، وأخشى أن من يقرأ هذه اللفظة على هذا التصحيف يظن أن أبا ثور ما سمع الحديث ولا رواه، ويقوي هذا الظن أن الحافظ الذهبي هو أول من بنى على هذه اللفظة نقدا غير مستقيم لأبي حاتم الرازي وصفه فيه بالتعنت والغلـــو[3]، فكيف بغيره لا يفعل ذلك ! والحاصل أن هناك فرقا بين اللفظتين، فالذي قصده أبو حاتم هو أن أبا ثور لم يكن متسعا في الحديث، وهو يريد أن الغالب عليه هو الفقه، وقد اشتهر أبو ثور بالفقه، وكان غير واحد ينعته به، وأما ما جاء عند الحافظ الذهبي من أن أبا ثور (ليس محله محل المسمعين في الحديث)، فمدفوع بالآثار التي أخرجها له مسلم في صحيحه، وأبو داود، وابن ماجة في سننيهما .[4]

يقول التاج السبكي معلقا على قول أبي حاتم السابق : (وأنا أجوز أن يكون قول أبي حاتم: ليس محله محل المسمعين في الحديث، مع كونه غير قادح مصحفا في الكتب، وانه إنما قال: "محل المتسعين" أي المكثرين، فإن أبا ثور لم يكن من المكثرين في الحديث إكثار غيره من الحفاظ، وقد رأيت اللفظة هذه بخط بعض محدثي زماننا في الحكاية عن أبي حاتم، ولاشك أن الفقه كان أغلب عليه من الحديث، وكان المحدثون إذا سئلوا عن مسائل الفقه أحالوا عليه، وقد قدمنا ما يدل على ذلك)[5].

---

(1) شرح علل الترمذي، ص 56.

(2) انظر ميزان الإعتدال 29/1 رقم 80 .

(3) الميزان 29/1 رقم 80، وراجع الرد على هذا النقد في دفاعنا عن أبي حاتم الرازي، في عمل قادم إن شاء الله.

(4) أنظر التقريب 35/1 رقم 197

(5) طبقات الشافعية 76/2، وكان السبكي قد علق على قول أبي حاتم السابق بتعليق مناقض لهذا التعليق تماما فقال : (وهذا غلو من أبي حاتم، وليس الكلام في الرأي موجبا للقدح، فلا التفات إلى قول أبي حاتم هذا)، المصدر السابق.
ثم عاد إلى الإنصاف كما ترى !.

ـ المطلب الخامس : الدفاع عن أبي زرعة الدمشقي[1]

قال عبد الرحمن في ترجمة سويد بن جبلة : (قلت لأبي : إن أبا زرعة الدمشقي أدخله في مسند الشاميين : قال ليست له صحبة، وهو لضعفه أدخله في المسند)[2] .

قوله-في هذا النص- : (وهو لضعفه أدخله في المسند) يثير ثلاثة استفهامات :

1- هل أبو حاتم ضعف أبا زرعة الدمشقي؟

2- هل هذه العبارة توحي بمعنى آخر غير معنى التضعيف؟

3- من المقصود بالعبارة هل هو أبو زرعة أم سويد ؟

الجواب عن الاستفهام الأول:

أبو حاتم لم يضعف أبا زرعة لأنه شيخه ورفيقه، قال عبد الرحمن : (وكان رفيق أبي وكتب عنه، وكتبنا عنه، وكان صدوقا ثقة)، وروى أبو حاتم ما يؤكد عدالته عن أحمد بن أبي الحواري قال : (هو شيخ الشباب)، وسئل عنه أبو حاتم فقال : (هو صدوق)[3] ، فظهر أن النقد السابق هو لغير أبي زرعة.

الجواب عن الاستفهام الثاني :

يرى الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في تعليقه أنها توحي بمعنى التضعيف فيقول : (كأنه يريد "لضعف تحقيقه" فإن أبا زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي ثقة كما يأتي في ترجمته)[4]، وهو أيضا ناقد ومحقق، وله كتاب في تاريخ الرواة مطبوع

---

(1) أخرجت له ترجمتين: انظر (أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية – المشيخة والرحلات– 413/2 و 311/2 رقم 20.

(2) أنظر الجرح والتعديل 236/4 رقم 1010.

(3) المصدر السابق 267/5 رقم 1259.

(4) المصدر السابق 236/4 هامش رقم 01.

ومتداول بعنوان تاريخ أبي زرعةالدمشقي)[1]، وأستبعد جدا أن يكون أبو حاتم قصده بالضعف المطلق أو بالضعف المقيد في التحقيق.

الجواب عن الاستفهام الثالث:

قلت فيما سبق إن المقصود بالتضعيف في قول أبي حاتم هو سويد بن جبلة الفزاري، وذلك لدلائل واضحة من الترجمة[2] منها :

- قوله : (روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل) أي أن السماع غير صالح، والرواية منقطعة.

- قوله: (ليست له صحبة)، ثم قال بعد هذا : (وهو لضعفه أدخله المسند) فاتضح أن الهاء تعود على سويد، وأن حال سويد عند أبي حاتم هو الضعف-قوله : (أدخله في المسند) يقصد مسند الشاميين)[3] لأبي زرعة الدمشقي، والمسانيد يذكر فيها الضعفاء والثقات.

ـ المطلب السادس : الدفاع عن داود الأصبهاني

داود الأصبهاني هو داود بن علي بن خلف، أبو سليمان الفقيه الظاهري، إمام أهل الظاهر، أصبهاني الأصل، أصله من قاسان[4]، وذكر ابن حزم انه نسب إلى أصبهان من جهة أمه فإنها كانت أصبهانية،[5] ولد داود بالكوفة[6]، فرحل إلى نيسابور، ومنها إلى بغداد، فاستقر بها إلى أن مات[7]، وفيها اشتهر وكان مولى لأمير المؤمنين المهدي العباسي[8].

---

(1) حققه شكر الله بن نعمة القوجاني في ثلاث مجلدات،وطبع في دمشق سنة 1980 م
(2) راجع ما يأتي في ترجمة سويد من كتاب الجرح والتعديل 236/4 رقم 1010
(3) ذكره أبو حاتم في ترجمة شرحبيل بن أوس الشامي من كتاب الجرح والتعديل 337/4-338 رقم 1482
(4) تاريخ أصبهان 367/1 رقم 680
(5) اللسان 422/2 رقم 1842
(6) تاريخ بغداد 369/8 رقم 4473
(7) اللسان 422/2
(8) تاريخ بغداد 375/8

اختلفوا في تاريخ مولده اختلافا متقاربا،منهم من قال إنه ولد سنة مائتين[1]، ومنهم من حدد مولده بسنة إحدى ومائتين[2]، ومنهم من ضبطه بسنة اثنتين ومائتين[3]، وذكروا في تاريخ وفاته زمنين متباينين: الأول سنة سبعين ومائتين[4]، والثاني سنة خمس وسبعين ومائتين[5].

ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل فقال : (قد رأيته،وسمعت كلامه وحكيت لأبي وأبي زرعة فلم يرضيا مقالته)، ثم قال : (وأما أبي رحمه الله فحمل إليه كتاب يسميه كتاب البيوع وقصد أهل الحديث وذمهم وعابهم بكثرة طلبهم للحديث ورحلتهم في ذلك فأخرج أبي كتابا في الرد عليه في نحو خمسين ورقة) .

وقال في مطلع الترجمة : (داود بن خلف الأصبهاني كان ضالا،مبتدعا، مموها ممخرقا) كذا قال[6] .

غير أن الحافظ ابن حجر ذكر في اللسان قولا لأبي حاتم مخالفا لما في هذه الفقرة بل يناقض مضمونها تماماً، قال : (وذكره ابن أبي حاتم فأجاد في ترجمته فإنه قال : (روى عن إسحق الحنظلي وجماعة من المحدثين، وتفقه للشافعي رحمه الله تعالى ثم ترك ذلك، ونفى القياس، وألف في الفقه على ذلك كتبا شذ فيها عن السلف، وابتدع طريقة هجره أكثر أهل العلم عليها، وهو مع ذلك صدوق في روايته ونقله واعتقاده، إلا أن رأيه أضعف الآراء وأبعدها من طرق الفقه وأكثرها شذوذا) .[7]

---

(1) سير أعلام النبلاء 97/13 رقم الترجمة 55

(2) تاريخ أصبهان 367/1.

(3) أبو إسحق الشيرازي في طبقات الفقهاء، انظر سير أعلام النبلاء 102/13، ولسان الميزان 422/2.

(4) تاريخ بغداد 374/8 وتاريخ أصبهان 367/1 وسير أعلام النبلاء 102/13

(5) اللسان 423/2

(6) راجع هذه المعطيات في الجرح والتعديل 410/3-411 رقم 1880

(7) لسان الميزان 423/2

وقال الحافظ ابن حجر : (ونقل وراق داود عن أبي حاتم أنه قال في داود : ضال مضل، لا يلتفت إلى وساوسه وخطراته) .[1]

وهذا الذي ذكره الحافظ لا يوجد في ترجمة الرجل من كتاب الجرح والتعديل الذي بين أيدينا اليوم، فلعله كان في نسخ أخرى لهذا الكتاب ولم تلحق بالباقي، أو أن أيادي غير أمينة تصرفت في ترجمة الراوي، فغيرت وزادت ونقصت، ومن مؤشرات ذلك أن الكلام المذكور في الجرح والتعديل والذي وصف فيه ابن أبي حاتم داود الظاهري بالضلالة والابتداع والتمويه إلخ هو منحول لأنه يتطابق مع ما نقله الحافظ ابن حجر عن وراق داود عن أبي حاتم، وهو لا يصح لأن وراق داود- وهو الحسيب بن عبد الله بن شاكر السمرقندي-ضعيف[2]، فلا يلتفت إلى ما نقله من تجريح الرواة، ومن جهة أخرى أن روايته في داود متعارضة ومضطربة ورواها بصيغة التعليق عن أبي حاتم، ولم يذكر في ذلك سماعا ولا رؤية.

ثم إنهم حكوا شيئا عن وراق داود عن داود أنه سئل عن القرآن فقال : (أما الذي في اللوح المحفوظ فغير مخلوق، وأما الذي هو بين الناس فمخلوق)، وبنوا على ذلك أحكاما غليظة في حق داود[3].

والواقع أن هذه الرواية غير صحيحة لأنها نسجت بعد عودة داود من نيسابور، فكانت بداية الأزمة من نيسابور، فإنه لما حل بها سئل عن القرآن فقال : (القرآن محدث[4] ولفظي بالقرآن مخلوق)[5]، وتكررت مأساة الإمام البخاري في داود الظاهري،

---

(1) المصدر السابق

(2) أبو علي السمرقندي،جاء في بعض الروايات إن كنيته أبو عبد الله الوراق، المعروف بحوار ، سكن بغداد وحدث بها، كانت وفاته في شوال سنة ثلاث وثمانين ومائتين، ذكره الدار قطني فقال ضعيف، ترجمته في تاريخ بغداد 8/58-59 رقم 4131، ولسان الميزان 2/190 رقم 1217

(3) تاريخ بغداد 8/274، وانظر سير أعلام النبلاء 13/102 رقم 55

(4) لعله لا يقصد الحدوث بالمعنى الكلامي، ويقصد ما ظهر من قوله تعالى : (ما يأتيهم من ذكر من ربهم **محدث** إلا استمعوه وهم يلعبون) الأنبياء الآية 2.

(5) لسان الميزان 2/422 وطبقات الشافعي 2/268، وفي المصدر الأخير قال الخلال: سمعت أحمد بن محمد بن صدقة سمعت محمد بن الحسين بن صبيح سمعت داود الأصبهاني يقول : القرآن محدث، ولفظي بالقرآن مخلوق).

يقول الشيخ المعلمي اليماني معلقا : (ولا أراه نحى بها إلا منحى البخاري، وإن لم يحسن التعبير، وقصته شبيهة بقصة البخاري، والله المستعان)[1] .

غير أن الفرق بينهما هو أنَّ البخاري دافع عن نفسه وأبان عن مقصوده من العبارة، وأما داود فإنه لم يجد بُدّاً من أن يتوب من هذا الكلام لأن طاقته في الدفاع عن نفسه بالكلام كانت ضعيفة، يقول الحسين بن إسماعيل المحاملي: (كان داود جاهلا بالكلام)[2]، ويشهد لما ذكره القاضي المحا ملي أن داود لم يحسن التعبير فيما أراد، ومن جهة ثانية تبرؤه من ذلك، وكانت بداية توبته في نيسابور، فقد روي أنه أظهر ذلك في بيت إسحق بن ر اهويه الحنظلي فوثب عليه إسحق فضربه وأنكر عليه[3]، وكان دود يجل إسحق ويقدره لأنه سمع منه المسند والتفسير[4]، وهذا كله لم ينفعه في شيء، فإنه ما كاد يدخل بغداد حتى وصل كتاب محمد بن يحيى الذهلي من نيسابور إلى الإمام أحمد يخبره فيه أن داود الأصبهاني أظهر القول بخلق القرآن، وكذلك كتب جماعة من مشيخة نيسابور إلى أبي زرعة وأبي حاتم ومن معهم من علماء الري يخبرونهم بما أظهر داود الأصبهاني، ومن هؤلاء محمد بن رافع وعمرو بن زرارة وحسين بن منصور، وكان مدير هذا الأمر هو محمد بن يحيى الذهلي[5] .

لم يكد يلبث داود الأصبهاني مدة يسيرة في بغداد حتى اشتاقت نفسه رؤية إمام أهل السنة وإمام المسلمين الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، فكلم صالح بن أحمد أن يتلطف له في الإستئذان على أبيه، وكانت بينه وبين صالح مودة، يحكي أبو زرعة الرازي هذا الخبر فيقول: (فأتى صالح أباه فقال: رجل سألني أن يأتيك؟ قال: ما

---

(1) انظر التعليق على الترجمة في الجرح والتعديل 3/410-411 هامش رقم 4

(2) اللسان 423/2، وفيه الحسن بن إسماعيل، والصواب الحسين بن إسماعيل، وهو ابن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان، أبو عبد الله الضبي القاضي المحا ملي، من المحدثين الثقات، توفي في شهر ربيع الآخر من سنة ثلاثين وثلثمائة. ترجمة في تاريخ بغداد 19/8 رقم 4065 .

(3) المصدر السابق

(4) تاريخ بغداد 369/8

(5) المصدر السابق 373/8

اسمه؟ قال داود، قال : من أين هو؟ قال : من أهل أصبهان، قال : أي شيء صناعته؟ قال : وكان صالح يروغ عن تعريفه إياه، فما زال أبو عبد الله (رحمه الله)يفحص عنه حتى فطن، فقال : هذا قد كتب إلي محمد بن يحيى النيسابوري في أمره أنه زعم أن القرآن محدث، فلا يقربني، قال يا أبة إنه ينتفي من ذلك وينكره، فقال أبو عبد الله أحمد : محمد بن يحيى أصدق منه، لا تأذن له في المصير إلي)[1] .

انطلاقا من كل هذه المعطيات الموضحة لأهم الأحداث في حياة داود الظاهري نعرض لمؤاخذات أبي حاتم على داود إيمانا أن هذه المؤاخذات لا تظهر حقيقتها إلا في ضوء المعطيات السابقة، وبالنظر في المعلومات التي سقناها سابقا يمكننا أن نجمل هذه المؤخذات في ثلاث أمور:

الأول : إن داود بن خلف ألف كتابا في فقه البيوع يقول عنه أبوحا تم إنه (قصد أهل الحديث، وذمهم وعابهم بكثرة طلبهم للحديث ورحلتهم في ذلك)، فرد عليه أبو حاتم بكتاب في نحو خمسين ورقة،[2] وهذا الرد لا يحط من مكانة داود الظاهري، ونحسبه ردا علميا، ونقدا استهدفه بالحق كما استهدف كبار الأئمة، وأما ما وصف به من أنه ذم أهل الحديث وعابهم بكثرة الطلب والرحلة فلعله (قصد ذم العمر كله في ذلك، وترك التفقه)[3]، لأن اشتراط الفقه مع طلب الحديث هو أمر مطلوب في هذا العلم، وقد بينا جانبا من هذا الموضوع في دراسة سابقة، وتقدم معنا هناك أن الفقيه أبا ثور الكلبي بعث برسالة إلى أبي زرعة الرازي يذكر فيها نحو ما فعل داود الظاهري[4]، وأبو ثور معدود في أهل الفقه والفضل[5]، وداود هذا من تلامذة أبي ثور[6]، فلا يبعد

---

(1) الضعفاء والمتروكين لأبي حاتم وأبي زرعة 1/ ورقة 39، وهو في لسان الميزان 422/2 وتاريخ بغداد 374/8

(2) الجرح والتعديل 411/3 رقم 1880.

(3) من تعليق الشيخ المعلمي اليماني على الترجمة في المصدر السابق .

(4) انظر الضعفاء والكذابين والمتروكين 2/ ورقة 75

(5) انظر الدفاع عن أبي ثور الفقيه، إبراهيم بن خالد في المطلب الرابع، ص 251 من هذه الدراسة.

(6) لسان الميزان 422/2

أن يكون قد نحا منحاه في هذا الأمر، وكيفما كان الحال فما وُصف به من كونه قصد أهل الحديث فعابهم بكثرة الطلب والرحلة هو وصف لا يستساغ لسبب واحد هو أن داود من المحدثين، وإنه شد الرحلة للتحصيل كباقي طلبة العلم، فسمع من كبار الأئمة، وشارك أبا حاتم في شيوخه، فسمع من سليمان بن حرب وعمرو بن مرزوق والقعنبي ومحمد بن كثير العبدي ومسدد بن مسر هد وابني أبي شيبة(أبو بكر، عبد الله بن محمد وأخوه عثمان)، وابن نمير-محمد بن عبد الله بن نمير- ورحل إلى نيسابور فسمع إسحق بن ر اهويه، وحصل على حديث كثير، روى عنه ابنه محمد بن داود القاضي وزكريا بن يحيى الساجي ويوسف بن يعقوب بن مهران الداودي والعباس بن أحمد المذكر[1]، واختلف إليه محمد بن جرير الطبري مدة من الزمان يسمع منه ويكتب عنه[2] ، هذا مع انقطاع الناس عنه بسبب ما أظهر من مسألة اللفظ .

وهو صدوق في الحديث ثقة، تقدم معنا أن ابن أبي حاتم قال (وهو مع ذلك صدوق في روايته، ونقله واعتقاده) .

وأثنى عليه الحافظ الذهبي في مطلع ترجمته من السير فقال : (ابن خلف، الإمام، البحر، الحافظ العلامة، عالم الوقت، أبو سليمان البغدادي (. . .) رئيس أهل الظاهر)[3] .

ونقل الحافظ ابن حجر قول النباتي في الحافل وهو يرد على من وصفه بالترك فقال: (ما ضر داود ترك تارك مذهبه من ورائه، فرأي كل واحد ومذهبه متروك إلا أن يعضده قرآن أو سنة، وداود بن علي ثقة، فاضل، إمام من الأئمة، لم يذكره أحد بكذب ولا تدليس في الحديث، رحمه الله تعالى)[4] .

---

(1) تاريخ بغداد 369/8-370 ، وتاريخ أصبها ن 367/1 رقم 680.
(2) سير أعلام النبلاء 100/13 رقم الترجمة 55، وانظر تاريخ بغداد 372/8 – 373.
(3) لسان الميزان 424/2.
(4) سيرة أعلام النبلاء 97/13 رقم الترجمة 55.

وما ذكره النباتي من جهة الحديث هو صحيح، فقد أخرجوا له بعض الآثار صحيحة، وأخرى منكرة، والنكارة في هذه الأخيرة هي من جهة من رواها عنه[1] .

الثاني : مؤاخذته عليه أنه صنف في الفقه كتبا خالف بها السلف، ووصفه ابن أبي حاتم بأنه(شذ فيها عن السلف، وابتدع طريقة هجره أكثر أهل العلم عليها)، إلى أن قال : (إلا أن رأيه أضعف الآراء، وأبعدها من طريقة الفقه، وأكثرها شذوذا)[2] .

وهذا القول لا يسلم لا لأبي حاتم ولا لولده-إن كان استقى منه ذلك-ذلك أن داود بن علي طلب الفقه فحصله، وأصبح فيه إماما لا يضاهي، فقد ذكره أبو إسحق الشيرازي أنه أخذ الفقه عن إسحق بن ر اهويه وأبي ثور الكلبي الفقيه[3] ، وكان من المتعصبين لفقه الشافعي[4]، ويذكرون عنه أنه صنف في مناقب الشافعي[5]، وصنف كتبا كثيرة كلها من الكتب المهمة، وقد سرد الحافظ الذهبي طائفة منها[6]، وزاد على هذا كله أنه كان يناظر كبار فقهاء ذلك الوقت ومنهم إسحق بن ر اهويه، قال أبو عمرو المستملي : (رأيت داود بن علي يرد على إسحق بن ر اهويه، وما رأيت أحداً قبله ولا بعده يرد عليه هيبة له)[7] .

نعم، إن قول ابن أبي حاتم وأبيه هو واحد من أقوال كثيرة لا تنظر بعين الرضا إلى فقه داود ومذهبه، وإذا أردنا أن نقيم حكما عاما قلنا إن العلماء اختلفوا من جهة الاعتداد بفقه داود، وتباينت آراؤهم،واضطربت أقوالهم في الحكم عليه فقول يؤيد وقول يعارض، وقد ساق الحافظ الذهبي جملة من هذه الأقوال في كتاب الحافل (سير أعلام

---

(1) تاريخ بغداد 370/8
(2) انظر لسان الميزان 423/2
(3) نقله الذهبي في سير أعلام النبلاء، وجاء فيه : (وكان زاهد متقللا)102/13
(4) لسان الميزان 422/2
(5) المصدر السابق .
(6) انظر أعلام النبلاء 104/13
(7) المصدر السابق 98/13، وأخرجه الخطيب بسنده إليه في تاريخه 370/8-371

النبلاء)، ورجح قائلا: (وفي الجملة، فداود بن علي بصير بالفقه، عالم بالقرآن، حافظ للأثر، رأس في معرفة الخلاف، من أوعية العلم، له ذكاء خارق، وفيه دين متين)[1].

الثالث: أخذ عليه أبو حاتم قوله بخلق القرآن، وذلك لما وصل كتاب محمد بن يحيى الذهلي-مع جماعة من مشيخة نيسابور-إلى الري يخبر فيه علماء الري أن داود ابن علي قال بحدوث القرآن، وبأنه لفظه به مخلوق، وتكررت المسألة مرة ثانية-بعد البخاري- في داود الظاهري، وهي تهمة مدفوعة بعوامل منها أن داود شهد على نفسه بالتوبة،وشهد عليه كبار الأئمة منهم صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل من أنه كان (ينتفي من هذا وينكره)، وهذا يبين أنه ما أحسن التعبير في الموضوع، وأن عبارته خانته في الكلام فأوقعه سائله فيما لا تحمد عقباه، وعجبا من أبي حاتم كيف بقي حكمه على الرجل ثابتا لا يتغير، بل العجب كيف يرد الإمام أحمد الباب في وجه رجل أحبه فجاء لزيارته، وهذا يقوي مذهب داود في السنة لأن حب الإمام أحمد هو من السنة، وعاد داود خائبا من دون أن يظفر بالإجتماع مع الإمام أحمد ولم يصدر منه شيء تجاه الإمام أحمد، وتجاه من رماه بالترك والكفر والجهل...[2]

فلو كان في قلب داود شيء على أهل السنة لما سعى يلتمس الزيارة من الإمام أحمد، لكن داود لا يضره كل ذلك ما دام عفو الله شاملاً لكل من تاب وآمن وأصلح، يقول تعالى: (***وهو الذي يقبل التوبة عن عباده، ويعفو عن السيئات، ويعلم ما يفعلون***)[3].

---

(1) سير أعلام النبلاء 108/13.

(2) أخطر ما جاء في النيل منه ما حكاه سعيد البر ذعي قائلا: (وكنا عند أبي زرعة، فاختلف رجلان من أصحابنا في أمر داود الأصبهاني والمزني، وهما فضل الرازي وعبد الرحمن بن خراش البغدادي فقال ابن خراش: داود كافر، وقال فضل: المزني جاهل، ونحو هذا من الكلام، فأقبل عليهما أبو زرعة يوبخهما، وقال لهما: ما واحد منهما لكما بصاحب ...)
الضعفاء والكذابون والمتروكون 2 ورقة 39، والخبر في تاريخ بغداد 373/8 والمزني هو إسماعيل ابن يحيى، أبو إبراهيم صاحب المختصر لكتاب الأم، فتأمل فتأمل هذا الغلو في الحكم على الناس كيف يجني على أصحابه حين يجري على غير جنس الديانة. واقرأ بإمعان نصيحة التاج السبكي التي تجدها أمامك في الصفحة الموالية.

(3) سورة الشورى الآية 23.

استنتاج:

نستخلص مما مضى عرضه وبيانه في الدفاع عن الأئمة أن نقد أبي حاتم بني على أربعة أسباب:

- السبب الأول : مسألة خلق القرآن، ترك بسببها الإمام البخاري وداود الأصبهاني.

- السبب الثاني : الاشتغال بالرأي على الآثار، تكلم بموجب هذا السب في أبي ثور الفقيه، وفي داود بن علي بن خلف الأصبهاني أيضا.

- السبب الثالث : قلة الاشتغال بالحديث وعدم الاتساع فيه، تكلم بموجب هذا السبب في أبي عبيد القاسم بن سلام وأبي ثور الفقيه في وجه من وجوه نقده له.

-السبب الرابع : قلة الضبط وعدم التثبت في تحمل الحديث وتأديته وتكلم بموجب هذا السبب في خليفة بن خياط العصفري.

وفي دفاعي عن هؤلاء الأئمة أوضحت أن هذه الأسباب-وإن كانت تستدعي النيل من أصحابها- فإنها غير لازمة في حقهم، فثقتهم واضحة، وعدالتهم لائحة، ولا سبيل للمصنفين ولا للدارسين في الإقتداء بأبي حاتم أو بغيره في مثل هذه الحالات[1]، والله تعالى أعلم.

---

(1) يقول التاج السبكي وهو ينصح المسترشدين بأن يسلكوا سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وذلك بتجنبهم النظر في كلام الأئمة في بعضهم، يقول في نصيحة حسنة وجيدة : (ينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وأن لاتنظر إلى كلام بعضهم في بعض إلا إذا أتى ببرهان واضح، ثم إن قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك، وإلا فاضرب صفحا عما جرى بينهم فإنك لم تخلق لهذا، فاشتغل بما يعنيك، ودع ما لايعنيك، ولايزال طالب العلم نبيلا حتى يخوض فيما جرى بين الماضين، وإياك ثم إياك أن تصغي إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري، أو بين مالك وابن أبي ذئب، أو بين أحمد بن صالح والنسائي أو بين أحمد بن حنبل والحارث المحاسبي ، وهلم جرا إلى زمان العز بن عبد السلام والتقى بن الصلاح، فإنك إذا اشتغلت بذلك خفت عليه الهلاك، فالقوم أئمة أعلام، ولأقوالهم محامل، وربما لم يفهم بعضها، فليس لنا إلا الترضي عنهم، والسكوت عما جرى بينهم كما يفعل، وفيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم) طبقات الشافعية 278/2 وهذا ما نبه عليه ابن دقيق العيد (ت706 ه) في كتابه (الاقتراح) حين قال : (أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، يوقف على شفيرها طائفتان من الناس : المحدثون والحكام).
انظر الاقتراح في بيان الإصلاح، ص 61 ، و النص نقله التاج السبكي في طبقاته 12/2.

الفصل الثاني

ألفاظ أبي حاتم في الجرح والتعديل:
جمعا وترتيبا ودراسة.

تقديـــــم :

استعمل علماء الحديث ألفاظا عبروا بها عن وصف أحوال الرواة من حيث القبول أو الرد، ودلت كل لفظة على المرتبة التي ينبغي أن يوضع فيها الراوي من بين مراتب الجرح والتعديل، ولما كانت هذه الألفاظ ملزمة في الاستعمال كانت معرفتها ألزم لطالب الحديث وللمشتغل به، لأنها الأداة التي تعرفنا بحال الراوي وبمرتبته، يقول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة : (ومن أجل ذلك كانت معرفة ألفاظ الجرح والتعديل ومصطلحاتهم فيها أيضا، ومعرفة قائليها أمرا مهما جدا، فإنها هي عماد الجرح والتعديل، ومعيار الحكم على الرواة، ومدار تصحيح الأحاديث أو تضعيفها بالجملة، ومن هذا المقام يتوجه لزوم الاهتمام بها لما لها من عظيم الأهمية وكبير الأثر)[1] .

وأول من كتب من العلماء في مراتب هذه الألفاظ جرحا وتعديلا، وأول من اجتهد في تقسيمها وبيان منازلها الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وذلك في مقدمة تقدمة المعرفة، وهو الكتاب الذي قدم به لكتابه الحافل في الجرح والتعديل، فقد صنف ألفاظ التعديل إلى أربع مراتب، وكذلك ألفاظ التجريح، وقد نسق هذه الألفاظ بعده (المتأخرون من أهل القرن الرابع وما بعده في مراتب متجانسة للتعديل و مراتب متجانسة للتجريح، وذكروها منسقة بعضها إثر بعض في المرتبة الواحدة، إفادة منهم أن بين اللفظ السابق واللاحق تغايرا يقل أو يكثر ، أو يضعف أو يقوى[2] .

(وهذا التنسيق والتوحيد في المصطلحات الذي قام به المتأخرون رحمه الله عليهم يعتبر مدلوله في ألفاظ المتأخرين، ولا يمكن أن ينفي التباين أو التغاير الذي وقع في عبارات المتقدمين لأنها أقوال قيلت وسُجّلتْ وحُفظت ونقلت كما هي، وغدت من التاريخ الذي يحفظ وينقل دون تصرف فيه)[3] لأجل ذلك بقي تقسيم ابن أبي حاتم

---

(1) من تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على الرفع والتكميل ص 129-130

(2) المصدر السابق ص 141

(3) المصدر السابق.

للألفاظ عمدة في اجتهادات المتأخرين، إذ تابعه عليه الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح في مقدمته[1]، ووافقه عليه موافقة تامة، و أثنى على تقسيمه هذا بالجودة والحسن[2]، كما أثنى عليه الإمام السيوطي في تعليقه على تقريب النووي[3].

غير أن الذي يلاحظ على هذا التقسيم أنه غير مستوعب لكل الألفاظ، فقد استثنى ابن أبي حاتم الألفاظ المركبة و بعض الألفاظ الأخرى التي يقل استعمالها عند النقاد، و لعل سبب ذلك يرجع إلى صعوبة ترتيب كل الألفاظ التي صدرت من النقاد على مراتبها، فالألفاظ تتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا من جهة التركيب، كما أن معانيها تختلف بحسب معرفة النقاد وبحسب تباين أحوال الرواة، لذلك وجدناه يهتم بترتيب الألفاظ المشهورة و المتداولة و التي يقل الاختلاف بشأنها بين العلماء، فمن الألفاظ المركبة اختار اللفظة الأولى التي تركب الألفاظ الأخرى إليها طلبا للاختصار، وتفاديا للتكرار، ورتب الجميع على مراتب توخى فيها ما اتفق عليه النقاد، وقد تم له ذلك بعاملين أحدهما أقوى من الآخر:

الأول : استقراؤه التام لألفاظهم و مروياتهم التي توضح مراتب الرواة، و تكشف عن منازلهم في هذه المراتب.

الثاني : استفادته لذلك من والده، و هو عامل أقوى من الأول، لأن أباه كان يوجهه و يرشده، و كلما التبس عليه شيء من ذلك إلا و توجه إليه بالسؤال، قال أبو حاتم فيما رواه ابنه عنه: (نا عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني الزهري قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي و قيل له أبو خلدة ثقة؟ فقال: كان صدوقا، مأمونا، الثقة سفيان وشعبة)[4].

---

(1) مقدمة ابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي – النوع الثالث والعشرون – ص 157 وما بعدها.
(2) المصدر السابق.
(3) تدريب الراوي 341/1-342.
(4) الجرح والتعديل 37/2، وأبو خلدة هو خالد بن دينار التميمي السعدي البصري الخياط، ترجمته في الجرح والتعديل 328/3 برقم 1471 وفي التقريب 213/1 رقم 26.

و قال أبو حاتم: (نا أبو موسى محمد بن المثنى قال: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: (احفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يختلف فيه، و آخر يهم و الغالب على حديثه الصدق فهذا لا يترك حديثه، لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه- يعني لا يحتج به)[1].

و علق عبد الرحمن الرازي على كلام ابن مهدي السابق فقال:(فقد أخبر أن الناقلة للآثار والمقبولين على منازل، وأن أهل المنزلة الأعلى الثقات وأن أهل المنزلة الثانية أهل الصدق و الأمانة)[2].

فهذا التعليق يبين أن عبد الرحمن كان يستفيد مما يرويه أبوه من توضيحات النقاد في بيان مراتب الرواة حيث نجده يقول عقب هذا التعليق مباشرة:

(ووجدت الألفاظ في الجرح و التعديل على مراتب شتى)[3]، ولم يذكر من هذه المراتب سوى أربع للتعديل و أربع للتجريح.

(1– فإذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن أو ثبت فهو ممن يحتج بحديثه.

2 – وإذا قيل له إنه صدوق أو محله الصدق أولا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية.

3 – وإذا قيل "شيخ" فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية.

---

(1) الجرح والتعديل 38/2.
(2) المصدر السابق 37/2.
(3) المصدر السابق.

4 – وإذا قيل "صالح الحديث" فإنه يكتب حديثه للاعتبار) .[1]

وأما المراتب الأربع الأخرى فهي قوله :

(1– وإذا أجابوا في الرجل ب (لين الحديث) فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا .

2– وإذا قالوا (ليس بقوي) فهو بمنزلة الأولى في كتب حديثه إلا أنه دونه .

3– وإذا قالوا (ضعيف الحديث) فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به .

---

[1] الجرح والتعديل 37/2 – باب بيان درجة رواة الآثار

وجعل ابن أبي حاتم الرواة الذين تُكلم فيهم بالجرح والتعديل خمس طبقات، وكان تقسيمه لهم على معيار ألفاظ الجرح والتعديل، فبعد أن قدم لكلامه في الطبقات تعبيرا ميز فيه بين الرواة(أ) ذكر ما يلي :

(الطبقة الأولى : من كان في منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقيب والبحث عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح.

الطبقة الثانية : من كان عدلا في نفسه، من أهل التثبت في الحديث والحفظ له، والإتقان فيه، فهؤلاء هم أهل العدالة.

الطبقة الثالثة : الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحيانا، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضا.

الطبقة الرابعة : الصدوق، الورع، المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

الطبقة الخامسة : الذي ألصق نفسه بهم، ودلسها بينهم ممن قدم ظهر للنقاد العلماء بالرجال متهم بالكذب، فهذا يترك حديثه، وتطرح روايته، ويسقط ولا يشتغل به) (ب)

وقارن الدكتور أحمد محمد نورسيف بين ما قاله ابن أبي حاتم في (الطبقة الثالثة) وما قرره في المنزلة الثانية فقال : (جعل هذه المرتبة هنا في حكم الاعتبار، وهذا يخالف قوله السابق حيث جعلها مع المرتبة التي قبلها في القبول والاحتجاج).

ثم أضاف قائلا : (فهذه المرتبة يصدق عليها قوله : "الصدوق الثبت الذي يهم أحيانا، قبله النقاد واحتجوا بحديثه"، وجعلها المرتبة الثالثة هناك) (ج).

ففهم الباحثُ من ذلك أن هذه المرتبة توازي تلك المنزلة، وهو فهم منه غير سليم، وتعليق غير صحيح لأن قول المصنف: (الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت...) هو بمنزلة الألفاظ المركبة من ألفاظ العدالة، ومعلوم أن ألفاظ التعديل إذا تركبت يكون صاحبها في المنزلة الأولى، وهي منزلة المحتج بهم.

(أ) انظر التمييز بين الرواة – تقدمة المعرفة ص 5-6.

(ب) انظر طبقات الرواة – تقدمة المعرفة ص 6-7, بتصرف في العرض.

(ج) انظر هامش ص 96 من تقدمه وتعليقه على تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري 96/1.

4- وإذا قالوا (متروك الحديث) أو (ذاهب الحديث) أو (كذاب) فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة)[1].

هذه هي الألفاظ التي ذكرها في تقدمة المعرفة ورتبها على ما رأينا، وقد تقدم أن بعض العلماء وافقوه على هذا التقسيم من حيث الإجمال، لكنهم زادوا عليه ألفاظا وشروحات وتفصيلات أخرى ومن هؤلاء الحافظ ابن الصلاح، فإنه استدرك عليه بعض الألفاظ كان يدرجها في المراتب التي يذكرها الرازي مع بعض الشروحات والتفصيلات[2]، وزاد الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ستين وثمانمائة للهجرة في ثنايا تعليقاته على ابن الصلاح، وقد أوضح في هذه التعليقات إشكالات بعض الألفاظ مع تحديد مراتبها، وزاد على الحافظ ابن الصلاح أكثر مما زادهذا الأخير على ابن أبي حاتم فذكرها ورتبها في مراتبها[3].

ومنهم الحافظ أبو عبد الله الذهبي في مقدمة كتابه (ميزان الاعتدال)[4] فإنه زاد درجة في مراتب التعديل قبل الدرجة الأولى التي ذكرها ابن أبي حاتم، وهي درجة أرفع منها، وهي أن يكرر لفظ التوثيق المذكور في الدرجة الأولى إما باللفظ بعينه كثقة ثقة أو بمخالفة اللفظ الأول كثقة ثبت أو ثبت حجة أو نحو ذلك، يقول الحافظ العراقي مؤكدا ما ذهب إليه الذهبي في هذا الشأن: (وهو كلام صحيح لأن التأكيد الحاصل بالتكرار لا بد أن يكون له مزية على الكلام الخالي عن التأكيد والله أعلم)[5].

ومن الأمور التي تعقبها الحافظ الذهبي على ابن أبي حاتم أن ابن أبي حاتم ساوى بين لفظة (صدوق) و(محله الصدق) فجعلهما في درجة، وتبعه ابن الصلاح على ذلك، والذهبي فرق بينهما، فجعل (محله الصدق) في الدرجة التي تلي (صدوق)، وجمع بين المرتبة الثالثة والرابعة في واحدة.

---

(1) الجرح والتعديل 37/2 – باب بيان درجة رواة الآثار، ونقلها عن هذا المصدر الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء 267/13 واللكنوي في الرفع والتكميل ص 70.

(2) مقدمة ابن الصلاح (157-161).

(3) التقييد والإيضاح (157-161).

(4) مقدمة ميزان الاعتدال 4/1.

(5) التقييد والإيضاح ص 157.

ثم جاء الحافظ ابن حجر العسقلاني فزاد في نخبة الفكر مرتبة في التعديل هي أعلى من المرتبة التي زادها الحافظ الذهبي، وهي المتكونة من الألفاظ التي يعبرون فيها بأفعل التفضيل أو الوصف بما دل على المبالغة كأوثق الناس أو أثبت الناس أو إليه المنتهى في الضبط[1]، وبسط الكلام على المراتب جميعا في مقدمة تقريب التهذيب، غير أن الذي يلاحظ عليه في ذلك أنه زاد رتبه أخرى اعتبرها أعلى من الرتب السابقة وهي رتبة الصحابة، فصارت مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر ستا، وكذلك فعل في مراتب الجرح فإنه زاد فيها رتبة وهي التي يعبرون فيها بصيغة المبالغة في الوصف كقولهم: أكذب الناس، أو نحو ذلك[2].

من هنا نلاحظ أن العلماء وإن زادوا على ابن أبي حاتم أشياء فإنهم في الحقيقة أبقوا على المراتب التي ذكرها، بل جعلوها هي العمدة في زياداتهم واستدراكاتهم، والسبب في ذلك أن مراتب ابن أبي حاتم ضمت المراتب الأساسية بألفاظها التي ينبني عليها النقد، واشتملت على الدرجات المختلفة التي احتوت على تفاوت أحوال الرواة تعديلا وتجريحا.

وقد تقدم معنا أن عبد الرحمن استفاد ذلك من والده إذ لولاه لما حصل على هذا العلم الغزير، ولما تبوأ هذه المكانة بين أهل العلم من علماء عصره، ولما كان الأمر كذلك كان حريا بي أن أستحضر مكانة أبي حاتم الرازي وجهوده في هذا الفن أيضا، وهذا ما سأقوم به في هذا البحث.

• المبحث الأول: أنواع ومراتب ألفاظه في أحوال الرواة

ـ المطلب الأول: أنواع ألفاظه في بيان أحوال الرواة

استخدم أبو حاتم الرازي ألفاظا كثيرة ومختلفة، وهذه الألفاظ صدرت منه قبل أن تتوحد المصطلحات الحديثية وقبل أن تستقر، ويمكن تحديد استقرارها بالقرن الرابع

---

(1) نزهة النظر بشرح نخبة الفكر ص . 88.

(2) ديباجة تقريب التهذيب ص 4-5 وهذه المراتب التي سطرها الحافظ ابن حجر في مقدمة التقريب هي لمراتب الجرح والتعديل مطلقا، ولم يضعها الحافظ اصطلاحا له فيما ذهب إليه في بيان أحوال رجال التقريب كما فهم ذلك خطأ العلامة أحمد شاكر في تعليقه على الباعث الحثيث، انظر تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في حواشي الرفع والتكميل ص 183-184.

الهجري، وهو القرن الذي شهد ترتيب ألفاظ الجرح والتعديل من قبل عبد الرحمن بن أبي حاتم، ثم تطور ذلك بعده على الطريقة التي بيناها سابقا .

الفرع الأول : أنواع ألفاظه بصفة عامة.

تتنوع مصطلحات أبي حاتم في الجرح والتعديل إلى أنواع كثيرة بمعايير مختلفة :

فمن معيار عام ومن جهة ربط هذه المصطلحات بمصطلحات غيره تتنوع إلى ثلاثة أنواع :

- نوع هو من جهوده الشخصية، ومن مبتكراته الفردية.

- ونوع اتفق فيه مع النقاد في جانب وخالفهم في جانب آخر، وهذا راجع لاختلاف اجتهاده في الحكم على الرواة.

- ونوع ثالث ساير فيه غيره ولا سيما شيوخه كيحيى بن معين وأحمد بن حنبل وأبي داود الطيالسي وأبي الفضل بن دكين وغيرهم، ومن المتقدين كشعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان وعبد الله بن المبارك وحماد بن زيد وغيرهم.

ومن معيار خاص – من حيث التركيب وعدمه – تتنوع إلى أنواع :

1- نوع مفرد، مكون من كلمة واحدة، نحو قوله في التعديل : ثقة وصدوق وإمام وصالح، ونحو قوله في الجرح : شيخ وضعيف ولين ومجهول وكذاب. . .

2- نوع مركب من لفظتين : من التعديل قوله : (صدوق ثقة)، (صدوق صالح)، (ثقة يحتج بحديثه) و(ثقة متقن) .

ومن الجرح قوله : (مجهول لا يعرف)، (مجهول منكر الحديث)، (ضعيف الحديث، منكر الحديث) (ضعيف الحديث، ليس بالقوي)، (ذاهب الحديث، ضعيف الحديث) . . .

3- نوع مركب من ثلاثة ألفاظ نحو قوله في التعديل : (صدوق، ثقة، من نبلاء الرجال)، (صدوق لا بأس به، صالح الحديث)، (صدوق، ما بحديثه بأس حديثه صحيح)، (ثقة، متقن متين) . . .

وقوله في الجرح : (ذاهب الحديث، متروك الحديث، لا يكتب حديثه البتة)، (ضعيف الحديث، منكر الحديث، عنده عجائب)، (متروك الحديث، ذاهب الحديث، لا يكتب حديثه)، (كذاب، متروك الحديث، ترك فلان حديثه) .

4- نوع مركب من أربعة ألفاظ نحو قوله في التعديل : (ثقة، مأمون متعبد، من خيار عباد الله) (صدوق الحديث، صالح الحديث، لا بأس به، كثير الحديث)، (ليس به بأس، صدوق، صالح، إلا أنه يهم أحيانا) . . .

من ألفاظ الجرح قوله : (متروك الحديث، ذاهب الحديث، لا أرى أن أحدث عنه، وهو متروك الحديث)، (ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا، متروك الحديث، لا يكتب حديثه)، (ضعيف الحديث، منكر الحديث، سيئ الحفظ، يروي المناكير عن الثقات) . . .

5- نوع مركب من خمسة ألفاظ فما فوق، نحو قوله في التعديل : (إمام، فقيه، عاقل، ثقة، وما رأيت في يده كتابا قط)، (صدوق، متقن، قوي الحديث، غير أنه لم يكن يحفظ، وكان له قدر عند أهل العلم)، (كان خيرا، فاضلا، عدلا، ثقة، صدوقا، رضا)، (صدوق، ثقة " . . . " كان عنده رقائق وفصاحة وسخاء وحسن خلق وشجاعة) . . .

ومن ألفاظ الجرح قوله : (ضعيف الحديث، واهي الحديث، متروك الحديث، تركه فلان، لا يكتب حديثه) (ضعيف الحديث، منكر الحديث، يحدث بالمناكير، لا أعلم له حديثا قائما، لا يعجبني حديثه)، (منكر الحديث، ضعيف الحديث، لا يشتغل بحديثه،

ليس في وزن من يشتغل بأخطائه، عامة حديثه خطأ، لا أعلم له حديثا مستقيما، يكتب حديثه).

ومن حيث التركيب نجد أن بعض أقواله تتركب من ألفاظ التعديل وأخرى للتجريح، ومثل هذا يوقع في اللبس، هل يريد بذلك تجريح الراوي أم تعديله؟ أم هو في درجة وسطى بين الجرح والتعديل؟

الواقع أن وضع الراوي في درجة وسطى هو أمر لا يعني شيئا في هذا العلم وإن كان ذلك يبدو سالما من الوجهة العقلية: أن بين كل درجة ودرجة درجة وسطى، إلا أن هذا لا يبدو سالما في هذا العلم الذي من أهم مقتضياته الحسم في الراوي إما جرحا فترد روايته أو تعديلا فتقبل، لكن هكذا سارت الأمور، فمن الرواة من يشتبه حاله على النقاد، وكان أبو حاتم باستعماله لمثل هذه الألفاظ لا يعبر بها إلا عن حال الراوي بكل صدق وأمانة، فحاله هي على ما عبر به.

إن مراده من هذا التركيب أن الراوي عنده غير ضعيف إلا في جوانب معينة كان – في الغالب– يعنيها ويكشف عنها.

فمن ألفاظه في التعديل التي أرفقها بأخرى في التجريح قوله:

– (صدوق، ليس بالقوي، ولا تقوم به الحجة)، (صدوق، ولكنه مضطرب الحديث)، (صدوق ولكنه كان يدلس عن فلان)، (صدوق، تركه الناس للوقف في القرآن)، (صدوق إذا حدث عن الثقات ويروي عن المجهولين المناكير فتفسد حديثه)، (كان رجلا صالحا غرا، وليس هو بقوي في الحديث «...» لا يبلغ به الترك)، (صالح الحديث، ليس بالمتين)، (صحيح الحديث، ليس بذاك القوي) (ما به بأس ليس بذاك القوي)...

ومن ألفاظه في الجرح التي أرفقها بأخرى في التعديل قوله :

(لين الحديث، يكتب حديثه)، (ليس بذاك المعروف، محله الصدق)، (ليس بقوي في الحديث، كان شيخا صالحا)، (ليس بقوي، يكتب حديثه)، (عنده وهم كثير، وليس بالقوي، ومحله الصدق، يكتب حديثه)، (مضطرب الحديث، محله الصدق، ما أرى بحديثه بأسا).

ومن حيث التركيب، نجد أيضا أن بعض الألفاظ اختلفت مع بعض العبارات، وتلك العبارات إما شرح لتلك الألفاظ[1]، أو تعليل للجرح[2] أو زيادة في تقوية الراوي في باب العدالة [3].

أو هي حكاية من الحكايات تفيد في جوانب معينة من سيرة الراوي العلمية والخلقية[4]، أو في اسمه أو نسبه أو كنيته أو أصله[5]، وقد يكون كلامه في بعض الحالات حكايات مباشرة قد تقصر أو تطول بحسب المقام[6]، أو ينقلها عن غيره بأسانيده المتصلة.

---

(1) قوله : (كان حافظا يحدث من حفظه، ولم يقبل التلقين، ولم يقرأ من كتب الناس، ولم أر بالكوفة أتقن حفظا منه) فهذا وقع شرحا لكلمة (حافظ) التي صدر بها كلامه، انظر الجرح والتعديل 265/7.

(2) قوله : (ليس بقوي، أخشى أن يكون كذب في حديث عبد الله بن بسر) فذكر حديث الصفة، انظر الجرح والتعديل 516/2.

(3) قوله : (ثقة، كان أيقظ من الحجاج الأنماطي، لا أعلم أحدا بالبصرة ممن أدركناه أحسن حديثا من أبي سلمة، وإنما سمي بتبوذكي لأنه اشترى بتبوذك دارا فنسب إليه)، الجرح والتعديل 136/8.

(4) قوله : (حضرت محمد بن حميد وحضره عون بن جرير، فجعل ابن حميد يحدث عن جرير بحديث فيه شعر فقال عون : ليس هذا الشعر في الحديث، إنما هو من كلام أبي، فتغافل ابن حميد ومر فيه)، انظر الجرح والتعديل 232/7.

(5) نقل ابن أبي حاتم من هذا عن أبيه الشيء الكثير، انظر الجرح والتعديل 89/2، ترجمة إبراهيم بن البراء – 326/2 ترجمة أويس بن مالك – 396/2 ترجمة بلال بن عبد الله.

(6) انظر ترجمة سفيان بن وكيع في المصدر السابق 231/4-232 رقم 991، وترجمة عبد الله بن مسلمة ابن قعنب 181/5 رقم 839- وترجمة عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي، أبو تقي الحمصي 8/6 رقم 41.

وأما من حيث الإثبات وعدمه فغالبية ألفاظه في التعديل تتحول إلى ألفاظ جارحة بمجرد إدخال بعض الأدوات النافية عليها ك (لم) و(لا) و(ليس) و(ما) و(غير)، وهي تظهر – لمن جمعها وتأمل فيها – متقابلة بالإثبات والنفي، وهذه نماذج من ذلك :

1- (قوي الحديث)# (ليس بالقوي)، (ليس عندنا بالقوي)، (ليس بقوي في الحديث)، (ليس بذاك القوي) .

2- (أُحدث عنه)، (يُروى عنه) # (لا أحدث عنه، هو غير قوي)، (لا أرى أن أحدث عنه) .

3- (متروك الحديث) # (ليس حده الترك)، (لا يبلغ به الترك) .

4- (يتكلمون فيه) # (لا يتكلمون فيه) .

5- (يحتج به) # (لا يحتج به)، (لاتقوم به الحجة)، (لا يحتج بحديثه) .

6- (يكتب حديثه) # (لا يكتب حديثه)، (لا يكتب حديثه ألبتة) .

7- (ثبت عندي) # (لم يكن هذا الشيخ بثبت) .

8- (كان حافظا) # (لم يكن بالحافظ)، (ليس بحافظ) .

9- (ثقة) # (ليس محله أن يقال إنه ثقة)، (غير ثقة) .

10- (صدوق)# (كان لا يصدق)، (لم يكن بصدوق عندهم) .

11- (صحيح الحديث) # (ليس بصحيح الحديث)، (ما أعلم له حديثا صحيحا) .

12- (ثقة مأمون) # (ليس بثقة ولا مأمون) .

13- (يعتبر بحديثه) # (لا يمكننا أن نعتبر بحديثه) .

14- (يعجبني حديثه) # (لا يعجبني حديثه) .

والذي يتتبع مصطلحاته في الجرح والتعديل يجده يتحرى الدقة في الإطلاق، والضبط في الاستعمال، فكل لفظة هي مقيدة بصاحبها، ومرتبطة بدلالاتها ومحبوسة في مرتبتها، فلا ينوب بعضها عن بعض، ولا يوصف الراوي بوصف غيره، من شواهد ذلك:

1- قال ابن أبي حاتم وهو يتحدث عن زياد بن كليب : قيل لأبي : هو ثقة؟ : هو صالح[1].

2- وقال : سألت أبي عن عبد الجبار بن العباس الشبامي فقال : ثقة، قلت : لا بأس به؟ قال : ثقة [2].

3- وقال : وسئل أبي عن محمد بن سليمان لوين فقال : صالح الحديث، صدوق، قيل له : ثقة؟ قال : صالح الحديث[3].

4- وقال : سألت أبي عنه – أي هشيم بن أبي ساسان الكوفي – فقال : صالح الحديث، فقلت : لا بأس؟ قال : لا أقول هذا، ولكن هو صالح الحديث[4].

وهذه الدقة في استعمال الألفاظ جعلت عبد الرحمن الرازي يستهدي بها في التفريق بين ما تشابه من أسماء الرواة وأنسابها من ذلك إسماعيل بن داود بن عبد الله ابن مخراق المخراقي ترجم له عبد الرحمن فيمن يبدأ اسم أبيه بحرف الدال، ثم ترجم له في باب الميم من نفس الاسم باسم (إسماعيل بن مخراق)، وهما عند أبي حاتم اسمان لراويين مختلفين كان البخاري رحمه الله جعلهما واحدا، فقال أبو حاتم في الأول : (ضعيف جدا)[5]، وقال في الثاني: (منكر الحديث، مجهول)[6]، ففرق أبو محمد الرازي

---

(1) الجرح والتعديل 542/3 رقم 2449.
(2) المصدر السابق 31/6 رقم 162.
(3) المصدر السابق 268/7 رقم 1468.
(4) المصدر السابق 116/9 رقم 488.
(5) المصدر السابق 168/2 رقم 562.
(6) المصدر السابق 201/2 رقم 679.

بينهما بناء على هذا الحكم المختلف من قبل أبيه، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن عبد الرحمن كان يثق في ألفاظ أبيه في الرواة، ويحملها على محمل الإصطلاح العلمي الدقيق.

الفرع الثاني : لفظة : (يكتب حديثه ولا يحتج به) : شرحها وبيان وضعيتها عند أهل العلم.

العنصر الأول : شرحها وبيان موقعها في الجرح والتعديل :

الناظر في ألفاظ أبي حاتم في الجرح والتعديل يجدها بالاستقراء على نوعين : نوع هو من الألفاظ العامة، ونوع هو من الألفاظ الخاصة، وكل نوع فيه ما يدخل في الجرح، وفيه ما يدخل في التعديل، وفيه ما يتركب منهما بحسب الحاجة.

فاللفظ العام هو اللفظ القابل للتفسير بالألفاظ الخاصة، وذلك بالنظر إلى مقاصده من ذلك اللفظ، ومن نوع الألفاظ العامة في التعديل قوله : (حجة)، و(يحتج به)، و(يكتب حديثه).

ومن أنواعها في التجريح قوله : (لا يحتج به) و(ليس بحجة) و(لا يكتب حديثه).

وأما **الألفاظ الخاصة** فهي الألفاظ التي تدخل في مراتب التعديل والتجريح كقوله في التعديل : (ثقة) و(لا بأس به) . . .

وقوله في التجريح : (ضعيف)، (واهي الحديث)، (ليس بالقوي)، (لين) . . . وعند تقليب النظر في مقاصد ألفاظه من جهة القبول أو الرد يتبين أنها على ثلاثة أقسام:

- قسم منها إذا أطلق يحتج بأحاديث أصحابها، ويدخل في هذا القسم الصحابة للإجماع الواقع على تنزيههم وتعديلهم[1]، وَمَنْ وصفهم بلفظ (أمير المؤمنين) و(إمام)[2]، وَمَنْ نعتهم بوصف يدل على المبالغة في التزكية[3].

---

(1) راجع المرتبة الأولى من ألفاظه في تعديل الرواة ، ص 294 من هذه الدراسة.
(2) راجع المرتبة الثاني من ألفاظه في تعديل لرواة ، ص 295 و296 .
(3) راجع المرتبة الثالثة، ص 303.

ويدخل في هذا القسم أيضا الرواة الذين ركب فيهم ألفاظ التوثيق من لفظين فصاعدا، أو أمدَّ في نعتهم بعبارات دالة على الوصف بالتزكية[1]، كما يدخل في هذا القسم من أفرد فيهم صيغ التوثيق بقوله : (ثقة)، أو (متقن)، أو (ثبت) . . .[2].

وفي هؤلاء يطلق أبو حاتم لفظة (حجة) و(يحتج به) دون غيرهم، لأن هؤلاء توفرت فيهم شروط القوة في الحديث، والصلاح في النفس، والأمانة في تأدية العلم، مع الضبط والصدق، يقول الحافظ ابن الصلاح : (أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا – عند الأداء والإخبار – ضابطا لما يرويه، وتفصيله : أن يكون مسلما، بالغا، عاقلا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني)[3].

ومن توفرت فيه هذه الشروط أصبح الاحتجاج بحديثه واجبا[4]، ومثل هذا قليل إذا قورن بغيره، ف (من ألف شيخ لا يحتج بواحد) كما قال أبو حاتم[5]، وقال أبو زرعة الرازي : (إنما يحتج بحديث الثقات)[6].

ولفظ (حجة) أو (يحتج به) في اصطلاح أبي حاتم تأخذ معنيين علميين دقيقين :

– <u>الأول</u> : أن يكون الراوي حجة بإطلاق من دون تقييد حجيته في جانب من الجوانب أو في جهة من الجهات، من ذلك قوله في واقد بن محمد : (لا بأس به، ثقة، يحتج بحديثه)[7].

---

(1) راجع المرتبة الرابعة، انظر ص 304.
(2) راجع المرتبة الخامسة، انظر ص 309.
(3) مقدمة ابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي ص 136-137- النوع الثالث والعشرون.
(4) راجع الميزان 483/4 رقم 9916، ترجمة يونس بن أبي الفرات.
(5) الجرح والتعديل 125/3-126 رقم 570.
(6) المصدر السابق 76/8 رقم 319.
(7) المصدر السابق 33/9 رقم 150.

وسئل عن جرير بن عبد الحميد الضبي هل يحتج بحديثه؟ فقال : (نعم،جرير ثقة)، وقدمه على هشام بن عروة و يونس بن بكير[1] .

- الثاني : أن يكون حجة على اعتبار معين، وهي حجية مقيدة وغير مطلقة كالأولى،قال في عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان: (ثقة، لا بأس به)، فقيل له : حجة؟ قال : إذا روى عنه يحيى بن أبي كثير ومالك بن أنس وأسامة بن زيد فهو حجة)[2] .

يريد بذلك أن هؤلاء يسبرون روايته سبرا لأنهم من أهل النقد والتمحيص، فلا يروون إلا ما يحتج به.

- القسم الثاني من هذه الألفاظ هي التي لا يحتج بأحاديث أصحابها، وهؤلاء هم الذين يصف الواحد منهم بقوله : (لا يحتج به) (لا يحتج به)، وتارة يقول : (ليس بحجة)، وتارة أخرى يقول : (يكتب حديثه)، وفي بعض الأحيان يركب هذه إلى تلك فيقول : (يكتب حديثه ولا يحتج به) .

وهذه الألفاظ يطلقها أبو حاتم على صنفين من الرواة :

- صنف من المقبولين الذين ينزلون من مرتبة ثقة وثبت ومتقن إلى مرتبة دونها، وهم على وجه التخصيص من أهل المرتبة السادسة، ومن قال فيهم (صالح) من أهل المرتبة الثامنة، ويدخل في هذا الصنف المقتربون من الجرح، وهم ممن أطلق فيهم ألفاظا تشعر بالقرب منه، ومن أهل المرتبة التاسعة.

---

(1) الجرح والتعديل 506/2 رقم 2080.
(2) المصدر السابق 198/5 رقم 922.

- وصنف من الضعفاء غير المتروكين الذين تكلم فيهم بألفاظ دالة على التجريح، لكنها غير دالة على الترك والهجران، ويدخل في هذا الصنف أصحاب المرتبة الأولى والثانية[1].

من شواهد الصنف الأول ما جاء في ترجمة إبراهيم بن مهاجر البجلي أن أبا محمد الرازي سأل أباه عن إبراهيم هذا وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب بقوله: (ما معنى لا يحتج بهم؟) فقال: (كانوا قوما لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطرابا ما شئت)[2].

وهذا الكلام لا يلزم منه تضعيفهم لأنه صرح بتعديلهم قبل ذلك فقال: (محلهم عندنا محل الصدق)[3].

ونحو هذا ما جاء في ترجمة علي بن علي الرفاعي مما حكاه أبو محمد الرازي بقوله: (سألت أبي عن علي بن علي الرفاعي قال: ليس بحديثه بأس، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: لا)[4].

لقد قال أبو حاتم هذا وهو يعلم أن وكيع بن الجراح حدث عنه، وكان يقول: (حدثنا علي بن علي وكان ثقة)، وشهد له أبو حاتم بجانب من ذلك فقال: (وكان علي ابن علي حسن الصوت بالقرآن، فاضلا في نفسه)[5].

وسئل عن عبد الواحد النصري فقال: (كان واليا على المدينة، صالح الحديث).

فقيل له: (يحتج بحديثه؟ قال: لا)[6].

---

(1) انظر مراتب التجريح، ص 325 وما بعدها.
(2) الجرح والتعديل 133/2 رقم 421.
(3) المصدر السابق.
(4) المصدر السابق 196/6 رقم 1080.
(5) المصدر السابق.
(6) المصدر السابق 22/6 رقم 115.

وسئل عن عمر بن روبة التغلبي فقال : (صالح الحديث)، فقيل له : تقوم به الحجة؟ فقال لا، مع أنه وصفه بقوله : (صدوق، لا بأس به)[1].

ويدخل في هذا الصنف بعض الرواة الذين أمر بتحويل أسمائهم من كتاب الضعفاء الذي صنفه محمد بن إسماعيل البخاري مثل حريث بن أبي حريث، فإنه أمر بتحويل اسمه من هذا الكتاب وقال : (يكتب حديثه ولا يحتج به)[2].

ومن هذا الصنف أيضا رجال من شيوخه سمع منهم وروى عنهم، ومنهم عبد الله ابن بكير المصري، فإنه سئل عن حاله فقال: (يكتب حديثه ولا يحتج به، كان يفهم هذا الشأن)[3].

ومن شواهد الصنف الثاني قوله في ترجمة أبيض بن أبان : (ليس عندنا بالقوي، يكتب حديثه وهو شيخ)[4].

وقوله في ترجمة زيد بن الحواري العمي : (ضعيف الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به)[5]، وقوله في ترجمة عمر بن عبد الله مولى غفرة بنت رباح على ضعف فيه : (يكتب حديثه)[6].

وأطلق اللفظة نفسها في إبراهيم بن يوسف بن إسحق بن أبي إسحق السبيعي – وهو ضعيف عندهم جميعا – وَحَسَّنَ حديثه[7].

---

(1) الجرح والتعديل 83/6 رقم 423.
(2) المصدر السابق 263/3 رقم 1176.
(3) المصدر السابق 165/9 رقم 682.
(4) المصدر السابق 312/1 رقم 1169، والميزان 618/2 رقم 5057.
(5) الجرح والتعديل 560/3 رقم 2535 والميزان 102/2 رقم 3003.
(6) الجرح والتعديل 119/6 رقم 640.
(7) الجرح والتعديل 148/2 رقم 487، وانظر الميزان 76/1 رقم 258.

وقال في عبد الله البهي : (لا يحتج به، وهو مضطرب الحديث)، واعترض على حديثه في العلل[1]، وقال في الحريش بن الخريت : (شيخ، لا يحتج به)، معترضا على حديثه في العلل)[2].

إن لفظة (يكتب حديثه ولا يحتج به) هي من أكثر ألفاظه تباينا وتغايرا، وقد أذهلت النقاد والمتتبعين لمالها من تركيب عجيب، وائتلاف غريب، ومما زاد من صعوبة إدراك مدلولها أن أبا حاتم الرازي تارة ينقص منها فيقتصر على شطرها الثاني، وتارة يضيف إليها ألفاظا من العدالة أو ألفاظا من الجرح، أو يخلط بين هذا و ذاك، وهذا كله لا تظهر صعوبته إلا عند غير المتتبعين لمواقع ألفاظه ودلالتها في الاستعمال، أما من تتبع تلك الألفاظ بالاستقراء المتأني، مصنفا إياها ومحققا لمدلولاتها في العبارات والجمل، فإنه –من دون شك – سيظفر بمعانيها وبمدلولاتها، وسنعرض لمختلف الحالات التي تأتي عليها هذه العبارة بالشرح والبيان.

1– قوله : (يكتب حديثه) : وهي الشطر الأول من عبارته : (يكتب حديثه ولا يحتج به)، وكثيرا ما تردان مقترنتين حتى أصبحتا متلازمتين في الاستعمال، بحيث ثبت بالاستقراء أن من أطلق فيه : (يكتب حديثه) هو ليس بحجة، يقول الحافظ الذهبي : (من ذلك قوله : "يكتب حديثه" أي ليس بحجة)[3]، وقال معلقا عليها بعد أن كان أبو حاتم قد أطلقها في الوليد بن كثير : (مع أن قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق، ولا هو بصيغة إهدار)[4].

وكان عبد الرحمن الرازي كثيرا ما يسأل والده عن معنى هذه اللفظة هل هي للإحتجاج أم لغيره، فلا يظفر منه سوى بجواب واحد هو أنها في حق من لا يحتج

---

(1) العلل 77/1 فقرة 206.
(2) المصدر السابق 47/1 فقرة 105.
(3) انظر الميزان 385/2 رقم 4177.
(4) المصدر السابق 345/4 رقم 9398.

بحديثهم، من ذلك قوله في ترجمة القاسم بن عبد الواحد بن أيمن : (يكتب حديثه)، فقال عبد الرحمن الرازي : (قلت : يحتج بحديثه؟ قال : يحتج بحديثه سفيان وشعبة)[1].

وقال أبو محمد : (سألت أبي عن فضيل بن مرزوق فقال : (هو صدوق، صالح الحديث يهم كثيرا، يكتب حديثه. قلت : يحتج به؟ قال : لا)[2].

2- قوله : (لا يحتج به) : وهي الشطر الثاني من العبارة، يطلقها أبو حاتم على صنف المقبولين وعلى صنف الضعفاء غير المتروكين، وقد تقدم الكلام عن وجوه ذلك بالشواهد والأدلة، غير أن الذي ينبغي أن نشير إليه هنا هو أن بعض العلماء غفلوا عن عمومية هذه اللفظة من هذا الوجه فجعلوها من ألفاظ الجرح المطلق، وهي لا تفيد ذلك، من هؤلاء الحافظ الذهبي والعلامة اللكنوي فإنهما جعلاها في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح[3].

3- قوله : (يكتب حديثه ولا يحتج به)، كذا هي مركبة في أكثر الإطلاقات، ولكون أبي حاتم يطلقها في حق الرواة المقبولين، والضعفاء غير المتروكين التبس أمرها على العلماء، ولا سيما في وصفه بها لطائفة من رجال الصحيحين، وقد انتقد الحافظ ابن تيمية عليه هذا الإستعمال معتبرا ذلك من تشدده في التعديل، يقول : (وأما قول أبي حاتم "يكتب حديثه ولا يحتج به"، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في اصطلاح جمهور أهل العلم)[4].

---

(1) الجرح والتعديل 114/7 رقم 645، وسفيان هو الثوري، وشعبة هو ابن الحجاج، وهما ثقتان.
(2) المصدر السابق 75/7 رقم 423.
(3) انظر الرفع والتكميل ص . 144.
(4) مجموع الفتاوى 350/24.

وقد يظهر لمن ليس من ذوي الصنعة في هذه العبارة تعارض أو تناقض، إذ كيف يجوز كتابة حديث الراوي وفي الوقت نفسه يقول : (لا يحتج به) ؟

الجواب على ذلك أن تجويز أبي حاتم كتابة أحاديث هؤلاء إنما هو لأغراض علمية ضرورية :

1- لغرض المعرفة، إذ الناقد العارف لا يمكنه أن يفحص الحديث جيدا إلا إذا كان ماثلا أمام عينيه بالكتابة، ومأخذ هذا الفهم مما رواه أبو حاتم الرازي عن العباس بن الوليد الخلال قال : سألت يحيى بن معين عن معاوية بن سلام فقال : ((. . .) ومن لم يكتب حديث معاوية بن سلام مسنده ومنقطعه حتى يعرفه فليس هو صاحب حديث)[1].

وإلى هذا المعنى أشار الإمام أحمد بن حنبل في بيان حال عبيد الله بن الوليد الوصافي : (ليس بمحكم الحديث، يكتب حديثه للمعرفة)[2].

2- لغرض المذاكرة : وذلك ما يظهر في ترجمة يوسف بن مهران المكي قال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن يوسف بن مهران فقال : لا أعلم روى عنه غير علي بن يزيد بن جدعان، يكتب حديثه ويذاكر به)[3].

3- لغرض الاعتبار : وهو يأتي في كلامه – في بعض الأحيان- بصريح العبارة، كقوله في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي : (يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به)[4].

---

(1) الجرح والتعديل 328/8 رقم 1752.

(2) المصدر السابق 336/5 رقم 1590، والشاهد أخرجه ابن أبي حاتم عن محمد بن حمويه بن الحسن عن أبي طالب عن أحمد بن حنبل.

(3) الجرح والتعديل 229/9 رقم 962.

(4) المصدر السابق 497/2-498 رقم 2043.

اتضح مما تقدم أن استعمال أبي حاتم للفظة (يكتب حديثه) لا يقصد بها الجرح المطلق كما ظن بعض العلماء، فإنهم قاسوه باستعمال يحيى بن معين لها، وكان يحيى بن معين لا يستعملها إلا للدلالة على الجرح، قال الحافظ ابن عدي : (معنى قول ابن معين : يكتب حديثه أنه في جملة الضعفاء) انظر الميزان 70/1 والرفع والتكميل ص 225، فلينتبه لهذا.

والاعتبار هو أسلوب من أساليب التفتيش، وذلك حين يقمش الناقد طرق الحديث وأسانيده، أو قل هو طريقة من طرق البحث في الحديث لمقابلة أسانيده بعضها ببعض، وهو مأخوذ من اللغة، قال ابن فارس في مقاييس اللغة : (فأما الاعتبار والعبرة عندنا مقيسان من عَبْرَيْ النهر، لأن كل واحد منهما عبر مساو لصاحبه، فذاك عبر لهذا، وهذا عبر لذاك، فإذا قلت : عبرت الشيء فكأنك نظرت إلى الشيء فجعلت ما يعنيك عبرا لذلك فتساويا عندك، هذا عندنا اشتقاق الاعتبار، قال الله تعالى : (فاعتبروا يا أولي الأبصار)[1] كأنه قال : انظروا إلى من فعل ما فعل فعوقب بما عوقب به فتجنبوا مثل صنيعهم لئلا ينزل بكم مثل ما نزل بأولئك، ومن الدليل على صحة هذا القياس الذي ذكرناه قول الخليل : عبرت الدنانير تعبيرا إذا وزنتها دينارا، قال : والعبرى: الاعتبار بما مضى)[2].

هذا المعنى الذي ذكره ابن فارس هو الذي قصده المحدثون، وقد تكلمت عن الاعتبار ووجوهه وأقسامه في غير هذا الموطن[3]، وإنما أردت أن أرتب عن ذكره هنا فائدة علمية وهي أن أبا حاتم إنما قصد بكتابة أحاديث من لا يحتج بهم المعرفة والمذاكرة والاعتبار لا غير، وقد يشمل الاعتبار هذه الخصائص جميعها، وكان رحمه الله مكثرا منها أكثر من غيره، وهذا الإكثار سببه التمكن الواسع، والتوليد الدقيق، ولم يكن مضطربا ولا متناقضا، ولا صعبا في التزكية لأن هذه الألفاظ هي أوصاف لأحوال الرواة، وأحوال الرواة هي بطبيعتها كذلك، وقد تقدم معنا أنه أطلقها في حق المقبولين، وفي حق الضعفاء غير المتروكين، وكان إذا أراد الصنف الأول ركب إلى هذه العبارة ألفاظا من العدالة[4]، وإذا أراد الصنف الثاني أضاف إليها لفظة من ألفاظ الجرح[5]،

---

(1) سورة الحشر، الآية (02).
(2) مقاييس اللغة 209/4-210 مادة عبر.
(3) راجع (القضية الخامسة) في هذه الدراسة. الفصل الأول من الباب الأول، ص 30.
(4) راجع شواهد هذه الحالة أيضا في المصدر السابق 109/4 رقم 629 و517/3 رقم 2335 و128/9 رقم 542 و267/7-268 رقم 146.
(5) وراجع شواهد هذه الحالة أيضا فيالجرح والتعديل 145/7 رقم 808 و139/7-140 رقم 782 و118/6 رقم 3636.

وفي بعض الأحيان يضيف إليها ألفاظا من الجرح وأخرى من التعديل في عبارة واحدة مؤكدا بذلك أن من قيلت فيه هو في مرتبة وسطى بين المقامين، غير أنه في بعض الأحيان يذكرها وسط سيل من العبارات والألفاظ حيث يجعلك تقف على الأسباب التي دفعته لذلك بكل يسر وسهولة[1]، وهذا كله يسهل على أهل العلم أن يقفوا على حال الراوي من جميع الجهات، غير أن بعض النقاد المتأخرين تصرفوا في هذه اللفظة تصرفا مخلا، حيث انتقوا منها قوله : (لا يحتج به) فأخرجوها مخرج الجرح المطلق، وهي لا تفيد ذلك بإطلاق، ومن هؤلاء الحافظ الذهبي رحمه الله، فإنه أكثر من ذلك حتى جاوز الحد، وهذا ما سنراه في العنصر الثاني من هذا الفرع.

العنصر الثاني : تصرفات الحافظ الذهبي في نقل العبارة :

وذلك في تراجم طائفة من رواة العلم كان أبو حاتم الرازي قد أطلق فيهم عبارة : (يكتب حديثه ولا يحتج به) مفردة ومركبة، وهي كالآتي على غير ترتيب :

1- **شيبان بن عبد الرحمن النحوي، أبو معاوية المؤدب**، قال الحافظ الذهبي : (قال أبو حاتم وحده : يكتب حديثه ولا يحتج به)، كذا نقل في كتابه معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد[2]، وفي ترجمة الراوي من الجرح والتعديل : (شيبان النحوي، كوفي، حسن الحديث، صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به)[3].

فانظر إلى الفرق بين العبارتين !

وعلق الحافظ ابن حجر على صنيع الذهبي في ترجمة الراوي من مقدمة الفتح فقال : (وقرأت بخط الذهبي في الميزان : قال أبو حاتم : صالح الحديث لا يحتج به،

---

(1) راجع المصدر السابق 7/85-86 رقم 483 غير أنه في بعض الأحيان لا يرغب في كتابة حديث بعض الرواة حيث يأمر بعدم كتابة حديثهم بالضرب أو التشطيب عليها، وغالبية من اتخذ تجاههم هذا الصنيع هم من رواة الأحاديث الموضوعة والمفتعلة، أو هم من الوضاعين وأهل الافتراء، راجع على سبيل المثال لا الحصر ما قاله في عبد الحكيم بن منصور الواسطي 6/35 رقم 188.

(2) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص 118-119 رقم 159.

(3) الجرح والتعديل 4/356 رقم 1561.

فقلت : وهو وهم في النقل، فالذي في كتابه : ابن أبي حاتم عن أبيه : كوفي حسن الحديث، يكتب حديثه، وكذا نقل الباجي عنه، وكذا هو في تهذيب الكمال، وهو الصواب)[1].

وهذا الذي ذكره الحافظ ابن حجر – نقلا من الميزان –[2] هو تصرف آخر، ووهم آخر غير ما نقلناه من كتابة (معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد).

وقد يقع العذر للذهبي في أن النسخ قد تختلف، وأنه يوجد في بعض النسخ ما لا يوجد في بعض، وأن الزيادة أو النقصان قد يكون من النساخ[3]، لكن هذا شيء كثير، وكثرته تستوجب التوقف خشية أن يقع اللوم في ذلك على أبي حاتم رحمه الله فيوصف بالاضطراب وعدم الثبات في إطلاق الألفاظ، وهذا التوقف يُستوجب منه بيان ذلك وتوضيحه لأهل الصنعة، ونقول بعد ذلك إما أنه وهم في النقل كما أشار الحافظ ابن حجر، أو تصرف وقع للذهبي ظنا منه أنع غير مخل، والله أعلم!.

2- إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكوفي.

قال الحافظ الذهبي : (قال ابو حاتم: لا يحتج بقوله)[4]، وكلام أبي حاتم في الراوي: (يكتب حديثه ولا يحتج به)[5]، وبين ما نقله وما هو هنا خلاف، والسدي وثقه يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن مهدي، وشريك القاضي، ولينه أبو زرعة الرازي، وضعفه يحيى بن معين[6].

---

(1) مقدمة الفتح ص 410.
(2) انظر الميزان 285/2 رقم 3758.
(3) انظر الجرح والتعديل 356/4-357 رقم 1561، (الهامش).
(4) معرفة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص 29 رقم الترجمة 36.
(5) الجرح والتعديل 185/2 رقم 625.
(6) المصدر السابق 184/2-185.

3- **إبراهيم بن ميمون الصائغ المروزي**، قال الحافظ الذهبي : (وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة : لا بأس به، وقال أبو حاتم : لا يحتج به)[1].

إخراج الحافظ كلام أبي حاتم هنا يتبين منه أن أبا حاتم تكلم في الراوي بما لا يوجب الرد، فانفرد بتجريحه من دون من ذكر، والواقع أن أبا حاتم إذا أطلق لفظة (لا يحتج به) لا يعني بها الجرح المطلق، ناهيك إذا أردف إليها لفظة من ألفاظ العدالة فإنها تبتعد عن الجرح كليا، وكلام أبي حاتم في الراوي هو : (يكتب حديثه، ولا يحتج به)[2].

4- عبد الحميد بن بهرام :

نقل الحافظ الذهبي في ترجمته ما يلي : (قال أبو حاتم : لا يحتج به)[3].

وكلام أبي حاتم في الراوي ليس على هذا النحو، فقد اختار هذه اللفظة من عبارة طويلة مفادها التوثيق لا الجرح، قال عبد الرحمن الرازي : (سألت أبي عن عبد الحميد فقال : هو في شهر بن حوشب مثل الليث بن سعد في المقبري، قلت : ما تقول فيه؟ قال: ليس به بأس، أحاديثه عن شهر صحاح، لا أعلم روى عن شهر بن حوشب أحاديث أحسن منها ولا أكثر منها، أملى عليه في سواد الكوفة، قلت: يحتج به؟ قال : لا، ولا بحديث شهر بن حوشب، ولكن يكتب حديثه)[4].

فتأمل هذا الفرق الكبير بين ما نقله من كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وبين ما أثبته هذا الأخير في كتابه عن أبيه؟!

---

(1) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص 57 رقم 10.
(2) الجرح والتعديل 2/134-135 رقم 425، وفي الترجمة توثيق أبي زرعة وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فاللفظة لا توجب الاختلاف مع هؤلاء الأئمة.
(3) معرفة الرواة المتكلم فيهم ص 131 رقم 196.
(4) الجرح والتعديل 9/6 رقم 42.

5- عبد الرزاق بن همـام :

نقل الحافظ الذهبي في ترجمته ما يلي : (وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به)[1].

وفي ترجمته من الجرح والتعديل أن عبد الرحمن الرازي قال : سألت أبي عن عبد الرزاق أحب إليك أو أبو سفيان المعمري؟ فقال : عبد الرزاق أحب إلي، قلت فمطرف بن مازن أحب إليك أو عبد الرزاق؟ قال : عبد الرزاق أحب إلي، فما تقول في عبد الرزاق؟ قال : يكتب حديثه ولا يحتج به)[2].

تقديم أبي حاتم لعبد الرزاق بن همام الصنعاني على مطرف بن مازن وعلى أبي سفيان المعمري – محمد بن حميد اليشكري- من شأنه أن يقوي من مرتبة عبد الرزاق بن همام في سلم العدالة، ويرفع من منزلته فيها، واللفظة التي نقلها الحافظ الذهبي من النص ليست من ألفاظ الجرح، فلينتبه لذلك!.

5- حماد بن أبي سليمان

قال أبو حاتم في بيان حاله : (هو صدوق، ولا يحتج بحديثه، هو مستقيم في الفقه، وإذا جاء الآثار (كذا) شوش)[3].

هذه العبارة اختار منها الحافظ الذهبي قوله : (لا يحتج به)، وأثبتها في مقام الجرح تاركا قوله : (هو صدوق)[4].

6- حجاج بن دينار الواسطي :

نقل الحافظ الذهبي في ترجمته أن أبا حاتم قال : (لا يحتج به)[5]، وفي الجرح والتعديل : (يكتب حديثه ولا يحتج به)[6]، والرجل أجمعوا على توثيقه[7].

---

(1) معرفة الرواة.... ص 137 رقم 211.
(2) الجرح والتعديل 36/6 رقم 204.
(3) المصدر السابق 146/3 رقم 642.
(4) انظر معرفة الرواة.ص 92 رقم 94.
(5) المصدر السابق ص 86 رقم 79.
(6) الجرح والتعديل 160/3 رقم 681.
(7) المصدر السابق.

7- خالد بن مهران الحذاء :

نقل الحافظ في ترجمته من قول أبي حاتم : (لا يحتج به)[1]، وفي ترجمته من الجرح والتعديل : (يكتب حديثه ولا يحتج به)[2].

8- سعير بن الخمس، أبو مالك الأسدي :

نقل الحافظ الذهبي في ترجمته من قول أبي حاتم : (لا يحتج به)،[3] جاعلا إياها في موقع الجرح، وقول أبي حاتم في الراوي هو : (صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به)[4] !.

9- زياد بن عبد الله البكائي :

قال الحافظ الذهبي : (قال أبو حاتم : لا يحتج به)[5].

وقول أبي حاتم في الجرح والتعديل : (يكتب حديثه ولا يحتج به)[6].

10- سالم بن نوح العطار :

قال الحافظ الذهبي : (قال أبو حاتم وغيره : لا يحتج به)[7].

وقول أبي حاتم في الجرح والتعديل : (يكتب حديثه ولا يحتج به)[8]

11- سعيد بن جمهان، صاحب شعبة :

قال الحافظ الذهبي : (وقال أبو حاتم : لا يحتج به)[9]

وقول أبي حاتم فيه هو : (شيخ، يكتب حديثه ولا يحتج به)[10].

---

(1) معرفة الرواة ص 95 رقم 101.
(2) الجرح والتعديل 3/352-353 رقم 1593
(3) معرفة الرواة المتكلم فيهم ص 99-100 رقم 112.
(4) الجرح والتعديل 4/323 رقم 1411.
(5) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص 110 رقم 137.
(6) الجرح والتعديل 3/538 رقم 2425.
(7) معرفة الرواة ص 111 رقم 140.
(8) الجرح والتعديل 4/188 رقم 813.
(9) معرفة الرواة ص 113 رقم 145.
(10) الجرح والتعديل 4/10 رقم 30.

12- شجاع بن الوليد، أبو بدر :

قال الحافظ الذهبي : (قال أبو حاتم : لين الحديث)[1].

قلت : لم يقل أبو حاتم هذا الكلام وحده، بل قال : (هو لين الحديث، شيخ ليس بالمتين، لا يحتج به، إلا أن عنده عن عمرو بن علقمة أحاديث صحاح).[2]

13- عباد بن عباد المهلبي :

ذكر الحافظ الذهبي في ترجمته ما نصه : (قال أبو حاتم : لا يحتج به)[3]، وأخرج ذلك مخرج الجرح، وفي ترجمة الراوي من الجرح والتعديل أن عبد الرحمن قال : (سألت أبي عن عباد المهلبي فقال : صدوق، لا بأس به، قيل له يحتج بحديثه؟ قال : لا)[4].

14- عطاء بن أبي ميمونة :

قال الحافظ الذهبي في ترجمته : (صدوق، وُثّق، وقال أبو حاتم : لا يحتج به)[5]، قلت لم يقل أبو حاتم ذلك وحده بل قال : (صالح، لَا يحتج به)[6].

15- حكيم بن الديلـــم

بين أبو حاتم حاله بقوله : (لا بأس به، هو صالح، يكتب حديثه ولا يحتج به)[7].

وهذه العبارة تصرف فيها الحافظ الذهبي فأخرجها مخرج الجرح[8] وهي -كما ترى- لا تفيد ذلك.

---

(1) معرفة الرواة ص 116 رقم 153.
(2) الجرح والتعديل 379/4 رقم 1654.
(3) معرفة الرواة ... ص 123 رقم 172.
(4) الجرح والتعديل 82/6-83 رقم 423.
(5) معرفة الرواة ص 147 رقم 240.
(6) الجرح والتعديل 337/6 رقم 1862.
(7) الجرح والتعديل 204/3 رقم 886
(8) انظر معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص 91 ترجمة رقم 92.

16- عبد الملك بن عمير القرشي :

قال الحافظ الذهبي في ترجمته : (وقال أبو حاتم : ليس بحافظ) .[1]

وعبارة أبي حاتم فيه : (ليس بحافظ، هو صالح، تغير حفظه قبل موته)[2]، وليست هذه كذلك ! .

17- الوليد بن شجاع، أبو همام السكوني

قال الحافظ الذهبي : (ثقة، قال أبو حاتم : لا يحتج به)[3] .

وقول أبي حاتم فيه هو كالآتي : (صدوق، يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إلي من أبي هشام الرفاعي)[4]، وهذه أيضا ليست كذلك !

18- ريحان بن سعيد الناجي :

نقل الذهبي في ترجمته ما يلي : (وقال فيه أبو حاتم : ليس بحجة)[5] .

وقول أبي حاتم هو : (شيخ لابأس به، يكتب حديثه ولا يحتج به)[6] وأين هذه من تلك ! .

فهذه نماذج عارضة اتضحت أثناء مطالعة كتب الحافظ الذهبي في الرجال لم نتكلف جمعها ولا البحث عنها، ويبدو أن غيرها كثير جدا، وليت شعري لماذا كان الحافظ الذهبي يختار لفظة : (لا يحتج به) من دون سائر الألفاظ، وهو يعلم أن ما أسقطه هو أساس في بيان حال الراوي، ويعضد موقفه في الدفاع عن الراوي، لكنه عكس الحالة تماما حين جعل أبا حاتم الرازي في موقع المجرح وهو في موقع المدافع عنهم،

---

(1) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص 140 رقم 220.
(2) الجرح والتعديل 361/5 رقم 1700.
(3) معرفة الرواة المتكلم فيهم ص 185 رقم 358.
(4) الجرح والتعديل 7/9 رقم 28.
(5) الميزان 62/2 رقم 2815.
(6) الجرح والتعديل 517/3 رقم 2335.

والمقوي لحالهم، وبالاستقراء اتضح أن غالبية الألفاظ التي أسقطها هي من ألفاظ التعديل مثل لفظة : (صالح)، (لا بأس به)، (ليس به بأس)، (يكتب حديثه) . . . ناهيك عن التفضيلات والتخييرات، وكل من أطلق فيهم أبو حاتم ذلك هم من الذين لا يحتج بهم إذا خالفوا من هم أوثق منهم وأضبط، لكنهم إذا لم يخالفوا قبل حديثهم واحتج به، فقول أبي حاتم : (لا يحتج به) ليس مطلقا بل هو مقيد بما ذكرنا، فلينتبه لذلك قبل أن نصيب قوما بجهالة فنصبح على ما فعلنا نادمين ! .

ـ المطلب الثاني : مراتب ألفاظه في الجرح والتعديل

سأحاول بعد جمعي لألفاظه وتتبعي لمصطلحاته أن أرتبها ضمن إطار المراتب والمنازل التي ذكرها ابن أبي حاتم ومن جاء بعده من الأئمة الأعلام كالحافظ ابن الصلاح والحافظ العراقي والحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر وغيرهم، وقد ساعدتني موازناته ومفاضلاته بين الرواة على هذا الترتيب، فقد قدم من قال فيه (صدوق حافظ) على من قال فيه (كان صدوقا)[1]، وقدم من قال فيه : (صالح الحديث، ثقة، صدوق) على من قال فيه : (محله الصدق)[2]، ومن قال فيه (لابأس به، صدوق) على من قال فيه : (صدوق)[3]، ومن قال فيه (ثقة) على من قال فيه : (صالح الحديث)[4]، ومن قال فيه (ثقة) على من قال فيه : (صدوق)[5] .

وقدم من قال فيه (صالح الحديث) على من بين حاله بقوله : (ليس به بأس)[6]، ومن قال فيه (صالح) على من أطلق عليه (صدوق)[7]، ومن قال فيه (صالح الحديث) على من وصفه بقوله : (يكتب حديثه ومحله الستر، صالح الحديث)[8] .

---

(1) الجرح والتعديل 469/2 رقم 1904، والمصدر نفسه 422/2 رقم 1675.
(2) المصدر السابق 477/2 رقم 1492 والمصدر نفسه 258/4 رقم 1117.
(3) المصدر السابق 397/5 رقم 1837 و134/5 رقم 622.
(4) المصدر السابق 328/5-329 رقم 1551 و589/3 رقم 2675.
(5) المصدر السابق 393/2 رقم 1529 و317/8 رقم 1461.
(6) المصدر السابق 228/3 رقم 1001 و203/5 رقم 947.
(7) المصدر السابق 315/9-316 رقم 1500 و31/30/8 رقم 138.
(8) المصدر السابق 374/2 رقم 1451 285/9 رقم 1209.

وفرق بين من هو (محدث) وبين من هو (شيخ) مرجحا من قال فيه (محدث) على من وصفه ب (شيخ) [1].

ورجح من قال فيه : (يكتب حديثه ولا يحتج به) على من قال فيه : (لين يكتب حديثه)[2].

ومن قال فيه (لا بأس به) على من قال فيه : (ليس بالقوي)[3]، كما قدم من قال فيه : (يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به) على من بين حاله بقوله : (ضعيف الحديث)[4].

من منطلق هذه المعايير عمدت إلى ذكر كل مرتبة وما ينطبق عليها من ألفاظ الجرح أو التعديل، بادئا من أعلى التعديل إلى أدنى مراتب التجريح.

أولا : ترتيب ألفاظه في تعديل الرواة : وهي تسع مراتب :

المرتبة الأولى : وهي مرتبة الصحابة، والصحابة عدلهم الله سبحانه وتعالى في كتابه المبين، وعدلهم الرسول صلى الله عليه وسلم في آثار كثيرة مسندة صحيحة، ووقع الإجماع على ثقة الصحابي وعدالته من قبل العلماء من السلف والخلف جميعا .

وأبو حاتم الرازي هو واحد من هؤلاء العلماء، وله في الصحابة عبارات وألفاظ لا تتعدى ثلاثة أغراض :

1- إما تعيين الصحبة للرجل كقوله : (له صحبة)[5].

---

(1) الجرح والتعديل 383/5 رقم 1787 وانظر 397/5 رقم 1837 و134/5 رقم 622.
(2) المصدر السابق 435/2 رقم 1728 و192/2 رقم 650.
(3) الجرح والتعديل 408/5 رقم 1891 و540/2-541 رقم 2246.
(4) المصدر السابق 264/3 رقم 1180 و498/2 رقم 2043.
(5) المصدر السابق 511/3 رقم 2314 ورقم 2345.

2- أو ينفي عنه رواية شيء من العلم كقوله : (لا يروى عنه الحديث)[1]، (لم يرو عنه العلم)[2]، (لم تصح الرواية عنه)[3].

3- أو ينفي عنه الشهرة بقوله : (لا أعرفه)[4]، (مجهول)[5]، (هو مجهول لا أعرفه)[6].

المرتبة الثانية : وهي من أعلى المراتب حين يشير أبو حاتم إلى راو من الرواة بلفظة (أمير المؤمنين في الحديث) و(إمام في الحديث)، وقد جرى استعمال هذه المصطلحات عند النقاد، وتداولوها في أوصافهم، فمن قالوا فيه (أمير المؤمنين في الحديث) يكون مقدما على من وصفوه ب (الإمامة)، غير أن المصنفين في علم المصطلح لم يفردوا هذه المرتبة برأسها مستقلة كما أفردوا باقي الألفاظ بمراتب تليق بها .

أمير المؤمنين في الحديث : هي من أعلى الألفاظ وأرقاها، لا يطلقها النقاد إلا على من حاز قسطا وافرا من العلم والإيمان، أو لنقل بعبارة ابن أبي حاتم : (من كان فوق العلماء في زمانه)[7]، ويشهد لما ذكرنا أن رجلا قال لعفان بن مسلم الصفار : أحدثك عن حماد ؟ قال : من حماد ؟ ويلك! قال ابن سلمة، قال : ألا تقول أمير المؤمنين[8] ؟!

---

(1) الجرح والتعديل 506/3 رقم 2296 و15/4 رقم 57 و254/3 رقم 1133 و472/3 رقم 2114.
(2) المصدر السابق 578/3 رقم 2628 و3 /286 رقم 1229.
(3) المصدر السابق 472/3 رقم 2115.
(4) المصدر السابق 314/3 رقم 1399 و112/3 رقم 515 و497/4 رقم 2189.
(5) المصدر السابق : 400/3 رقم 1838 و400/3-401 رقم 1841 و309/3 رقم 1374 و303/3 رقم 1351 و243/3 رقم 1080.
(6) المصدر السابق 262/3 رقم 1167.
وتجهيل أبي حاتم لطائفة من الذين توفرت فيهم الصحبة على شرط الجمهور لا تعني الجرح، ذلك أن أبا حاتم لم يشك في صحبة بعضهم من جهة لقياهم للنبي صلى الله عليه وسلم وموتهم على الإسلام، فهذا كله غير قادح فيهم لأن الصحابة كلهم عدول، وإنما الذي يهم في هذا العلم هو الصحابة الرواة الذين عليهم مدار الرواية، فالصحابي إذا لم يرو شيئا عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يسمع شيئا فهو عنده مجهول، والجهالة هنا هي جهالة الرواية لا جهالة الحال أو العين، فكثيرا ما يقول أبو حاتم : (لا أعرفه) وهو يريد (لا أعرفه برواية الحديث)، وهو المهم.
وقد جرى العمل بهذا المنهج عن طائفة من نقاد الحديث منهم البخاري والدارقطني والذهبي.
(7) انظر تقدمة المعرفة ص 126.
(8) الميزان 592/1 رقم 2251.

ولم يستعمل أبو حاتم هذه اللفظة كثيرا إلا في تراجم قليلة جدا استعملها حكاية عن غيره، قال في ترجمة هشام الدستوائي : نا يوسف بن موسى التستري قال سمعت أبا داود[1] يقول :(كان هشام الدستوائي[2] أمير المؤمنين في الحديث)[3] .

وروى عن أبي بكر بن أبي الأسود فقال : (نا عبد الرحمن بن مهدي قال : كان سفيان يقول : شعبة أمير المؤمنين في الحديث[4] .

- "إمام": تداول العلماء هذه اللفظة في أوصافهم للرواة كما تداولوا سائر الألفاظ الأخرى، ولم يطلقوها إلا فيمن كان حافظا وعالما وضابطا، فإذا خصصوها في علم معين دَل ذلك على أن الرجل هو مرجع في ذلك العلم، وهو فوق أقرانه فيه، وإذا أطلقوا لفظة الإمامة من دون تخصيص دل ذلك على أن صاحبها إمام في سائر العلوم، فمن إطلاقهم قول الإمام أحمد رحمه الله : (الشافعي عندنا إمام، والحميدي عندنا إمام، وإسحق بن راهويه عندنا إمام)[5]، ولأبي حاتم الرازي من مثل هذا إطلاقات كثيرة سنأتي على ذكرها إن شاء الله تعالى.

وأما الإمامة المقيدة بالحديث فأقل درجة الحصول عليها عند أبي حاتم أن لا يحدث الرجل إلا عن ثقة[6]، وأعلى درجة فيها – زيادة على الرواية عن الثقة – هو الحفظ والضبط والإتقان. قال أبو حاتم : نا يعقوب بن إبراهيم الدورقي قال : قال عبد الرحمن بن مهدي : لا يكون الرجل إماما من يسمع من كل أحد، ولا يكون إماماً في

---

(1) هو سليمان بن داود الطيالسي، فارسي الأصل، سكن البصرة، يروي عن هشام الدستوائي، قال فيه أبو حاتم : (محدث صدوق، كثير الخطإ..)، ترجمته في الجرح والتعديل 111/4-113 والتقريب 323/1 رقم 428.

(2) هو هشام بن عبد الله سنبر، على وزن جعفر، أبو بكر الدستوائي، قال فيه ابن حجر : (ثقة ثبت، رمي بالقدر)، ترجمته في التقريب 319/2 رقم 89.

(3) الجرح والتعديل 59/9-60 ، رقم 240.

(4) تقدمة المعرفة ص 126، وأخرجه الترمذي عن البخاري عن عبد الله بن أبي الأسود، انظر شرح العلل لابن رجب ص 113.

(5) أخرجه الخطيب في تاريخه 350/6.

(6) راجع ما ذكره في يحيى بن أبي كثير في الجرح والتعديل 142/9.

الحديث من يحدث بكل ما سمع، ولا يكون إماما في الحديث من يتبع شواذ الحديث، والحفظ هو الإتقان)[1]، ومن سلك هذه السبيل كان في الحديث إماما. قال أبو حاتم الرازي: سمعت ابن الطباع[2] يحدث عن عبد الرحمن بن مهدي قال: الأئمة أربعة: سفيان الثوري ومالك بن أنس وحماد بن زيد وابن المبارك)[3]، وفي رواية أخرى عند ابن أبي حاتم أن ابن مهدي قيد إمامة من ذكر في الحديث، وذكر في هذه الرواية أبا عمرو الأوزاعي بدل عبد الله بن المبارك،[4] ولا يضر هذا الاستبدال فإنهما إمامان جليلان يستحقان الإمامة بكل جدارة من كل النقاد، قال سفيان بن عيينة: (كان الأوزاعي إماما، يعني إمام زمانه)[5]، وقال أبو إسحق الفزاري: (ابن المبارك إمام المسلمين)[6].

وعلق الحافظ ابن رجب الحنبلي على رواية ابن مهدي السابقة قائلا: (وذكر ابن مهدي الأئمة أربعة ولم يذكر شعبة، وقد خرجه الترمذي، ورُوي من غير وجه عن ابن مهدي، وفي رواية عنه قال: أئمة الناس في زمانهم أربعة، فذكرهم)[7].

وحصرهم عمرو بن علي الفلاس في خمسة فقال: (الأئمة خمسة: الأوزاعي بالشام، والثوري بالكوفة، ومالك بالحرمين، وشعبة وحماد بن زيد بالبصرة)[8].

---

(1) الجرح والتعديل 36/2.

(2) هو محمد بن عيسى بن نجيح، أبو جعفر بن الطباع البغدادي، أحد شيوخ أبي حاتم الرازي، انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 217/2.

(3) أخرجه ابن أبي حاتم عن أبيه في تقدمة المعرفة ص 265، ونقله الخطيب عن هذا المصدر في تاريخ بغداد 160/10.

(4) الجرح والتعديل 267/5 رقم 1257، وأخرجه الترمذي عن عمرو بن علي الصيرفي عن عبد الرحمن بن مهدي. انظر شرح علل الترمذي ص 113.

(5) الجرح والتعديل 266/5 رقم 1257.

(6) تقدمة المعرفة ص 265.

(7) شرح علل الترمذي ص 130.

(8) أورده ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي ص 130.

وأما الإمامة في غير الحديث فقيدوها في السنة والفقه، فالإمام في السنة من عُرف بسلامة العقيدة، وبالعلم بقضاياها، وبالذب عنها، روى أبو حاتم الرازي عن يحيى بن المغيرة قال : قرأت كتاب حماد بن زيد إلى جرير[1] : بلغني أنك تقول في الإيمان بالزيادة، وأهل الكوفة يقولون بغير ذلك، أثبت على ذلك ثبتك الله)[2].

وكان حماد بن زيد يجمع بين الإمامة في الحديث والإمامة في السنة، فقد تقدم أن عبد الرحمن بن مهدي ذكره ضمن الأربعة المشهود لهم بالإمامة في الحديث، وبوب عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتابه تقدمة المعرفة بابا قال فيه : (باب ما ذكر من إمامة حماد ابن زيد في السنة والحديث)[3].

ومن شروط الإمامة في السنة اتباع سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وسنة صحابته، وسنة التابعين ومن تبعهم على هذه الطريق مع العلم بها وبفنونها، أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى إسحق بن أبي إسرائيل أنه سمع سفيان يقول : (إذا كان يأتم بمن قبله، فهو إمام لمن بعده)[4]، والاقتداء يورث العلم، ولا علم لمن لا يقتدي، ولا يمنع الرجل إذا فوت الإمامة في الحديث أن يحصل على الإمامة في السنة وفي الفقه، قال الحافظ الذهبي في ترجمة عبيد الله بن محمد بن بطة : (ومع قلة إتقان ابن بطة في الرواية، كان إماما في السنة، إماما في الفقه. . .)[5]، وقد تقدم أن من شروط الإمامة في الحديث الإتقان والضبط مع الحفظ والرواية عن الثقات.

وأما الإمامة في الفقه فشروطها معرفة الأحكام الشرعية التي تستفاد من النصوص الشرعية، مع معرفة طرق استفادة هذه الأحكام من النصوص، زيادة على معرفة النوازل

---

(1) هو جرير بن حازم الأزدي، أبو النضر البصري، والد وهب، ثقة، لكن في حديثه عن قتادة اضطراب، وإذا حدث من حفظه أخطأ كثيرا، اختلط في آخر عمره، انظر التقريب 127/1 رقم 51.

(2) تقدمة المعرفة ص 177.

(3) المصدر السابق ص 176.

(4) الفقيه والمتفقه 173/1.

(5) انظر لسان الميزان 113/4.

والمستجدات، فإذا كان المرء يجتهد في هذا الفن، ويهتم به، وكان متبوعا في علمه هذا كان إماماً، وإلى هذا القصْد ذهب أبو حاتم الرازي حين أشار إلى أبي عمرو الأوزاعي بقوله : (فقيه متبع)[1]، وكانوا يفرقون بين أن يكون الرجل إماما في علم دون أن يكون إماما في علم آخر، وبين من كان إماما في فن من الفنون دون غيره من أهل العلم، واستعملوا في ذلك أسلوب الموازنة، ففاضلوا وقارنوا، قال أبو حاتم الرازي : سمعت أحمد بن سنان الواسطي يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما جميعا)[2].

وأما أبو حاتم الرازي فلم يفته – بحسه النقدي البارع – أن يميز بين أهل العلم على هذا المستوى، فقد اتجه إلى علماء عصره فأحصى الأئمة منهم قال رحمه الله : (لم أر من الأئمة إلا ثلاثة : أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي[3] والأنصاري[4])[5].

وكلامه هذا يدخل في الموازنات أيضا، فهو لا ينفي الإمامة عن شيوخ كبار هم من طبقة أولئك، كعبد الأعلى بن مسهر وأبي زرعة الرازي وأبي الوليد هشام بن عبد

---

(1) الجرح والتعديل 267/5 رقم 1257
وروى ابن أبي حاتم بسنده إلى ابن مهدي أنه كان يقول : (كان الأوزاعي إماما في السنة)، تقدمة المعرفة ص 203.

(2) أخرجه أبو نعيم في الحلية 231/6-232.

(3) هو سليمان بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس، أبو أيوب البغدادي الهاشمي الفقيه، ثقة جليل، قال أحمد بن حنبل : "يصلح للخلافة"، كانت وفاته سنة تسع عشرة ومائتين، وقيل بعدها، وهو غير سليمان ابن داود العتكي. ترجمته في التقريب 323/1 رقم 430.

(4) هو محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري، أبو عبد الله، من قدماء شيوخ البخاري، مذكور في شيوخ أبي حاتم الرازي، وهو المشهور في شيوخه ب (الأنصاري)، انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية – المشيخة والرحلات – 368/2 رقم 73.

(5) هدي الساري ص 440.

الملك ويحيى بن معين وغيرهم، وهم من شيوخه المشهود لهم بالإمامة، غير أنه هنا يقدم أولئك الثلاثة على هؤلاء بناء على مواصفات رآها في هؤلاء دون أولئك.

ولفظة الإمامة في وصف أبي حاتم جاءت مخصوصة في الحديث لكون الحديث هو الغالب على اجتهاده، فتارة يجعلها إمامة مطلقة على سائر المسلمين، وتارة يجعلها إمامة مقيدة بزمن الراوي وعصره، وتارة يفردها بقوله (إمام)، وتارة يركب إليها ألفاظا أخرى من التعديل والتزكية (كثقة إمام)، و(ثقة صدوق إمام)، و(ثقة مأمون إمام) . . .

هذا وقد وصف أبو حاتم طائفة من أهل العلم بالإمامة سنذكرهم مرتبين حسب تاريخ الوفاة، وإنما أوليناهم هذه العناية من الذكر لشرفهم، ولعلو مرتبتهم.

1- يحيى بن أبي كثير (ت 132هـ)

قال أبو حاتم : (يحيى بن أبي كثير إمام، لا يحدث إلا عن ثقة)[1].

2- هشام بن عروة (ت 146هـ) .

سئل أبو حاتم عنه فقال : (ثقة إمام في الحديث)[2].

3- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (ت 161هـ)،

قال فيه أبو حاتم : (هو إمام أهل العراق)[3].

4- مالك بن أنس (ت 179هـ) .

قال أبو حاتم : (مالك بن أنس ثقة، إمام أهل الحجاز . . .)[4].

---

[1] الجرح والتعديل 142/9 رقم الترجمة 599، وانظر اللسان 436/7 رقم 5242.
[2] الجرح والتعديل 64/9 رقم 249.
[3] المصدر السابق 225/4 وأورده ابن رجب في شرح علل الترمذي ص 125.
[4] الجرح والتعديل 206/8، وتقدمة المعرفة ص 17، وأورده ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي ص 128.

5- عبد الله بن المبارك (ت 181هـ)

قال أبو حاتم : (ابن المبارك ثقة إمام)[1]، وحدث بسنده إلى أبي إسحق الفزاري أنه قال : (ابن المبارك إمام المسلمين)[2]، وفي رواية أخرى : (إمام العالمين)[3].

6- يزيد بن زريع (182هـ).

سئل أبو حاتم عنه فقال : (إمام ثقة)[4]، ولم يصفه أحد بالإمامة سواه[5].

7- موسى بن جعفر الكاظم (ت 183 هـ).

سئل أبو حاتم عنه فقال : (ثقة، صدوق، إمام مت أئمة المسلمين)[6].

8- أبو إسحق الفزاري (ت 185).

بين أبو حاتم حاله بقوله : (أبو إسحق الفزاري الثقة المأمون، إمام)[7].

9- عبد الله بن إدريس (ت 192هـ).

في ترجمته من الجرح والتعديل قال فيه : (حديث ابن إدريس حجة، وهو إمام من أئمة المسلمين، ثقة)[8].

---

(1) الجرح والتعديل 5/180-181، وتقدمة المعرفة. ص 265.

(2) الجرح والتعديل 5/180-181، وتقدمة المعرفة ص. 265.، ونفس الأثر أسنده الخطيب في تاريخه من طريق أبي حاتم إلى أبي إسحق الفزاري، انظر تاريخ بغداد 10/163

(3) تقدمة المعرفة ص 265.

(4) الجرح والتعديل 9/ (263-265) رقم 1113.

(5) وهذا يبين أنهم يتفقون في إمامة بعض الرجال المشهورين ويختلفون في آخرين بحسب وضعية الرواة وبحسب قدرة الناقد في الإحاطة بجميع أحوال الراوي، ومثل هذا نجده عند أبي زرعة الرازي فإنه سئل عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فقال : (مديني ثقة، مأمون إمام) انظر الجرح والتعديل 5/319 -320 رقم 1517.
ولم يضعه أحد في موقع الإمامة سوى أبو زرعة، ومثله عبد الملك بن عبد الرحمن بن جريح، لم يصفه أحد بالإمامة سوى أبو زرعة، سئل عنه فقال : (بخ، من الأئمة) المصدر السابق 5/358 رقم 1687.

(6) الجرح والتعديل 8/139 رقم 625، ونقله الذهبي في الميزان 4/(201-202) رقم 8855.

(7) تقدمة المعرفة ص 282.

(8) الجرح والتعديل 5/9 رقم 44.

وفي كتاب العلل قال : (وحديث ابن إدريس حجة يحتج بها، وهو إمام من أئمة المسلمين)[1]، فظهر أن الغالب على أبي حاتم الدقة في إطلاق الألفاظ، ولا يغير ألفاظه في الراوي إلا لأجل الزيادة في التوثيق.

10- عبد الرحمن بن مهدي (ت 198 هـ) .

قال أبو حاتم : (عبد الرحمن بن مهدي أثبت أصحاب حماد بن زيد، وهو إمام ثقة. . .)[2] ولم يصفه أحد بالإمامة سواه.

11- يزيد بن هارون (ت 206هـ)

سئل أبو حاتم عنه فقال : (ثقة، إمام، صدوق في الحديث، لا يسأل عن مثله)[3] .

12- عبد الأعلى بن مسهر (ت 218هـ)

سئل أبو حاتم عنه فقال : (إمام)[4]، ولم يصفه أحد بالإمامة سوى أبو حاتم.

13- عفان بن مسلم الصفار (ت 219هـ)

قال فيه أبو حاتم : (ثقة إمام)[5] .

14- عبد الله بن الزبير الحميدي (ت 219هـ) .

سئل أبو حاتم عنه فقال : (ثقة إمام)[5] .

15- أبو الوليد الطيالسي – هشام بن عبد الملك – (ت 227هـ) .

---

[1] العلل 459/1 رقم 1382.
[2] الجرح والتعديل 290/5 رقم 1257.
[3] المصدر السابق 295/9 رقم 1257.
[4] المصدر السابق 29/6 رقم 153.
[5] ذكره الخطيب في تاريخه 269/12، وفي ترجمته من الجرح والتعديل : (ثقة، متقن، متين) انظر 30/7 رقم 165.
[5] الجرح والتعديل 57/5 رقم 264.

قال أبو حاتم : (أبو الوليد إمام فقيه، عاقل ثقة، . . .)[1] ونحو هذا جاء عن أبي زرعة، فإنه ذكر أبا الوليد فقال : (أدرك نصف الإسلام، وكان إماما في زمانه، جليلا عند الناس)[2] .

16- يحيى بن معين (ت 233هـ)

سئل أبو حاتم عنه فقال : (إمام)[3] .

17- أحمد بن حنبل (ت 241هـ)

سئل أبو حاتم عنه فقال : (هو إمام، وهو حجة) .[4]

18- عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي (ت 255هـ) .

بين أبو حاتم حاله بقوله : (إمام أهل زمانه)[5] .

19- أبو زرعة الرازي – عبيد الله بن عبد الكريم – (ت 264 هـ) .

سئل أبو حاتم عنه فقال : (إمام)[6]، ووصفه غير واحد بالإمامة مع أبي حاتم الرازي، قال يونس بن عبد الأعلى : (أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان)[7] .

المرتبة الثالثة : وهي دون الثانية، ومن أعلى المراتب في الدلالة على التزكية، ومن صيغها ما جاء في حكمه على الرواة بوصف يدل على المبالغة، أو عُبّر عن ذلك بأفعل التفضيل، من ذلك قوله :

---

(1) الجرح والتعديل 66/9 رقم 253.
(2) المصدر السابق.
(3) المصدر السابق 192/9 رقم 800.
(4) المصدر السابق 70/2 رقم 126.
(5) أسنده الخطيب البغدادي إلى أبي حاتم الرازي في تاريخ بغداد 32/10، وأورده ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي ص 151، ولا يوجد في الجرح والتعديل غير قوله : (ثقة صدوق)، 99/5 رقم 458.
(6) تقدمة المعرفة ص 334.
(7) المصدر السابق.

- (ولم أر بالكوفة أتقن من أبي غسان . . .)[1].

- (وأبو غسان أوثق من إسحق بن منصور . . .)[2].

- (ولم أر بالكوفة أتقن حفظا منه).[3]

- (ما رأيت بالبصرة أكيس ولا أحلى من أبي ربيعة فهد بن عوف . . .)[4].

- (ولم نجد من أصحاب شعبة من كتبنا عنه أحسن حديثاً منه)[5]

- (ما رأيت من المحدثين أحفظ للأبواب منه)[6].

ومثل هذا كثير في عباراته، لا سيما في موازناته ومفاضلاته بين الرجال؛ ويلحق بهذه الألفاظ أيضا قوله :

- (وكان يعد من الأبدال)[7].

المرتبة الرابعة: وتتضمن الألفاظ المركبة من ألفاظ العدالة، أذكرها مرتبة على حرف المعجم[8]، وهي :

- أخبرني فلان وكان ثقة مرضيا .

- ثقة أمين، وهو صدوق.

- ثقة ثبت.

---

(1) الجرح والتعديل 8/206-207 رقم 905.
(2) المصدر السابق.
(3) المصدر السابق 7/265 رقم 1447.
(4) المصدر السابق 3/570-571 رقم 2587.
(5) المصدر السابق 6/263-264 رقم 1456
(6) المصدر السابق. 8/38-39 رقم 175.
(7) المصدر السابق 5/358 رقم 1689.
(8) هذه الألفاظ كلها مستخلصة من أقواله في بيان أحوال الرجال، ومستفادة من كتاب الجرح والتعديل، وقد سقناها من دون توثيق طلباً للاختصار.

- ثقة حافظ كيس.
- ثقة حافظ لا بأس به.
- ثقة رضا.
- ثقة صالح.
- ثقة صدوق.
- ثقة صدوق حجة.
- ثقة فاضل.
- ثقة لا بأس به.
- ثقة مأمون.
- ثقة مثبت.
- ثقة متقن.
- ثقة متقن متين.
- ثقة يحتج بحديثه.
- حافظ ثقة.
- حدثنا وكان ثقة خيارا.
- حسن الحديث، صالح يكتب حديثه.
- حسن الحديث، صدوق.
- صالح الحديث، ثقة.

- صالح الحديث، صدوق ثقة.

- صالح الحديث، لا بأس به.

- صالح الحذيث، محله الصدق.

- صالح الحديث، مستوي الحديث، ثقة.

- صالح الحديث، لا بأس به.

- صحيح الحديث، حديثه مقبول.

- صدوق، ثقة.

- صدوق ثقة (. . .) كان عنده رقائق وفصاحة وسخاء وحسن خلق وشجاعة.

- صدوق ثقة مأمون.

- صدوق ثقة، من نبلاء الرجال.

- صدوق الحديث، صالح، لا بأس به، كثير الحديث.

- صدوق. حسن الحديث.

- صدوق، صالح.

- صدوق، صالح الحديث.

- صدوق عابد.

- صدوق في الحديث ثقة.

- صدوق فقيه

- صدوق لا بأس به، صالح الحديث.

- صدوق، لا يدفع عن صدق.

- صدوق ما بحديثه بـأس.

- صدوق ما بحديثه بأس، حديثه صحيح.

- صدوق متقن.

- كتبت عنه، وكان ثقة صدوقا.

- كتبت عنه، وهو صدوق، صالح الحديث، عامة حديثه يحفظها.

- كان ثقة صالح الحديث.

- كان ثقة رضا.

- كان ثقة مستقيم الحديث.

- كان خيرا، فاضلا، عدلا، ثقة، صدوقا، رضا.

- كان رجلا صالحا، ثقة، صدوقا.

- كان صدوقا، حسن الحديث.

- كان صدوقا، كان متعبدا.

- لا بأس به صالح.

- لا بأس به، صالح الحديث، صدوق.

- ليس به بأس، صدوق.

- ليس به بأس، هو صالح الحديث.

- لا بأس به، ثقة صالح.

- لا بأس به، كان صحيح الحديث، يحفظ الحديث.

- لا بأس به، كان يحفظ الحديث.

- لا بأس به، محله الصدق.

- لا بأس به، هو ثقة.

- ما أرى بحديثه بأسا، محله الصدق

- ما رأينا إلا خيرا، صدوق.

- ما بحديثه بأس، محله الصدق.

- ما به بأس، كان من العباد.

- متقن ثقة، وكان له فضل وصلاح وعبادة وصحة حديث واستقامة.

- محله الصدق، صالح الحديث.

- محله الصدق، يكتب حديثه، حسن الحديث.

- مستقيم الحديث، صالح الحديث، لا بأس به.

- مستقيم الحديث، صدوق، ثقة.

- مستوي الحديث، ثقة.

- من ثقات المسلمين، رضا.

- نبيل، صدوق، ثقة.

المرتبة الخامسة : الألفاظ المفردة المكونة من صيغة واحدة دالة على التوثيق كقوله (ثقة) و(ثبت)، وتأتي على الحالات الآتيـة :

- ثقة، روى عن الثقات.
- ثقة في نفسه.
- كان متقنا في الحديث.
- كان من الثقات.
- كان من ثقات المسلمين.
- من ثقات أهل كذا.
- هو من الثقات.

المرتبة السادسة : وهي التي تتضمن الألفاظ التي تنزل عن لفظه ثقة وثبت، مرتبة حسب درجتها في هذه المرتبة، وهي قوله :

- حديثه حديث أهل الصدق، أرجو أن لا يكون به بأس.
- صدوق.
- صدوق. يكتب حديثه ولا يحتج به.
- لا بأس به.
- لا بأس به، يكتب حديثه.
- كتبت عنه، وليس به بأس.
- ما به بـأس.
- ما أرى بحديثه بأسا.

- ما رأينا إلا خيـرا.

- محله الصـــدق.

- محله الصدق، يُروى عنه.

- محله الصدق، يكتب حديثه.

- مستقيم الحديث.

ووضعيته هذه الألفاظ عند ابن أبي حاتم من حيث الترتيب هي في المرتبة الثانية، وابن أبي حاتم أجمل ولم يفصل، وقد تقدم توضيح ذلك، يقول معلقا : (إذا قيل إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه ويُنظر فيه. . .)[1].

وعلق الحافظ ابن الصلاح على هذا البيان فقال : (قلت : هذا كما قال، لأن هـذه العبـارات لا تـشعر بـشريطة الـضبط فينظـر في حديثـه، ويختـبره حتـى يعـرف ضبطه)[2].

المرتبـة الـسابعة : ومـن ألفاظهـا لفظـة (شـيخ)، وهـي لفظـة تـداولها النقـاد في أحكامهم على رواة العلم، استعملوها للدلالة على إنزال الراوي في مرتبة من مراتب الجرح والتعديل، وهذا المصطلح كثيرا ما يلتبس أمره على أهل العلم، حتى أن بعضهم لم يفرق بين قول الناقد في راو من الرواة، (شيخ)، وبين قوله فيه (شيخ لفلان)[3]، فخلطوا بين الإطلاقين والأمر ليس كذلك لأن اللفظة الأخيرة ليست رتبة في بيان الحال.

---

[1] الجرح والتعديل 37/2 – باب بيان درجة رواة الآثار – ومقدمة ابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي ص 159.

[2] مقدمة ابن الصلاح ص 159.

[3] يقول ابن القطان في تعقيباته على عبد الحق الإشبيلي: (وأبو محمد لم ير في هذا الرجل القول بأنه شيخ، فإنهم لم يقولوا ذلك فيه فيما أعلم، وإنما رأى في كتاب ابن أبي حاتم سؤال أبي محمد أباه وأبا زرعة عنه فقال : (هو شيخ لابن وهب)، فهذا شيء آخر ليس هو الذي ذكر، فإن لفظة (شيخ) لفظة مصطلح عليها كما تقدم، وأما لفظة (شيخ لفلان) فإنه بمعنى آخر)، انظر بيان الوهم والإيهام 800/3. حديث رقم 1318 والكلام يتعلق بمحمد بن عمرو اليافعي، وانظر الجرح والتعديل 32/8 رقم 144.

وقبل أن أبسط الكلام على هذه اللفظة في استعمالات أبي حاتم الرازي بصفة خاصة رأيت من اللازم من الناحية المنهجية أن أعرض لوجوهها وحالات استعمالها عند المحدثين.

1- لفظة (شيخ) عند أهل العلم :

يسود في اعتقاد كثير من الباحثين أن لفظة (شيخ) هي من الألفاظ الجارحة، ويفهم من حكمهم هذا أن من كان على هذه الصفة هو غير مقبول الحديث، وهذا معتقد غير سليم من جهة أنه حكم غير مقيد، فلو قيدوا دلالتها بالجرح عند ناقد واحد لكان الحكم محصورا والإطلاق مقيدا، لكن أنى يكون هذا الحكم صائبا واللفظة يتغير مدلولها عند الناقد الواحد، فتارة هي للجرح، وتارة هي للتعديل وتارة هي جمع بينهما، فلذلك اختلف النقاد في المراد منها على وجه الدقة، وهذا الاختلاف كان له انعكاس واضح على تحديد مرتبتها من بين مراتب الجرح والتعديل، وهذا ما يظهر في أقوالهم التي انقسمت على ثلاثة أقسام :

- منهم من رآها تفيد العدالة، ورتبها ضمن ألفاظ العدالة، ومن هؤلاء ابن أبي حاتم الذي جعلها في مرتبة مستقلة بعد لفظة (صالح)، قال في شأن من أُطلقت فيه : (يكتب حديثه وينظر فيه)، وهي عنده دون ألفاظ المرتبة السابقة[1]. وكذلك الحافظ العراقي فقد ذكرها في المرتبة الرابعة بعد لفظة (وسط) وقبل لفظة (صالح الحديث)، ونقلها عنه العلامة اللكنوي في الرفع والتكميل[2].

وأما الحافظ أبو حاتم ابن حبان فإنه ذكر في تاريخ الثقات رجالا أطلق عليهم أبو حاتم الرازي لفظة (شيخ).

---

[1] الجرح والتعديل 37/2.
[2] الرفع والتكميل ص 142.

وذكرها الحافظ ابن رجب الحنبلي ضمن مراتب العدالة فقال : (والشيوخ في اصطلاح أهل العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره)[1].

واجتهد الحافظ ابن القطان في تحديد المراد منها عند النقاد، وحاول جاهدا حصر معناها عندهم، يقول في رده على عبد الحق الإشبيلي الذي حملها على الجرح : (وقد جازف في قوله فيه (شيخ)[2] فإن هذه اللفظة يطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفا بالرواية ممن أخذ وأخذ عنه، وإنما وقعت له رواية لحديث أو أحاديث فهو يرويها، هذا الذي يقولون فيه (شيخ)، وقد لا يكون من هذه صفته من أهل العلم، وقد يقولونها للرجل باعتبار قلة ما يروي عن شخص مخصوص كما يقولون : حديث المشايخ عن أبي هريرة أو عن أنس، فيسوقون في ذلك روايات لقوم مقلين عنهم، وإن كانوا مكثرين عن غيرهم.

وكذلك إذا قالوا : أحاديث المشايخ عن رسول الله صلة الله عليه وسلم فإنما يعنون من ليس له عنه إلا الحديث أو الحديثان، ونحو ذلك)[3].

وكذلك قال في تعليقه على اللفظة حين أطلقها أبو حاتم وأبو زرعة في طالب بن حجير فقال : (يعنيان بذلك أنه ليس من أهل العلم، وإنما هو صاحب رواية)[4].

- ومنهم من التبس عليه مدلولها، وخفي عليه أمرها بحجة أنها لا تفيد الجرح ولا التعديل، ومن هؤلاء الحافظ الذهبي يقول في تعليقه عليها بعد أن نقلها من كلام أبي حاتم

---

[1] شرح العلل ص 256.

[2] وذلك في قول عبد الحق في محمد بن عمرو : (شيخ، وهذا الحديث المحفوظ فيه موقوف)، يعني الحديث الذي ذكره عن الدارقطني من رواية ابن وهب عن محمد بن عمرو اليافعي عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لايرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمته).
انظر بيان الوهم والإيهام 799/3 حديث رقم 1318.

[3] المصدر السابق.

[4] نقله الزيلعي في نصب الراية 233/4.

الرازي في العباس بن الفضل العدني[1]: (فقوله هو (شيخ) ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحدا ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضا ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة، ومن ذلك قوله – يعني أبا حاتم الرازي – يكتب حديثه، أي ليس بحجة)[2].

وبين في ديباجة الميزان أنها لا تدل على الضعف المطلق[3]، ويفهم من تصريحه هذا أنها تدل على شيء من الضعف، وهو الضعف المقيد بطارئ ما، لذلك تعذر عليه أن يدرجها ضمن الألفاظ التي رتبها، واكتفى بالإشارة إليها مقرونة ببعض ألفاظ التقوية ك (شيخ وسط) و(شيخ حسن الحديث)، وذلك في آخر مرتبة من مراتب التعديل[4]، وهذا كله يُفهم منه – عنده- أنها تدل على الحكم الوسط بين التجريح والتعديل، وإلى هذا ذهب الحافظ السخاوي حين جعلها من ألفاظ المرتبة السادسة، وهي المرتبة الأخيرة من مراتب العدالة، يقول في مستهلها : (ثم ما أُشعر من القرب من التجريح وهو أدنى المراتب)، فذكرها بعد قولهم (ليس ببعيد من الصواب)، وقبل (يُروى عنه)[5].

– ومن العلماء من رآها عنوانا على الضعف، وممن ذهب إلى ذلك الشيخ عبد الفتاح أبو غدة حيث يقول : (فلفظة (شيخ) في وصف الراوي عنوان تليين لا تمتين)[6]، والليونة وصف من أوصاف الضعف كما هو معروف.

---

(1) من شيوخ أبي حاتم الرازي الضعفاء، نزل بالبصرة، ومات بعد المائتين، قال فيه الحافظ ابن حجر : مقبول، انظر التقريب /399 رقم 159، والميزان 385/2 رقم 4177.
وشيوخ أبي حاتم الضعفاء لم نتوسع في ذكرهم في هذه الدراسة – أعني بذلك الأجزاء التي تقدمت إلى هذا الجزء- وإنما تركناهم لدراسة مستقلة إن شاء الله.

(2) الميزان 385/2 رقم 4177.

(3) مقدمة ميزان الاعتدال ص 4.

(4) المصدر السابق.

(5) راجع الرفع والتكميل ص 162.

(6) في تعليقه على اللكنوي، انظر المصدر السابق ص 150.

وحري بي أن أذكر الحافظ ابن حجر ضمن من حملها على الضعف لأنني رأيته يعلق على الحافظ الذهبي في ترجمة زيد بن واقد البصري، وكان الذهبي قد قال فيه : (وثقه أبو حاتم، وسمع منه بالري، وهو أقدم شيخ له)،[1] فنفى ابن حجر ذلك بقوله : (قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : (شيخ)[2]، ولم أر توثيقه)[3].

ثم إني رأيته يتحاشى التعبير بها في وصف الرواة، يدلنا على ذلك أنه لم يشر إليها في ترتيبه للألفاظ في ديباجة التقريب، وذكر مكانها لفظة (مقبول)، وبالاستقراء اتضح أن غالبية من أطلق عليهم أبو حاتم لفظة (شيخ) سماهم ابن حجر بلفظة (مقبول)، وقد يتغير ذلك لكن في تراجم قليلة.

فهذا اختلاف بين النقاد في مدلول هذه اللفظة، وهو في الحقيقة ليس اختلافا وإنما هو تعبير عن حقيقة اللفظة في اصطلاح أبي حاتم، فكأن كل طائفة استقلت بمعنى من معانيها، وقد خصصتُ أبا حاتم بالذكر لأنه من أكثر النقاد إطلاقا لها، فلا غرابة إذا وجدنا مدار كلامهم – في هذا الموضوع – على أبي حاتم الرازي.

2- مدلول لفظة (شيخ) عند أبي حاتم الرازي.

أ- من أقوى مدلولاتها أن صاحبها روى أحاديث قليلة جدا، لا تكفي في تعديله، ولا في تجريحه بحيث يكون ما رواه غير كاف في الحكم عليه، من شواهد ذلك:

- سأل عبد الرحمن أباه أبا حاتم عن عبيد الله بن علي بن أبي رافع المديني هل يحتج بحديثه؟ فقال : هو يحدث بشيء يسير، وهو شيخ[4].

---

(1) الميزان 106/2 رقم 3029.
(2) في الجرح والتعديل: (بصري شيخ) 574/3 رقم 2608.
(3) اللسان 512/2 رقم 2055.
(4) الجرح والتعديل 328/5 رقم 1549.

- وسأله عن المعلى بن راشد النبال فقال : (هو شيخ، يعرف بحديث حدث به عن جدته أم عاصم[1] - وكانت أم ولد لسنان بن سلمة - عن نبيشة الخير[2] عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من لحس قصعة استغفرت له القصعة)[3].

- وسئل عن الحسين بن عطاء بن يسار فقال : (شيخ منكر الحديث، وهو قليل الحديث، وما حدث به فمنكر).[4]

أو يكون قد احترف حرفة الحديث، فضيقت عليه فيه، من ذلك أنه سئل عن حبيب بن خالد الأسدي الكاهلي فقال : (شيخ صالح، لم يكن صاحب حديث، وليس بالقوي)[5].

ب- ومن مدلولاتها في حق بعض الرواة أنها للتعديل : شاهد ذلك أن عبد الرحمن الرازي ذكر في ترجمة عبد الرحمن بن عطاء المديني ما نصه : (سألته عنه فقال : شيخ، قلت : أدخله البخاري في كتاب الضعفاء فقال : يحول من هناك)[6].

---

(1) لم يذكر لها اسم ولا نسب، قال الحافظ ابن حجر : (أم ولد سنان بن سلمة بن المحبق، مقبولة)، انظر تقريب التهذيب 62/2 رقم 52، وفي الإصابة أنها جدة المعلى بن أسد 421/6 رقم 8686.

(2) نبيشة الخير الهذلي، ابن عمرو بن عوف وقيل ابن عبد الله بن عمرو بن عوف بن الحارث بن نصر بن حصين، قال أبو حاتم : (نزل البصرة، له صحبة)، وخالف ابن حجر في نسبه، انظر الجرح والتعديل 506/8 رقم 2314 والإصابة 421/6 رقم 8686.

(3) الحديث أخرجه الترمذي عن نصر بن علي الجهضمي قال حدثنا المعلى بن راشد، فذكره، وقال عقبة : هذا حديث غريب(أ)، وكذلك أخرجه ابن ماجه (ب).
وأورده الشيخ ناصر الدين الألباني في ضعيف سنن الترمذي، وقال : (غريب، لا نعرفه إلا من حديث المعلى ابن راشد...) (ج)، وكذلك هو في ضعيف سنن ابن ماجة (د)، وفي مشكاة المصابيح (هـ)، وفي ضعيف الجامع الصغير(و).

(4) الجرح والتعديل 99/3-100 رقم 465.

(5) المصدر السابق 61/3 رقم 273.

(6) المصدر السابق 269/5 رقم 1269، وللمزيد من التوضيح راجع التعليق على هذه الترجمة في الشيوخ الذين أمر أبو حاتم بتحويل أسمائهم من كتاب الضعفاء للبخاري، تقدم في ص 190.

أ- سنن الترمذي - باب ما جاء في اللقمة تسقط - حديث رقم 1880.

ب- سنن ابن ماجة - أبواب الأطعمة- من طريقين إلى المعلى بن راشد 304/2.

ج- ضعيف سنن الترمذي ص 205 حديث رقم 304.

د- ضعيف سنن ابن ماجة برقم 703.

هـ- مشكاة المصابيح 1219/2 رقم 4218.

و- ضعيف الجامع الصغير برقم 5478.

وقد يكون من أطلقت فيه هذه اللفظة من الثقات، ومن هؤلاء عبد الملك بن الحسن الجاري الأخول، قال فيه الإمام أحمد : لا بأس به، وذكره أبو حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال فيه ثقة، وبين أبو حاتم حاله بقوله : (شيخ)[1].

وجوز أبو حاتم أن تكتب أحاديث بعض من أطلق عليهم هذه اللفظة، فقد سئل مرة عن أبي يزيد المديني فقال : (شيخ)، وسئل عنه مرة أخرى فقال : (يكتب حديثه)[2]، ومثله عثمان بن ابراهيم بن محمد بن حاطب الجمحي سئل عن حاله فقال: (يكتب حديثه وهو شيخ)[3].

ومن استعمالاته من هذه الجهة قوله : (شيخ، يكتب حديثه ولا يحتج به، هو صالح)[4]، وقوله (شيخ، يكتب حديثه، ولا يحتج به)[5]، ومهما اختلفت ألفاظ مثل هذه العبارات فإنها ترجع إلى معنى واحد هو أن الراوي لا يدخل في الضعفاء والمتروكين.

ج- ومن مدلولاتها في بعض الرواة أنها تفيد الجرح : فقد أطلقها مرادفة لبعض الألفاظ الدالة على الجرح، من ذلك أنه استعملها بمعنى: (ليس بالقوي)، قال مرة في بيان حال بكار بن عبد الله بن يحيى : (ليس بالقوي)، وسئل عنه مرة أخرى فقال : (شيخ)،[6] واستعملها في إطلاق واحد بمعنيين : بمعنى (لين الحديث)، وبمعنى (ليس

---

(1) الجرح والتعديل 348/5 رقم 1642، وانظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 160/4 ترجمة رقم 542.

(2) المصدر السابق 459/9 رقم 2253.

(3) المصدر السابق 144/6 رقم 782، انظر أيضا ترجمة عقبة بن زياد في المصدر السابق 311/6 وترجمة الفضل بن العلاء الكوفي 65/7، وسويد بن نجيح 236/4-237.

(4) المصدر السابق 403/4 رقم 1764.

(5) الجرح والتعديل 145/2 رقم 476، وأطلقها أيضا في بهز بن حكيم بن معاوية 431/2 رقم 1714 وفي أزهر ابن القاسم البصري 315/2 رقم 1186، وفي خازم بن الحسين 393/3 رقم 1805.

(6) الجرح والتعديل 409/2 رقم 1609.
في تهذيب اللغة (شيخ) تطلق على معنيين : على الرجل كبير السن، وعلى زوج المرأة.
وزاد في مقاييس اللغة معنى آخر وهو للذم وللعيب فإذا قالوا : شيخت عليه، فهو بمعنى عبت وشنعت. انظر تهذيب اللغة 465/7-466. ومقاييس اللغة 234/3، مادة (شيخ).
وأرى أن أبا حاتم الرازي استعملها في هذا القسم بمعنى الذم والعيب المشار إليه في مقاييس اللغة.

بالمشهور)، شاهد ذلك ما ذكره عبد الرحمن الرازي في ترجمة عبيد الله بن خليفة، أبي الغريق بقوله : (سئل أبي عنه فقال (. . .) ليس بالمشهور، قلت : هو أحب إليك أو الحارث الأعور؟ قال : الحارث أشهر، وهذا قد تكلموا فيه، وهو شيخ من نظراء أصبغ ابن نباتة)[1]، وكان أبو حاتم قد بين حال أصبغ بن نباتة بقوله : (لين الحديث) .[2]

هذا ما ظهر بالمفهوم انطلاقا من مقارنة ألفاظه بعضها ببعض، وأما المنطوق في كونها تفيد الجرح فاتضح في كونه قرنها بألفاظ دالة على الجرح، وفي كونه أطلقها فيمن لم يرخص بكتابة أحاديثهم.

من شواهد المعنى الأول قوله في ترجمة كل من حريش بن الخريت[3] وجرى بن كليب[4] النهدي: (شيخ لا يحتج بحديثه) .

ومن شواهد المعنى الثاني قول أبي محمد الرازي لأبيه : (قلت له : يحيى البكاء[5] أحب إليك أو أبو جناب[6] ؟ قال : لا هذا ولا هذا، قلت : إذا لم يكن في الباب غيرهما عن أيهما أكتب[7] ؟

قال: (لا تكتب منه شيئا، قلت : ما قولك فيه؟ قال : هو شيخ) .[8]

فتأمل قوله : (لا تكتب منه شيئا)، وقوله : (هو شيخ)! .

---

(1) الجرح والتعديل 313/5 رقم 1489.
(2) المصدر السابق 319/2 رقم 1213.
(3) المصدر السابق 293/3 رقم 1304
(4) المصدر السابق 536/2-537 رقم 2230
(5) يحيى البكاء هو يحيى بن مسلم، ويقال فيه يحيى بن أبي خليد، ويقال يحيى بن سليم البكاء بصري، مات سنة ثلاثين ومائة، ضعفوه إلا ابن سعد، انظر ترجمته في الميزان 408/4-409 رقم 9631
(6) هو يحيى بن أبي حية الكلبي، أجمعوا على تضعيفه ، مات سنة خمسين ومائة، انظر الميزان 371/4 رقم 9491 والمجروحين 111/2.
(7) كذا في النص.
(8) الجرح والتعديل 186/9-187 رقم 775 ، وتكرر النص في 139/9 رقم 587

ثم إنه أطلقها على رواة ضعفاء، عامة ما يروونه مناكير، أو هم كذابون معروفون بالكذب، قال في إبراهيم بن صرمة: (شيخ)[1]، وهو ضعيف عند الدار قطني، وقال ابن عدي : (عامة حديثه منكر المتن والسند)، وقال يحيى بن معين : (كذاب خبيث)[2].

وأخيرا وليس آخر، فإن أبا حاتم اضطرب في هذه اللفظة اضطرابا شديدا، ولم أعثر على لفظة اضطرب فيها أشد اضطرابه في لفظة (شيخ)، ومع ذلك كان يستخدم المصطلحات الأخرى في الجرح والتعديل فيقرنها بهذه اللفظة ويركبها إليها، وهذا له أثر كبير في التوضيح والبيان لأنه يعيننا على تحديد منزلة الراوي، وهذه مجمل الأوصاف المتبقية التي نعت بها أبوحاتم الرجال ، وقد رتبتها معجميا على الحرف الأول من الكلمة الثانية:

- شيخ، أرجو أن يكون صدوقا .
- شيخ ثقة ثقة
- شيخ ثقة مأمون.
- شيخ حديثه ليس بالقائم، عامة حديثه عن فلان، ليس أن يمكن أن يعتبر بحديثه.
- شيخ روى حديثين مسندين، يكتب حديثه.
- شيخ سوء غير ثقة .
- شيخ صالح.
- شيخ صدوق.

---

(1) انظر ترجمته في الجرح والتعديل 2/106-107 رقم 304
(2) الميزان 1/38 رقم 115

- شيخ (. . .) ضعيف الحديث.

- شيخ فيه نظر.

- شيخ قديم ثقة.

- شيخ قديم لابأس به.

- شيخ كتبنا عنه بمكان كذا ما رأينا به بأسا.

- شيخ، لا أعلم روى عنه غير فلان.

- شيخ لا بأس به.

- شيخ لا يحتج بحديثه

- شيخ ليس بالقوى.

- شيخ ليس بالقوى، منكر الحديث.

- شيخ ليس بالمشهور، ولايشتغل به.

- شيخ ليس بالقوي، يكتب حديثه.

- شيخ ليس بمشهور.

- شيخ متعبد، محله الصدق.

- شيخ مجهول.

- شيخ مجهول لا أعلم روى عنه غير فلان.

- شيخ مجهول منكر الحديث.

- شيخ مجهول يروي أحاديث منكرة

- شيخ محله الصدق.

- شيخ محله الصدق لا بأس به.

-شيخ محله الصدق، لم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به.

- شيخ مديني مضطرب الحديث.

- شيخ مرجىء.

- شيخ مستقيم الحديث.

- شيخ مضطرب الحديث.

- شيخ منكر الحديث.

- شيخ وقد روى عنه فلان.

- شيخ يأتي بمناكير.

- شيخ يدل حديثه على الصدق.

- شيخ يُروي أحاديث مشتبهة.

- شيخ يُروى عنـــه.

- شيخ يكتب حديثه.

- شيخ يكتب حديثه وليس بالمشهور.

عند النظر في لفظة شيخ الواردة في هذه الإطلاقات المتنوعة عند أبي حاتم الرازي يظهر من الوهلة الأولى أنها لا تعني شيئاً سوى أنها تعين المصدر المقصود بالكلام، وهو الراوي، فكل راو من الرواة هو شيخ مِن الشيوخ، فهي هنا بالمعنى اللغوي، وهذا ما نستشعره من النظرة الأولى لكنها لا تحمل دائما على ذلك، فمن تأمل سياق

الاستعمال تبين له الإصطلاح، وقد أشرنا إلى ما ظهر لنا أنه من الإصطلاح المبين في الإستعمال، والله تعالى أعلم وأكرم.

المرتبة الثامنة : من ألفاظ هذه المرتبة لفظه (صالح)، وقد أفردتها بهذا المكان لكون ابن أبي حاتم جعلها في مرتبة مستقلة بعد اللفظة السابقة، وقد استشهد بها العلماء في معرفة أحوال الرجال ومعرفة منازلهم، قال الحافظ ابن حجر معلقا على قول أبي حاتم في عبد الملك بن الصباح[1] ، لما قال فيه (صالح) : (قلت وهي من ألفاظ التوثيق، لكنها في المرتبة الأخيرة عند ابن أبي حاتم) .[2]

وتتنوع هذه الفظة عند أبي حاتم إلى نوعين:

نوع مطلق ونوع مقيد .

ف (المطلق) هو في قوله: (صالح)، فإذا أطلق على الراوي هذا الوصف (فإنما أراد صلاحيته في دينه جريا على عاداتهم في إطلاق الصلاحية حيث يريدون بها الديانة)[3] .

و(المقيد) هو بالحديث كقوله : (صالح الحديث)، ومثل هذا لا نُرقيه إلى رتبة الثقة، وتفرده يعد منكرا، قال الحافظ الذهبي: (ومثل أبي حاتم يقول: صالح الحديث، فلا ترقية إلى رتبة الثقة، فتفرد هذا يعد منكرا) .[4]

وإذا أرادوا أن يحكوا ذلك عن أبي حاتم قالوا : (صلحه أبو حاتم)، من ذلك قول الحافظ الذهبي في الميزان: (حماد بن الجعد، ويُقال: ابن أبي الجعد . قال ابن معين : ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو زرعة لين، وصلحه أبو حاتم)[5] .

---

[1] عبد الملك بن الصباح المسمعي أبو محمد الصنعاني ثم البصري، قال ابن حجر معلقا على قوله (صالح) : (وعلى هذا فليس عبد الملك بن الصباح من شروط الصحيح لكن اتفاق الشيخين يدل على أنه أرفع رتبة من ذلك) انظر فتح الباري 197/12. وقال في التقريب (صدوق من التاسعة، مات سنة مائتين) 519/1 رقم 1317. وفي الميزان عن مالك أنهم اتهموه بسرقة الحديث 256/2 رقم 546.

[2] فتح الباري 197/12.

[3] فتح المغيث 203/1.

[4] ميزان الاعتدال 365/1 رقم 1367.

[5] ميزان الاعتدال 589/1 رقم 2241.

فيفهم من هذا أنها تطلق على رجل فيه ضعف مع صدقه في الرواية، يقول الحافظ ابن الصلاح : (وقد جاء عن أبي جعفر بن سنان قال: كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق فيقول: رجل صالح الحديث والله أعلم) .[1]

واستعملها النسائي بمعنى : (ليس بالقوى)، وهو تليين هين كما قال ابن حجر[2]، فدل كل ذلك على أنها لا تعني الضعف المطلق وإنما تعني أن من قيلت فيه تكتب أحاديثه للاعتبار ولا يحتج به، وإلى هذا ذهب أبو محمد ابن أبي حاتم الرازي حين حددها وحدد مرتبتها[3]، وهذا أيضا ما يفهم من كلام أبي حاتم الرازي في ترجمة بشير ابن عقبة، قال ابن أبي حاتم:

(سمعت أبي يقول : أبو عقيل الدورقي صالح الحديث، قلت لأبي : يحتج بحديثه؟ قال: صالح الحديث)[4] .

ومن استعمالاته الأخرى المركبة من هذه اللفظة قوله :

- إنما يقال فيه من أجل القدر، وهو صالح الحديث.
- صالح الحديث، ليس بالمتين.
- صالح، صدوق، ليس بذلك.
- صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به.
- كان رجلا صالحا .
- كان رجلا صالحا غرا، وليس هو بقوي في الحديث (. . .) لا يبلغ به الترك.

---

[1] مقدمة ابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي ص 159.
[2] مقدمة الفتح ص 397.
[3] انظر الجرح والتعديل 37/2.
[4] هو بشير بن عقبة، أبو عقيل الدورقي، انظر الجرح والتعديل 376/2-377 رقم 1463.

- كان رجلا صالحا، وكانت فيه غفلة.

- المرتبة التاسعة: ما أشعر بالقرب من التجريح ، وهي أدنى المراتب كقوله في العبارات الآتية:

- ثقة إلا أنه حدث من حفظه أحاديث غلط فيها .

- ثقة صدوق في حفظه شيء .

- صحيح الحديث، ليس بذاك القوي.

- صدوق إذا حدث عن الثقات، ويروي عن المجهولين المناكير فتفسد حديثه.

- صدوق إلا أنه كان يقرأ من كتب الناس.

- صدوق إلا أنه لا يحتج بحديثه.

- صدوق تركه الناس للوقف في القرآن .

- صدوق، عندي يغلط كثيرا .

- صدوق كان يخطىء كثيرا، فإذا قيل له، لم يقبل.

-صدوق مرجىء ، لا يحتج بحديثه.

- صدوق نقـــي الحديث، ولكنه كان مرجئا .

- صدوق ولكنه كان يدلس عن فلان.

- صدوق ولكنه مضطرب الحديث.

- صدوق، ولما كبر تغير حفظه.

- صدوق، ليس بالقوي، ولا تقوم به الحجة.

- كان حافظا، له أوهام.

- كان صدوقا ،إلا أنه كان يتلقن بأخرة.

- كان صدوقا، إلا أنه بأخرة كان يتلقن ما يلقن.

- كان مستقيم الحديث، ولكنه كان يروي عن الضعفاء والمجاهيل، وكان في حدود لو أن رجلا وضع له حديثا لم يفهم.

- كان صدوقا، وكان يدلس، يكثر ذاك-يعني التدليس.

- كان صدوقا، ولكن ذهب بصره، فلربما لقن الحديث وكتبه صحيحة.

- لا بأس به إلا أنه تغير.

- لم يكن بالثبت، كان يقرأ من كتب الناس، وهو صدوق .

- لم يكن يروي الكذب.

- ما به بأس، ليس بذاك القوي.

- ما رأينا إلا خيرا، وما كان بذاك الثبت في حديثه بعض الإنكار.

- محله الصدق، وكان مغفلا.

- محله الصدق، ولم يكن بالحافظ.

- محله الصدق، ولم يكن بذاك المتين.

- محله الصدق، وليس بالقوي رأيته يسند عن فلان حديثا الناس يوقفونه.

-محله الصدق، وليس محله أن يقال هو ثقة، ولم يكن بالحافظ .

- يحتج بحديثه إذا روى عن الثقات.

- يُروى عنه.

ثانيا : ترتيب ألفاظه في تجريح الرواة.

بعد جمعي لألفاظه في تجريح الرواة، وبعد مقارنتها بألفاظ النقاد المشهورة والمتداولة في مراتب التجريح عندهم، اهتديت إلى تقسيمها على خمس مراتب، كل مرتبة ذكرت فيها ما يلزمها من الألفاظ والعبارات مرتبا الكل على حرف المعجم.

المرتبة الأولى : وألفاظه فيها من ألين ألفاظ التجريح إذا ما قورنت بألفاظ المراتب الآتية : من ألفاظ هذه الرتبة قوله:

- تركه فلان.
- رأيت فلانا لا يرضاه.
- رأيتهم يتكلمون فيه.
- ذمه فلان لأجل ما رمي به من القدر.
- عنده عنت.
- في حديثه اضطراب.
- في حديثه بعض الوهم.
- كان فلان يحمل عليه.
- كثير الوهم.
- لا أحدث عنه هو غير قوي.
- لا يثبت مسكنه.
- لا يحمد حديثه.
- ليس بحافظ، تغير حفظه قبل موته.

- ليس بقوي الحديث، وليس حده الترك.

- ليس بقوي في الحديث.

- ليس بقوي ، لين.

- ليس بقوي، وليس حده الترك.

- ليس بقوي، ولو لا أن فلانا روى عنه لترك حديثه.

- ليس بالقوي.

- ليس بالقوي في حديثه نظر.

- ليس بالمتين.

- ليس بالمتين في الحديث.

- ليس عندي بالمتين.

- لم يكن هذا الشيخ يثبت.

- ليـــن.

- لين الحديث.

- لين الحديث، شيخ، ليس بالمتقن فلا يحتج بحديثه.

- ما روى عنه غير فلان.

- مضطرب الحديث جدا، وليس بالقوي في الحديث.

- هو على يدي عدل.

- وأي شيء روى من الحديث؟ إنما يروي مقطعات لا تسند، ولا أعلم روى عنه غير فلان.

- يتكلمون فيه.

- يروي ثلاثة أحاديث مراسيل.

- يكتب حديثه وليس بالقوي.

- المرتبة الثانية: وألفاظه في هذه المرتبة أشد من الأولى، وهي ما تضمنت الإشارة إلى **نكارة حديث الراوي** من مثل قوله:

- روى حديثا منكرا وهو حديث كذا . .

- لا أعلم روى عنه غير فلان، ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق، منكر الحديث، وأحاديثه عن فلان لا تعرف.

- ليس بقوي، أخشى أن يكون كذب في حديث فلان.

- ليس بالقوي روى أحاديث أنكرها أهل العلم.

- ليس بالقوي في أحاديثه إنكار.

- ليس بالقوي منكر الحديث أحيانا .

- منكر الحديث.

- منكر الحديث، حدث بأحاديث بواطل.

- منكر الحديث، لم يثبت حديثه.

- منكر الحديث، ليس بشيء .

- منكر الحديث، ليس بقوي.

- منكر الحديث يتكلمون فيه.

- منكر الحديث، حديثه على الضعف الشديد .

المرتبة الثالثة: وتحتوي على العبارات المتضمنة للفظة (متروك)، و(ذاهب)، و(واهي الحديث)، وهي أشد من المرتبتين السابقتين، منها قوله :

- حديثه ليس بالمضيء .

- حديثه ليس بشيء .

- ذاهب الحديث.

- ذاهب الحديث، ضعيف الحديث.

- ذاهب الحديث، متروك الحديث، لا يكتب حديثه البتة.

- غير ثقة،ذاهب الحديث، منكر الحديث.

- متروك الحديث، ذاهب الحديث.

- متروك الحديث، ذاهب الحديث، كان يفتعل الحديث.

- متروك الحديث، ذاهب الحديث، لا أرى أن أحدث عنه، وهو متروك الحديث.

- متروك الحديث، ذاهب الحديث، لا يكتب حديثه.

- متروك الحديث، كان ينزل بمكان كذا، وكان ذاهب الحديث، لا أرى أن أحدث عنه و هو متروك الحديث.

- متروك الحديث، لا يكتب حديثه.

- ليس بصحيح الحديث، لا يكتب حديثه.

- واهي الحديث، متروك الحديث، لا يكتب حديثه.

- المرتبة الرابعة : من ألفاظه في هذه المرتبة قوله : (ضعيف) و (ضعيف الحديث) و(لا يشتغل به)، أو ما جاء على صيغة التأكيد كقوله : (ضعيف الحديث جدا) ، و(منكر الحديث جدا)، أو ما جاء على صيغة التعجب من الضعف والنكارة، أو نفي أن تكون للراوي أحاديث صحيحة بصفة مطلقة، أو نحو ذلك مع ما يتركب إلى هذه الصفات من ألفاظ أخرى جارحة، وألفاظه هي كالآتي:

- ضعيف الحديث.

- ضعيف الحديث، أحاديثه منكرة.

- ضعيف الحديث، ذاهب.

- ضعيف الحديث، ذاهب الحديث جدا .

- ضعيف الحديث، سكتوا عنه وتركوا حديثه.

- ضعيف الحديث، في حديثه بعض المناكير.

- ضعيف الحديث، كأن حديثه موضوع.

- ضعيف الحديث، ليس بثقة ولا مأمون.

- ضعيف الحديث، ليس بالقوى ولا ممن يحتج بحديثه.

- ضعيف الحديث، ليس بقوي.

- ضعيف الحديث ليس بقوي، ولا يمكننا أن نعتبر بحديثه.

- ضعيف الحديث، مخلط.

- ضعيف، منكر الحديث جدا .

- ضعيف الحديث، منكر الحديث.

- ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا، ذاهب .

- ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا، متروك الحديث، لا يكتب حديثه.

- ضعيف الحديث، منكر الحديث عن الثقات.

- ضعيف الحديث، منكر الحديث، عنده عجائب من المناكير.

- ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا يكتب حديثه.

- ضعيف الحديث، منكر الحديث، ليس بالقوي.

- ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا أعلم له حديثا صحيحا .

- ضعيف الحديث، منكر الحديث، يحدث بالمناكير لا أعلم له حديثا قائما(. . .) ولا يعجبني حديثه.

- ضعيف الحديث، واهي الحديث.

- ضعيف الحديث، واهي الحديث، متروك تركه فلان، لا يكتب حديثه.

- ضعيف الحديث، وحديثه ليس بمعروف، منكر.

- ضعيف الحديث، وعامة روايته مناكير، يكتب حديثه على الضعف.

- ضعيف جدا .

- لا يشتغل به.

-لا يشتغل به، ولا بروايته فإنه ضعيف الحديث، ذاهب الحديث.

- ليس بالقوي، ضعيف الحديث، روى أحاديث منكرة.

- ليس بشيء ضعيف الحديث، كان لا يصدق.

- ليس بالقوي متروك الحديث، ضعيف الحديث.

- ليس بالقوي، منكر الحديث جدا ضعيف.

- ليس بقوي، منكر الحديث، ضعيف الحديث، روى ثلاثة أحاديث أو أربعة أحاديث أو نحو ذلك مناكير .

- منكر الحديث جدا،ضعيف الحديث، لايشتغل به، تركوه.

- منكر الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه، كان الناس لا يحدثون عنه.

- منكر الحديث، ضعيف الحديث، لا يشتغل به.

- هو إلى الضعف ما هو.

- يتكلمون فيه، وهو ضعيف الحديث.

- المرتبة الخامسة: ألفاظ أبي حاتم الرازي في هذه المرتبة أسوأ من سابقاتها، وذلك حين ينفي عن الراوي الصدق وينسبه إلى الافتعال والوضع والكذب، ومن ألفاظه في السياق قوله:

- أسأل الله السلامة.

- أظنه لم يطلب العلم، وهو كذاب.

- ترك الناس حديثه، وهو عندي متروك الحديث، كذاب.

- ذاهب، متروك الحدث، لا يكتب حديثه، كان يكذب.

- كان شيخا كذابا.

- كان يفتعل الحديث، ولم يكن بصدوق.

- كان يفتعل الحديث، ولم يكن بصدوق.

- كان يقال إنه كذاب، ترك حديثه.

- كذاب.

- كذاب متروك الحديث، ترك فلان حديثه.

- كذب على فلان.

- متروك الحديث، كان كذابا.

- منكر الحديث، لا يكتب حديثه، كذاب.

- هو كذاب، كان يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب فلان وفلان.

- هو متروك الحديث، كذاب.

إضافة إلى ما سبق، هناك أقوال أخرى انفرد بها صَعُبَ عَلَيَّ إلحاقها بالمراتب السالفة، وإن كان الظاهر على بعضها الجرح وعلى بعضها الآخر التعديل، كما يظهر في جانب آخر منها التركيب بين الجرح والتعديل أذكرها للمعرفة مرتبة على حروف المعجم، وهي قوله:

- ضعيف الحديث، ليس بالمتروك، يكتب حديثه.

- ضعيف الحديث، ما أقربه من أن يترك حديثه.

- ضعيف الحديث، هو شبه المتروك.

- ضعيف الحديث، يكتب حديثه.

- عنده وهم كثير، وليس بالقوي، ومحله الصدق، يكتب حديثه.

- في حديثه شيء، من كتب عنه قديما فأحاديثه أشبه.

- فيه لين، قدم (. . .) ولم يكن معه كتبه، فكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة.

- كان كثير الخطإ، مضطرب الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به.

- لا يحتج بحديثه يأتي بالمناكير.

- ليس بالقوي، ضعيف الحديث، منكر الحديث، يكتب حديثه.

- ليس بالمتين، يكتب حديثه.

- ليس بالقوي في الحديث، كان شيخا صالحا، في حديثه بعض الإنكار.

- ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به.

- ليس عندنا بالقوي، يكتب حديثه وهو شيخ.

- لم يسمع من فلان ولا رآه.

- لم يكن بصدوق عندهم، كان من رؤساء الشيعة.

- لين، ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به.

- متروك الحديث، وكان رجلا صالحا، لكنه بلي بسوء الحفظ.

- مضطرب الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به.

- هذا منكر من القول.

- يُروى عنه، ليس به بأس ، شيخ، لا يحتج به.

- يروي عنه فلان أحاديث منكرة، وليس بذاك القوي (كذا)، يكتب حديثه.

- يكتب حديثه على الاعتبار، ولا يحتج به.

- يكتب حديثه عن غير فلان ولا يحتج به.

- يكتب حديثه ولا يحتج به. . . كثير الوهم ليس بالقوي.

• المبحث الثاني : شرح معاني بعض الألفاظ المشهورة، وأخرى نادرة أو قليلة الاستعمال.

استعمل أبو حاتم ألفاظا كثيرة ومتنوعة، بعضها وافق فيه اصطلاح غيره، وبعضها الآخر انفرد فيه باصطلاح خاص، لذلك انقسمت ألفاظه إلى قسمين.

- قسم هو متداول ومشهور، لكن بعضه يحتاج إلى توضيح في الدلالة، وإلى بيان في المعنى، لأن أبا حاتم استعمله استعمالا متميزا خالف فيه بعض النقاد.

- وقسم هو قليل التداول، غير مشهور في الاستعمال، أغلبه يتكون من بعض الألفاظ الغريبة التي لم تظهر إلا مع أبي حاتم، ولعل هذا كان سببا في وقوعها عند بعض العلماء في موقع الوهم والتصحيف، ففهمت على غير معناها، وترتب على ذلك مخالفات في نسبة بعض الرواة للعدالة أو للجرح وهم في اصطلاحه على غير ذلك، وسأوضح ما يحتاج إلى الشرح من ألفاظ القسم الأول، ثم أثني بألفاظ القسم الثاني، وكل قسم في مطلب.

- المطلب الأول: الألفاظ والعبارات المتداولة والمشهورة.

وهي على ثلاثة أنواع: نوع للجرح، ونوع للتعديل، ونوع لمرتبة وسطى بين الجرح والتعديل.

النوع الأول : الألفاظ الجارحة، وهي :

1- قوله: (**يتكلمون فيه**) أو (**تكلم الناس فيه**) : من ألفاظ الجرح، أطلقها أبو حاتم في طائفة من أهل العلم، بعضهم من شيوخه، وبعضهم من غير شيوخه.

فمن شيوخه، ممن أدركهم:

- الحسين بن عبد الأول النخعي [1] ، وصفه يحيى بن معين بالكذب[2]،وقال فيه أبو زرعة الرازي : (روى أحاديث لا أدري ما هي، ولست أحدث عنه)، ولم يقرأ حديثه[3] .

- روح بن عبد الكريم البصري، وكان أدركه بالبصرة والناس يتكلمون فيه[4] .

- أسيد بن زيد بن نجيح، قال أبو حاتم : (قدم إلى الكوفة من بعض أسفاره، فأتاه أصحاب الحديث، ولم آته، وكانو يتكلمون فيه)[5] .

- ومن غير من أدرك من الشيوخ :

- داود بن يزيد الأودي، عم عبد الله بن إدريس، ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين، وقال أبو حاتم : (ليس بقوي، يتكلمون فيه، وهو أحب إلي من عيسى الحناط)[6] .

- سعيد بن عبد الملك بن واقد الحراني، أخو أحمد بن عبد الملك، أخذ كتبا لمحمد بن سلمة فحدث بها، ورأى أبو حاتم فيها أحاديث مكذوبة،وقال : (يتكلمون فيه)[7] .

- حاتم بن سالم القزاز البصري الأعرجي، ترك أبو زرعة الرازي الرواية عنه، ولم يقرأ حديثه على طلبة العلم، وقال أبو حاتم في بيان حاله: (يتكلمون فيه)، وعلل ذلك فقال : (وقالوا لم يحدث بحديث ابن أبي مُليكة عن عائشة عن أبي بكر الصديق رضي

---

(1) الجرح والتعديل 59/3 رقم 265
(2) الميزان 539/1 رقم 2016
(3) الجرح والتعديل 59/3 رقم 265
(4) المصدر السابق 499/3 رقم 2258، والميزان 60/2 رقم 2803
(5) الجرح والتعديل 318/2 رقم 1204
(6) المصدر السابق 427/3-428 رقم 1943
(7) المصدر السابق 45/4 رقم 190

الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستخارة إلا ابن أبي الوزير، فقيل له في ذلك فقال: أنا سمعت مع ابن أبي الوزير من شيخ بعرفة)[1].

- أحمد بن عبد الله بن مسيرة الحراني الغنوي، ضعفه الدار قطني[2].

وقال الذهبي : (متروك، تالف،متهم)[3]، وقال أبو حاتم : (يتكلمون فيه)[4].

وانصراف دلالة اللفظة إلى الجرح واضح من خلال التراجم السابقة، فقوله: (**يتكلمون فيه**)، أو (**تكلم الناس فيه**) يعني أنهم تكلموا فيه بالجرح، ولا تطلق فيمن ثبتت عدالته، غير أنها لا تلحق بعض الرواة بالترك[5].

2- قوله : (**فيه نظر**)، من ألفاظ الجرح، دليل ذلك ما جاء في ترجمة سعيد بن عنبسة الرازي أن عبد الرحمن بن أبي حاتم قال : (سمع منه أبي ولم يحدث عنه، وقال : فيه نظر)[6]، ومما قوّى معناها في ذلك أن أبا حاتم بين حاله في رواية أخرى فقال : (لا يصدق)[7] ، ووصفه يحيى بن معين وعلي بن الحسين بن الجنيد بالكذب[8] .

3- قوله: (**ليس هو بقوي في الحديث**)، ويختصرها في بعض الأحيان فيقول : (ليس بالقوي)، وهي من الألفاظ الجارحة ، غير أن مدلولها في الجرح يختلف بحسب اختلاف أحوال الرواة، فإذا أطلقها في رجل من الرواة ينظر فيه، فإن كان صالحا غرا[9]، وأحاديثه غير قوية فلا يبلغ به الترك، من ذلك أنه سئل عن بكربن خنيس فقال:

---

(1) راجع هذه المعلومات في الجرح والتعديل 261/3 رقم 1164.
(2) في الضعفاء والمتروكين للدار قطني برقم 51.
(3) المغنى في الضعفاء 43/1 رقم 324.
(4) الجرح والتعديل 58/2 رقم 83.
(5) ليس كل من تكلموا فيه هو متروك، دليل ذلك قول الحافظ الذهبي في محمد بن مقاتل الرازي : (تكلم فيه ولم يترك): انظر الميزان 47/4.
(6) الجرح والتعديل 52/3 رقم 227.
(7) المصدر السابق 52/3-53.
(8) المصدر السابق.
(9) بفتح الأولى وتشديد الثانية، من مصطلحات أبي حاتم في النقد، وتقع في اللغة على معنيين : الملازم للشيء واللصيق به، من ذلك قولهم : (كنت غريّا أي ملصقا). والمعنى الثاني من الغفلة، يقول في اللسان : (الغِرَّةُ : الغفلة)، والغارون : الغافلون. انظر لسان العرب 48/10-49 مادة غرر.

(كان رجلا صالحا غرا، وليس هو بقوي في الحديث)، فقال له عبد الرحمن : (هو متروك الحديث؟ قال : لا يبلغ به الترك)[1] ، وهو تفصيل جيد في حال الراوي خالف به نهج يحيى بن معين الذي أجمل القول فيه بقوله : (لاشيء،ضعيف)[2]، وعلى بن المديني الذي صرف سائله عنه بقوله: (للحديث رجال)[3] ، ولا يخفى أن هاتين المقالتين تلحق الراوي بالضعف الذي يعني الترك، ولعل المعنى الذي قصده أبو حاتم هنا هو ما أشار إليه الحافظ الذهبي في موقظته بقوله : (وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم (ليس بالقوي) يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت)[4] .

وفي بعض الأحيان تستعمل بمعنى الترك، قال في خليفة بن خياط العصفري : (لا أحدث عنهم، هو غير قوي)، وعلل ذلك بقوله : (كتبت من مسنده أحاديث ثلاثة عن أبي الوليد، فأتيت أبا الوليد[5] وسألته عنها فأنكرها وقال : ما هذه من حديثي، فقلت: كتبتها من كتاب شباب العصفري فعرفه وسكن غضبه)[6] ، وترك أحاديثه أيضا أبو زرعة الرازي[7] .

هذا عن لفظة : (ليس بالقوي) مجردة، أما إذا تركبت فمعناها يبعد عن الجرح ويقترب من التعديل أو العكس، وذلك بحسب الألفاظ التي تركبت إليها، فإذا اقترنت بلفظة أخرى من ألفاظ الجرح فصاحبها لا يلحقه الترك، ولا يكون الجرح فيه بليغا كقوله في خليل بن مرة البصري: (ليس بقوي في الحديث، هو شيخ صالح. . .)[8]، أما إذا اقترنت بلفظة أخرى من ألفاظ الجرح فصاحبها يُهبط به من سلم العدالة ويكون

---

(1) الجرح والتعديل 384/2 رقم 1497.
(2) المصدر السابق.
(3) المصدر السابق، والسائل هو أبو حاتم الرازي.
(4) الموقظة في علم المصطلح ص 83.
(5) هو الطيالسي، هشام بن عبد الملك، أحد شيوخ أبي حاتم الرازي. انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 372/2-373 ترجمة رقم 98.
(6) الجرح والتعديل 378/3 رقم 1728.
(7) الجرح والتعديل 379/3، وراجع ما أثبتناه في الدفاع عن خليفة بن خياط العصفري، تقدم.
(8) الجرح والتعديل 379/3 رقم 1729.

مجروحا، وقد يلحقه الترك كقوله في إسحق بن رافع أخي إسماعيل بن رافع : (ليس بقوي، لين)[1]، وقوله في خلاس بن عمرو الهجري : (يقال وقعت عنده صحف عن علي، وليس بقوي)[2]، وقصده من هذا أن الرجل اجتمعت فيه آفتان : آفة التحديث من كتب الناس على طريقة الصحفيين، وآفة عدم الضبط وعدم الحفظ، ومع ذلك فخلاس على خلاف سابقه فهو غير متروك)[3].

4- قوله : (مضطرب الحديث)[4] : عوامل الاضطراب كثيرة ومتعددة، ومضطرب الحديث عند أبي حاتم الرازي على صفتين :

- الصفة الأولى أن يضطرب في رجل معين، وفي أحاديث قليلة، فهذا لا يدخل في الضعفاء، شاهد ذلك ما جاء في ترجمة روّاد بن الجراح، قال أبو حاتم في بيان حاله: (هو مضطرب الحديث، تغير حفظه في آخر عمره، وكان محله الصدق)[5]، وحديثه عن الثوري فيه ضعف شديد[6]، ومع ذلك أمر أبو حاتم بتحويل اسمه من كتاب الضعفاء الذي صنفه البخاري[7].

وكذلك في ترجمة عبد الرحمن بن سلمان الحجري، فإنه سئل عن حاله فقال : (مضطرب الحديث، يروي عن عقيل[8] أحاديث عن مشيخة لعقيل يدخل بينهم الزهري

---

(1) الجرح والعديل 219/2 رقم 754.

(2) هدي الساري ص 401.

(3) خلاس بن عمرو وثقه أحمد بن حنبل، وحديثه عند البخاري مقرونا، وأخرج له مسلم بن الحجاج في صحيحه، وكان خلاس على شرطة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، انظر التقريب 230/1 رقم 182، والمغني في معرفة رجال الصحيحين ص 77 رقم 574.

(4) للتوسع في الموضوع راجع : أ- جهوده في تعليل الحديث : (الوجه العاشر من القسم الرابع) – الجزء السادس من هذه الدراسة – تحت الطبع.
ب- جهوده في الحكم على الحديث وتمييزه الفصل الثاني من الباب الأول (النوع السابع من أنواع الحديث الضعيف). تقدم في ص 116 .

(5) الجرح والتعديل 524/3 رقم 2368.

(6) التقريب 253/1 رقم 110.

(7) الجرح والتعديل 524/3 رقم 2368، ولم نعثر عليه في كتاب البخاري.

(8) هو عقيل بن خالد الإيلي، ترجمته في ميزان الاعتدال 89/3 رقم 5706.

في شيء سمعه عقيل من أولئك المشيخة. . .) وأمر بتحويل اسمه من ضعفاء البخاري)[1].

- الصفة الثانية : أن يضطرب في الحديث على الإطلاق، وهذا لا أحد يشك في التوقف في مرويه، ومذهب أبي حاتم في مضطرب الحديث هو : إذا لم تكن في أحاديثه نكارة فهو صالح الحديث[2]، وأحاديث تكتب على الاعتبار، وإذا كانت فيها النكارة تترك.

5- قوله (**يأتي بالأباطيل**) : الحديث الباطل في بعض الأحيان يكون مختلقا[3]، ولا يأتي بالبواطيل – في الغالب- إلا الكذابون، شاهد ذلك أن أبا محمد الرازي سأل والده عن موسى بن محمد بن عطاء فقال : (رأيته عند هشام بن عمار[4]، ولم أكتب عنه، وكان يكذب ويأتي بالأباطيل)[5].

6- قوله : (**ليس بشيء**) أو (**لا شيء**)، والشيء يساوي الموجود لغة وعرفت، وقوله : (ليس بشيء) هو على طريق المجاز والمبالغة في الذم، لأن من أطلقت فيه وصف بصفة المعدوم[6].

وثبت بالاستقراء أن أبا حاتم الرازي استفاد استعمال هذه اللفظة من شيخه يحيى بن معين، فقد كان الإمام يحيى مكثرا منها، وقد نقل أبو حاتم من ذلك عن

---

(1) انظر الجرح والتعديل 5/241-242 رقم 1147.
وراجع المبحث المتعلق بالذين أمر بتحويل أسمائهم من كتاب الضعفاء للبخاري، ترجمة رقم (06). تقدم في ص 188 .

(2) الجرح والتعديل 5/241-242.

(3) للتوسع في معنى الحديث الباطل عند أبي حاتم راجع النوع الثاني من أنواع الحديث الضعيف، تقدم في ص 99.

(4) من شيوخ أبي حاتم الرازي، انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 2/415 ترجمة رقم 23..

(5) الجرح والتعديل 8/161 رقم 715.

(6) فتح الباري 13/340-341.

إسحق بن منصور عن يحيى الشيء الكثير[1]، ثم إنه أطلقها على طائفة من الرواة نذكر منهم هذين الأنموذجين :

- خالد بن محدوج أبو روح الواسطي، قال فيه أبو حاتم : (ليس بشيء ضعيف الحديث، منكر الحديث)[2].

- سليمان بن داود الشاذكوني المنقري، قال فيه : (ليس بشيء)[3].

وإذا كان أبو حاتم قد استفاد استعمال اللفظة من يحيى بن معين فإنه خالفه من جهة المدلول، فاللفظة عند يحيى لا تفيد الجرح القوي[4]، بينما هي عند أبي حاتم لا تنزل عن درجة الجرح البليغ الذي يعني أن الراوي كذاب، إلا أنه من تورعه ومن تأدبه مع الرواة استبدل لفظة (كذاب) بلفظة (ليس بشيء) متأثرا بنهج الإمام الشافعي في ذلك. قال الحافظ السخاوي في فتح المغيث : (على أنا قد روينا عن المزني قال : سمعت الشافعي يوما وأنا أقول فلان كذاب فقال لي :يا أبا إبراهيم : اكس ألفاظك أحسنها، لا تقل فلان كذاب ولكن قل حديثه ليس بشيء)[5].

---

[1] راجع التراجم الآتية في كتاب التاريخ ليحيى بن معين برواية أبي حاتم عن إسحق بن منصور عن الإمام يحيى، (أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية) – الجزء الرابع :
- الأحوص بن حكيم بن عمير، أبو عمير 39/4 رقم الترجمة 21.
- بكر بن الأسود، أبو عبيدة الناجي 52/4 ترجمة رقم 78.
- جميل بن زيد زيد الطائي الكوفي 60/4 ترجمة 114.
- جسر بن فرقد، أبو جعفر القصاب البصري 58/4 رقم 108.
- حُريث بن أبي مطر الفزاري 68/4 رقم 150.
- الحكم بن عبد الله الإيلي 76/4 رقم 182.
384/2 رقم 1497 – الأحوص بن حكيم بن عمير 327/2-328 رقم 1252.

[2] الجرح والتعديل 354/3 رقم 1598.

[3] المصدر السابق 115/4 رقم 498.

[4] يقول الحافظ ابن حجر في هدي الساري في ترجمة عبد العزيز بن المختار البصري: (وذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات : ليس بشيء يعني أن أحاديثه قليلة جدا) ص 421، وقال معلقا على قول يحيى بن معين في عبد المتعال بن طالب : (هذا ليش بشيء) قال : (وهذا ليس بصريح في تضعيفه لا حتمال أن يكون أراد الحديث نفسه، ويقوي هذا أن عثمان هذا – يعني الدارمي- سأل ابن معين عن عبد المتعال فقال : (ثقة)، المصدر السابق ص 421.

[5] فتح المغيث 371/1.

7- قوله : (**لا يشتغل به**) : يعني لا فائدة من كتابة حديثه، ومن كتبها فقد ضاع وضيع، وهي تعادل قوله : (لايكتب حديثه)[1]، وقوله : (ذاهب الحديث)[2]، وكثيرا ما يركب هذه الألفاظ بعضها إلى بعض فيقول مثلا : (لا يشتغل به ولا بروايته، فإنه ضعيف الحديث، ذاهب الحديث)،[3] وكقوله : (منكر الحديث، ضعيف الحديث، لا يشتغل به)[4]، وكقوله : (شيخ خراساني ليس بالمشهور ولا يشتغل به) ، وكقوله : (شيخ خراساني ليس بالمشهور ولا يشتغل به)[5] .

وانصراف هذه اللفظة إلى الجرح واضح، فصاحبها ضعيف جدا، وأحاديثه لا تصلح للمتابعة ولا للشواهد ولا للاعتبارات.

8- قوله : (**نسأل الله السلامة**) هي كقوله : (**فيه نظر**) كلتاهما للجرح، وصاحب هذه الألفاظ يكون متروك الحديث، لا يشتغل بحديثه ولا كرامة، يطلقها أبو حاتم على الذي ظهر منه الكذب والوضع، أو انتحل مذهبا عقديا جزم السلف بخروجه عن الجادة، يقول ابن أبي حاتم في ترجمة يحيى بن أكثم التميمي المروزي : (سألت أبي عنه قلت : ما تقول فيه؟ قال : فيه نظر، قلت : فما ترى فيه؟ قال : نسأل الله السلامة)[6] .

وسئل عن حكيم بن جبير فقال : (ما أقربه من يونس بن خباب في الرأي والضعف، وهو ضعيف الحديث، منكر الحديث، له رأي غير محمود، نسأل الله السلامة)[7] .

---

(1) انظر على سبيل المثال لا الحصر الجرح والتعديل 246/2 رقم 879 و523/2 رقم 2174 و525/2 رقم 2183.

(2) انظر على سبيل المثال لا الحصر التراجم الآتية في المصدر السابق: 121/3 رقم 559 و412/3-413 رقم 1885و424/3 رقم 1931 و427/2 رقم 1700و421/2 رقم 1669.

(3) الجرح والتعديل 455/3 رقم 2057.

(4) المصدر السابق 452/2 رقم 1819.

(5) المصدر السابق 213/2 رقم 728.

(6) الجرح والتعديل 129/9 رقم 546.

(7) المصدر السابق 202/3 رقم 873.

وجاء في ترجمة هرون بن حاتم الكوفي المتوفى سنة 249هـ أن عبد الرحمن بن أبي حاتم قال : (سمعت أبي وسئل عن هرون بن حاتم فقال : (أسأل الله السلامة، كان أبو زرعة كتب عنه فأخبرته بسببه فكان لا يحدث عنه، وترك حديثه)[1] .

ولم يكن أبو زرعة الرازي أقل حظا في استعمال هذا المصطلح بل تداوله في سياق نقد الرواة، وتكلم به في وصف منازلهم وبيان رتبهم، غير أن المعروف عليه أنه إذا استعمله حرك رأسه[2]، وتحريك الرأس يريد به (مطلق التضعيف أو التضعيف لحد ترك الرواية عن ذلك الراوي)[3]، وكيفما كان الحال فالذي ظهر بالاستقراء أنهم حققوا من استعمالهم لهذه اللفظة مقصدين متلازمين :

- **المقصد الأول** : طلب الاختصار، عملا بالمثل القائل : (ما قل ودل) .

- **المقصد الثاني** : الورع والتأدب عوض إطلاق اللسان بالجرح في الرواة رهقا، وكما قال ابن دقيق العيد : (أعراض الناس حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان : القضاة والمحدثون)[4] .

لذلك فطلبهم للسلامة هو لهذا الغرض، وطلب السلامة[5] هو أعز ما يطلب في هذا العلم الشريف، أخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)[6] .

---

(1) المصدر السابق 88/9 رقم 364.

(2) راجع ترجمة سعيد بن سليمان بن خالد ابن بنت نشيط الديلي البصري في الجرح والتعديل 26/4 رقم 108 وترجمة حماد بن عمران بن موسى بن طلحة في المصدر السابق 226/5 رقم 1063.

(3) انظر شرح ألفاظ التجريح النادرة... أو قليلة الاستعمال الدكتور سعدي الهاشمي ص 104.

(4) انظر الاقتراح في بيان الإصطلاح ص 61 وتقدم الاستشهاد بها.

(5) من العلماء المعاصرين من جعل لفظة (أسأل الله السلامة) في مقام لفظة (فالله المستعان) مؤكدا على دلالتهما في الجرح، ومن هؤلاء الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على الرفع والتكميل (انظر ص 176) والواقع أن لفظة ف (الله المستعان) لا تفيد من الجرح والتعديل شيئا، كما لا يمكن اعتبارها من ألفاظ الجرح والتعديل، فهي تستعمل لإتمام الكلام وطلب الاستعانة من الله عز وجل على ما تقدم تزكية وتسديدا مع إيكال ذلك إلى قدرة الله عز وجل وإلى قضائه وقدره، يقول الله سبحانه وتعالى في سورة يوسف : (بل سولت لكم أنفسكم أمرا، فصبر جميل، والله المستعان على ما تصفون) الآية 18. ومعناه : (المطلوب منه العون)، انظر تفسير الجلالين ص 305.

(6) أخرجه البخاري من رواية أبي موسى الأشعري في كتاب الإيمان – باب أي الإسلام أفضل؟ 54/1 رقم 11 بشرح الحافظ ابن حجر في الفتح.
وأخرجه مسلم بن الحجاج من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص، ومن رواية جابر بن عبد الله ومن رواية أبي موسى الأشعري في صحيحه – كتاب الإيمان- باب تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل. 65/1-66 رقم 64 و65 و66.

النوع الثاني : ألفاظ العدالة، منهـا

1- (صدوق) : أحببت أن أشير إلى هذه اللفظة في هـذا المقام لأنها من أكثر الألفاظ استعمالا عند أبي حاتم، وهي خصلة من الصدق يتصف بها الراوي فيسمى صدوقا، ولا يتصف بها إلا من أدى الحديث كما تحمله من دون أن يزيد فيه أو ينقص منه، يقول الإمام أحمد وهو يتكلم عن أيوب بن جابر اليمامي : (يشبه حديثه حديث أهل الصدق)[1]، ففهم من هذا أن صدق الراوي هو أساس قبول حديثه، وإذا انعدم صدقه طرح حديثه، لأن الصدق في مقابل الكذب، وليس للفظة (صدوق) و(كذاب) تركيب في اصطلاحاتهم، كما أنهم لم يجعلوا لفظة (صادق) أساسا لقبول الحديث لأن الرجل الصادق قد يصدق مرة أو مرتين أو ثلاثا، وليس فيها إشعار بالمداومة على الصدق كما تشعر بذلك لفظة (صدوق)، والمداومة على الصدق مطلب رئيس في هذا العلم كما لا يخفى[2].

ولما كان (الصدق) يزيد وينقص عند رواة العلم، كان أبو حاتم – مع بقية النقاد- يستعمل لضبط ذلك ألفاظا تقيد مطلق الصدق وتزيد فيه، فلا غرابة إذا وجدنا هذه اللفظة تتركب عنده إلى ألفاظ أخرى من الجرح والتعديل كقوله : (صدوق لا بأس به)،[3] وقوله : (صالح، صدوق، ليس بذاك)[4].

---

(1) الجرح والتعديل 242/2-243 رقم 862، والأثر أخرجه عبد الرحمن بن أبي حاتم من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه مكاتبة.

(2) الصدق المقصود هنا هو صدق اللسان، قيل لشعبة بن الحجاج في حماد بن أبي سليمان الكوفي (120هـ) فقال: (كان صدوق اللسان)، انظر الجرح والتعديل 147/3 رقم 642
وأخرج أبو حاتم الرازي بسنده إلى شعبة بن الحجاج أنه سئل عن سعيد بن بشير فقال : (صدوق اللسان) انظر الجرح والتعديل 6/4 رقم 20.

(3) انظر هدي الساري ص 400.

(4) الجرح والتعديل 222/8 رقم 998، وسنتكلم عن هذه الصيغة ضمن ألفاظ المرتبة الوسطى في مبحث قادم إن شاء الله.

2- (**محله الصدق**) : هي من الألفاظ التي بين بها أبو حاتم أحوال عدد كبير من رواة العلم، وهي دون لفظة (ثقة) كما بيناه في مراتب التعديل، ومما يؤكد ذلك أيضا قول أبي حاتم في عاصم في أبي النجود[1]: (محله الصدق، ليس محله أن يقال هو ثقة)[2]، وذكره ابن أبي حاتم – أبو محمد الرازي – فكرر كلام أبيه بقوله : (ليس محله هذا أن يقال هو ثقة)[3]، وعلل أبو حاتم ذلك فقال : (وقد تكلم فيه ابن علية فقال : كأن كل من كان اسمه عاصما سيئ الحفظ)، وفي رواية أخرى لابن أبي حاتم : (وذكر أبي عاصم بن أبي النجود فقال : محله عندي محل الصدق، صالح الحديث، وليس بذاك الحافظ)[4].

فتبين من هذا أن لفظة (**محله الصدق**) يستعملها في حق من كان صالحا في نفسه، وصادقا في حديثه لكنه نزل من مرتبة الثقة لخلل في حفظه وضبطه، ومن تتبع استعماله لهذه اللفظة وقف على ذلك، من ذلك قوله في بيان حال يحيى بن سليم الطائفي (محله الصدق، ولم يكن بالحافظ)[5].

ومثل هؤلاء تكتب أحاديثهم على الاعتبار لا على الاحتجاج، وكان أبو حاتم ينكر على البخاري إدخالهم في كتاب الضعفاء[6].

3- قوله : (**لا بأس به**)، هي من ألفاظه في تعديل الرواة، ولا خصوصية له في استعمالها بل هو تعبير شائع عند شيوخه ومن عاصره من أمثال أبي زرعة الرازي

---

(1) هو عاصم بن أبي النجود بن بهدلة، أبو بكر الأسدي الكوفي الحناط، شيخ الإقراء بالكوفة، وأحد القراء السبعة، من التابعين، وثقة أحمد بن حنبل وأبو زرعة وجماعة، مات سنة 128هـ، انظر طبقات القراء 1/(346-349) رقم 1496.

(2) هدي الساري ص 411.

(3) الجرح والتعديل 341/6 رقم 1887.

(4) المصدر السابق.

(5) هدي الساري ص 451، وفي الجرح والتعديل : (شيخ محله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به).

(6) انظر على سبيل المثال ترجمة سعيد بن بشير في الجرح والتعديل 4/ (6-7) رقم 20، ولم نعثر عليه في كتاب الضعفاء للبخاري.

وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم، وكان يحيى بن معين يقول : (إذا قلت : "ليس به بأس" فهو ثقة)،[1] غير أن منزلة صاحبها ليست كذلك عند أبي حاتم، فهو دون مرتبة الثقة، يقول ابن أبي حاتم : (إذا قيل "صدوق" أو "محله الصدق" أو "لابأس به" فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه)[2]، وإلى هذا أشار في ترجمة زهرة القرشي فقال : (سألت أبي عن زهرة بن معبد القرشي فقال : ليس به بأس، مستقيم الحديث، قلت، يحتج بحديثه؟ قال : لا بأس به)[3].

النوع الثالث : ألفاظ المرتبة الوسطى بين الجرح والتعديل من قسم الألفاظ المتداولة والمشهورة، ومنها :

1- قوله : (صالح، صدوق، ليس بذاك)، هي صيغة لا تحتمل التضعيف المطلق، أطلقها الرازيان في مغيرة بن زياد، وكان البخاري أدخله في الضعفاء فسمع عبد الرحمن أباه يقول : (يحول اسمه من كتاب الضعفاء)[4]، وقد بينت وضع هذه الصيغة لإخراجه من الضعف في المبحث المتعلق بالذين أمر بتحويل أسمائهم من كتاب الضعفاء فلينظر هناك[5].

2- قول : (ليس بالقوي ولا بالمتين، وهو صالح الحديث، يكتب حديثه) : مثل هذه العبارة يطلقها أبو حاتم فيمن هو في الأصل صدوق لكنه ليس قويا في تحمل الحديث حفظا وكتابة، ومثل هؤلاء – في الغالب- تختلف فيهم آراء النقاد بالجرح والتعديل.

---

(1) الباعث الحثيث ص 101.

(2) الجرح والتعديل 37/2؟

(3) الجرح والتعديل 615/3 رقم 2786.

(4) المصدر السابق 222/8 رقم 998، ومغيرة بن زياد هو أبو هشام الموصلي، وثقه يحيى بن معين ووكيع ابن الجراح وابن عدي والنسائي وأبو داود، وشذ أحمد بن حنبل في تضعيفه، ولينه الحاكم، انظر الميزان 160/4 رقم 8709.

(5) راجع ص 220 في هذا الكتاب، ترجمة رقم 22.

والعبارة السابقة أطلقها أبو حاتم في عبيد الله ن زياد القداح[1]، وكان البخاري قد أدخل اسمه ضمن زمرة الضعفاء، فأمر أبو حاتم بتحويل اسمه من هذا المصنَّف[2].

3- قوله : (**محله الصدق لم يكن بذاك المتين**)، وهذه الصيغة لا تحتمل التضعيف المطلق، وصاحبها يكون في درجة وسطى بين الجرح والتعديل، أطلقها أبو حاتم في محمد ابن سليم[3]، وأمر بتحويل اسمه من كتاب الضعفاء الذي صنفه البخاري[4]، وقد بينت مبررات هذا التحويل في المبحث المتعلق بالموضوع، فليلتمس في موضعه[5].

4- (**ليس بالمتين، يكتب حديثه**)، وضعية هذه العبارات كوضعية العبارات السابقة، بين بها أبو حاتم حال بريدة بن عبد الله بن أبي بردة الأشعري[6]، وقال فيه النسائي : (ليس به بأس)، ثم قال فيه (ليس بذلك القوي)[7]، فتبين أنه وسط.

وفي ترجمة محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي يشير أبو حاتم إلى المعنى الذي قصده من استعمال لفظة (ليس بالمتين) مجردة، فبَيَّن أن صاحبها يكون شديد الغفلة عمن يروي، مع صلاح وصدق متينين، فتقع أحاديثه- نتيجة لذلك- عند بعض النقاد في موضع عدم القبول[8].

---

(1) هو أبو الحصين، مات سنة 150هـ، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي، انظر التقريب 533/1 رقم 1447.

(2) الجرح والتعديل 315/5-316 رقم 1500. وراجع الترجمة رقم 10 في المطلب الرابع المتعلق ب (الذين أمر بتحويل أسمائهم من كتاب الضعفاء). تقدم في ص 195.

(3) هو أبو هلال الراسبي البصري، مات في آخر سنة 167 هـ، أخرجوا له في كتب السنة، انظر التقريب 166/1 رقم 267.

(4) الجرح والتعديل 274/7 رقم 1484.

(5) راجع (الذين أمر بتحويل أسمائهم من كتاب الضعفاء)، ترجمة رقم 20 في ص 216 .

(6) من هدي الساري ص 392، والعبارة هي من كتاب الجرح والتعديل بلفظ : (يكتب حديثه، وليس بالمتين) 426/2 رقم 1694.

(7) هدي الساري ص 392.

(8) الجرح والتعديل 127/8 رقم 574، ومحمد بن يزيد هذا هو الرهاوي الجزري، كنيته أبو عبد الله، سمع منه أبو حاتم وروى عنه، وهو مذكور في مشيخته، انظر دليل المشيخة في أبي حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 227/2 رقم 951.

5- قوله (صالح، ولكنه كذاب) يقصد بها أن الرجل يكون صالحا في نفسه، تقيا ورعا، ولكنه يكذب في الحديث من دون أن يتعمد، والكذب هنا ليس بمعناه الاصطلاحي، ومن وجوهها أن يحدث الرجل بما لا يحفظ، روى أبو حاتم فقال : (نا علي بن محمد الطنافسي[1] سمعت أبا أسامة[2] يقول : (إن الرجل ليكون صالحا ويكون كذابا) وقال: يعني يحدث بما لا يحفظ)[3].

ومن وجوه ذلك أيضا أن يروي حديثه بقراءة لحان مصحف، أخرج الحافظ ابن الصلاح في مقدمته بسنده المتصل إلى الأصمعي – عبد الملك بن قريب- أنه كان يقول : إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم : من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار[4]، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه)[5].

6- قوله : (يُروى عنه): لفظة من ألفاظ بيان الحال، والراوي إذا أطلقت عليه يبقى في منزلة وسطى بين الجرح والتعديل، غير أنه جاز القنطرة بقبول حديثه، لأن أهم شيء في هذا العلم هو قبول حديث الراوي أورده، فإذا قُبل حديثه رُوِيَ له، وإذا لم يقبل توقفوا فيه وغمزوه بالجرح.

ومما يدل على أن هذه اللفظة مستقلة بذاتها- كسائر ألفاظ التوثيق- قوله في إسماعيل بن أوسط بن إسماعيل البجلي : (يُروى عنه)، فكرر عليه السائل عسى أن

---

(1) علي بن محمد الطنافسي، مذكور في شيوخ أبي حاتم، انظر دليل المشيخة في المصدر السابق 171/2-172 رقم 662..

(2) هو حماد بن أسامة الكوفي القرشي، مشهور بكنيته، مات سنة 201هـ، وله ثمانون سنة، ترجمته في الجرح والتعديل 132/3-133 برقم 600، والتقريب 195/1 برقم 529.

(3) الجرح والتعديل 33/2.

(4) الحديث أخرجه بهذا اللفظ البخاري في صحيحه من حديث عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن جده، انظر فتح الباري 200/2 رقم 107- كتاب العلم- باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، وأخرجه مسلم بن الحجاج في مقدمة الصحيح بزيادة (متعمدا)، انظر الصحيح 10/1.

(5) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص 228-229.

يغيرها بلفظة أخرى فلم يزد على قوله : (يُروى عنه)[1]، وكذلك قال في مسلم بن بانك، أبي سعيد بن مسلم[2].

7- قوله (لين الحديث) : تعني أن الراوي لا يكون ساقطا متروك الحديث، ولكنه مجروح بشيء لا يسقطه من باب العدالة، سأل حمزة بن يوسف السهمي الحافظ الدارقطني قائلا : (إذا قلتَ "فلان لين" إيش تريد به؟ قال : لا يكون ساقطا متروك الحديث، ولكن يكون مجروحا بشيء لا يسقط عن العدالة)[3].

وهذا المعنى الذي ذكره الدراقطني هو مذهب أبي حاتم في استعمال هذه اللفظة، دليل ذلك قوله في عبد الصمد بن حبيب الأزدي العوذي : (هو لين الحديث، ضعفه أحمد بن حنبل)، وقال في رواية أخرى : (يكتب حديثه ليس بالمتروك)، وقال : (يحول من كتاب الضعفاء)[4]، وهذه العبارات يشرح بعضها بعضا لاتحاد مخرجها، وكلها ترجع إلى مقصد واحد هو ما شرحه الحافظ الدارقطني.

وإذا أردنا أن نعرف بعض المجرحات التي تسوغ إطلاق هذه اللفظة على الراوي أخذنا هذا الشاهد : قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : أيوب بن عتبة فيه لين، قدم بغداد ولم يكن معه كتبه فكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة)[5].

ومن الذين أطلق عليهم هذا الوصف أيوب بن سويد الرملي، أبو مسعود السيباني[6] وروح بن أسلم الباهلي[7] وروح بن عطاء بن أبي ميمونة[8]، والحسين بن حدان الرازي[9] وغيرهم، ومنزلتهم لا تتراوح المكانة التي حددناها سابقا.

---

(1) انظر الجرح والتعديل 160/2 رقم 536.
(2) المصدر السابق 181/8 رقم 789.
(3) سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني ص 72.
(4) راجع هذه المعطيات في الجرح والتعديل 51/6 رقم 271.
(5) المصدر السابق 253/2 رقم 907، وأيوب بن عتبة هو أبو يحيى من قضاة اليمامة.
(6) الجرح والتعديل 250/2 رقم 891.
(7) المصدر السابق 499/3 رقم 2256.
(8) المصدر السابق 497/3 رقم 2253.
(9) المصدر السابق 9/3 رقم 33.

8- قوله : (**في حديثه وهم كثير، وهو صدوق في الأصل**) : ليست من العبارات التي تلحق الراوي بالضعفاء، وإنما توهن أمره بعض الشيء، دليل ذلك أنه بين بها حال النعمان بن راشد وأمر بتحويل اسمه من الضعفاء[1].

وحالات الوهم تختلف من راو لآخر، فإذا كانت أحاديث الرجل صحيحة، وهو على صدق وصلاح، وفيه أوهام فهذا لا تترك أحاديثه الصحيحة لمجرد أن في أخرى أوهاما، وأما إذا كان الوهم هو الغالب عليه فهذا تترك أحاديثه بالمرة. حدث أبو حاتم الرازي فقال : (نا أبو موسى محمد بن المثنى[2] قال قال لي عبد الرحمن بن مهدي : احفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، لو ترك مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه – يعني لا يحتج بحديث)[3]، وبالتتبع وجدنا أبا حاتم الرازي يعمل بهذا الذي ذكره ابن مهدي، من ذلك أنه قال في عبد العزيز بن أبي رواد المكي : (لا يترك حديثه لرأي أخطأ فيه)[4].

وقال في ورقاء بن عمر اليشكري : (كان يغلط كثيرا إذا حدث من حفظه).

9- قوله : (**روى عنه فلان حديثا واحدا**) : هذا يدخل في الأصل عند أبي حاتم في اعتبارين : في مجهول العلم باعتباره روى حديثا واحدا، وفي بعض من أطلق فيهم لفظة (شيخ) باعتبار أن ما رووه لا يكفي في الحكم عليهم، إلا أن نعت الراوي بالجهالة – في بعض الأحيان- لا يلزم منه ترك مرويه، فالحكم عليه لأجل التمييز شيء، وقبول حديثه لسلامته شيء آخر، ومذهب أبي حاتم في هذا النوع من الرواة هو القبول

---

(1) المصدر السابق 449/8 رقم 2060، وراجع ترجمته في (الذين أمر بتحويل أسمائهم من كتاب الضعفاء) ترجمة رقم 23، تقدم في ص 223.

(2) مذكور في مشيخة أبي حاتم الرازي، انظر دليل المشيخة في أبي حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 220/2 رقم 902.

(3) الجرح والتعديل 38/2.

(4) هدي الساري ص 458.

ما دام حديثهم صحيحا، ولا يدخلون في الضعفاء لأن راوي الصحيح يُلْزِم غيره الأخذ به لأنه نص في التشريع ولاعذر لأحد في ترك الحديث الصحيح إلا إذا ترجح عليه ما هو أصح منه، قال أبو حاتم في عجلان بن سهيل الباهلي : (روى حديثا واحدا، لا أعلم بحديثه بأسا)، وأمر بتحويل اسمه من كتاب الضعفاء[1]، ومثله كُريم الكوفي الذي روى حديثا واحدا قال أبو محمد الرازي : (أدخله في كتاب الضعفاء فسمعت أبي يقول يحول من كتاب الضعفاء)[2].

10- قوله : (**كان صدوقا**)، صيغة تمريض لا تشعر بمداومة الراوي على الصدق، وإنما تبين أن من قيلت فيه تغير عن حاله الذي كان عليه من الصدق، شاهد ذلك أن أبا حاتم أطلقها في أحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب، أبي عبيد الله المصري، وكان قد أدركه وكتب عنه[3]، ثم علم بعد رجوعه إلى الري أنه خَلَطَ وغَيَّرَ في الحديث، فكتب إليه يؤنبه ويوبخه ثم أعلن رجوعه وتوبته[4]، يحكي ابن أبي حاتم ذلك عن أبي زرعة الرازي فيقول : (سمعت أبا زرعة وأتاه بعض رفقائي فحكى عن أبي عبيد الله ابن أخي ابن وهب أنه رجع عن تلك الأحاديث، فقال أبو زرعة إن رجوعه مما يحسن حاله ولا يبلغ به المنزلة التي كان قبل ذلك)[5]، لذلك سئل عنه أبو حاتم فقال: (كان صدوقا)[6].

---

(1) الجرح والتعديل 19/7 رقم 93، انظر (الذين أمر بتحويل أسمائهم من كتاب الضعفاء)، تقدم في ص 199 والحديث رواه عجلان عن أبي أمامة الباهلي، ورواه عنه سليمان بن موسى ورجاء بن أبي سلمة.

(2) المصدر السابق 157/7 رقم 1001، انظر (الذين أمر بتحويل أسمائهم من كتاب الضعفاء) الترجمة رقم 17، ص 209، والحديث رواه كُريم – بضم الكاف- عن الحارث الأعور، ورواه عنه أبو إسحق السبيعي.

(3) المصدر السابق 2/59-60 رقم 91.

(4) الضعفاء والمتروكون لأبي زرعة وأبي حاتم 2/ورقة رقم 61-62.

(5) الجرح والتعديل 60/2.

(6) المصدر السابق، وفي كتاب البرذعي عن أبي حاتم وأبي زرعة ما يفيد أن ابن أخي ابن وهب تراجع عن اعتذاره وتوبته وطفق يحدث بحديث عيسى بن يونس الذي أنكروه عليه قبل ذلك، انظر الضعفاء والمتروكون 2/ورقة رقم 62.

11- قوله : (**روى مناكير عن فلان**)، هذه اللفظة لا تعني الجرح، لاحتمال أن تكون المناكير من غيره، إذ ليس كل من روى المناكير هو منكر الحديث، وإنما يتوقف فيما رواه منكرا من دون إلحاقه بالضعفاء والمتروكين، وإذا كان صاحبها على هذا الحال فهو غير معدل تعديلا مطلقا أيضا، ومنزلته الوسط، شاهد ذلك أن أبا حاتم سئل عن أحمد بن محمد بن أيوب البغدادي – صاحب المغازي- ثقة هو؟ فقال : (روى عن أبي بكر بن عياش أحاديث منكرة)[1]، وهذه العبارة أخرجها الحافظ الذهبي مخرج الجرح وهي ليست كذلك[2].

12- قوله : (**بين ذلك**)، أطلقها في وهب الله بن راشد المكنى بأبي زرعة، مؤذن فسطاط، قال أبو محمد الرازي : (سألت أبي عنه فقال : **بين ذلك**)[3] أي بين الجرح والتعديل، ما هو من أهل الجرح وما هو من أهل العدالة، ومثل هذا يختلف في حاله بين النقاد، يوثقه قوم ويضعفه آخرون.

13- قوله : (**هذا كذب**) : يشير بها أبو حاتم إلى الحديث لا إلى صاحبه، ولا يعني قوله هذا أن الرجل كذاب أو من أهل الكذب، بل يعني أن مرويه كذب، لاحتمال أن يكون الكذب من غيره لا منه، فاللفظة تضعف المروي لا الراوي، مثاله ما رواه عثمان بن صالح السهمي عن ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن أبي هريرة أن نعجة مرت بالنبي صلى الله عليه وسلم فقال : هذه التي بورك فيها وفي خروفها .

قال أبو حاتم : (هذا كذب)[4].

---

(1) الجرح والتعديل 70/2 رقم 127.

(2) انظر معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص 62 رقم 21.

(3) الجرح والتعديل 27/9 رقم 120.

ومثلها قولهم (هو وسط)، قال أبو زرعة الرازي في إسماعيل بن مجالد : (**هو وسط**)، انظر الميزان 246/1 رقم 930.

وقال الحافظ الذهبي في بسطام بن يزيد : (هو وسط في الرواية)، مخففا عليه من ثقل نقد أبي الفتح الأزدي. انظر المصدر السابق 308/1 رقم 1166

(4) راجع الميزان 3/39-40 رقم 5519.

ومن هذا أيضا ما رواه عثمان بن صالح السهمي عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن الخير عن عقبة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عليكم بهذه الشجرة – زيت الزيتون– فتداووا به فإنه صحة من الباسور) .

قال فيه أبو حاتم : (هذا كذب)[1] .

وهذا منه على وجه التخصيص للمروي، أما الراوي وهو عثمان بن صالح السهمي فهو من شيوخ أبي حاتم سمع منه وروى عنه، وكان يقول فيه : (كان عثمان بن صالح شيخا صالحا سليم الناحية)[2]، وأما سبب روايته للأحاديث المكذوبة فهو من جهة ضياع كتابه عن ابن لهيعة، فدسوا له فيما استدركه من حديث عن ابن لهيعة أحاديث مختلقة فرواها، ولم يكن يلقن[3] .

ـ المطلب الثاني : الألفاظ والعبارات التي يندر استعمالها ويقل استخدامها .

يضم هذا القسم جملة من الألفاظ التي أطلقها أبو حاتم في تجريح الرواة وتوثيقهم، وقد ذكرتهم هنا لكون غالبيتهم من النوع النادر أو قليل الاستعمال، وقد يكون بعضها عرف عند من تقدم من النقاد أو عند من عاصره، لكن ذلك كان قليلا لا يفتأ يذكره سوى مرة أو مرتين الأمر الذي يجعلها غير منتظمة وغير محددة، لكن مع أبي حاتم الرازي كثر استعمالها، وراج لفظها، وهذا يدل على نشرها وسعة العمل بها، وبهذا الفعل توثق عراها، واستقام عودها، وتبين المراد منها بعد أن كانت غامضة، متلاشية، وبتبيين المراد منها تقعد معناها، وترسخ مدلولها، ثم إنه زاد على ذلك ألفاظا انفرد باستعمالها لم يشاركه أحد فيها .

---

(1) المصدر السابق.

(2) انظر الجرح والتعديل 154/6 رقم 846.

(3) المصدر السابق.

وعند النظر تبين أنها – هي الأخرى- على ثلاثة أنواع :

نوع للجرح، ونوع للتعديل ونوع يفيد الدرجة الوسطى بينهما .

النوع الأول : الألفاظ الجارحة، وهي :

1- قوله (هو على يدي عدل) : أول من أدخل هذه اللفظة في حقل الجرح والتعديل هو أبو حاتم الرازي، إذ لم يستعملها أحد في نقد الرواة سوى هو، وكانت قبل ذلك تستعمل عند اللغويين والفقهاء بمعنيين مختلفين :

فهي عند العرب مثل سائر استعملوها في حق الشخص الذي أريد قتله، قال ابن منظور في اللسان : (وقولهم للشيء إذا يئس منه "وضع على يدي عدل" وهو العدل بن جزء بن سعد العشيرة، وكان ولي شرط تبع، فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه فقال الناس : وضع على يدي عدل ثم قيل ذلك لكل شيء يئس منه)[1] .

وهي عند الفقهاء كناية عن الثقة والعدل، ولا أعلم – في حدود ما أعلم – أن أحدا من أهل الفقه استعملها بهذا المعنى سوى الشافعي، قال في باب اختلاف الراهن والمرتهن : (ولو باع رجل شيئا على أن يرهنه من ماله، ما يعرفانه يضعانه على يدي عدل أو على يدي المرتهن)[2] .

المعنى اللغوي الأول هو في حق من أشرف على الهلاك، وصاحبه ميئوس منه، (وعدل) في العبارة هي اسم لعلم مشهور، يقرر هذا الحافظ ابن حجر في التهذيب فيقول: (وهذا مثل للعرب، كان لبعض الملوك شرطي اسمه "عدل"، فإذا دفع إليه من جنى جناية جزموا بهلاكه غالبا، ذكره ابن قتيبة وغيره، وظن بعضهم أنها من ألفاظ التوثيق فلم يصب)[3] .

---

(1) لسان العرب لابن منظور 436/11.

(2) مختصر المزني ص 97 (ملحق بالجزء الثامن من كتاب الأم).

(3) تهذيب التهذيب 142/9 ترجمة محمد بن خالد الواسطي.

والمعنى الفقهي الثاني هو العدل في اصطلاح الفقهاء، يدلنا على ذلك ما قرره الشافعي من أن ما تعارف عليه البائع والمشتري، وما تحدد أنه رهن من مبيعهما يضعانه على يدي رجل عدل كشاهد وكضامن، وإذا لم يوجد يوضع على يدي المرتهن لأن المرتهن أصبح مالكا جديدا لها، فهو أحق بها .

ونظرا لقلة استعمالها وانعدام تداولها عند أهل النقد مع ما حصل من اختلاف في معانيها – على ما بيناه- فقد خفي معناها على بعض النقاد الكبار مثل الحافظ العراقي المتوفى سنة 806هـ وتصحفت عليه فقرأها (هو على يَديَّ عَدْلٌ) لتفهم من العدالة ولتحسب من ألفاظ التوثيق، وهو ظن غير سليم، واجتهاد ليس في محله لأنه لو استقرأ اللفظة في اجتهاد أبي حاتم، وحصر من أطلق فيهم ذلك وتتبع أقوال النقاد الآخرين فيهم لتبين له عكس ما ذهب إليه، وكان تلميذه الحافظ ابن حجر المتوفى سنة 852هـ منخدعا بقول شيخه الحافظ العراقي ردحا من الزمن حتى تبين له الصواب في ذلك فقرر حقيقة ذلك ناصحا وموجها، يحكي تلميذه الحافظ شمس الدين السخاوي هذا فيقول : (وأفاد شيخنا أيضا – أي الحافظ ابن حجر- أن شيخه الشارح – أي الحافظ العراقي – كان يقول في قول أبي حاتم : "هو على يَديَّ عَدْلٌ " أنها من ألفاظ التوثيق، وكان ينطق بها هكذا بكسر الدال الأولى، بحيث تكون اللفظة للواحد وبرفع اللام وتنوينها، قال شيخنا : كنت أظن ذلك كذلك إلى أن ظهر لي أنها عند أبي حاتم من ألفاظ التجريح، وذلك أن ابنه قال في ترجمة جُبارة بن المغلس : سمعت أبي يقول : "هو ضعيف الحديث" ثم قال : سألت أبي عنه فقال : " هو على يدي عدل" ثم حكى أقوال الحفاظ فيه بالتضعيف، ولم ينقل عن أحد فيه توثيقا ومع ذلك فما فهمت معناها، ولا اتجه لي ضبطها ثم بان لي أنها كناية عن الهالك، وهو تضعيف شديد، ففي كتاب إصلاح المنطق ليعقوب بن السكيت عن ابن الكلبي قال : جزء بن سعد العشيرة

ابن مالك من ولده العدل، وكان ولي شرط تبع، فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه، فمن ذلك قال الناس : وضع على يدي عدل ومعناه هلك) . وقال :

(قلت : ونحوه عند ابن قتيبة في أوائل أدب الكاتب، وزاد : ثم قيل ذلك لكل شيء يئس منه. انتهى)[1] .

هذا عن الأدلة والشواهد التي تكشف عن مدلول العبارة عند اللغويين والفقهاء وعن تاريخ استعمالها عند المحدثين.

أما عن استعمال أبي حاتم لهذه اللفظة فإنها لم تصدر منه إلا في حق أربعة من الرواة هم :

1- جبارة بن المغلس الحماني، أبو أحمد الكوفي (ت 241هـ) .

2- محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي الطحان، مولى النعمان بن مقرن (ت 240هـ) .

3- عمر بن حفص أبو حفص العبدي البصري (ت 198هـ) .

4- يعقوب بن محمد بن عيسى بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف المدني أبو يوسف الزهري.

وإذا نظرنا في تراجم هؤلاء الرواة وجدنا أن العبارة يقصد منها الطعن الشديد والجرح البليغ، يدلنا على ذلك عاملان اثنان :

الأول : أنه ركب إليها ألفاظا أخرى من ألفاظ الجرح، واستعمل الموازنة والمقارنة بين الراوي ونظيره، كما أسند إلى النقاد أقوالا أخرى جارحة :

---

[1] فتح المغيث 376/1.

أ- قال في جُبارة بن المغلس : (ضعيف الحديث)، ثم قال : (هو على يدي عدل مثل القاسم بن أبي شيبة)[1].

والقاسم بن أبي شيبة هو القاسم بن محمد بن أبي شيبة العبسي – أخو الحافظين عبد الله وعثمان ابنا أبي شيبة – ضعفه أبو حاتم بقوله : (كتبت عنه وتركت حديثه)[2].

ب- وقال في يعقوب بن محمد الزهري : (هو على يدي عدل، أدركته ولم أكتب عنه)[3].

ج- وقال في عمر بن حفص العبدي : (ضعيف الحديث، ليس بقوي، هو على يدي عدل)[4].

د- وأطلقها في محمد بن خالد الواسطي مفردة، فقال : (هو علي يدي عدل)، غير أنه نقل في بيان حاله ما يفيد الجرح فقال : (سألت يحيى بن معين عن محمد بن خالد بن عبد الله هذا قال : ذاك رجل سوء، كذاب)[5].

الثاني : أن في أقوال النقاد ما يشهد إلى ما ذهب إليه من تضعيف في حق هؤلاء الأربعة، فجبارة بن المغلس ضعفه يحيى بن معين وأبو زرعة الرازي[6]، والبخاري والذهبي[7]، والنسائي[8]. ومحمد بن خالد بن عبد الله الواسطي ضعفه عمرو بن عون ويحيى بن معين وأبو زرعة الرازي[9] وأحمد بن حنبل وابن عدي[10].

---

(1) الجرح والتعديل 550/2 رقم 2284.
(2) المصدر السابق 120/7 رقم 682.
(3) المصدر السابق 215/9 رقم 296.
(4) المصدر السابق 103/6 رقم 542.
(5) المصدر السابق 243/7-244 رقم 1338.
(6) الجرح والتعديل 550/2 رقم 2284.
(7) الميزان 387/1 رقم 1433.
(8) الضعفاء والمتروكون رقم 101 في المجموع في الضعفاء والمتروكين ص 74.
(9) الجرح والتعديل 243/7-244 رقم 1338.
(10) الميزان 533/3 رقم 7467.

وعمر بن حفص ضعفه يحيى بن معين[1] وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني والنسائي والدارقطني وابن حبان والذهبي[2].

وأما يعقوب بن محمد الزهري فجرحه ابن سعد وابن معين وأبو زرعة وحجاج بن الشاعر وأحمد بن حنبل والساجي والعقيلي[3].

2- قوله : (**محله محل الإعراب**)، من العبارات التي تعني الجرح، وصاحبها يكون ساقط الحديث، ليس بشيء، إما لجهالته أو لضعف بليغ في حديثه، ولم يستعملها أبو حاتم إلا في حق رجلين من رواة العلم حسبما وقفت عليه بالاستقراء.

أ- قال في نمران بن جارية بن ظفر : (محله محل الإعراب)[4]، ومن أقوال النقاد يتضح معنى العبارة :

- قال الذهبي في الميزان : (لا يعرف)[5].

- وقال ابن حجر في التقريب (مجهول)[6]

ب- وقال في دهثم بن قران : (هو من يمامة من عكل[7]، محله محل الإعراب)[8].

ودهثم هذا هو ابن قران العكلي، ويقال الحنفي اليمامي، رجل أجمعوا على تركه:

---

(1) الجرح والتعديل 103/6 رقم 542.
(2) راجع الميزان 189/3 رقم 6075.
(3) راجع المصدر السابق 454/4 رقم 9826.
(4) الجرح والتعديل 200/2 رقم 676.
(5) الميزان 273/4 رقم 9118.
(6) التقريب 307/2 رقم 146.
(7) عكل، بضم أوله وسكون ثانيه، آخره لام، إسم لقبيلة أو بلدة. انظر معجم البلدان 143/4.
(8) الجرح والتعديل 443/3-444 رقم 2012.

- قال فيه أحمد بن حنبل : (ليس بشيء، حدث عنه أبو بكر بن عياش، ثم أخرج كتابا عن يحيى بن أبي كثير، ترك حديثه، وهو متروك الحديث، سقط حديثه)[1].

- وقال يحيى بن معين : (ضعيف ليس بشيء)[2]، وفي رواية عند ابن حبان قال: (لا يكتب حديثه)[3].

- وقال النسائي : (ليس بثقة)[4].

- وقال الدراقطني : (مجهول)[5].

- وقال ابن حبان : (كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ويروي عن الثقات أشياء لا أصول لها)[6].

3- قوله : (من شاء كتب عنه زحفا)، وقوله : (يكتب حديثه زحفا) كذا قال في بيان حال خمسة من رواة العلم، وهم :

1- حمزة بن نجيح، أبو عمارة، قال ابن أبي حاتم : (وسمعته - أي أباه - يقول هو ضعيف الحديث، قلت : يكتب حديثه؟ قال : زحفا)[7].

2- خالد بن إلياس القرشي العدوي المديني، قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : خالد بن إلياس ضعيف الحديث، منكر الحديث قلت : يكتب حديثه؟ قال : زحفا)[8].

---

(1) الجرح والتعديل 443/3 رقم 2012.
(2) المصدر السابق، وانظر تاريخ يحيى برواية الدوري 325/3 رقم 1557.
(3) المجروحين 291/1، رواه ابن حبان عن محمد بن زياد الزيادي عن ابن أبي شيبة عن يحيى بن معين سماعا.
(4) الضعفاء والمتروكون للنسائي رقم الترجمة 185 في المجموع في الضعفاء والمتروكين ص 96.
(5) الضعفاء والمتروكون للدارقطني رقم 212 في المجموع وفي الضعفاء والمتروكين ص 308.
(6) المجروحين 291/1.
(7) الجرح والتعديل 216/3 رقم 950.
(8) المصدر السابق 321/3 رقم 1440.

3- داود بن عطاء، أبو سليمان المديني، قال ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : داود بن عطاء ليس بالقوي، ضعيف الحديث، منكر الحديث قلت : يكتب حديثه؟ قال : من شاء كتب حديثه زحفا)[1].

4- عبد الحكم بن عبد الله القسملي البصري جاء في ترجمته من قول ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول : هو منكر الحديث، ضعيف الحديث، قلت : يكتب حديثه؟ قال : زحفا)[2].

5- عبد الخالق بن زيد بن واقد الدمشقي، قال : (سألت أبي عنه فقال : ليس بالقوي، منكر الحديث، قلت : يكتب حديثه؟ قال : زحفا)[3].

فهذه نصوص المصطلح، والمعنى الصناعي واضح من السياق وهو الجرح، ذلك أن أبا حاتم أطلقه في رواة ضعفاء متروكين، ليسوا بأقوياء في الرواية، لا يضبطون ما يروون، هلكى، لذلك استحقوا الترك، ومثل هؤلاء هم في واقع الحال من الذين لا يكتب حديثهم، ولا يشتغل بروايتهم غير أن من تكلف الكتابة عنهم، وجهد نفسه في ذلك فلا بأس كالذي يمشي زحفا، والزحف هو تكلف المشي، أطلق على الصبي حين يزحف على إسته قبل أن يقوم[4]، وأطلق على زحف الجيش إلى العدو حين يسير في ثقل لكثرته، وفي هذا يقول تعالى : (***يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار***)[5]، والنهي هنا هو عن التولي يوم الزحف، وهو من السبع الموبقات[6]، كما أطلق على حالة طالب العلم وهو يدب على مقعدته أو ركبتيه مقتربا من الشيخ، وقد جاء هذا المعنى في حديث عبد الرحمن ابن عوف أنه يدخل الجنة زحفا[7]،

---

(1) المصدر السابق 421/3 رقم 1919.
(2) المصدر السابق 35/6-36 رقم 189.
(3) المصدر السابق 37/6 رقم 198.
(4) تهذيب اللغة 369/4-370.
(5) سورة الأنفال الآية 15.
(6) انظر إرواء الغليل 183/5.
(7) ذكره الحافظ السيوطي في التدريب، وعلق عليه بقوله : (لا أصل له)، انظر 173/1.
وهو في المسند عن عائشة مرفوعا، وضعفه الإمام أحمد بقوله : (كذب منكر)، وقد قصدنا من إيراده هنا المعنى اللغوي لا غير.

وجاء في حديث آخر أخرجه الخطيب البغدادي بسنده إلى ابن مسعود أنه قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل تدري أي المؤمنين أعلم؟ قلت : الله ورسوله أعلم، قال إذا اختلفوا – وشبك رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصابعه – أبصرهم بالحق وإن كان في علمه تقصير، وإن كان يزحف على إسته زحفا)[1].

فالظاهر أن اللفظة في استعمال أبي حاتم هي للجرح، ومن تعمد كتابة أحاديث من أطلقت فيهم إنما تكلف في ذلك، وجهدَ نفسه، فكأنه كتبها بمشقة، وأجهد نفسه على ذلك وهي لا تراوده، قال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني رحمه الله معلقا عليها في ترجمة حمزة بن نجيح من الجرح والتعديل : (يريد من أراد أن يتكلف الكتابة عنه فلا بأس، كالذي يمشي زحفا)[2].

وتصحفت في بعض الإطلاقات إلى (رضا) كما وقع في التهذيب[3]، وإلى (رجفا) كما وقع في اللسان[4].

وفي الختام، فإن هذه اللفظة هي من اختيار أبي حاتم ومن وَصْفه، انفرد بها عن سائر النقاد، ولا أعلم – في حدود ما أعلم- أن أحدا من المتقدمين سَبَقه إليها، أو أن أحدا من علماء عصره شاركه فيها.

النوع الثاني : ألفاظ العدالة، ومنها :

1- قوله : (فلان محدث)، وهي رتبة في بيان الحال، ومصطلح مصطلحات التعديل، أطلقه أبو حاتم في حق بعض الرواة، ومن هؤلاء :

---

(1) في الفقيه والمتفقه 61/2، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير 212/10، والسيوطي في الذر المنثور 177/6.

(2) الجرح والتعديل 216/3 هامش رقم (02).

(3) مستفاد من تعليق الشيخ المعلمي في المصدر السابق.

(4) انظر اللسان 401/3 رقم 1583.

أ- أيوب بن قطن : يقول عبد الرحمن الرازي في ترجمته : قلت ما حاله؟ قال : محدث)[1].

ب- سعيد بن سابق الرازي، وصفه أبو حاتم فقال : (كان حسن الفهم بالفقه، وكان محدثا . . .)[2].

ج- سليمان بن داود الطيالسي، وصفه أبو حاتم فقال : (أبو داود محدث صدوق. . .)[3]

والمعنى الذي قصده أبو حاتم – باستعماله لهذه اللفظة- هو المعنى الإصطلاحي كما هو عند أهل النقد والاختصاص لا المعنى الحرفي الشائع[4]، أو المعنى الذي أراده الفقهاء للكلمة[5]، ذلك أن لفظة (محدث) حين يطلقها أهل الاختصاص يريدون بها أمورا جامعة ومطلوبة، وهي من الشروط التي إن لم تتوفر في الراوي لا يسمى (محدثا)، يقول التاج السبكي في كتابه معيد النعم : (وإنما المحدث من عرف الأسانيد والعلل، وأسماء الرجال والعالي والنازل، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتون، وسمع الكتب الستة، ومسند أحمد بن حنبل وسنن البيهقي ومعجم الطبراني، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية، هذا أقل درجاته، فإذا سمع ما ذكرناه، وكتب الطباق، ودار على الشيوخ، وتكلم في العلل والوفيات والمسانيد كان في أول درجات المحدثين، ثم يزيد الله من يشاء ما يشاء)[6].

---

(1) الجرح والتعديل 254/2-255 رقم 913.
(2) المصدر السابق 30/4 رقم 127.
(3) المصدر السابق 113/4 رقم 461.
(4) وهو المعنى العام حين يدخلون في المحدثين حتى الضعفاء والمتروكين والمجهولين فيطلقون عليهم لفظ : (محدثين).
(5) يقول الزركشي : (أما الفقهاء فاسم المحدث عنهم لا يطلق إلا على من حفظ سند الحديث، وعلم عدالة رجاله وجرحها دون المقتصر على السماع) مقدمة تدريب الراوي ص 43.
(6) نقله الحافظ السيوطي في تدريب الراوي 46/1.

قد يبدو لنا هذا الكلام فيه مبالغة بعض الشيء لكنه من حيث المنهج يؤصل لمعنى مصطلح درج استعماله عند أهل العلم، وهو مصطلح تنامى له فيما بعد حقل واسع من الشروط حتى جُعل إطارا عاماً لألفاظ أخرى وقع الاصطلاح عليها كالراوي والمفيد[1] والحافظ والمسند[2] وغير ذلك، وسواء أتنزل قول أبي حاتم على هذه الشروط جميعها أو على بعضها فاللفظة هي من ألفاظ العدالة، وهي من النوع النادر الذي يدفع بالباحث إلى توضيحه وبيانه.

2- قوله (رضا) : هي من ألفاظ التعديل، وهي تأخذ معنى ثقة أو عدل، وهذا التعبير عن (عدل) أو (ثقة) بلفظة (رضا) هو موجود في كتب الحديث، وقد استعمله بعض الصحابة والتابعين[3]، غير أن المصنفين في مراتب الجرح والتعديل وألفاظهما لم يولوه حقه من الاهتمام.

وقد أخطأ بعض المصنفين حين نقلوا هذه اللفظة فصحفوها ب (رضيا) – بفتح الراء وكسر الضاد وتشديد الياء المفتوحة- وهو خطأ يدل على عدم تصحيح رسمه كما هو ثابت في الأصول عن ابن أبي حاتم عن أبيه، وهذه بعض النماذج :

---

(1) يقول الحافظ الذهبي في ديباجة الميزان : (إذ العمدة في زماننا ليس على الرواة، بل على المحدثين والمفيدين...)، ففرق رحمه الله بين الراوي والمحدث والمفيد.

(2) يقول عبد الحي الكتاني في حد الحافظ والمحدث والمسند : (وأما المحدث فهو أرفع منه، وقد عرفه الملا إلياس الكردي في حواشيه على النخبة بقوله : حده أنه العالم بطرق الحديث وأسماء الرجال والمتون لا من اقتصر على السماع المجرد)، انظر المقدمة الثانية في فهرس الفهارس 71/1.
فكأنه هنا يرد على تعريف الفقهاء السابق ليجعل من (المحدث) وصفا عاليا يفوق وصف الحافظ والمسند في المكانة.
وانظر ما حررناه في بحث معنى (الحافظ) و(الثقة) و(الراوي) و(العالم) و(الفقيه) في المطلب الثاني من الفصل الثالث : (أبو حاتم الرازي حافظا) في أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 3/(136-149)، وفي المطلب الثالث في المصدر نفسه (أبو حاتم الرازي مفيدا) 3/ (149-161).

(3) راجع المصادر الآتية : الإصابة، ترجمة عبد الرحمن بن عوف، وتهذيب التهذيب 84/9 ترجمة محمد بن ثابت بن شرحبيل، والمصنف لابن أبي شيبة 142/3 (كتاب الزكاة : باب من قال ليس في العسل زكاة، وتهذيب التهذيب 50/9 ترجمة محمد بن إسماعيل البخاري، وسنن النسائي 257/3-258 في باب: من كان له صلاة بالليل فغلبه عليها النوم، وانظر باب : اسم الرجل الرضي، تذكرة الحفاظ للذهبي 221/1 ترجمة سليمان بن المغيرة البصري.

أ- في هدي الساري للحافظ ابن حجر أن أبا حاتم قال في عبد الله بن رجاء الغداني البصري : (كان ثقة رضيا)[1]، وفي ترجمة الراوي من كتاب الجرح والتعديل : (كان ثقة رضا)[2].

ب- وفي تاريخ بغداد عند الخطيب أن أبا حاتم الرازي قال في أحمد بن خالد الخلال : (كان خيرا، فاضلا، عدلا، ثقة، صدوقا، رضيا)[3]، وصوابه من الجرح والتعديل، (رضا)[4].

ج- وفي ميزان الاعتدال عند الذهبي أن أبا حاتم قال في بيان حال مؤمل بن الفضل الحراني : (ثقة رضي)[5]، وصوابه : (كان ثقة رضا)[6].

3- قوله : (**وكان يعد من الأبدال**) : من تعابيره في التوثيق، قاله في بعض رواة العلم، منهم :

أ- أيوب بن النجار، أبو إسماعيل اليمامي، ذكره أبو حاتم فقال : قال أبو جعفر محمد بن مهران الجمال : كان يقال لأيوب بن النجار إنه من الأبدال)[7].

ب- عبد الملك بن عبد العزيز أبو نصر التمار أحد شيوخ أبي حاتم، وصفه بقوله: (كان ثقة، وكان يعد من الأبدال)[8].

---

(1) هدي الساري ص 411.
(2) الجرح والتعديل 55/5 رقم 255.
(3) تاريخ بغداد 126/4 رقم 1802 : ولا أدري إن كان هذا التصحيف مقصودا ومأخوذا من قوله في سورة مريم الآية6 : (واجعله رب رضيا).
(4) الجرح والتعديل 49/2 رقم 47.
(5) الميزان 230/4 رقم 8955.
(6) الجرح والتعديل 375/8 رقم 1713.
(7) المصدر السابق 260/2 رقم 931.
(8) المصدر السابق 358/5 رقم 1689، وانظر دليل مشيخة أبي حاتم في (أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية). 158/2.

ويحدد لنا أبو حاتم الرازي المعنى الذي قصده من هذه اللفظة في روايتين أخرجهما عنه الحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا، قال في إحداهما :

- نا عثمان بن مطيع نا سفيان بن عينية قال : قال لنا أبو الزناد[1] : لما ذهبت النبوة، وكانوا أوتاد الأرض أخلف الله مكانهم أربعين رجلا من أمة محمد صلى الله عليه وسلم يقال لهم الأبدال، لا يموت الرجل منهم حتى ينشئ الله عزوجل مكانه آخر يخلفه، وهم أوتاد الأرض قلوب ثلاثين منهم مثل يقين إبراهيم، لم يفضلوا الناس بكثرة الصلاة، ولا بكثرة الصيام، ولا بحسن التخشع، ولا بحسن الجبلة ولكن بصدق الورع وحسن النية، وسلامة القلوب والنصيحة لجميع المسلمين ابتغاء مرضاة الله بصبر وخير، وبر وحلم، وتواضع في غير مذلة، واعلم أنهم لا يلعنون شيئا، ولا يؤذون أحدا، ولا يتطاولون على أحد تحتهم، ولا يحقرونه ولا يحسدون أحدا فوقهم، ليسوا متخشعين ولا متماوتين ولا معجبين، ولا يحبون الدنيا ولايحبون للدنيا، ليسوا اليوم في خشية، وغدا في غفلة)[2].

وقال في أخرى :

- نا أحمد بن أبي الحواري قال سمعت محمد بن بكر قال : قال أبو عبد الله البناجي[3]: (إن أحببتم أن تكونوا أبدالا فأحبوا ما شاء الله، فمن أحب ما شاء الله لم يَنْزِل به من مقادير الله وأحكامه شيء إلا أحبه)[4].

---

[1] رجال هذا السند ثقات، وأبو الزناد هو عبد الله بن ذكوان، وأبو الزناد لقبه، ثقة فقيه، مات 130هـ، وكان صاحب سنة، ترجمته في تهذيب التهذيب 203/5، والتقريب 413/1 رقم 286.

[2] رواه ابن أبي الدنيا عن أبي حاتم في كتاب الأولياء ص 65-66 رقم الأثر 57 (صفات الأبدال)، وأورده الإمام السيوطي في الحاوي للفتاوى.

[3] سند مسلسل بالزهاد، رجاله من أهل الصدق، فأحمد بن أبي الحواري أحد شيوخ أبي حاتم الثقات معروف بالزهد، وشيخه محمد بن بكر هو الجاورستاني أحد العباد الحفاظ له ترجمة في تاريخ بغداد 94/2 رقم 487، وشيخه – صاحب الرواية- هو أبو عبد الله سعيد بن زيد البناجي، أحد الزهاد، له ترجمة في الحلية 310/9.

[4] رواه ابن أبي الدنيا عن أبي حاتم في كتاب الأولياء ص67 رقم 60 (صفات الأبدال) وأورده أبو نعيم في الحلية 320/9.

يظهر من هذا التعبير أن (الأبدال) وصف مجمل للقضايا التي رواها في الشاهدين السابقين، فمن تحققت فيه تلك الخصال فهو من الأبدال، وقد يكون الرجل من الأبدال من دون أن يكون من الرواة، وأما إذا جمع بين تلك الخصال وخصال شروط الرواية فهو في منتهى الوصف المحمود، وإلى هذا أشار أبو حاتم الرازي في وصفه لعبد الملك بن عبد العزيز : (كان ثقة، وكان يعد من الأبدال)[1].

3- قوله : (مقارب الحديث) من صيغ التعديل بلا منازع، ولم يتبين هل أراد فتح الراء أم كسرها، فمن فتحها إنما أراد أن حديث غيره يقارب حديثه، ومن كسرها إنما أراد أن حديثه يقارب حديث غيره[2] وهو من هذا الوجه على معنى وأحد، وهو قرب حديث الراوي من أحاديث الثقات، والقرب ضد البعد، ويفهم منه أيضا الوسط، يقول الحافظ السخاوي: (فهو على المعتمد بالكسر والفتح وسط لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة)[3]، وقيل إنه على الوجهين من قول النبي صلى الله عليه وسلم : (سددوا وقاربوا)[4].

وعند النظر تبين لي أن أبا حاتم كان متأثرا بالإمام مالك بن أنس في إطلاق هذه اللفظة، دليلنا على ذلك أنه روى عن أحمد بن خالد الخلال سماعا أنه قال : سمعت الشافعي يقول : سئل مالك عن ابن شبرمة[5] فقال : كان مقارباً، وسئل عن عثمان البتي[6] فقال : كان مقاربا)[7].

---

(1) وقد وصفوا بها أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، انظر ما حققناه في التعريف بابن أبي حاتم في (أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية) 3/68-69.

(2) انظر التقييد والإيضاح بشرح مقدمة ابن الصالح ص 162، وفتح المغيث 365/1 وتدريب الراوي 349/1.

(3) فتح المغيث 365/1.

(4) انظر التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص 162 وتدريب الراوي 349/1، والحديث أخرجه البخاري في كتاب الإيمان من صحيحه، باب الدين يسر، انظر فتح الباري 93/1 رقم 39. وأخرجه مسلم بن الحجاج في كتاب صفات المنافقين من صحيحه 2174/4 رقم 2858.

(5) هو عبد الله بن الطفيل، أبو شبرمة الضبي الكوفي، تابعي، توفي سنة 144 هـ، ترجمته في الجرح والتعديل 82/5 والتقريب 422/1 رقم 372...

(6) هو عثمان بن مسلم أبو عمرو البصري أو الكوفي، من شيوخ أهل الرأي بالبصرة، توفي سنة 143هـ ترجمته في الميزان 45/2 رقم 192.

(7) الخبر في تقدمة المعرفة ص 25، وفي مناقب الشافعي وآدابه ص 210-211. =

فاللفظة بفتح رائها أو كسرها هي من ألفاظ التعديل – كما قال الحافظ السيوطي–[1]، أو هي نوع مدح – كما قال الحافظ السخاوي–[2]، وقد ذكرتها هنا بهذا الاعتبار.

النوع الثالث : ألفاظ الدرجة الوسطى بين الجرح والتعديل

1– قوله : (تعرف وتنكر) كذا ذكرها أبو حاتم بتاء المخاطب، وتقال عند غيره بياء الخطاب، وتقال أيضا بياء الغائب[3]، ومعناها أن من قيلت فيه يأتي مرة بالأحاديث المعروفة ومرة بالأحاديث المنكرة، فأحاديثه تحتاج إلى عرض وموازنة بأحاديث الثقات المعروفين[4]، ومن هذا المعنى يتبين أنها من ألفاظ المرتبة الوسطى[5]، ويدلنا على ذلك أيضا أن أبا حاتم كان كثيرا ما يصحبها بتحريك يده وقلبها، قال وهو يتحدث عن شيخه يزيد بن عوف[6]: (تعرف وتنكر – وحرك

= ونظرا لسعة علم أبي حاتم وتدقيقه في الوصف فإنه اشتق من هذه اللفظة ألفاظا كثيرة تقرب منها من حيث الرسم، لكنها تختلف عنها من جهة الموضوع، ويتجلى هذا الإختلاف في كونه يستعملها للجرح تارة وللتعديل تارة أخرى، من ذلك قوله في إطار الموازنة بين الرواة :

- ما (أقربهما)، انظر الجرح والتعديل 424/3 ترجمته رقم 1931 والمصدر السابق 343/4-344 رقم 1461.
- (ما أقربه)، المصدر السابق 348/6 رقم 1917-3/7-8 رقم 25.
- (متقاربون)، المصدر السابق 383/5 رقم 1787.
- (متقاربان)، المصدر السابق 458/8 رقم 2095.
- (ما أقرب بعضهم من بعض)، المصدر السابق 18/4 رقم 74.
- (قريب من فلان)، المصدر السابق 186/4 رقم 804 و84/2 رقم 197.
- (يقرب من)، المصدر السابق 165/4 رقم 726 و420/2 رقم 1664.

[1] تدريب الراوي 349/1.

[2] فتح المغيث 365/1.

[3] انظر تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على الرفع والتكميل ص 143.

[4] التعليق السابق، وانظر منهج النقد في علوم الحديث ص 144.

[5] من العلماء من جعلها من ألفاظ الجرح كالحافظ العراقي في الألفية، فقد ذكرها ضمن مراتب التجريح، وكذلك قرر في تعليقه على المقدمة، وشرحها الحافظ السخاوي على هذه الخاصية، انظر فتح المغيث 369/1 و372/1، وانظر مقدمة ابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي ص 162.

[6] لقبه فهد بن عوف، أبو ربيعة القطعي ، كتب عنه في الرحلة الأولى، انظر الجرح والتعديل 570/3 رقم 2587.

يده)[1]، وكان قد وصفه قبل هذا الكلام بوصف جاء فيه : (ما رأيت بالبصرة أكيس ولا أحلى من أبي ربيعة فهد بن عوف، وكان علي بن المديني يتكلم فيه)[2].

وإذا حرك يده وقلبها من دون كلام دل ذلك على هذه اللفظة، قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم في ترجمة الحسين بن زيد بن علي، أبي عبد الله العلوي : (وقلت لأبي ما تقول فيه؟ فحرك يده وقلبها – يعني **تعرف وتنكر**)[3].

ومن الرواة الذين وصفهم أبو حاتم بهذا الوصف من غير من تقدم :

– عبد الله بن سلمة الهمداني – أبو العالية الكوفي، سئل عن حاله فقال : (**تعرف وتنكر**)[4].

– الوضين بن عطاء بن كنانة ، أبو كنانة الشامي، سئل عن حاله فقال : (**تعرف وتنكر**)[5].

واستعمال أبي حاتم لهذه اللفظة على هذا الشكل له أصل في الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وفي الآثار التي أخرجها أبو حاتم عن شيوخ النقد المتقدمين فمن الأصل الأول قوله صلى الله عليه وسلم فيما صح عنه من الحديث– (قوم يستنون بغير سنتي، ويهتدون بغير هديي، **تعرف منهم وتنكر**)[6]، وفي رواية أخرى : (ستكون أمراء **فتعرفون وتنكرون**. . .)[7].

---

(1) المصدر السابق.
(2) المصدر السابق.
(3) المصدر السابق 53/3 رقم 237.
(4) المصدر السابق 73/5-74 رقم 345.
(5) المصدر السابق 50/9 رقم 213.
(6) هو طرف من حديث طويل أخرجه مسلم في صحيحه – كتاب الإمارة – باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن – 1475/3 رقم 1847.
(7) صحيح مسلم – كتاب الإمارة – باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع 1480/3 رقم 1854.

ومن الأصل الثاني ما رواه – في ترجمة نجيح، أبي معشر السندي- عن عبيد الله ابن فضالة قال : سمعت ابن مهدي يقول : كان أبو معشر **تعرف وتنكر**)[1].

2- قوله : (**هو كما شاء الله**) : تعني أن الرجل في درجة وسطى بين الجرح والتعديل، لا هو من الضعفاء المتروكين ولا ممن يعتد بحديثه، ومن هذا الشاهد يتبين لنا ذلك :

قال في إسماعيل بن مجالد بن سعيد بن عمير : (كان يكون ببغداد، وهو كما شاء الله)[2]، وسئل عنه أبو زرعة الرازي فقال : (ليس هو ممن يكذب بمرة، وهو **وسط**)[3]، وقال فيه يحيى بن معين : (كتبت عنه، ليس به بأس)[4].

3- قوله : (**فلان مؤدّي**) أو (**كان مؤدِّيا**)، كذا هي بالتشديد في ترجمتين من تراجم الرواة :

الأولى في ترجمة سعد بن سعيد الأنصاري، قال عبد الرحمن : (سمعت أبي يقول: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي)[5]، وعلق فقال : (يعني أنه كان لا يحفظ، يؤدي ما سمع)[6].

والثانية في ترجمة محمد بن جعفر غندر، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : (سألت أبي عن محمد بن جعفر غندر فقال : كان صدوقا، وكان مؤديا، وفي حديث شعبة ثقة)[7].

---

(1) الجرح والتعديل 494/8 رقم 2263.
شاع استعمال هذه اللفظة بالياء عند بعض النقاد من أمثال محمد بن إسماعيل البخاري وأبي سعيد ابن يونس انظر ميزان الإعتدال 174/1 ت 703 – 321/1 ت 1209 – 510/1 ت 1912 – 306/3ت 6534.
(2) الجرح والتعديل 200/2 ت 676.
(3) المصدر السابق.
(4) المصدر السابق.
(5) المصدر السابق 84/4 رقم 370.
(6) المصدر السابق.
(7) المصدر السابق 221/7-222 رقم 1223.

ودلالتها على التعديل أو ما يقرب منه واضحة من الشاهدين السابقين، لا يحتاج ذلك إلى تكلف في التفسير ، غير أن بعض المصنفين تصحفت عليهم في الرسم فنقلوها (مود) بالإهمال، وجاء مَنْ بعدهم فاجتهد في التفريق بين اللفظ الأصلي واللفظ المصحف جاعلا الأولى للتعديل والثانية كناية على الهلاك والسقوط، ومن غرائب ما يتصل بهذا ما جاء عند الحافظ الذهبي في الميزان في ترجمته لسعد بن سعيد الأنصاري، فقد نقل هناك قول أبي حاتم السابق جاعلا إياه كالآتي : (وقال أبو حاتم سعد بن سعيد مود)، وعلق على هذا فقال : قال : شيخنا ابن دقيق العيد : (اختلف في ضبط مود، فمنهم من حققها : أي هالك[1]، ومنهم من شددها أي حسن الأداء)[2].

وهذا التعليق لا يطابق المقام،[3] لأن أبا حاتم إنما لفظها بالتشديد لا بالإهمال، وكذلك فعل سائر النقاد فيما أعلم[4].

---

[1] هي عند أهل اللغة بهذا المعنى، قال في الصحاح : (أودى فلان أي هلك فهو مود).

[2] راجع الميزان 120/2 ت 3109.

[3] علق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة فقال : (التشديد فيها خطأ صرف ولا ريب لما علمت مما سبق، ولا يستقيم التشديد فيها إلا بهمزة فوق الواو، وهذا التردد في تفسيرها يدل على عدم وضوح معناها عند الإمام ابن دقيق العيد وتلميذه الحافظ الذهبي رحمهما الله تعالى)، من تعليقه على الرفع والتكميل ص 178.

[4] من الذين استعملوها بالتشديد الإمام أحمد بن حنبل، راجع ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحق السبيعي في تهذيب التهذيب 262/1، وفي سير أعلام النبلاء 356/7.

خاتمة

اتضح من مجموع ما مضى أن أبا حاتم الرازي كان رجلا ناقدا، وكان نقده واسعا شمل ميادين شتى في العلم الشريف، كما مس نقده العلماء الكبار الذين يقام لهم ويقعد؛ وقد تميز نقده باستعمال ألفاظ وعبارات كثيرة ومتنوعة، فيها المشهور والمتداول، وفيها النادر ومنعدم الاستعمال، وهذا كله ابتكره بسعة علمه، وقوة ملكته، وسلامة ذوقه، وما زال أهل العلم من السلف والخلف جميعا يتابعون آراء أبي حاتم النقدية بالاقتباس تارة، وبالشرح والتعليق والبيان تارة أخرى، وما قمنا به هو محاولة توخينا منها النظر في جهوده في النقد بالكشف والشرح والتعليق والموازنة، نسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفعنا بعلمه، ويكتب لنا وله أجر خدمة العلم والدين.

مصادر ومراجع الكتـاب

تتنوع المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في إنجاز هذا البحث إلى أربع عشرة نوعا، كلها من أنواع كتب السنة المشرفة، وهي كالآتي:

1- كتب مصادر السنة[1].

1-1- صحيح محمد بن إسماعيل البخاري، متنه في فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني[2].

1-2- صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي.

1-3- بلوغ المرام من أدلة الأحكام للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ) – دار الفكر – المكتبة التجارية – مكة المكرمة – بدون تاريخ.

1-4- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام للحافظ ابن القطان الفاسي – رسالة دكتوراة من تحقيق الأستاذ أيت سعيد الحسين، تحت إشراف الدكتور فاروق حمادة، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش- المغرب.

1-5- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف للحافظ زكي الدين عبد العظيم ابن عبد القوي المنذري، ضبطه وعلق عليه مصطفى محمد عمارة، المكتبة العصرية بصيدا ودار الجيل ببيروت، ودار الحديث بمصر، طبع سنة 1987م.

1-6- سنن ابن ماجة، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، طبع سنة 1975م.

---

(1) رتبت المصادر والمراجع داخل كل نوع على حرف المعجم، ولم أدخل الصحيحين في هذا الترتيب لشرفهما، ولحصول الإجماع على تقدمهما.

(2) سيأتي في النوع الثاني.

1-7- سنن ابن ماجة تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان بلا تاريخ.

1-8- سنن أبي داود - سليمان بن الأشعث السجستاني - راجعه وضبطه وعلق عليه محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بلا تاريخ.

1-9- سنن البيهقي، وهو السنن الكبرى للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي المعروف بالبيهقي، دار الفكر، بدون تاريخ.

1-10- سنن الترمذي، يسمى بالجامع الصحيح، تحقيق كمال يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الأولى 1987م.

1-11- سنن الترمذي، تحقيق وتصحيح عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الثانية 1983م.

1-12- سنن الترمذي، تحقيق وتعليق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

1-13- سنن الدرامي، دار إحياء السنة النبوية ودار الكتب العلمية، بيروت لبنان، بدون تاريخ.

1-14- سنن الدارقطني للإمام علي بن عمر الدارقطني، عالم الكتب، بيروت لبنان، الرابعة 1986م.

1-15- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية السندي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

1-16- المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري مع تضمينات الإمام الذهبي في التلخيص والميزان، والعراقي في أماليه، والمناوي في فيض القدير، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - بدون تاريخ.

1-17- مسند أبي داود الطيالسي للحافظ سليمان بن داود بن الجارود الفارسي، دار المعرفة بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
1-18- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني – المكتب الإسلامي – الأولى – 1993م.
1-19- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني – طبعة دار الفكر – بدون تاريخ.
1-20- مسند محمد بن إدريس الشافعي، مطبوع مع مختصر المزني.
1-21- المصنف في الأحاديث والآثار للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق وتعليق سعيد محمد اللحام – دار الفكر – بيروت – لبنان – الأولى 1987م.
1-22- المصنف في الأحاديث و الآثار لابن أبي شيبة، قدمه وضبطه كمال يوسف الحوت – دار التاج – الأولى 1989م.
1-23- المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني،تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، طبعه وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية بالجمهورية العراقية – الطبعة الثانية.
1-24- المعجم الكبير للطبراني – تحقيق عبد المجيد حمدي السلفي – الدار العربية للطباعة – بغداد – الأولى 1978م.
1-25- المعجم الكبير للطبراني – تحقيق عبد المجيد حمدي السلفي – مكتبة ابن تيمية – القاهرة – طبع سنة 1984م.
1-26- الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحي بتحقيق فاروق سعد.

2- كتب شروح الحديث و تحقيقه:

2-27- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد للحافظ ابن عبد البر القرطبي – طبعه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب – الطبعة الأولى.

2-28- سلسلة الأحاديث الصحيحة لناصر الدين الألباني – المكتب الإسلامي- الطبعة الرابعة.

2-29- سلسلة الأحاديث الضعيفة لناصر الدين الألباني - منشورات لجنة إحياء السنة – مصر.

2-30- شرح الزرقاني على موطإ الإمام مالك بن أنس للإمام محمد الزرقاني – تصحيح ومراجعة لجنة من العلماء – دار الفكر – بيروت – لبنان – 1401ه – 1981م.

2-31- صحيح مسلم بشرح الإمام النووي – دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان – الأولى 1929م.

2-32- صحيح مسلم بشرح الإمام النووي – دار الكتب العلمية بيروت لبنان – بدون تاريخ.

2-33- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لأبي عمرو ابن الصلاح، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر – دار الغرب الإسلامي – الطبعة الثانية 1408ه-1987م.

2-34- ضعيف سنن أبي داود السجستاني – لمحمد ناصر الدين الألباني – أشرف عليه زهير الشاويش – المكتب الإسلامي – الأولى 1412ه-1991م.

2-35- فتح الباري،شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الأولى 1989م.

2 -36- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تصنيف الحافظ ابن حجر، تحقيق حبيب عبد الرحمن الأعظمي، المطبعة العصرية بالكويت، الأولى 1973م.

2-37- نصب الراية لأحاديث الهداية للإمام الزيلعي، الطبعة الأولى 1357ه 1938م، مطبعة دار المأمون.

3- كتب مصطلح الحديث:

3-38- أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية- الجزء الثالث : التحصيل – الضبط – الأداء – د. محمد خروبات – المطبعة والوراقة الوطنية بمراكش – المغرب- الأولى 2004م.

3-39- الإقتراح في بيان الاصلاح و ما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح، تأليف تقي الدين بن دقيق العيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1406ه 1986م.

3-40- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الأولى 1983م.

3-41- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي للحافظ جلال الدين السيوطي، من تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، بيروت – لبنان، طبع سنة 1409ه الموافق 1988م.

3-42- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن صلاح للحافظ زين الدين بن الحسين العراقي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، السعودية، الأولى 1969م.

3-43- توضيح الأفكار لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، بدون تاريخ.

3-44- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، دار الفكر، بدون تاريخ.

3-45- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع تأليف الحافظ الخطيب البغدادي تحقيق الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، طبع سنة 1983م.

3-46- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق وتخريج وتعليق الدكتور عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة 1987م.

3-47- شرح النخبة (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) للإمام ابن حجر العسقلاني، حققه نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، الأولى 1413ه الموافق 1992م.

3-48- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى 1399ه 1979م.

3-49- الكفاية في علم الرواية للإمام الحافظ الخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، لبنان، الطبعة الثانية، 1406ه الموافق 1986م.

3-50- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي لابن خلاد الرامهرمزي تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر،الطبعة الثانية، 1406ه الموافق 1986م.

3-51- معرفة علوم الحديث للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 1977م.

3-52- منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر _ دار الفكر _ دمشق، سورية، الثالثة 1992م.

3-53- المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل للدكتور فاروق حمادة، مكتبة المعارف، الرباط، الأولى 1402ه الموافق 1982م.

3-54- المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل للدكتور فاروق حمادة، دار نشرالمعرفة، الرباط، الثانية 1409ه الموافق 1989م.

3-55- الموقظة في علم المصطلح للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية 1412ه.

3-56- فتح المغيث شرح ألفية الحديث تأليف الإمام شمس الدين السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

3-57- نزهة النظر بشرح نخبة الفكر للإمام الحافظ ابن حجر، علق عليه أبو عبد الرحمن محمد كمال الدين الأدهمي، مكتبة التراث الإسلامي، مصر، بدون تاريخ.

4- كتب تفسير القرآن وعلومه:

4-58- تفسير الجلالين : لجلال الدين المحلى وجلال الدين السيوطي، تقديم ومراجعة مروان سوار، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الثانية 1983م.

5- كتب العلل والمراسيل :

5-59- جامع التحصيل في أحكام المراسيل لصلاح الدين العلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، طبعة عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية 1407ه 1986م.

5-60- شرح علل الترمذي للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الشهير بابن رجب الحنبلي، تحقيق وتعليق صبحي السامرائي،عالم الكتب، الثانية 1985م.

5-61- شفاء الغلل في شرح كتاب العلل ملحق بكتاب ضعيف سنن الترمذي لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى 1411ه.

5-62- علل الحديث للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار المعرفة، لبنان، طبع سنة 1985م.

5-63- المراسيل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي – تعليق أحمد عصام الكاتب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الأولى 1403ه الموافق ل 1983م.

6- كتب الفقه وأصوله وتاريخ التشريع :

6-64- الأم تأليف أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي، صححه وطبعه محمد زهري النجار، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية 1973م.

6-65- الفقيه والمتفقه لأبي بكر بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، صححه وعلق عليه إسماعيل الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 1980م.

6-66- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمعها ورتبها عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية 1981م.

6-67- مختصر كتاب الأم المسمى بمختصر المزني، تأليف أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

7- كتب الجرح والتعديل وتواريخ الرواة :

7-68- أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية – الجزء الثاني : المشيخة والرحلات – تأليف د. محمد خروبات- المطبعة والوراقة الوطنية بمراكش- المغرب – الأولى 2004م.

7-69- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر القرطبي، مطبوع بهامش كتاب الإصابة، طبعة دار صادر، الأولى.

7-70- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، دار الفكر بيروت، لبنان، طبع سنة 1989م.

7-71- الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.

7-72- الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة : 2005م – 1426 هـ.

7-73- الإغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط لسبط ابن العجمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي بلبنان، الأولى 1408ه الموافق 1988م.

7-74- بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه، لشيخ الاسلام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، حققه عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وجعله ذيلا للتاريخ الكبير، مؤسسة الكتب الثقافية، بدون تاريخ.

7-75- تاريخ أبي زرعة الدمشقي لعبد الرحمن بن عمرو بن صفوان النصري، تحقيق شكر الله بن نعمة القوجاني، مطبعة المفيد الجديدة، دمشق، طبع سنة 1980م.

7-76- تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، الأولى 1984م.

7-77- تاريخ خليفة بن خياط العصفري، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الثانية 1985م.

7-78- تاريخ خليفة بن خياط (رواية بقي بن مخلد)، القسم الأول، حققه سهيل زكار، سلسلة إحياء التراث القديم، طبع سنة 1967م.

7-79- التاريخ الصغير لمحمد بن إسماعيل البخاري، إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، مطبعة جاويد رياض، الطبعة الرابعة 1982م.

7-80- التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل البخاري،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبع عام 1986م.

7-81- تاريخ يحيى بن معين برواية عباس الدوري، تحقيق عبد الله أحمد حسن، دار القلم، بيروت، بدون تاريخ.

7-82- تاريخ يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم برواية أبي حاتم الرازي عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين : جمعا وترتيبا ومقارنة – الجزء الرابع – تأليف د. محمد خروبات – المطبعة والرواقة الوطنية بمراكش – المغرب، الأولى نونبر 2004م.

7-83- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، طبعه مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بالمملكة العربية السعودية.

7-84- التبيين لأسماء المدلسين لسبط ابن العجمي الشافعي، تحقيق يحيى شفيق، دار الكتب العلمية، لبنان، الأولى 1406ه الموافق 1986م.

7-85- تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

7-86- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

7-87- تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى 1952م.

7-88- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الثانية 1975م.

7-89- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، بعناية عادل مرشد - مؤسسة الرسالة - الأولى : 1416 هـ - 1996م.

7-90- تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، الطبعة الأولى 1404ه الموافق 1984م.

7-91- الثقات للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان، دار الفكر، الأولى 1983م.

7-92- الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى 1952م.

7-93- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل لشمس الدين الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت.

7-94- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق موفق عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الأولى 1984م.

7-95- سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، الرابعة 1986م.

7-96- الضعفاء الصغير للبخاري في المجموع في الضعفاء والمتروكين لعبد العزيز السيروان، دار القلم، بيروت، لبنان، طبع سنة 1985م.

7-97- الضعفاء لأبي زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، تحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، منشورات المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، المدينة المنورة،الأولى سنة 1982م.

7-98- الضعفاء الكبير لأبي جعفر العقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى 1984م.

7-99- الضعفاء و المتروكين للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، مؤسسة الرسالة، تحقيق د. صبحي البدري السامرائي، الأولى 1404ه 1984م.

7-100- الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث لأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين، مخطوط بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

7-101- الضعفاء و المتروكين للنسائي، مطبوع في المجموع في الضعفاء والمتروكين لعبد العزيز السيروان، دار القلم، بيروت، لبنان، طبع سنة 1985م.

7-102- الكامل في ضعفاء الرجال للحافظ ابن عدي الجرجاني، دار الفكر، الثانية 1985م.

7-103- لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بدون تاريخ.

7-104- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى 1396ه الموافق 1976م.

7-105- معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد للإمام الذهبي، حققه وعلق عليه إبراهيم سعيد بن إدريس، دار المعرفة، بيروت لبنان، الأولى 1986م.

7-106- المغني في الضعفاء للحافظ الذهبي، حققه وعلق عليه نور الدين عتر، بدون تاريخ.

7-107- المنفردات والوحدان للإمام الحافظ مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى 1408ه الموافق 1988م.

7-108- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق علي البجاوي، دار الفكر، بدون تاريخ.

7-109- يحيى بن معين وكتابه التاريخ، من رواية عباس الدوري، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الأولى 1399هـ الوافق 1979م.

8- كتب الطبقات والمناقب :

8-110- آداب الشافعي ومناقبه لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، تحقيق وتعليق عبد الغني عبد الخالق، بدون تاريخ.

8-111- طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، طبعه وصححه محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، طبع سنة 1952م.

8-112- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين ابن السبكي، تحقيق عبد الفتاح محمد لحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.

8-113- طبقات الشافعية لأبي بكر هداية الله الحسيني، حققه وعلق عليه عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الثانية 1979م.

8-114- طبقات الفقهاء لأبي إسحق الشيرازي، تصحيح ومراجعة خليل الميس، دار القلم بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

8-115- طبقات فقهاء الشافعية لأبي عاصم محمد بن أحمد العبادي، طبعة ليدن 1964م.

8-116- الطبقات الكبرى لابن سعد، طبع في بيروت بلبنان، 1957م.

8-117- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشره المستشرق الألماني برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية 1980م.

9- كتب الزهد والرقائق :

9-118- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي الطبعة الرابعة.

9-119- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم، مطبعة السعادة، مصر، 1935م.

10- كتب تواريخ البلدان :

10-120- تاريخ أصبهان أو ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الأولى 1990م.

10-121- تاريخ بغداد أو مدينة السلام لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى.

10-122- تاريخ جرجان للسهمي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة.

10-123- التدوين في أخبار قزوين لعبد الكريم محمد الرافعي القزويني، تحقيق عزيز الله العطاردي، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، التوزيع بمكة المكرمة، 1987م.

10-124- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر لمحمد بن مكرم المعروف بابن منظور – تحقيق وفاء تقي الدين دار الفكر، الأولى سنة 1990م.

10-125- معجم البلدان لأبي عبد الله، شهاب الدين ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

11- كتب التاريخ العام :

11-126- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للحافظ شمس الدين السخاوي، حققه وعلق عليه بالإنجليزية فرانز روزنتال، راجع التعليقات والمقدمة وأشرف على نشره الدكتور صالح أحمد العلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

12- كتب اللغـــــــــة :

12-127- القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، الأولى.

12-128- لسان العرب لابن منظور، طبعة دار المعارف، بدون تاريخ.

12-129- لسان العرب لابن منظور، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع – مؤسسة التاريخ العربي – بيروت لبنـــان – الثالثة : 1419هـ-1999م. طبعة ملونـــة.

12-130- مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء تحقيق عبد السلام محمد هارون القاهرة، الأولى.

13- كتب الأنساب والفهارس :

13-131- الفهرست لابن النديم، تحقيق رضا محمد، بدون تاريخ وبدون الإشارة إلى مكان الطبع.

13-132- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات تأليف عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، اعتنى به الدكتور إحيان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1982م.

13-133- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي، تحقيق بكري جياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1979م.

13-134- المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم لمحمد طاهر بن علي الهندي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1979م.

13-135- المغني في معرفة رجال الصحيحين، إعداد صفوت عبد الفتاح محمود، دار الجيل، بيروت، ودار عمار عمان، الطبعة الأولى 1987م.

14- كتب الدراسات العامة :

14-136- أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية : التعريف بأبي حاتم محمد بن إدريس ابن المنذر الرازي (ت 277هـ) - الجزء الأول: السنة - الحياة- العلم- الأخلاق- - السياسة - الثقفة- العقيدة. تأليف د .محمد خروبات - المطبعة الوطنية - مراكش المغرب - الأولى مارس 2003.

14-137- الأولياء لابن أبي الدنيا - تحقيق مجدي السيد ابراهيم - مكتبة القرآن - القاهرة- طبعة 1987م.

14-138-أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، للدكتور سعدي الهاشمي، منشورات المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، المدينة المنورة، الأولى 1982م.

14-139- تقييد العلم للحافظ الخطيب البغدادي، تحقيق يوسف العش، نشر دار إحياء السنة النبوية، الثانية 1984م.

14-140- شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، تحقيق محمد سعيد أو غلي، دار إحياء السنة النبوية، منشورات كلية الإلهيات، جامعة أنقرة - طبع سنة 1972م.

14-141- شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال للدكتور سعدي الهاشمي، المطبعة السلفية مصر، بدون تاريخ.

14-142- هدي الساري (مقدمة فتح الباري)، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى 1989م.

□ محتويات الكتاب

- مقدمة عامة---------- 7

□ - الباب الأول :

جهوده في علم مصطلح الحديث ---------- 9

تقديم ---------- 11

الفصل الأول : جهوده في قضايا عامة من علم المصطلح -------- 13

- القضية الأولى : قوله : (إذا كتبت فقمش . . .) ---------- 15

- القضية الثانية : الإنتخاب عند أبي حاتم---------- 17

- القضية الثالثة : زيادة الثقة في الحديث ---------- 22

- القضية الرابعة : التفرد بالحديث ---------- 25

نقطة فرعية : معنى قوله : (هذا حديث ليس له أصل، لم يروه غير فلان) ---------- 28

- القضية الخامسة : في معنى الاعتبارات والمتابعات--------- 29

1- الاعتبار عند أبي حاتم---------- 30

2- المتابعات عند أبي حاتم ---------- 31

- القضية السادسة : أخذ الأجرة على التحديث ---------- 33

- القضية السابعة : في سن التحمل---------- 36

- القضية الثامنة : في رواية الأكابر عن الأصاغر ---------- 37

- القضية التاسعة : في رواية الأبناء عن الآباء ---------- 39

- القضية العاشرة : في معنى التجويد والتقصير والوصل والنقص -- 45

أولا : التجويد والتقصير---------- 45

أ- في تقريب المعنى ---------- 45
ب- ترجيح أبي حاتم لما تخالف بالتجويد والتقصير---- 48
ج- أنواع التجويد والتقصير ---------- 48
ثانيا : الوصل والنقص ---------- 50
القضية الحادية عشرة : في موقفه من رواية الحديث بالمعنى------ 51
الفصل الثاني : جهوده في الحكم على الحديث وتمييزه --------- 53
تقديم---------- 55
• المبحث الأول : جهوده في الكشف عن الحديث الصحيح - 56
- المطلب الأول : تعريفه للحديث الصحيح ---------- 56
أ- التعريف :
ب- التعليق
- المطلب الثاني : أنواع الحديث الصحيح عند أبي حاتم ------ 59
• المبحث الثاني : شرط أبي حاتم في قبول الحديث
(مناقشة ومقارنة) ---------- 59
- المطلب الأول : وضعية السماع ومستوياته عند أبي حاتم---- 60
- المطلب الثاني : تفريق أبي حاتم بين السماع والرؤية والإدراك --- 63
أ- تفريقه بين الإدراك والسماع
ب- تفريقه بين الرؤية والسماع
- المطلب الثالث : نقد الإمام مسلم لمشترطي السماع -------- 64
- المطلب الرابع : الدفاع عن مشترطي السماع من نقد الإمام مسلم- 69
- المطلب الخامس : وضعية شرط أبي حاتم بين شرط العلماء --- 74
• المبحث الثالث : الحديث الحسن عند أبي حاتم :
تعريفه وأنواعه ووضعيته من حيث القبول والرد ------ 75

- المطلب الأول : أبو حاتم من أوائل من شهر الحسن ---------- 75
- المطلب الثاني : الحديث الحسن عند أبي حاتم ---------- 77
أولا : أنواعه ---------- 77
ثانيا : تعريفه ---------- 79
ثالثا : أقسامه ---------- 80
رابعا : وضعيته من حيث القبول والرد ---------- 81
أ- رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ---------- 82
ب- رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ---------- 85
ج- خلاصة موقفه من الروايتين ---------- 86
• المبحث الرابع : في بعض الأنواع الشاملة للحديث المقبول
عند أبي حاتم ---------- 87
النوع الأول : الحديث المستوى ---------- 87
النوع الثاني : الحديث المشبه ---------- 88
النوع الثالث : الحديث العزيز ---------- 88
النوع الرابع : الحديث المشهور ---------- 89
النوع الخامس : الحديث الصالح ---------- 89
النوع السادس : الحديث الموقوف والمرفوع ---------- 91
• المبحث الخامس : أنواع الحديث الضعيف
عند أبي حاتم ---------- 92
النوع الأول : الحديث الموضوع ---------- 93
أولا : تعريفه عند العلماء ---------- 93
ثانيا : الحديث الموضوع عند أبي حاتم ---------- 94
النوع الثاني : الحديث الباطل ---------- 98

أولا : تعريفه ---------- 98
ثانيا : الحديث الباطل عند أبي حاتم---------- 99
النوع الثالث : الحديث المنكر ---------- 100
أولا : تعريفه ---------- 100
ثانيا : مستويات النكارة عند أبي حاتم ---------- 100
ثالثا : أقسام النكارة عند أبي حاتم ---------- 101
رابعا : وجوه النكارة عند أبي حاتم ---------- 102
خامسا : ضبطه لمصدر النكارة---------- 107
سادسا : ألفاظه في وصف النكارة وتقويمها ---------- 108
النوع الرابع : الحديث المدرج ---------- 113
النوع الخامس : الحديث المقلوب---------- 114
أولا : تعريفه عند أهل العلم ---------- 114
ثانيا : المقلوب عند أبي حاتم---------- 115
النوع السادس : الحديث المعضل ---------- 115
أولا : تعريفه ---------- 115
ثانيا : الحديث المعضل عند أبي حاتم ---------- 115
النوع السابع : الحديث المضطرب---------- 116
النوع الثامن : الحديث الشاذ---------- 117
أولا : تعريفه ---------- 117
ثانيا : الشاذ عند أبي حاتم ---------- 118
النوع التاسع : الحديث الغريب---------- 118
النوع العاشر : الحديث المنقطع ---------- 121
• المبحث السادس : الحديث المركب ---------- 125

تقديم ---------- 125
أولا : الحديث المركب من أنواع المقبول ---------- 126
أ- المركب من الصحيح والحسن ---------- 126
ب- المركب من الصالح والحسن ---------- 127
ثانيا : الحديث المركب من أنواع الضعيف ---------- 127
ثالثا : الحديث المركب من أنواع المقبول والضعيف ---------- 128

□ الباب الثاني : في النقد وألفاظ النقد عند أبي حاتم الرازي ---------- 131

الفصل الأول : أبو حاتم الرازي ناقدا ---------- 133
تقديم : ---------- 135
• المبحث الأول : في نقد أئمة النقد ---------- 137
1- نقده لشعبة بن الحجاج (160هـ) ---------- 137
2- نقده لسفيان الثوري (161هـ) ---------- 139
3- نقده لحماد بن سلمة (167هـ) ---------- 139
4- بيانه لأوهام مالك بن أنس (179هـ) ---------- 140
5- بيانه لأوهام عبد الله بن المبارك (181هـ) ---------- 140
6- نقده لعيسى بن يونس (187هـ) ---------- 141
7- نقده ليحيى بن يمان (189هـ) ---------- 141
8- نقده لعبد الله بن إدريس (192هـ) ---------- 141
9- بيانه لأوهام أبي بكر بن عياش (194هـ) ---------- 141
10- بيانه لبعض أوهام وكيع بن الجراح (197هـ) ---------- 142
11- بيانه لبعض أخطاء يحيى بن سعيد القطان (198هـ) ---------- 142

12- إنكاره على سفيان بن عيينة (198هـ) ---------- 143
13- بيانه لبعض أغلاط عبد الرحمن بن مهدي (198هـ) ------ 144
14- بيانه لبعض أغلاط روح بن عبادة (207هـ) ---------- 145
15- تصويبه لبعض أخطاء يونس بن محمد البغددي (207هـ) --- 145
16- نقده لمروان بن محمد الطاطري (210هـ) ---------- 145
17- نقده لأبي نعيم، الفضل بن دكين (218هـ) ---------- 146
18- إنكاره على يحيى بن معين (233هـ) ---------- 146
19- نقده لمحمد بن عبد الله بن نمير (234هـ) ---------- 148
20- بيانه لبعض أغلاط الإمام أحمد بن حنبل (241هـ) ------ 148
21- نقده لعمرو بن علي، أبي حفص الصيرفي (249هـ) ------ 151
22- مؤاخذاته على أبي زرعة الرازي (264هـ) ---------- 151
23- نقده لمحمد بن مسلم بن وارة الرازي (270هـ) ---------- 151
24- نقده ليعقوب بن سفيان الفسوي (277هأ) ---------- 153
• المبحث الثاني : في بيانه لأخطاء محمد بن إسماعيل
البخـاري ---------- 153
- المطلب الأول : مخالفاته للبخاري في أسامي الرواة وأنسابهم
وكناهم وأصولهم ومعرفتهم ---------- 154
- المطلب الثاني : من جمع البخاري بينهم فخالفه أبو حاتم بالتفريق - 163
- المطلب الثالث : من فرق البخاري بينهم فخالفه أبو حاتم بالجمع - 164
- المطلب الرابع : من أمر بتحويلهم من كتاب الضعفاء للبخاري --- 178
- عرض ومناقشة -
• المبحث الثالث : الدفاع عن الأئمة من نقد
أبي حاتم الرازي---------- 233

مدخـــل ---------- 233
- المطلب الأول : في الدفاع عن محمد بن إسماعيل البخاري ---- 235
- المطلب الثاني : في الدفاع عن خليفة بن خياط الملقب ب
(شباب العصفري) ---------- 243
- المطلب الثالث : الدفاع عن أبي عبيد القاسم بن سلام------ 247
- المطلب الرابع : في الدفاع عن إبراهيم بن خالد،
أبي ثور البغدادي---------- 251
- المطلب الخامس : في الدفاع عن أبي زرعة الدمشقي ------- 253
- المطلب السادس : في الدفاع عن داود بن خلف الأصبهاني --- 254
استنتاج ---------- 262
الفصل الثاني : ألفاظ أبي حاتم في الجرح والتعديل :
جمعا وترتيبا ومقارنة---------- 263
تقديـم---------- 265
• المبحث الأول : أنواع ومراتب ألفاظه في بيان
أحوال الرواة ---------- 270
- المطلب الأول : أنواع ألفاظه في بيان أحوال الرواة--------- 270
الفرع الأول : أنواع ألفاظه بصفة عامة ---------- 271
الفرع الثاني : لفظة "يكتب حديثه ولا يحتج به"، شرحها وبيان
وضعيتها عند أهل العلم ---------- 277
العنصر الأول : شرحها وبيان موقعها في الجرح والتعديل -- 277
العنصر الثاني : تصرفات الحافظ الذهبي في نقل العبارة! -- 286
- المطلب الثاني : مراتب ألفاظه في الجرح والتعديل --------- 293
أولا : ترتيب ألفاظه في تعديل الرواة ---------- 294

- المرتبة الأولى : مرتبة الصحابة ---------- 294
- المرتبة الثانية :
- " أمير المؤمنين في الحديث" ---------- 295
- "إمام في الحديث" ---------- 296
- المرتبة الثالثة : ما جاء على وزن "أفعل" للتفضيل ---- 303
- المرتبة الرابعة : الألفاظ المركبة من ألفاظ العدالة ---- 304
- المرتبة الخامسة : الألفاظ المفردة الدالة على التوثيق--- 309
- المرتبة السادسة : ما نزل عن الألفاظ السابقة------ 309
- المرتبة السابعة : لفظة "شيخ" ---------- 310
1- لفظة "شيخ" عند أهل العلم. --------- 311
2- مدلول لفظة "شيخ" عند أبي حاتم ------- 314
- المرتبة الثامنة : لفظة "صالح"---------- 321
- المرتبة التاسعة : ما أشعر بالقرب من التجريح
مع التوثيق ---------- 323
ثانيا : ترتيب ألفاظه في تجريح الرواة ---------- 325
- المرتبة الأولى : ألفاظ التليين، متنوعة لكنها
ذات رتبة واحدة ---------- 325
- المرتبة الثانية : ما تضمن الإشارة إلى النكارة ------ 327
- المرتبة الثالثة : "متروك" - "ذاهب" - "واهي الحديث" - 328
- المرتبة الرابعة : " ضعيف"- "لا يشتغل به" أو ما جاء
على صيغة التأكيد في الضعف والنكارة ------- 329
- المرتبة الخامسة : نفي الصدق والنسبة إلى الافتعال
- ألفاظ أخرى من هذا النوع ---------- 331

• المبحث الثاني : شرح معاني بعض الألفاظ المشهورة،
وأخرى نادرة أو قليلة الاستعمال ---------- 334
المطلب الأول : الألفاظ والعبارات المتداولة والمشهورة -------- 334
النوع الأول : الألفاظ الجارحة ---------- 334
1- (يكلمون فيه)- (تكلم فيه الناس) ---------- 334
2- (فيه نظر) ---------- 336
3- (ليس هو بقوي في الحديث)---------- 336
4- (مضطرب الحديث)---------- 338
5- (يأتي بالأباطيل)---------- 339
6- (ليس بشيء) - أو (لاشيء) ---------- 339
7- (لا يشتغل به) ---------- 341
8- (نسأل الله السلامة)---------- 341
النوع الثاني : ألفاظ العدالة ---------- 343
1- (صدوق)---------- 343
2- (محله الصدق) ---------- 344
3- (لا بأس به) ---------- 344
النوع الثالث : ألفاظ المرتبة الوسطى بين الجرح والتعديل
- من قسم الألفاظ المتداولة والمشهورة- -------- 345
1- (صالح، صدوق، ليس بذاك) ---------- 345
2- (ليس بالقوي ولا بالمتين وهو صالح الحديث
يكتب حديثه)---------- 345
3- (محله الصدق لم يكن بذاك المتين)---------- 346
4- (ليس بالمتين يكتب حديثه)---------- 346

5- (صالح، ولكنه كذاب) ---------- 347
6- (يُروى عنه) ---------- 347
7- (لين الحديث) ---------- 348
8- (في حديثه وهم كثير، وهو صدوق في الأصل) ---- 349
9- (روى عنه فلانٍ حديثاً واحدا) ---------- 349
10- (كان صدوقا) ---------- 350
11- (روى مناكير عن فلان) ---------- 351
12- (بين ذلك) ---------- 351
13- (هذا كذب) ---------- 351
- المطلب الثاني : الألفاظ والعبارات التي ينذر استعمالها ويقل استخدامها ---------- 352
النوع الأول : الألفاظ الجارحة ---------- 353
1- (هو على يدي عدل) ---------- 353
2- (محله محل إعراب) ---------- 357
3- (من شاء كتب عنه زحفا)-(يكتب عنه زحفا) --- 358
النوع الثاني : ألفاظ العدالة ---------- 360
1- (فلان محدث) ---------- 360
2- (رضا) ---------- 362
3- (مقارب الحديث) ---------- 365
النوع الثالث : ألفاظ الدرجة الوسطى بين الجرح والتعديل-- 366
1- (تعرف وتنكر) ---------- 366
2- (هو كما شاء الله) ---------- 368
3- (فلان مؤدي)، (كان مؤديا) ---------- 368

□ خاتمـــــــــــــة ---------- 371
□ مصادر ومراجع الكتاب---------- 373
□ فهرس محتويات الكتاب ---------- 389

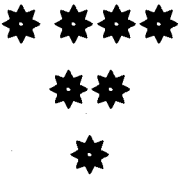

يليـــــــه

أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية

أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب

6

علم العلل

د. محمد خروبات

المطبعة والورقة الوطنية
IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA
زنقة أبو عبيدة الداوديات - مراكش
الهاتف: 74 37 30 024 / 91 25 30 024
الفاكس: 23 49 30 024